محسن محمد

أوراق سقطت من التاريخ

دار الشروق

أوراق سقطت من التاريخ

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ ٣٩٣٤٨١٤
برقيا : شروق ـ تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣
برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE

الحياة الشخصية لرئيس الوزراء

كتب التاريخ التى قرأناها فى المدارس لا تتكلم عن الحياة الشخصية لزعماء الغرب الذين غيرت قراراتهم مصير هذه المنطقة .

ولكن البحث فى الحياة الشخصية ضرورى وهام لأنه يبين أن بعض القرارات لا تتخذ لدوافع سياسية فحسب ، بل ان عوامل لا علاقة لها بالسياسة كانت وراء أحداث كثيرة .

ومعرفة هذه العوامل تجعل الجيل الجديد يرى الأمور بنظرة أخرى . فلم يكن الزعماء فى أية دولة عمالقة كما نظن . بل تعصف بهم ، وتؤثر فيهم أمور أخرى لا تخطر لنا على بال !

* * *

تلقى وزير الخارجية اللورد جورج جرانفيل برقية من القنصل البريطانى فى الاسكندرية تشارلز كوكسون يقول فيها إن قتالا نشب بين المصريين والأجانب فى المدينة وأن القتلى والمصابين من الجانبين كثيرون والحالة تنذر بالخطر ولابد من تدخل الأسطول البريطانى .

وكان الأسطول البريطانى والفرنسى فى ميناء الاسكندرية أثناء الأزمات المتلاحقة بين الخديو توفيق وأحمد عرابى باشا وزير الحربية المصرية .

وطالب القنصل البريطانى بسفينتين حربيتين إضافيتين لأن الخطر كبير .

* * *

وكان قد وقع شجار بين مالطى ، بريطانى الجنسية ، ومصرى هو السيد العجان الذى يملك حمارا استأجره المالطى يوما كاملا ، ولم يدفع سوى قرش واحد كأجرة .

اعترض السيد العجان على الثمن فطعنه المالطى بسكين ثم فر واحتمى بأحد البيوت .

أسرع رفاق العجان يحاولون الإمساك بالقاتل فأطلق المالطيون واليونانيون النار على المصريين ، فسقط قتلى وجرحى .

وبدأت المعارك رغبة فى الانتقام . وتحرك الغوغاء يضربون ويقتلون ويسرقون . وانتهى اليوم بتدخل الجيش المصرى ..

وقال الأطباء إن عدد الجرحى ٧١ منهم ٣٦ أجنبيا .

هذه هى القصة الحقيقية لما عرف ، بعد ذلك ، باسم مذبحة الاسكندرية .

ولكن القنصل البريطانى كوكسون ذكر فى برقيته رواية أخرى مفزعة ، ومختلفة تماما.

قال « إن مظاهرات خطيرة قامت فى الاسكندرية أدت إلى خسائر فى الأرواح وتدمير الممتلكات .

فقد وجهت هجمات الغوغاء إلى الأوربيين .

وقتل ستة من الرعايا البريطانيين بينهم ضابط وجنديان من رجال البحرية البريطانية ..

وأصيب ضابط بريطانى آخر .

وقتل مترجم فرنسى بالقنصلية الفرنسية ، وجندى أو جنديان من الأسطول الفرنسى ، وعدد من رعايا فرنسا .

وقد جرونى من عربتى وضربونى فأصبت .

وعومل القنصل اليونانى معاملة سيئة .

ولم يعرف على وجه التحديد عدد القتلى الأوربيين . ولكن المستشفيات تؤكد أن العدد لا يقل عن خمسين شخصا . وتقول تقارير أخرى إن الرقم يرتفع إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف هذا العدد » .

أسرع وزير الخارجية البريطانى يستدعى زملاءه الوزراء وتوجهوا جميعا إلى مقر رئاسة الوزارة ـ ١٠ داوننج ستريت ـ فى لندن لعرض الأمر على رئيس الوزراء واتخاذ قرار بضرب حصون الاسكندرية وقلاعها واحتلال الميناء .

كان الوقت ليلا . وتوقع الوزراء أن يكون رئيس الوزراء فى بيته ولكنه لم يكن هناك .

لم يستطع الوزراء مغادرة البيت ، فالأمر عاجل لا يحتمل التأجيل .

انتظروا ساعة وساعتين ثم ظلوا ساهرين فى البيت يساورهم قلق على أحوال الأجانب فى مصر ، ويعصف بهم قلق أكبر على رئيس الوزراء الذى لا تعرف زوجته ، أو أولاده السبعة ، أين يوجد طوال الليل .

وفى الصباح عاد رئيس الوزراء فالتف حوله الجميع يسألونه عن ظروف اختفائه ، ولكنه طلب منهم الصلاة أولا ولما سمع منهم القصة قال لهم :

ـ سنناقشها بعد ساعة .

واستمر يصلى !

وأثناء تناول الإفطار شرح وزير الخارجية الموقف فى مصر فى اليوم السابق ـ ١١ يونيه ١٨٨٢ ـ خلال أحداث الثورة العرابية .

لم يتخذ رئيس الوزراء قرارا حاسما فى ذلك اليوم فالنوم يداعب جفونه ، ولذلك تأجل غزو مصر شهرا كاملا حتى ١١ يوليو ١٨٨٢ .

وعرف الوزراء سر الغياب الغامض لرئيس الوزراء الذى كان يسير فى شوارع لندن يحاول أن يهدى الغانيات إلى طريق التوبة بعيدا عن الضلال !!

ولم تذكر كتب التاريخ المصرى ، ومعظم كتب التاريخ البريطانى ، هذه الحقائق ولكنها توجد فى مركز الوثائق العامة فى ضاحية حدائق « كيو » قرب لندن وفى أوراق خاصة كتبها رئيس الوزراء نفسه « وليم ايوارث جلادستون » الذى كان يومذاك فى الثانية والسبعين من عمره !

كانت أمنية جلادستون بعد اتمام دراسته فى جامعة اكسفورد أن يصبح من رجال الدين . ولكن أسرته أقنعته بأنه يستطيع خدمة البشرية عن طريق السياسة .

فى سن الثالثة والعشرين أصبح نائبا فى مجلس العموم .

وبعد عام ألقى أول خطبة له فى المجلس فطالب بإلغاء الرق فى الامبراطورية البريطانية.

اعترض والده الذى يملك العبيد العاملين فى مزارع السكر التى يملكها .

وألف كتابا عن علاقة الدولة بالكنيسة .

وكان يرفض أن يعين فى منصب الوزير رجل طلق زوجته .. وجعل الحد الأعلى للمنصب الذى يشغله المطلق وكيل وزارة ، أو وكيل وزارة برلمانى !

ولفت نظر رئيس الوزراء فاختاره وكيلا لوزارة المستعمرات ثم أصبح وزيرا لها . وتولى بعد ذلك وزارة المالية .

اختير زعيما لحزب الأحرار وأصبح رئيسا للوزارة وعمره ٥٩ سنة .

عُرض على مجلس العموم مشروع قانون بتخفيف قيود الطلاق لجعله ارخص وأسرع بعد أن أعدته فى سبع سنوات لجنة ملكية .

وكانت أقل قضية للطلاق تتكلف ٨٠٠ جنية ، وفى حالات اخرى ترتفع المصروفات القضائية إلى ألوف الجنيهات .

وقف جلادستون يعارض المشروع فى خطبة استمرت ساعتين ونصف الساعة لأنه يرى أن الزواج لا ينتهى الا بالموت !

وشكل وهو رئيس للوزارة لجنة ملكية لبحث وسائل انتشار البغاء بين الأطفال .

وكانت فى بريطانيا فى ذلك الوقت ٥٠ ألفا من بائعات الهوى يعرفهن رجال الشرطة ، غير ألوف أخريات لا تعرف الشرطة شيئا عنهن .

وعندما صدر قانون يلزم وضعهن تحت الإشراف الطبى فى المدن التى توجد بها حاميات عسكرية أو بحرية ، اعترض البعض بأن ذلك لا يلغى البغاء بل يجعله تحت اشراف الدولة !

تزوج عندما كان فى الثلاثين بفتاة ثرية رآها فى مصيف المانى تريد أن تنسى خطيبها السابق وهو يريد ان ينسى موت أمه .

أنجبت له ثمانية اطفال ، وماتت إحدى بناته .

وعندما توفيت شقيقته تركت له ١٢ طفلا تبنتهم زوجته وهكذا أصبح فى مقر رئاسة الوزراء ١٩ ابنا وبنتا !

تعهد فى الجامعة بأن يخصص بعض وقته لعمل الخير فاختار هداية بائعات الهوى ، وشاركته زوجته هذه الرغبة الإنسانية وتعاونا معا على انشاء بيوت لذلك . ولكن زوجته اكتفت بنصيبها أما هو فكان يمارس الهداية فيمشى فى شوارع لندن يلتقى بالغانيات ليلا ينصحهن بالتوبة !

وأصبح أسلوبه معروفا .

الغانية القديمة تقول لزميلتها الجديدة عندما تراه يقترب :

ـ لا تكلميه .

أما هو فيبدأ حديثه قائلا :

ـ لن تأسفى يا عصفورتى المغنية . أؤكد لك أن هذا المساء قد يكون نقطة تحول فى حياتك.

تظن الغانية أن هذا أسلوبه فى التعامل فتقبل عليه ، وعندما ترى أنه ليس زبونا جديدا بل يريد منها التوبة ترفض وتبتعد عنه فيقول لها :

ـ ستأسفين يوما . ولكن لا تقولى إنى لم أحذرك .

واذا أبدت إستعدادًا لتغيير حياتها يصحبها إلى مقر رئاسة الوزارة لتناول وجبة ساخنة فى الدور الأرضى ، ثم يصعد بها إلى الدور العلوى ، غرفة الضيوف ، لإقناعها بالهداية !

واعتاد الوزراء الذين يجيئون ليلا للتشاور مع رئيس الوزراء شم عطر البغايا الرخيص ، ويرون احداهن والخادم يقودها إلى حجرة الطعام .

حدث يوما أن ظل وزير الخارجية اللورد جرانفيل طول الليل ينتظر أن يفرغ جلادستون من مهمته وهى هداية غانيتين .

وجد الوزير رئيس وزرائه يصلى قائلا :

ـ يا الهى أغفر لى فشلى . واعطنى القوة لاستئناف عملى !

ولم يكن يقصد بذلك مهمته كرئيس للوزارة ، بل مهمته كواعظ دينى لهذا اللون من النساء !

ولما فرغ من صلاته دخل عليه وزير الخارجية يعلن أنه تلقى برقية باندلاع مظاهرات العنف فى دبلن عاصمة ايرلندا .

وفى ليلة أخرى ذهب مع إحدى الغانيات إلى بيتها لإقناعها فتبعه كاتب شاب أراد تهديده وابتزازه وأهانه بكلمات نابية .

لم يرد رئيس الوزراء بل استمر فى سيره حتى وجد أحد رجال الشرطة فقدم نفسه ، إليه ، شاكيا .

قبض على الشاب وقدم للمحاكمة بتهمة الابتزاز وإهانة رئيس الوزراء وصدر الحكم بسجنه عاما مع الأشغال الشاقة . ولكن رئيس الوزراء التمس من وزير الداخلية العفو عنه بعد قضاء نصف مدة العقوبة .

استجاب وزير الداخلية فأفرج عن المتهم .

وسمعت سيدة نائباً يروى أنه شاهد جلادستون يتحدث ليلا إلى إحدى الغانيات فى حى سوهو الشهير فكتبت اليه قائلة :

ـ لقد ظللت مثلى الاعلى فى السياسة طول حياتى .

تردد السكرتير فى عرض الخطاب على رئيس الوزراء ثم قدمه فى النهاية فكتب رئيس الوزراء إلى السيدة يقول :

« ربما يكون عضو مجلس العموم المحترم قد رآنى حقيقة ، وأنا أتحدث إلى السيدة ولكن الموضوع لم يكن كما تخيله ، أو كما تمناه » !

كان جلادستون ينادى بحق الشعوب الصغير ـ وبالذات ايرلندا ـ فى أن تحكم نفسها.

ومع ذلك ففى عهد جلادستون احتلت بريطانيا مصر وسحقت ثورة عرابى ، وكان من رأى جلادستون إعدام عرابى .

وقد استقال أقرب الوزراء اليه السير جون برايت احتجاجا على احتلال مصر لأنه رأى فى ذلك خرقا للقانون الدولى والأخلاقى .

ويبقى السؤال :

ـ ما الذى جعل جلادستون يتغير إلى هذا الحد ؟

والاجابة السياسية معروفة وهى تشمل المطامع السياسية ، ومحاولة تمزيق الامبراطورية التركية ووراثتها فقد ظل ربع قرن يعادى تركيا و ... الخ .

ولكن لابد أن يبرز العامل الشخصى أيضا وهو أن رئيس الوزراء كان مشغولا عن مثله العليا السياسية ، بما يقول ، إنها مثله الاجتماعية والدينية وهو هداية الخاطئات اللائى يتجولن فى شوارع لندن !

* * *

خلال الفترة من يونيه ١٨٨٢ إلى يوليه ١٨٨٢ جاءت خادمة جديدة لتعمل فى بيت جلادستون.

قيل للخادمة :

ـ ستدخلين بيت أهم رجل فى بريطانيا .

وجاء جلادستون مساء ومعه غانيتان .. وكانت هذه أول مرة تراه الخادمة فصرخت وحاولت مغادرة البيت لإبلاغ رجال الشرطة فقد ظنت أنها فى بيت مشبوه ولكن تدخل حراس البيت ليقولوا للخادمة :

ـ هذا أهم رجل فى البلاد .. بعد فيكتوريا ملكة بريطانيا العظمى .

وجاءت زوجته ـ كاترين ـ على صرخات الخادمة تؤيد زوجها قائلة :

ـ واجبنا فى الحياة مساعدة هؤلاء التعيسات وهذا ما يحاول القيام به . وأعاونه على ذلك !

* * *

وعرف الوزراء أن رئيس الوزراء يمشى وحده ليلا هائما فى الطرقات يستوقف الخاطئات وينصحهن فقال له وزير الداخلية السير وليم هاركورت :

ـ يا سيدى قتل كافنديش الوزير المسئول عن شئون ايرلندا وهو قريب لزوجتك .

أنك تثير القلق بين مؤيديك وأنصارك والمعجبين بك .

وفرض وزير الداخلية حراسة سرية على رئيسه فكان يتفنن فى طريقة الهرب من رجال الشرطة السريين الذين يتبعونه فى ملابسهم المدنية . وكان يلعب معهم لعبة القط والفأر فيهرب منهم .

* * *

واعتاد « جلادستون » ان يأتى بالغانيات إلى مقر رئاسة الوزارة لإطعامهن . ولم يستطع الخدم الامتناع عن أداء مهمة يأمرهم بها رئيس وزراء بريطانيا !

* * *

واخيرا رأى الوزراء مخاطبته فى ذلك ولكن كلا منهم تراجع وخشى مغبة المواجهة فاتفقوا على اجراء قرعة بينهم ـ بقطعة نقود ـ والخاسر يفاجئ رئيس الوزراء .

وكان وزير الخارجية هو الخاسر فرأى أن يكلم نجل « جلادستون » وهو رجل دين .

ولكن الابن قال :

ـ هذا موضوع شديد الحساسية . وإذا ناقشته فيه فمعنى ذلك أنى أتهمه .

بدأ الوزير الحديث مع رئيسه فشرح حكاية القرعة فقال جلادستون فى دهشة :

ـ قرعة ! هل أنا مخيف إلى هذا الحد .

اعتذر الوزير وقال :

ـ إنك تعرض الحزب للخطر .

أجاب جلادستون :

ـ أنا الحزب قدته فى الانتخابات فنجح رغم ضعف رجاله . بات الناس ساهرين يحملون المشاعل وهم يهتفون لفوزى . ودوى صوتهم كالرعد .

وأضاف :

ـ بماذا تتهمونني !

بدأ الوزير يتكلم :

ـ الغانيات يكتبن إليك ، بالطريقة الشفرية ، التى توضع على « الظرف » الخارجى فلا تمر رسائلهن على السكرتارية .

وفى خلال ثلاث سنوات لم تتب إلا عشر خاطئات ، فهل تضيع جهود رئيس الوزراء ٣ سنوات من أجل عشر خاطئات .

وكثيرون يقولون :

ـ نحن على يقين من أنك رجل متدين . ولكن لم تحاول هداية الجميلات .. وحدهن .. إننا لم نسمع عن سيدة قبيحة جئت بها لتطعمها أو تحاول توجيهها إلى طريق الفضيلة؟!

تخلص جلادستون من الإجابة على هذا السؤال المحير ، واكتفى بقوله :

ـ منذ ٣٥ سنة وأنا أحاول هداية الخاطئات ولم أواجه خطرا . إنهن خائفات من التوبة فحسب . ولم يقدمن لى إلا كل ود !

قال الوزير فى جرأة :

ـ أنت تضرب راسك فى الحائط وتريد هداية من لا يهتدين .

كرر جلاد ستون كلماته قائلا :

ـ إنهن خائفات من العودة إلى الطريق المستقيم .

ـ ماذا سيقول خصومك :

لم يهتم رئيس الوزراء بالرد .

وقال لزملائه :

ـ لقد أقسمت مع زملائى اثناء الدراسة فى اكسفورد بأن يكون لكل منا هدف أخلاقى نحققه . وكان الهدف الذى اخترته إصلاح وهداية الغانيات . ولن أتخلى عن هذه المهمة أبدا .

وقال :

ـ زوجتى ايضا عضو فى جمعية دينية تسعى لتحقيق نفس الرسالة .

وآمنت زوجته كاترين على ما يقول .

* * *

يوم غزو السوفييت لأفغانستان ذهب وزير الخارجية يبلغ النبأ لرئيس الوزراء فلم يجده ولم يعد طوال الليل .

فى الصباح قال الوزير :

ـ لم تنم فى فراشك ؟!

قال رئيس الوزراء :

ـ هذا ليس من اختصاص وزرائى !

وأضاف :

ـ سأشرح كل الأمور لولدى .

واستدعى ابنه فعلا وخلا اليه وتقدم ليعترف بوصف الابن من رجال الدين .

ولم يتكلم الابن ولم يذكر ما قاله أبوه لأن الاعتراف يظل سرا فى قلب رجل الدين !

* * *

تولى جلادنستون رئاسة الوزارة ٤ مرات .

وكانت الملكة فيكتوريا تسمع قصص جولاته الليلية فى الشوارع فتكرهه. وعندما يفوز حزبه فى الانتخابات تضطر لاستدعائه لتولى الوزارة قائلة فى غضب :

ـ أفضل أن اعتزل العرش ولا استدعى المجنون ـ جلادستون ـ لأسند إليه المنصب إنه سيحطم كل شىء . فهو متعصب عجوز خطر .

وعندما توجه للقائها ، لآخر مرة ، وهو فى الخامسة والثمانين ليقدم استقالته .

قبلت الاستقالة قبل ان يقدمها ! ورفضت أن تبعث إليه بخطاب شكر على خدماته لها وللامبراطورية !

وعاش بعد ذلك أربع سنوات ، يحفظ ملفا لكل حالة من حالات بائعات الهوى اللائى قابلهن وحاول هدايتهن .

وبعد وفاته بتسع وعشرين سنة نشر أحد الصحفيين مقالا عنه جاء فيه انه « يتابع ويمتلك بطريقة سرية كل أنواع النساء » ! فأقام ولداه عام ١٩٢٧ قضية قذف ضد الصحفى فحكم لهما لأن القضاء رأى أنه لم يخن زوجته أبدا !

* * *

ورغم ذلك لم يخجل جلادستون بل وقف فى مجلس العموم يوم ١٢ فبراير ١٨٨٤ يعلن :

- إن ما عملناه فى مصر تم نيابة عن البشرية المتمدينة المتحضرة !

* * *

وتكررت القصة بطريقة أخرى وفى يوم حاسم من أيام التاريخ المصرى أيضا .

فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى توجه سعد زغلول وعبد ا فهمى وعلى شعراوى إلى السير ريجنالد وينجت المعتمد البريطانى فى مصر يد الاستقلال التام وإنهاء الحماية على مصر والسماح لهم بالسفر إلى لندن لم مطالبهم إلى الحكومة البريطانية .

حذرهم ونصحهم بالصبر لأن على الحكومة البريطانية التزامات كثيرة . قال :

- على مصر أن تنتظر إلى أجل غير مسمى ، وليس لها بعد طول الانتظار أن تطه الاستقلال .

أبرق وينجت بذلك إلى وزير خارجيته -- أرثر بلفور - فى لندن يصف التطور ال فى مصر ويطلب الرأى .

علقت وزارة الخارجية البريطانية بأنه لا فائدة ترجى من حضور الزعماء إلى لند وزير الخارجية البريطانى وكبار موظفيه يشغلهم الاستعداد لمؤتمر الصلح والتحض وليس عندهم وقت اضافى لبحث مطالب المصريين أو النظر فى مستقبل مصر .

وانتقدت الوزارة السير وينجت لأنه ارتكب عملا جانبه التوفيق باستقباله الر المصريين الثلاثة ولم يعاملهم بطريقة حازمة .

وقال وكيل وزارة الخارجية البريطانية إن السير وينجت « ضعيف إلى حد مخز ،

توجه بلفور إلى مقر رئيس الوزراء ، لويد جورج - ٥٦ سنة - ورئيس حزب الأ ليبحث معه أحداث مصر وما يجب أن يكون عليه رد فعل الحكومة البريطانية إزاء م سعد زغلول والأزمة الوزارية الناشئة عن ذلك .

كان لويد جورج سعيدا غاية السعادة فقد أعلنت شروط الهدنة يوم ١٠ نوف واستسلمت ألمانيا يوم ١١ نوفمبر وعاد رئيس الوزراء من مجلس العموم يوم ١٣ نو سعيدا بانتصاره فوجد زوجته « مرجريت » وقد جمعت كل ملابسها ، وملابس أط أيضا وقررت العودة إلى أسرتها فى الريف .

وقالت للسياسى الكبير الذى يهتف له المتظاهرون فى الشوارع « عاش الرجل ا انتصر فى الحرب » :

ـ لن ترانا كثيرا بعد اليوم .

احتج رئيس الوزراء . ولكن الزوجة استمرت تصرخ قائلة :

ـ استمع مرة واحدة فى حياتك فربما كان هذا يهمك .

خلال نصف سنوات حياتنا معا عاملتنى فى مستوى الكلاب ، وتظن أنك عاملتنى باحترام . أنت خبيث . والجميع تعاونوا معك ضدى . ولكن الكل يعرفون أنك جعلتنى أكره لندن . لا شيء أستطيع القيام به هنا أما فى « ويلز » فلست أرى ما أنا مضطرة لمشاهدته هنا .

احتج رئيس الوزراء مرة أخرى ودافع عن نفسه بغير جدوى فتركته الزوجة ومعها أطفالها .

وكانت الزوجة تعلم عن علاقة زوجها بسكرتيرته فرانسيس التى تزوجها بعد وفاة زوجته ! .

وحقد رئيس الوزراء على السير ريجنالد وينجت لسبب شخصى وهو أنه اختار ذلك اليوم بالذات للقاء سعد زغلول وزميليه ومن هنا جاء بلفور إلى بيت رئيس الوزراء ليراه فى شغل عن الأزمة المصرية بالأزمة الزوجية !

ورأت الخارجية البريطانية من ناحيتها أن لقاء وينجت بسعد زغلول وزميليه خطأ من حيث المبدأ .

وكانت النتيجة أن رونالد وينجت عوامل أسوأ معاملة لقيها ممثل لبريطانيا فى مصر.

وكانت ثلاثة من البريطانيين قد وصلوا إلى مصر فى عام ١٨٨٣ وهم كرومر وكتشنر ووينجت ، وقد درسوا جميعا في الاكاديمية الملكية العسكرية فى وولويتش .

كرومر أمضى ٢٤ سنة فى مصر قنصلا عاما لبلاده ، منح لقب لورد ومكافأة قدرها ٥٠ ألف جنيه .

وكتشنر خدم فى مصر ١٧ سنة ضابطا ثم سرادر للجيش ـ أى قائدا ـ للجيش المصرى وفتح السودان وعين حاكما عاما له ابتعد عن مصر عشر سنوات ثم عاد قنصلا عاما ثلاث سنوات أخرى . منح لقب لورد ومكافأة : ٥٠ ألف جنية ثم ثلاثين ألفًا أخرى.

أما وينجت الذى خدم ٣٦ سنة متصلة فى مصر فقد بدأ حياته ، مثل كتشنر ضابطا وسردارا للجيش المصرى ، ١٧ سنة حاكما للسودان و ٣ سنوات ومندوبا ساميا

لبريطانيا وكان الوحيد من الثلاثة الذى يجيد اللغة العربية .

استدعى وينجت إلى لندن يوم ٢١ يناير ١٩١٩ ورفضت الحكومة البريطانية السماح له بالعودة إلى مصر ثم خفضت مرتبه - وهو فى الثامنة والخمسين من عمره - إلى النصف كجنرال باعتبار أنه لم يفقد منصبه فى الجيش بعد أن كان مرتبه يدفع من وزارة الخارجية.

ورشحه وزير الخارجية الجديد كيرزون ليكون عضوا بمجلس إدارة شركة قناة السويس فلما عرض الأمر على رئيس الوزراء لويد جورج ، أعطى المنصب ، لأحد سكرتيريه.

وأحيل وينجت إلى المعاش ومنح ٦٠٠ جنيه سنويا وبعد تدخل كثيرون رفع إلى ١٣٠٠ جنيه فأصبح - رغم الزيادة - يقل عن معاش الجنرالات بمائة جنية ! لم ينل مكافأة: ولم يحصل إلا على لقب « سير » !

ومات وينجت وعمره ٩٢ سنة والحكومة البريطانية تلومه باعتباره مسئولا عن ثورة عام ١٩١٩ ، لأنه لم يلفت النظر إلى العوامل التى تفور تحت سطح الحياة السياسية المصرية فى ذلك الوقت .

ولكن من المؤكد أنه كان لدى رئيس وزراء بريطانيا عامل آخر .. شخصى .

* * *

إن كتابة التاريخ لا يجب أن تقتصر على الأيام والأحداث السياسية ، بل ينبغى أن تشمل ظروف وأحوال أولئك الذين يقررون .

وربما يلقى ذلك أضواء أخرى اجتماعية على أيام حاسمة فى التاريخ .

فهل يفعل ذلك المؤرخون الجدد لنقرأ التاريخ بأسلوب آخر أو لنعرف علما جديدا يطلقون عليه الآن « أدب التاريخ » !

أول مؤامرة على السد العالى

أعلن فى القاهرة أن المعهد المصرى سيعقد اجتماعا غير عادى فى الثالثة من بعد ظهر ٣٠ من يناير ١٨٩٣ لسماع محاضرة لمهندس الرى الفرنسى فيكتور برومبت الذى يعمل بوزارة الأشغال المصرية .

حضر الاجتماع كبار الفرنسيين فى القاهرة يتقدمهم لى شيفاليبه المندوب الفرنسى فى صندوق الدين العام وبرونيير رئيس المحاكم المختلطة ، كما حضره يعقوب ارتين باشا رئيس المعهد ووكيل وزارة المعارف .

أخذ المتحدث يقدم احصاءات عديدة عن الأمتار المكعبة لمياه النيل التى تجئ نتيجة سقوط الأمطار فى أوغندا ، وتصب فى النيل الأبيض ، ومياه الفيضان على جبال الحبشة ويأتى بها النيل الأزرق إلى مصر .

قال إن موسم الجفاف فى مصر يتوقف ، أساسا ، على مستوى المياه فى النيل الأبيض والتى تتجمع فى منطقة البحيرات الكبرى .

وقال إن الفوائد التى يحملها النيل كل عام إلى مصر يمكن أن تتحول إلى كوارث إذا تحول النهر فى موسم الجفاف إلى مجرد مجرى رقراق ، أو اذا زاد فى موسم الأمطار إلى فيضان .

وشرح وجهة نظره قائلا إن هذين الموقفين قد يتحققان بعدة طرق :

- أحداث مناخية ، أى نتيجة المناخ ، بمطر غزير جدا كفيضان ، أو بمياه قليلة جدا فى حالة الجفاف .
- طرح كميات كثيرة من المياه فى فروع النيل أو حجبها بالتخزين .

وأخيرا قال إنه يمكن احداث الجفاف والفيضان صناعيا وبسوء النية مثل إقامة سد عال عند نقطة استراتيجية على النيل الأبيض ، تؤدى ، بطريق العمد أو عدم الاكتراث ، إلى تخفيض تدفق مياه النيل إلى مستوى يحقق « الخراب العام لمصر » فى موسم الجفاف ، أو إغراق البلاد بكميات كبيرة فى حالة الفيضان لتدمر المدن والقنوات والجسور

والقناطر، وبذلك يموت أغلب السكان نتيجة الفيضان أو نقص المياه .

وقال إن فكرة تنظيم تدفق النيل بوسائل صناعية ليست جديدة فقد دعا مدير الأشغال العامة فى مصر ، سكوت مونكريف البريطانى ، وهو مهندس مدنى له خبرة طويلة فى الرى والسدود فى الهند إلى بناء سد قرب أسوان .

ولكن الجديد فيما قاله برومبت هو تصور سوء النية فى بناء السد فقد عاشت مصر قرونا طويلة فى ظل الخوف من أن مياه الفيضان التى تجئ من الحبشة يمكن وقفها أو تحويلها إلى البحر الأحمر .

ولكن برومبت لم يتكلم عن مياه الحبشة وإقامة سد على النيل الأزرق بل إن ما يفكر فيه هو اقامة سد جنوب الخرطوم بتكاليف لا تزيد على نصف مليون جنيه .

وقال ان هناك موقعين للسد : الأول فى منطقة البحيرات الكبرى ، عند بحيرة فيكتوريا نيانزا أو البرت والتى توجد فى أيدى البريطانيين وهناك منطقة ثالثة لم تحتلها أية دولة أخرى وهى تبعد أربعمائة ميل جنوبى الخرطوم قرب مكان التقاء النيل الأبيض بنهر السوباط القادم من الشرق .

ولم يحدد برومبت اسم بلدة أو قرية ، ولكن من ينظر إلى الخريطة يعرف على الفور أنه يقصد قرية صغيرة اسمها « فاشودة » تقع شمال ملكال .

كان بين المستمعين رجل انجليزى اسمه كوب هوايتهاوس تبادل الملاحظات والحوار مع برومبت . لم تشر الصحف الانجليزية والعربية إلى المحاضرة بشئ ، كما لم يتعرض لها قنصل بريطانيا العام اللورد كرومر ، فى تقاريره الرسمية إلى لندن .

ولم يهتم الرأى العام المصرى بالنتائج المثيرة التى أشار اليها المحاضر عن سد يؤدى إلى تدمير مصر وخرابها فإن المستمعين بعد خروجهم من دار المعهد المصرى صادفتهم جماهير مصرية غفيرة تهتف للخديو عباس حلمى الثانى وتنادى بسقوط الانجليز .

وكان الخديو قد أقال مصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء لأنه موال للانجليز وعين حسين فخرى باشا بدلا منه ولكن كرومر احتج وأيدته وزارة الخارجية البريطانية فأرغم الخديو على التراجع ورؤى كحل وسط أن تسند رئاسة الوزارة إلى مصطفى رياض باشا.

ولم تستمر وزارة فخرى باشا فى الحكم سوى ثلاثة أيام فقط حتى استقالت فى ١٩ يناير عام ١٨٩٣ .

* * *

اهتمت فرنسا وحدها بالمحاضرة فقد أرسلت نسخ منها إلى وزارات الحكومة فى باريس وكذلك نسخ شخصية إلى ثيوفيل ديلكاسيه وزير المستعمرات وسادى كارنو رئيس الجمهورية وهو عالم طبيعة سابق .

كان كارنو زميلا فى الدراسة لبرومبت الذى أقنعه بأن المهندسين الفرنسيين الذين حفروا قناة السويس ، وبدأوا حفر قناة بنما ، يمكنهم اقامة سد عال على مياه النيل محولين المجرى المائى حسب هواهم كمن يتحكم فى سدادة أنبوبة .

أما ديلكاسيه فكان صحفيا وعين نائبا لوزير المستعمرات ثم وزيرا لها .

وصفه الكاتب الفرنسى أناتول فرانس فى أحدى رواياته « جزيرة طائر البطريق » فقال :

« حضر القزم اجتماع مجلس الوزراء وهو يحمل حافظة تقارير أكبر من حجمه ، وكانت مملوءة بالأوراق .

ظل صامتا ولم يجب عن أى سؤال طرح عليه حتى السؤال الذى تلقاه من رئيس الجمهورية الموقر .

وفجأة ، وبعد مضى وقت طويل ، سقط نائما بعد أن تداركه التعب من العمل المتواصل .

ولم يعد فى مقدور الحاضرين بعد ذلك سوى مشاهدة خصلة صغيرة من الشعر على المائدة الخضراء » .

.. يقصد رأس القزم !

* * *

كانت مصر قد أقامت محطة لمقاومة الرق فى فاشودة عام ١٨٥٥ . وعين أمين باشا حاكما على الولاية الاستوائية فى يوليه عام ١٨٧٨ فى عصر اسماعيل . .

واحتلت القوات البريطانية مصر عام ١٨٨٢ وقررت بريطانيا فى ٧ يناير عام ١٨٨٤ انسحاب القوات المصرية من السودان بعد انتشار ثورة المهدى وهزيمة الجيش المصرى ضده بقيادة الضباط الانجليز فاستقال شريف باشا رئيس الوزراء احتجاجا .

سقطت مدينة الخرطوم وقتل القائد البريطانى شارلس جوردون على أيدى المهديين فى ٢٦ يناير عام ١٨٨٥ .

وخلال تلك السنوات تسابقت الدول الأوربية لتحتل أفريقيا .

فى ديسمبر ١٨٨٣ رفع الرحالة ستانلى علم بلجيكا فى الكونغو . واعترف مؤتمر برلين الذى أنهى أعماله فى فبراير ١٨٨٥ بدولة الكونغو الحرة التى يملكها صاحب الجلالة ليوبولد الثانى ملك بلجيكا !

ومن بين ما أخذته ألمانيا الكاميرون وتوجو .

واستولت ايطاليا على مدينة مصوع فى الحبشة فى فبراير ١٨٨٦ .

ومنح وليم ماكينون وشركته البريطانية الامبراطورية لافريقيا الشرقية امتياز استغلال أوغندا .

وقائمة المستعمرات الافريقية طويلة .. طويلة .

وجدت فرنسا أن من مصلحتها دخول هذا السباق والحصول على أية أرض لا مالك لها فى أفريقيا ، قبل أن يسبقها اليها الألمان أو الانجليز أو الروس .

وإذا كانت بريطانيا تريد مد نفوذها فى خط يمتد من ا القاهرة إلى رأس الرجاء الصالح فإن على فرنسا أن تمد حزاما عرضيا لنفوذها من غرب أفريقيا إلى شرقها عبر البحر الأحمر من داكار إلى جيبوتى ، ومن لاجوس إلى ممباسا يلتقى مع الخط البريطانى فى حوض أعالى النيل !

وأخيرا فإن فرنسا أرادات إرغام بريطانيا على عقد مؤتمر دولى يعيد فتح المسألة المصرية واقتسام مصر مع بريطانيا أو تقديم تنازلات لفرنسا فى مراكش .

وأرسلت فرنسا فى مايو ١٨٩٤ بعثة برئاسة الماجور « مونتى » إلى غرب أفريقيا كان هدفها فاشودة لم تستطع أن تحقق أهدافها والغيت مهمتها بعد ٣ شهور فى ١٥ أغسطس .

وأخيرا وجدت فرنسا الضابط الذى يستطيع الوصول إلى فاشودة واحتلالها وتحقيق ما نادى به مهندس الرى برومبت !

اسمه جان باتيست مارشان .

عمره ٣١ سنة .

أبوه نجار .

التحق مارشان بالبحرية كجندى ليرى العالم . وقد خدم فى الصحراء وفى السودان الفرنسى ، ورقى إلى رتبة ما جور .

يشبه بدو الصحراء الجوالين وفرسان القرون الوسطى . وأمله أن يؤسس لفرنسا دولة على ضفتى النيل الأبيض .

يحب المغامرات ويأمل الوصول سرا إلى فاشودة قبل أن يصلها الانجليز .

وكان الفارق بين مارشان وغيره من المغامرين يتركز فى روحه وأسلوبه وشخصيته فهو رجل عملى وخيالى ، لديه رؤية بعيدة وعاطفية أيضا .

تقدم مارشان إلى وزير الخارجية الفرنسى ، ثم إلى وزير المستعمرات يوم ١١ سبتمبر عام ١٨٩٥ بمشروعه الذى سجله كتابة فى ٢١ صفحة مع خريطة تفصيلية لطريقه إلى فاشودة .

وافقت وزارة المستعمرات الفرنسية فى ٣٠ نوفمبر على مشروع مارشان وبعثته التى تضم ٧ ضباط و ٤ فنيين و ١٥٠ جنديا سنغاليا وتعهدت الوزارة أن تدفع المرتبات لمدة ٣٠ شهرا .

كان متوسط عمر الضابط الفرنسى فى هذه المهمة ٢٩ عاما .

حملت البعثة موادا تموينية تكفيها ستة شهور و ١٧٠ بندقية و ١٦ طنا من العقود والسبح و ٧٠ ألف متر من الأقمشة كنوع من العملة تشترى بها ما تحتاج اليه من الأفارقة ، وهدايا من الحرير ، والعطور والصناديق الموسيقية والأسلحة والملابس الرسمية تهديها لزعماء القبائل وكان مجموع الحمولة ٩٠ طنا يفترض أن يحملها ٢٠٠٠ حمال بمعدل ٦٠ كيلو جراما تقريبا لكل منهم أو أقل من هذا العدد .

ولم يقتصر مارشان فى مشترياته على السوق الفرنسى بل توجه إلى فينيسيا ومانشستر وليفربول يختار أجود أصناف الأقمشة .

* * *

غادر مارشان ميناء مارسيليا يوم ٢٥ يونيه عام ١٨٩٦ فوصل إلى الكونغو الفرنسى فى الشهر التالى ليبدأ رحلة الـ ٣٠٠٠ ميل عبر أفريقيا .

وكان مارشان يتوقع وصوله إلى فاشودة فى أواخر عام ١٨٩٧ ولكن رحلته استغرقت عامين قطعها مع رجاله سيرا على الأقدام ، وفوق الجمال ، وفى زوارق وقوارب تتعطل أحيانا ستة شهور انتظارا لسقوط الأمطار وتفك قطعا صغيرة لتحمل على الأكتاف فى المناطق الضحلة .

فى مذكراته ورسائله الخاصة قال :

« هذا النهر الملعون لا يفيض بما فيه الكفاية من الماء نحن هنا معزولون على الرمال مثل سمكة واهنة ، قذفتها المياه إلى الشاطئ الرملى وهى تبحث عن ٤٠ سنتيمترا من الماء لا عن سحابة فى السماء .

أجد نفسى هنا ومعى قارب بخارى جديد تماما قادر على السير بسرعة ١٤ عقدة بحرية فى الساعة و ٨ قوارب صنعت من الحديد والصلب ، و٤٠ قاربا مصنوعا من جذوع الأشجار المجوفة التى قطعت بحد السيف فى ستين يوما بجهد جهيد .

إن لدى ألوفا من طلقات الذخيرة وقافلة ضخمة من الإمدادات وأنا موجود فى قلب الأحداث ..

آه فاشودة .. فاشودة .. يا إلهى إلى متى تستمر هذه الآلام » .

ويصل مارشان إلى فاشودة يوم ١٠ من يوليه ١٨٩٨ فيرفع عليها العلم الفرنسى ويعقد معاهدة مع زعيم قبائل الشلك يضع بها بلاده تحت الحماية الفرنسية .

* * *

وجدت بريطانيا أن فرنسا ستسبقها إلى فاشودة ، ورأت أن تخفف الضغط العسكرى الأثيوبى على إيطاليا التى هزمها الأحباش فى معركة « العدوى » فى أول مارس عام ١٨٩٦ فقررت بعد ١١ يوما إعادة فتح السودان بأموال مصرية وبقوات مصرية وبريطانيه يقودها سردار الجيش المصرى هربرت كتشنر وذلك دون استئذان الخديو الذى وافق بعد ذلك على القرار البريطانى !

وقد تكلفت حملة السودان ٢,٣٤٥,٠٠٠ جنيه دفعت منها بريطانيا مبلغا يقل عن ٨٠٠ ألف جنيه وتحملت مصر الباقى .

احتل كتشنردنقلة فى ٢٤ سبتمبر ١٨٩٦ وهزم الخليفة بثمانية آلاف جندى بريطانى و ١٨ ألفا من المصريين .

واستولى كتشنر على أم درمان بعد ذلك بعامين فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ بعد ١٥ سنة من حكم المهدى للسودان .

وكان مارشان يظن أنه سيعقد اتفاقا مع الخليفة عبد الله التعايشى الذى خلف المهدى فى السودان . ولكن جاءت الأمور على غير ما يبغى . يشتبك مع الدراويش فيتبادلان اطلاق النيران يوم ٢٥ من أغسطس . ويعود الدراويش إلى أم درمان يطلبون النجدة فيجدون كتشنر بدلا من الخليفة عبد الله الذى يقرر الزحف إلى فاشودة .

وكان مجلس الوزراء البريطانى قد قرر يوم ٢٥ يوليه فى اجتماع حضره اللورد كرومر الإجراءات التى تتبع عند احتلال السودان، وفى حالة المواجهة مع البعثة الفرنسية فى فاشودة.

قرر المجلس رفع العلمين البريطانى والمصرى على الخرطوم وعلى كل منطقة سودانية أخرى بل وعلى أسوان أيضا !! لأن السيطرة على النيل أصبحت مسألة انجليزية أكثر مما هى مصرية، وعلى القوات البريطانية الدفاع عن نفسها ضد الفرنسيين إذا هوجمت. ولكنها لا يجب أن تبدأ بالهجوم وتتجنب إثارة القوات الفرنسية أو القيام بأى تصرف يؤدى إلى الهجوم على البريطانيين.

وترك القرار لكتشنر للتصرف حسب الظروف والموقف.

وتقرر أيضا بناء على اقتراح كرومر ألا يرافق القوات البريطانية فى زحفها جنوبا أى صحفى يوجد فى الخرطوم.

وكان صحفيون بريطانيون يرافقون حملة كتشنر منهم ونستون تشرشل الذى أصبح بعد ذلك رئيسا لوزراء بريطانيا.

وقد أدى منع الصحفيين إلى نتيجة هامة وهى أن لندن وباريس لم تعرف لفترة طويلة ما جرى فى فاشودة. إلا من تقارير كتشنر وحده!

وبعث اللورد سولسبورى يوم ٢ أغسطس بتعليماته إلى كرومر وافقت عليها الملكة فيكتوريا، بخط مرتعش، على مسئوليتها الشخصية.

قالت:

« من المحتمل أن تجدوا قوة فرنسية تحتل جزءا من وادى النيل.

وإذا تم ذلك فعلا فان أسلوب العمل الذى يتعين اتباعه يجب أن يعتمد إلى حد كبير على الظروف المحلية السائدة. لأنه من غير الضرورى، ومن غير المرغوب فيه أيضا أن نزود السير هربرت كتشنر بتعليمات مفصلة، فحكومة جلالة الملكة تولى ثقتها الكاملة لأسلوب كتشنر فى تقييم الأمور وقدرته على التصرف.

وهى على ثقة من أنه سيسعى إلى اقناع القوة الفرنسية التى قد يتصل بها فى مثل هذه الأحوال بأن وجودها فى منطقة وادى النيل يعد انتهاكا لحقوق كل من بريطانيا العظمى والخديو ».

* * *

غادر كتشنر أم درمان يوم ١٠ سبتمبر فى قافلة تضم خمس سفن مسلحة تحمل قوة من جنود الكاميرون وكتيبتى مشاة سودانية وبطارية مدفعية مصرية متخذين طريقهم فى النيل الأبيض .

وفى صباح يوم ١٥ سبتمبر وصلت القوة إلى معسكر الدراويش فى رانكة على بعد ٣٠٠ ميل جنوبى الخرطوم .

وبعد مقاومة قصيرة تم الاستيلاء على الموقع وأسرت الباخرة « الصافية » وأحد عشر قاربا كبيرا تحت قيادة الأمير سعيد الصغير الذى أخذ أسيرا .

قال الأمير سعيد لكتشنر « أنه تقدم إلى منطقة » « الشلك » بباخرتين وخمسمائة رجل لجمع الغلال بناء على أوامر الخليفة .

وقد اشتبك يوم ٢٥ أغسطس مع مجموعة من الأوربيين الذين اتخذوا لأنفسهم موقعا حصينا حول مبانى المحافظة القديمة فى فاشودة والذى يرفرف عليه علم غير معروف وقد أرسل إحدى سفنه يطلب تعزيزات من الخليفة لطرد الأوربيين من المنطقة .

وقد تراجع إلى رانكة انتظارا لوصول التعزيزات .

فى نفس اليوم غادر كتشنر رانكة وتوقف ليلة ١٨ سبتمبر فى قرية « بابيو » على بعد ١٢ ميلا تقريبا من فاشودة حيث قوبل بأعداد كبيرة من « الشلك » .

سألهم عن الأوربيين الموجودين فى فاشودة وعرف أن الشلك اعتقدوا أن هؤلاء مجموعة من القوات البريطانية الحكومية قدمت من الغرب .

ونظرا لأن هذه الجماعة لم يكن معها مترجم للغة « الشلك » ولم يخرجوا من مبانى المديرية المصرية لذلك لم يعرفوا عنهم إلا أقل القليل . وقد أخذت الدهشة الشلك حينما عرفوا أنهم ليسوا من القوات البريطانية ودهشوا عندما أعلنوا أنهم ليسوا موظفين حكوميين .

تداول كتشنر طويلا مع مدير مخابراته العسكرية وينجت فيما يفعله مع مارشان .

قال كتشنر :

- سأرفع العلم العلمين البريطانى والمصرى على فاشودة ، كما فعلت فى الخرطوم .

حذره وينجت قائلا :

- ستنشأ أزمة حادة مباشرة بين بريطانيا وفرنسا إذا رفعت العلمين . وأرى أن ترفع العلم المصرى وحده فذلك يعنى أن مصر قد استعادت سيادتها على السودان من الخليفة

عبد الله . وفى هذه الحالة يمكن التفاوض بين باريس ولندن لحل المشكلة .

وافق كتشنر وتقرر أن يرتدى الاثنان ملابس ضباط الجيش المصرى ، وأن يضع كل منهما فوق رأسه الطربوش !

ارتفع العلم المصرى ـ وهو العلم التركى الأحمر ـ فى مقدمة سفن السردار .

ومن قرية بابيو أرسل كتشنر خطابا إلى فاشودة تحت عنوان « إلى قائد الحملة الأوربية فى فاشودة » .

فى هذه الرسالة أبلغ كتشنر مارشان بانتصاره على الخليفة .

قال :

« هجمت على الخليفة فى أم درمان وبددت جيشه واسترجعت البلاد ... ووجدت من واجبى أن أرسل هذا الخطاب اليكم لإعلانكم بما وقع وبأنى سأحضر قريبا » .

فى الصباح التالى ١٩ سبتمبر ١٨٩٨ تقدمت قافلة كتشنر ببطء تجاه فاشودة فلمحت من بعيد قاربا صغيرا بمجداف يرفرف على مقدمته علم فرنسى ضخم .

تقدم القارب حتى صار فى مواجهة كتشنر .

شوهد رقيب أسود على ظهر القارب .

قدم لكتشنر رد مارشان الذى يقول فيه أنه وصل فاشودة يوم ١٠ يوليه وأنه تلقى أوامر من الحكومة الفرنسية باحتلال بحر الغزال وفاشودة . وقد أنجز ذلك بالفعل .

وقال أيضا إنه تعرض للهجوم من جانب الدراويش وإنه كان فى انتظار هجوم آخر ، حال وصول كتشنر ، دون وقوعه .

وقال أيضا إن من دواعى سروره أن يرحب بالسردار لدى وصوله باسم فرنسا . وأن يكون أول مهنئ فرنسى إلى الجنرال كتشنر المشهور اسمه من مدة طويلة .

وأشار أيضا إلى أنه توصل إلى اتفاق يوم ٣ من سبتمبر مع ملك « الشلك » وضع الأخير بمقتضاه بلاده كلها تحت الحماية الفرنسية .

وقال إنه أرسل عدة صور من هذه المعاهدة إلى حكومته عن طريق الحبشة من خلال بحر الغزال .

وقال إنه سيكون سعيدا باستقبال السردار باسم فرنسا .

عرف السردار أن اللقاء مع رئيس البعثة الفرنسية لن يبدأ بطلقات المدافع بعد الرسالة المهذبة التى تلقاها والتى أصابت كتشنر بالحيرة ، فتشاور مع وينجت فيما ينوى قوله .

طلب منه وينجت أن يكون حازما وأن يتمسك بما سبق الاتفاق عليه بينهما .

رأى كتشنر ، من بعيد ، مقر المحافظة القديم والعلم الفرنسى يرفرف عليها .

زار مارشان بصحبة الكابتن جرمان باخرة القيادة ـ وال ـ التى رست أمام مبنى المحافظة واجتمعا بكتشنر ووينجت لمناقشة الموقف .

كان لقاء تاريخيا بين اثنين من المستعمرين الأوربيين فوق نهر النيل يعرفان خطورة الموقف وتعقيداته .

وكان كتشنر رجلا عسكريا طوال حياته ، يملك القوة اللازمة لضرب البعثة الفرنسية ولكنه يعرف أن ذلك قد يؤدى إلى حرب بين فرنسا وبريطانيا لأن كرامة وكبرياء البلدين ستكون فى خطر .

وأدرك السردار أنه غير مدرب على السياسة وهذه أول مهمة دبلوماسية يمارسها فى حياته ، وهى شديدة الحساسية فكل كلمة أو خطوة خاطئة تؤدى إلى احياء الحروب القديمة التى اشتعلت خلال أزمنة متعددة بين البلدين .

بدأ كتشنر بتهنئة مارشان على رحلته الطويلة الشاقة .

رد مارشان بتهنئته على انتصاره فى أم درمان .

وكتشنر يجيد اللغة الفرنسية يتكلمها بطلاقة مما جعل الحديث سلسا ومباشرا .

قال لمارشان :

ـ لقد خولت السلطة بأن التواجد الفرنسى فى فاشودة ووادى النيل يعد بمثابة انتهاك مباشر لحقوق مصر وبريطانيا العظمى وطبقا لما لدى من تعليمات فإنى أعترض بشدة على احتلال فاشودة وعلى رفع العلم الفرنسى على أملاك سمو خديو مصر .

رد مارشان :

ـ إنى أطيع الأوامر كجندى وتعليمات حكومتى تقضى باحتلال منطقة بحر الغزال ومديرية فاشودة بالذات . وهذا الجزء من السودان لم يكن ملكا لمصر عندما وصلت هنا ، ولن اتخلى عنه انتظارا لأوامر حكومتى بالنسبة للتحركات القادمة .

قال كتشنر :

ـ التعليمات الصادرة لى تقضى بإعادة النفوذ المصرى والسلطة المصرية على مديرية فاشودة وهى جزء من السودان عاد لمصر بعد هزيمة الخليفة .

وسأل مارشان :

ـ هل يستطيع أن يوقف تنفيذ هذه الأوامر نيابة عن الحكومة الفرنسية . وهل ستقاوم استعادة مصر لحقها فى ممتلكاتها .

وأضاف :

ـ القوة المصرية البريطانية أقوى كثيرا من القوة الموضوعة تحت تصرفك . ولكنى فى نفس الوقت ضد خلق موقف قد يؤدى إلى حدوث اشتباك .

ورجا مارشان أن يكون حريصا فى اتخاذ قراره الأخير لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب حرب بين فرنسا وانجلترا .

وأضاف :

ـ أرجح أنك ستقدر الموقف بمثل تقديرى له .

وسأكون سعيدا بوضع احدى سفنى تحت تصرفك لنقلك وحملتك شمالا إلى الخرطوم .

اعترف مارشان بتفوق القوات الموجودة تحت تصرف السردار وعدم قدرته على توفير مقاومة مسلحة فعالة ضده .

وأضاف :

ـ إذا اضطررت إلى اتخاذ مثل هذا التصرف فان ذلك سيكون خضوعا للأمر الواقع . وسأموت ورجالى فى مواقعنا وعليك أن تقدر موقفى وتسمح بترك الإجابة على سؤال بقائى فى فاشودة للحكومة الفرنسية فلا استطيع ترك موقعى أو إنزال العلم الفرنسى دون أوامر من حكومتى . أنى جندى أطيع الأوامر .

قال كتشنر :

ـ هل أفهم من ذلك أن الحكومة الفرنسية خولت لك سلطة منع مصر من رفع علمها ومقاومة سلطتها على ممتلكاتها مثل مديرية فاشودة ، وهل تنوى مقاومة حقوق مصر المؤكدة .

أجاب بعد تردد :

ـ لا أملك منع رفع العلم المصرى .

.. يشير بذلك إلى أنه لا يملك القوة الكافية فإن عدد ضباطه وجنوده ١٢٨ فردا بما فيهم مارشان نفسه .

عرض كتشنر موقفه قائلا :

ـ لن أحاول إنزال العلم الفرنسى .

وسأل:

ـ التعليمات الصادرة لى تقضى برفع العلم المصرى على فاشودة هل هناك

مكان فى فاشودة يمكن أن يكون مناسبا لذلك .

وعلى الفور قام الكولونيل وينجت بصحبة الكابتن جيرمان بتفقد المنطقة وتحديد موقع فرنسى .

وفى النهاية وافق كتشنر على اختيار حصن مهجور فى الجزء الجنوبى من الاستحكامات القديمة فى فاشودة يقع على بعد ٥٠٠ يارده من المكان الذى ارتفع فوقه العلم الفرنسى .

وقد تم رفع العلم المصرى - وهو العلم التركى الاحمر - على الموقع فى الواحدة بعد الظهر خلال احتفال ضخم ضم القوات البريطانية والمصرية وأطلقت احدى وعشرون طلقة مدفعية تحية للعلم .

وترك الرجلان للندن وباريس الاتفاق بالوسائل الدبلوماسية على أى العلمين سيبقى فوق سارى المحافظة !

.. وكان رفع العلم التركى وحده اعترافا من مارشان بأن السودان لمصر ولا تستطيع فرنسا أن تنازع فى أمره !

وقبل أن ينصرف كتشنر سلم مارشان احتجاجا مكتوبا على بقاء القوات الفرنسية فى فاشودة .

قال كتشنر :

« لم يخرج أحد من الضباط الفرنسيين خلال هذا كله عن اللياقة والأدب » .

وعين الماجور جاكسون رسميا قائدا لمنطقة فاشودة وترك معه ٣٠٠ جندى من كتيبة مشاة وأربعة مدافع وزورقا مسلحا .

تبادل الرجلان بعد ذلك الهدايا !

قدم الانجليز للفرنسيين آخر مجموعة من الصحف البريطانية وصلتهم وتاريخها ٢٠ أغسطس ١٨٩٨ وفيها أنباء محاكمة الضابط الفرنسى اليهودى دريفوس الذى اتهم بالجاسوسية وتسليم أسرار عسكرية للألمان وهى القضية التى هزت فرنسا ومزقتها .

وقدم الفرنسيون صحف باريس الصادرة فى يناير ١٨٩٨ .. فإن الرسائل بين باريس وفاشودة : تستغرق تسعة شهور .

* * *

رسم كتشنر فى برقياته إلى لندن صورة يائسة لظروف مارشان . قال :

« إن الوضع الذى يجد كابتن مارشان نفسه فيه فى فاشودة وضع غير محتمل وسخيف فى آن واحد .

فهو يدرك جيدا أن جهوده غير مجدية على الاطلاق ويبدو مشتاقا للعودة إلى وطنه ونحن فى نفس الوقت سنسهل عودته .

إذا بعثت الحكومة الفرنسية بتعليمات برقية إلى مارشان للعودة إلى مصب النيل أستطيع فى الوقت الحالى أن أبعث اليهم بقارب بخارى لالتقاطهم .

ولن يكون هناك من هو أكثر سرورا من مارشان وضباطه حيث سيكونون وقتها قد ضمنوا الخروج سالمين من موقفهم غير السار ».

وجاء فى البرقية أن « مارشان يعيش على قطاع ضيق من الأرض تحيط به المستنقعات ولا يمكن الوصول عن طريقه إلى داخل البلاد » .

وقد اختار الجنرال جوردون موقع حصن فاشودة بعد دراسة متأنية عندما كان يشغل منصب الحاكم العام للسودان المصرى .

وجاء هذا الاختيار على وجه الدقة لأن المنطقة محمية بالمستنقعات من ناحية الأرض .

ويمكن الوصول إليها بسهولة عن طريق النهر سواء من شمال النيل أو من الجنوب فى جميع فصول السنة » .

قال وينجت فى تقريره كمدير للمخابرات الحربية :

« أصبح أصدقاؤنا الفرنسيون المساكين أسرى لنا من الناحية الفعلية .. فلا يستطيعون التحرك خطوة واحدة وليس لديهم سوى ٣ قوارب بمجداف ، لقد أرسلوا قاربهم البخارى الصغير تجاه الجنوب للحصول على تعزيزات عندما كانوا يتوقعون هجوم الدراويش الثانى .

وهم يعملون ليلا ونهارا لإقامة تحصيناتهم غير الفعالة والتى لا تستطيع أن تصمد لأكثر من ١٠ دقائق أمام أى هجوم قوى من الدراويش .

إننا بصدد حملة صغيرة قوامها ١٢٠ رجلا و ٨ من الأوربيين محاصرين فى موقع يبعد مئات الأميال عن أقرب مكان يمكن أن يتلقوا العون منه . ويحتاجون لعدة أشهر للاتصال ولا يملكون أية ذخيرة تقريبا أو أية إمدادات .

وهو يعانى نقصا فى الذخائر والامدادات كما حل الإجهاد بأتباعه من جراء المصاعب المستمرة التى لا قوها .

وهذه القوات كما قال لى قائدها فى موقع لا يمكنها من الصمود أمام هجوم ثان للدراويش ، أو أن تتراجع فى مواجهتهم .

وهم فى حالة مؤسفة للغاية بينما آلت الينا حماية البلاد وإداراتها ولذلك عاملناهم بعطف ملحوظ .

وهم يدركون أن جهودهم لا طائل منها وسيكونون مسرورين إذا تم استدعاؤهم .

وهم ، مثلنا ، يعرفون أن الحكومة الفرنسية لن تتردد فى استدعائهم إذا علمت بحقائق الموقف .

ولا يستطيع المرء من الناحية الشخصية أن يمد يد العون إلى هؤلاء الرجال فى محنتهم فهم يواجهون عقبات طبيعية مخيفة بعد أن وصلت إلى حكومتهم المجنونة أنباء عن المحنة التى يعيشها هؤلاء ، وهى التى أمرتهم بأداء هذه المهمة .

وما لم نكن قد حطمنا قوة الدراويش قبل ذلك بأسبوعين فى أم درمان فلا شىء ينقذهم من الانهيار .

وقد وضعنا قيودا تمنع نقل أية مواد ومعدات حربية إلى وادى النيل .

وعندما أنهينا العمل الرسمى قمنا بزيارتهم وشربنا الشمبانيا اللذيذة معهم . وقد قاموا بعمل حديقة صغيرة جميلة كما قدموا لنا بعض الخضروات ويمكن لهذه الحديقة أن تصبح تحفة رائعة فى المستقبل .

ومن المستحيل ألا نبدى احترامنا لما أبدته بعثة مارشان من شجاعة وإخلاص وروح معنوية مرتفعة لا تعرف اليأس أو الهزيمة . ولكن الانطباع العام الذى تكون لدينا هوالشعور بالدهشة البالغة بسبب إقدام دولة كبيرة مثل فرنسا على تنفيذ طموحات بهذا القدر من الفخامة . ثم تخاطر فى سبيل ذلك بتجريد قوة صغيرة للغاية ومسلحة تسليحا رديئا .

إن ادعاءات مارشان بأنه أقدم على احتلال بحر الغزال وفاشودة مستعينا بالقوات الموجودة تحت إمرته ادعاءات مضحكة تتجاهل المعاناة والحرمان اللذين لاقتهما بعثته خلال هذه الرحلة الشاقة التى استمرت عامين وجعلت جهودهم غير مجدية بشكل يثير الشفقة .

وهو يهدف إلى الحصول على منصب مفوض أعالى النيل وبحر الغزال وكل ذلك لا يصلح الا ضمن أوبرا كوميدية أكثر من نتائج خطة متأنية وضعتها حكومة كبيرة » .

* * *

كان كتشنر يكذب وهو يقول ان مارشان ليست لديه سوى ثلاثة قوارب صغيرة بدون مجاديف أو أشرعة وقارب بخارى غير صالح للعمل بشكل كامل فقد كانت لدى مارشان خمس قوارب صغيرة مزودة بالمجاديف والأشرعة والمجاديف الطويلة التى تمكنهم من الإبحار فى الأماكن الضحلة .

وربما كانت الأشرعة مستهلكة ولكنها قادرة على الامساك بالريح . ورغم أن المجاديف الطويلة غير متقنة الصنع وغريبة الشكل إلا أنها عبارة عن أدوات فعالة فى الأيدى الخبيرة لقائدى القوارب من قبيلة الياكوما الافريقية .

وكان كتشنر يكذب أيضا عندما ذكر أن مارشان أبلغه أنه غير قادر على مقاومة هجوم آخر قد يقوم به الدراويش وغير قادر أيضا على التراجع .

وما قاله مارشان ورجاله بالضبط أنهم سمعوا من الشلك أن الدراويش قادمون عبر النهر بجنودهم وزوارقهم المسلحة لشن هجوم آخر وأنهم تراجعوا عندما علموا أن القوة كانت بريطانية .

وكان مارشان وضباطه وجنوده السنغاليون واثقين تماما من قدرتهم على الدفاع عن أنفسهم ضد أى هجوم يقوم به أتباع المهدى .

ولم يذكر مارشان أبدا أنه فكر فى الانسحاب والهرب من فاشودة .

والحقيقة أن النقص الوحيد لدى مارشان كان فى اللحم الطازج بعد امتناع الشلك عن بيعه لهم . وتوفر لدى مارشان ١٥ طنا من الدقيق سلمها عند رحيله إلى جاكسون !

وقد نشر قائد القوة البريطانية الماجور جاكسون ، بعد سنوات ، مقالا فى صحيفة شبه رسمية وهى « سودان نوتس أند ريكدروز » وصف فيها بصدق حال القوات الفرنسية . قال :

« احتلت القوة الفرنسية المدينة المحطمة وقلعة فاشودة اللتين قامتا على هضبة صغيرة كانت الأرض المرتفعة الوحيدة فى المناطق المجاورة .

وكان المعسكر البريطانى المصرى يبعد حوالى ٣٠٠ ياردة جنوب المعسكر الفرنسى .

أما الأرض المنخفضة التى يقع عليها فكانت مغطاة بالأعشاب الوفيرة وأصبحت مستنقعا حقيقيا بعد الأمطار الغزيرة التى تسقط مساء كل يوم وتستمر معظم ساعات الليل .

وكان الفرنسيون فى حالة أفضل تساعدهم على الصمود فى وجه المتاعب الناشئة عن وجودهم فى فصل استوائى ممطر .

تم توفير نوع ممتاز من الملاءات الأرضية المقاومة للماء لكل جندى ويمكن للجندى نفسه أن يستخدمها كحقيبة للنوم إذا رغب .

وحمل معه « ناموسية » صغيرة نافعة جلبت له مزيدا من الراحة .

أما أمتعته الشخصية فقد وضعت فى حقيبة تقيها من الماء .

وتم وضع المواد المخزونة والإمدادات فى أوان من القصدير مغلقة بإحكام وتم صفها بطريقة تساعد الحمالين على حملها فوق رؤسهم من حيث الوزن والشكل .

ووضعت البنادق فى أكياس لا يتسرب اليها الماء وكانت أحزمة وأطواق المعدات مجدولة من حبال القنب القوية .

وبالنسبة للقوات البريطانية والمصرية كان يصرف للجندى غطاء واحد فقط لحمايته من تقلبات الطقس . ولم تكن هناك خيام أو ملاءات ويبدو أن قادة هذه القوات لم يسمعوا عن شىء اسمه « الناموسية » .

ولم يكن متاحا لهؤلاء سوى قدر ضئيل من الراحة بين غروب الشمس وشروقها وفيما عدا ذلك يقاسون من الأمطار الغزيرة وأسراب الذباب التى تهاجمهم ، وكانوا يضعون أمتعتهم فى حوافظ من القنب غير محكمة الغلق أو النسيج . ويمكن أن يقال عنها أى شىء إلا أنها ضد المطر .

أما الملابس العسكرية التى صنعت من الجلد فقد صار ارتداؤها صعبا وغير مريح بسبب تعرضها المستمر للندى والحرارة .

وكانت المواد الغذائية مخزونة فى أجولة غير محاطة بملاءات خاصة لحمايتها من الماء.

أصبحت كل الأطعمة القابلة للتلف فى حالة انتقالية . شرائح الخبز تحولت إلى عجين . والدقيق تحول إلى كعك ، بينما الخضروات والبقول مثل العدس والبصل والفول نبتت لها جذور امتدت داخل الأجولة !

وقصارى القول إنه يجب الاعتراف بأن الفرنسيين تم تزويدهم بمعدات مواد مناسبة للحياة فى المناخ الاستوائى .

وفى الوقت نفسه حرمت القوات البريطانية والمصرية من كافة وسائل الإعاشة التى تخفف من الظروف القاسية للخدمة فى مثل هذا البلد .

فإن الماء كان يتسرب إلى جلودنا عبر الملابس وإلى الأكواخ التى نقيم فيها وقد غرق المعسكر فى الطين والماء اللذين يخوض فيهما الشخص حتى كاحليه .

وشوهد الرجال وهم يخوضون الأوحال للخروج من بقايا الأكواخ المحطمة .

هذا عن المطر .

أما إذا نجوت من المطر فلن تنجو من اسراب الذباب التى تهاجمك فى المساء فإن قرص الذباب ينفذ إليك بين ثنايا معطفك وملابسك ولك أن تتخيل ما يعانيه المرء وقتئذ .

ولم يجد الرجل هناك امرأة تؤنس وحدته » .

على أية حال قدر للخصوم من العسكريين الانجليز والفرنسيين البقاء معا فى فاشودة ثلاثة شهور فى هدوء ودون أية اشتباكات بل بمعاملات مهذبة !

* * *

بعث كتشنر برقيتين إلى لندن يصف فيهما لقاءه بمارشان وما جرى فيه . الأولى أرسلها من أم درمان وصلت لندن يوم ٢٤ سبتمبر . والثانية من القاهرة بعد عودته إليها وقد تسلمتها وزارة الخارجية يوم ٢٩ سبتمبر .

وقال مارشان فى تقريره :

« إن موقفنا السياسى ممتاز لكنه سيتدهور مع مرور الوقت اذا أخذنا بعين الاعتبار أن قوة خصمنا تفوق قوتنا بمراحل .

خصومنا يملكون كميات كبيرة من الذخيرة والإمدادات إلا أن الحالة الصحية لضباطهم ورجالهم تدعو للقلق ومن الضرورى استبدالهم فى أسرع وقت ممكن.

نحن محاصرون من جميع الجوانب لذلك لا يمكننا المقاومة أكثر من ذلك فى ظل ظروف العزلة والحصار التى يفرضها علينا الانجليز هنا .

واذا لم أتلق أية أوامر عن طريق النيل خلال ١٢ يوما فسأكون مضطرا إلى المخاطرة بركوب قارب إلى الخرطوم لأطلب الاتصال بباريس » .

وقال مارشان :

« أننا معزولون من جميع الجهات .. ومن المستحيل أن نبقى فى هذا المكان أكثر من

ذلك فى ظل ظروف العزلة والسجن التى يفرضها علينا البريطانيون هنا كما أنى لم أحصل على أية أوامر جديدة عن طريق النيل » .

ولكن تقرير مارشان لم يصل باريس الا يوم ٢٢ أكتوبر !

وعلى ذلك فإن الحكومة البريطانية اعتمدت على تقرير كتشنر بأن مارشان فى وضع مؤلم فى فاشودة .

وفى الوقت نفسه أبلغ اللورد سولسبورى رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها سفيره فى باريس السير أدموند مونسون برقيتى كتشنر وطلب منه اطلاع ديلكاسيه وزير خارجية فرنسا عليها حتى يعرف الوزير أن بعثة مارشان فى أسوأ حال ولا تستطيع الصمود أو مقاومة القوات البريطانية .

ومن هنا فان سياسة فرنسا بالنسبة لفاشودة اعتمدت على ماقاله السردار وهو أن مارشان يعانى من نقص الذخيرة والامدادات ولولا وصول كتشنر لكانت حملة مارشان قد دمرت تماما من « الدراويش » !

* * *

اجتمع ديلكاسيه ثمانى مرات بالسفير البريطانى أدموند مونسون فى باريس كما التقى سولسبورى بالبارون دى كورسيل السفير الفرنسى فى لندن مرتين لمحاولة الوصول إلى حل للأزمة .

* * *

تمسكت فرنسا بالقانون الدولى .

وكانت وجهة نظر فرنسا أن هذا القانون ينص على أنه ما دام حوض النيل الأعلى أرضا مباحة مشاعة بلا مالك ، أو صاحب ، ولا حق لأحد فيه . ولذلك فإن من يصل إليه أولا يصبح مالكا له . وأن احتلال فرنسا لبحر الغزال يعطى لها نفس حقوق بريطانيا فى واد لاى والبلجيك فى لادو .

وكانت وجهة نظر بريطانيا رفض التفاوض وضرورة انسحاب مارشان من فاشودة لأسباب متباينة ومتناقضة !

حصلت بريطانيا على « توكيل » للتفاوض مع فرنسا نيابة عن مصر وذلك فى كتاب وجهه بطرس غالى وزير خارجية مصر إلى اللورد كرومر بتاريخ ٩ من أكتوبر قال فيه :

« تعلم الحكومة المصرية أن بريطانيا العظمى وفرنسا تتفاوضان الآن فى مسألة

فاشودة وقد فوض الىّ أن أعلن جنابكم مساعدتنا لدى لورد سولسبورى حتى يعترف لمصر بحقوقها التى تنازع فيها وترد إليها جميع المديريات التى كانت محتلة لها قبل ثورة محمد أحمد المهدى » .

وكانت مصر مرغمة وهى تكتب هذا التوكيل فإن بطرس غالى باشا أبلغ ممثل فرنسا فى القاهرة سعادة المصريين باحتلال مارشان لبحر الغزال .

وتوقع رجال الخديو أن ترغم البعثة بريطانيا على عقد مؤتمر دولى لبحث المسألة المصرية .

ولكن بريطانيا تفاوضت لحسابها لا لحساب مصر وإن كانت قد استغلت اسم مصر.

قالت للفرنسيين ان وادى النيل لا يزال ينتمى لمصر وليس هناك مجال للادعاء بأن المنطقة مفتوحة أو متاحة للمشروعات أو لاحتلال قوة ثالثة . وإذا كان هذا الحق قد تعرض للضياع مؤقتا أثناء حركة المهدى فقد قضى عليه انتصار الجيش البريطانى يوم ٢ من سبتمبر فى أم درمان .. ولم يكن ممكنا لمارشان وحملته السرية الصغيرة الحصول على حق الاحتلال ،عبر أرض معروفة ومكتشفة، على مسافة بعيدة من الحدود الفرنسية.

وقال الانجليز ان السودان ملك للخليفة العثمانى ، الذى منح الولاية عليه للخديو المصرى ، وأن حق الملكية قد عطل أو جمد مؤقتا بعد انسحاب مصر من السودان . وبزوال الدراويش عاد هذا الحق إلى مصر .

وقالوا إن من يستولى على عاصمة دولة فإن كل الأراضى التى تتبع هذه العاصمة تصبح حقا شرعيا للغازى الفاتح . ومادام كتشنر قد استولى على أم درمان فإن كل أراضى السودان بما فيها فاشودة أصبحت تتبع بريطانيا ومصر .

وأشاروا إلى تصريحات ادوارد جراى وكيل وزارة الخارجية البريطانية البرلمانى فى ٢٨ مارس عام ١٨٩٥ بأن « زحفا تقوم به حملة فرنسية فى افريقيا ضد حقوق مصر فى وادى النيل عمل تراه بريطانيا غير ودى » وأن الحكومة البريطانية لا تعترف بأن لأية دولة أوربية أخرى حقا فى امتلاك أى جزء من وادى النيل » .

وفى كل الأحوال استندت بريطانيا إلى منطق القوة وحدها .

كانت البحرية البريطانية قوة مرعبة بما تملكه من قواعد فى جبل طارق ومالطة والاسكندرية ومتفوقة من حيث العدد والتشكيلات . أما البحرية الفرنسية فتمر بمرحلة انتقالية هشة وتضم مزيجا من الطراز القديم وسفن الإنزال فى مرحلة الاختبار مما جعل البعض يطلق عليه اسم « أسطول العينات » .

ومن هنا كان ديلكاسية يرى أن أية معركة بحرية مع بريطانيا كفيلة بأن تجعل الأسطول الفرنسى فى قاع البحر بين عشية وضحاها .

وكان ضعف البحرية الفرنسية عاملا حاسما فى هذا الصدد ولكن لا يستطيع أى سياسى فرنسى الاعتراف بذلك أو استخدامه كمبرر للانسحاب من فاشودة !

ولم تبحث الحكومة الفرنسية بشكل جدى امكانية استخدام القوة لمعالجة الموقف فى فاشودة !

فى رسالة خاصة بعث بها ديلكاسيه إلى زوجته قال :

« ليس لدينا سلاح سوى الجدل والنقاش بينما لديهم جنودهم فى الموقع مستعدون للتدخل السريع » .

وفى ظل هذه الظروف رأى ديلكاسية أن يعيد تقييم الموقف .

وجد أنه عندما اقترحت بعثة أو حملة فاشودة عام ١٨٩٥ كان الهدف منها إرغام بريطانيا على الانسحاب من مصر بإحالة المسألة المصرية كلها إلى مؤتمر دولى تحضره فرنسا وتأخذ فيه نصيبا من المغانم والمستعمرات ، ولكن هذه الآمال تبخرت للسرعة التى تقدم بها كتشنر نحو جنوب السودان وفى حوض أعالى النيل .

أبلغ ديلكاسيه مجلس الوزراء الفرنسى - يوم ٣ من أكتوبر - أنه لابد من تسليم فاشودة كبديل وحيد عن حرب لا طائل من ورائها وأن ذلك يمكن أن يتم دون جرح الكرامة الوطنية اذا استطاعت فرنسا الحصول على ترضية بقطعة أرض فى بحر الغزال ومنفذ على النيل .

ولم ييأس ديلكاسيه من الحصول على بعض المغانم إذا لعب بالورقة الوحيدة الباقية لديه وهى وجود مارشان فى فاشودة ولذلك أراد الاحتفاظ بجزء من بحر الغزال أو ميناء على نهر النيل مقابل انسحاب مارشان .

تظاهر ديلكاسيه فى البداية أمام السفير البريطانى السير أدموند مونسون بأن مارشان توجه إلى فاشودة من تلقاء نفسه وتحت تأثير الحماس البالغ !

وتحدث الوزير عن الاحتلال الفرنسى لبحر الغزال وأكد أهمية احتلال فرنسا لأحد المخارج لتجارتها فى أفريقيا . ومن الظلم استبعادها من النيل الذى يعتبر نهرا دوليا .

وألمح إلى أنه اذا تلقى تنازلا فلن يتشدد بخصوص انسحاب حملة مارشان من فاشودة .

وقال :

ـ سأطلب ألا يواكب ذلك الانسحاب أية حوادث مهينة .

أشار السفير إلى استحالة مناقشة الحقوق المصرية فى السودان وقال :

ـ لن يكون هناك أى تغيير فى سلوكنا الذى اتخذناه فى هذا الموضوع منذ البداية .

ولم يخف ديلكاسيه الضيق الذى أحسه لأسلوب الصحافة الانجليزية .

وقال :

ـ كانت الصحافة الفرنسية معتدلة للغاية ولكن التحرشات التى تتبناها الصحف اليومية اللندنية ستجد صدى فى فرنسا . وأية حرب صحفية لن تجعل الأمور أفضل بين البلدين .

وشكا من أن لهجة الصحافة البريطانية جعلت موقفه حرجا للغاية وألمح أنه قد يضطر إلى الاعتزال لأنه ليست لديه الرغبة القتالية .

اعترف السفير بذلك فى أسف وقال :

ـ على ضفتى بحر المانش لم تكن هناك سيطرة على الأعصاب من جانب الصحفيين ولكن انفعال الصحف يهدأ سريعا ، وقد بدا ذلك يظهر فى لندن بالفعل .

أعاد الوزير شكواه وقال أكثر من مرة :

ـ أى وزير بديل لى بصرف النظر عن شخصيته لن يكون بنفس القدر من المرونة .

ولكن السفير أصر على الامتناع عن مناقشة مسألة فاشودة مع الوزير قائلا :

ـ ليس لبريطانيا أى هدف فى الوقت الحاضر سوى الإصرار على أن الفرنسيين معتدون ويجب أن ينسحبوا من أرض تم احتلالها بطريق غير شرعى .

فى مذكراته قال ديلكاسيه :

« المشكلة هى : كيف نوفق بين متطلبات الكرامة الوطنية وبين ضرورة تجنب الدخول فى معركة بحرية نحن غير قادرين على خوضها حتى إذا حصلنا على مساعدة مصر وروسيا » .

ومع ذلك حاول الوزير اقناع بريطانيا بأن روسيا ستؤيد فرنسا إذا احتدت الأزمة وتطورت إلى مواجهة عسكرية .

قال ديلكاسيه لمونسون :

ـ أفضل أن أكون صديق انجلترا على أن أكون صديقا لروسيا ولكن ينبغى ألا أواجه

بمطالب غير معقولة فقد يكون هناك انفجار فى مشاعر التذمر الفرنسية أعجز عن السيطرة عليها.

وأضاف:

ـ هل ستختلفون معنا حول فاشودة.

رد السفير قائلا :

ـ ذلك بالضبط هو ما أخشاه ، فإن موقف بريطانيا هو عدم المساومة .

قال الوزير :

ـ فى هذه الحالة لن نقف وحدنا . وأكرر لك أنى أفضل انجلترا كحليفة عن روسيا .

وحاول ديلكاسيه اقناع السفير البريطانى بأنه حريص على صداقة بريطانيا وأن الروس شجعوها على الدخول فى نزاع مع انجلترا وأن السفير الروسى فى باريس سلمه رسالة بذلك .

أبلغ سولسبورى نص الحديث للسير سكوت السفير البريطانى فى العاصمة الروسية سان بطرسبرج الذى رد معربا عن الرغبة الأكيدة لأمبراطور روسيا وكذلك رغبة وزرائه فى تجنب أية تعقيدات مع انجلترا ، واقتناعه بالأهمية القصوى للتوصل إلى تفاهم صريح وأخوى معها فى كل المسائل .

قال للسير سكوت :

ـ لا أعطى أية أهمية لما نقل عن موقف حكومة روسيا من المسألة المصرية .

قال السفير البريطانى للوزير :

ـ تستطيع أن تتخيل مدى التأثير المتوقع حدوثه للرأى العام الانجليزى إذا اعتقد أن فرنسا تسلمت أى تشجيع أو دعما من روسيا فى صدامها مع انجلترا فى مسألة لا تحمل أية أهمية مباشرة لروسيا .

ويتحدث السفير والوزير بأسف عن الرغبة فى دفع الدولتين للشك وعدم الثقة وكذلك الرغبة المخلصة لكل من الحكومتين فى عدم السماح بوجود أية أسباب لمثل هذا الشك !

وعبر الوزير عن تأكيده الواضح بأنه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد ساورتها فكرة أن روسيا تساندها أو تشجعها فى حالة نزاع حقيقى مع انجلترا بخصوص المسألة المصرية فلا يمكن إلا أن يكون ذلك قد نتج عن سوء فهم أو سوء تفسير خطير لبعض التصريحات !

* * *

قطعت بريطانيا جميع الامدادات عن مارشان لإرغامه على التسليم ولكن فرنسا لم تكن تعرف ما يجرى فى فاشودة .

طلب ديلكاسيه إلى مونسون الاتصال بمارشان فوافق رئيس وزراء بريطانيا على أن ينقل رسالة « إلى مستثمر فرنسي وجد نفسه فى موقف صعب فى النيل الأعلى » .

.. أى رفض الاعتراف بالاحتلال الفرنسي لفاشودة !

قالت البرقية الفرنسية :

« تحياتنا .. لن ننسى خدماتكم .. رقيتم إلى رتبة الكولونيل ... أمكننا الحصول على تقرير كتشنر ... نرجو أن توافونا بتقريركم وتقديركم للأمر إلى القاهرة برسالة خطية»!

* * *

فى اللقاء الأول بين سولسبورى رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها بالسفير الفرنسي البارون دى كورسيل يوم ١٢ من أكتوبر أكد رئيس الوزراء موقف بريطانيا ووجهة نظرها وهى أن المنطقة ليست مفتوحة للمغامرة ، أو لاحتلال قوة ثالثة ، وأن مارشان فى موقف مستحيل لضعفه أمام قوة كتشنر .

قال سولسبورى :

ـ مارشان فى موقف مستحيل .

ولا يمكنه العودة والنيل هو الطريق الوحيد المتاح للفرار .

عارض السفير هذا التأكيد وقال :

ـ يمكن لمارشان التراجع من الغرب إذا سمحتم له .

قال سولسبورى :

ـ لم نضع أى عائق يمنعه .

قال السفير :

ـ أجل ولكنه لا يستطيع تنفيذ هذه المهمة دون طعام وأنتم لن تجعلوننا نمده بالطعام .

قال سولسبورى :

ـ إذا كان الطعام هو العائق الوحيد الذى يمنعه من العودة إلى الأراضى التى تحكمها فرنسا ، فإن الحكومة الانجليزية ستعمل على حصوله على الطعام اللازم

قال السفير :

ـ هذا ليس كافيا فإنه يمر ببلاد معادية ولا يمكن لأحد أن يسافر عبرها إلا اذا كانت لديه حماية ملائمة وكان مسلحا تسليحا كاملا . ومن المرجح أن ذخيرة مارشان قد نفذت .

قال سولسبورى :

ـ الحكومة الانجليزية على استعداد لمده بالذخيرة الحربية اللازمة لحمايته وحماية فرقته من القتل على أيدى القبائل المتوحشة خلال عودته ولكن يجب أن يكون ذلك بناء على شرطين :

أولا : أن يلتزم باستخدام تلك الذخيرة لحمايته ضد القبائل من السكان الأصليين .

ثانيا: أن يعود إلى الأراضى التى نعترف نحن بأنها فرنسية .

ولا يمكننا أن نعين أى حد لتراجعه من هذا الموقع دون أن نفسح المجال للقول بأننا نعترف بملكية فرنسا لبعض الأجزاء من الأرض التى تمر بها روافد النيل .

ولا أعتقد أن ضررا سيلحق بكم نتيجة لانسحاب مارشان وفقا لهذه الشروط ولكن إذا كان هناك ضرر فسيكون نتيجة لوضعكم مارشان فى مثل هذا الوضع المزيف وغير المنطقى .

وأضاف :

ـ بالنسبة لطريقة عودة مارشان وكذلك أية شروط أخرى تقترحها فسيكون من الصعب دراستها بطريقة مرضية إلا إذا سلمتها مكتوبة .

أبدى دى كورسيل استعداد فرنسا للانسحاب من فاشودة مقابل الدخول فى نظام للملاحة فى النيل .

قال رئيس الوزراء :

ـ لا أستطيع اجراء مفاوضات حول مسألة الحقوق ولوجود علم فرنسا فى مكان لا يخص فرنسا على الاطلاق .

ويمكن ازاحة العراقيل أمام المفاوضات حول موضوع الحدود إذا تسلم مارشان تلك الأوامر وستنتهى أية علاقات غير طبيعية بين البلدين مما يفتح الباب أمام الحكومة الفرنسية لمفاوضات حول الحدود فى تلك المناطق .

وستنظر الحكومة البريطانية بنفس الروح التى تنظر بها إلى مسألة الحدود بين انجلترا وأى بلد آخر فى أى مكان فى العالم .

ويجب بالضرورة أن ترتكز المفاوضات على معلومات جغرافية وتاريخية لم تكتمل لدينا تماما بعد .

وأضاف :

ـ حتى ذلك الحين فلا يمكننا اعطاء وعود حول النتيجة التى سنصل إليها .

* * *

أظهر سولسبورى رغبة فى تقديم بعض التنازلات وطلب من السفير الفرنسى تقديم مذكرة مكتوبة ولكن السفير أخطأ عندما بالغ فى مطالب فرنسا ليرضى وزير خارجيته فى باريس !

طلب دى كورسيل كل المنطقة التى يحيط بها النيل فى بحر الغزال وبحر العرب .

وعلى الفور تراجع سولسبورى بعد ما رأى حجم وضخامة المطالب الفرنسية وبذلك ضاعت فرصة التسوية الودية وأصرت بريطانيا على ضرورة انسحاب مارشان على أن ينظر فى مسألة التفاوض عندما تهدأ الأعصاب المتوترة !

* * *

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ٢٨ أكتوبر ليتخذ القرارات التالية :

١ـ انسحاب مارشان بدون قيد أو شرط مع عدم حصول فرنسا على وعد أو التزام فيما يتعلق بالوصول إلى النيل أو أماكن أخرى .

٢ ـ عند انسحاب مارشان يبدأ النظر فى هذه الأمور ودراستها بقدر ما تستحقه من أهمية .

٣ ـ تقديم كافة التسهيلات اللازمة للانسحاب .

٤ ـ إذا رفض مارشان الانسحاب لا تتدخل بريطانيا فى أمر بقائه فى فاشودة ولا تحدد موعدا لانسحابه .

وفى المقابل لا يسمح بوصول أى تعزيزات إليه ويعامل معاملة كريمة كزائر أجنبى ولا ينظر اليه على أساس أى اعتبار آخر .

٥ ـ فى هذه الحالة يتم اللجوء إلى فرنسا للاتفاق على اجراءات فعالة لمنع وقوع مواجهة .

٦ ـ تدعيم أسطول البحر المتوسط كإجراء وقائى .

وتبرق بريطانيا بهذه القرارات إلى اللورد كتشنر ولكنها لا تبعث اليه بتعليمات

محددة ومفصلة على أساس أن أسلوب العمل الذى يتبعه فى هذه الحالة يعتمد إلى حد كبير على الظروف المحلية السائدة .

وقالت البرقية :

« تولى حكومة جلالة الملكة ثقتها الكاملة لحسن تقديركم ورجاحة عقلكم . ونحن واثقون أنك ستسعى إلى اقناع القوة الفرنسية بأن وجودها يعتبر بمثابة اعتداء على حقوق بريطانيا العظمى وخديو مصر » .

وفى اللقاء الأخير بين سولسبورى ودى كورسيل صرح رئيس الوزراء بأنه من المستحيل إجراء مباحثات مع فرنسا حول الحدود فى تلك المنطقة لوجود فرنسا فى مكان لا يخصها وأن ذلك يعنى اقرار بريطانيا بشرعية موقف مارشان .

وقال إنه يمكن ازاحة العراقيل أمام المفاوضات إذا تسلم مارشان أوامر الانسحاب.

وقال إن بريطانيا ستدرس أى طلب تتقدم به فرنسا بنفس الروح التى تدرس بها أية مسألة من مسائل الحدود تنشأ بين انجلترا وأية دولة فى أى مكان من العالم .

* * *

سارعت بريطانيا بإصدر كتاب أزرق عن الرسائل المتبادلة بينها وبين فرنسا التى ردت بكتاب أصفر .

وساعد الكتابان على زيادة الهوة بين الدولتين .

كان رئيس الجمهورية الفرنسى فليكس فور مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتوسع الاستعمارى فهو أحد مؤسسى لجنة افريقيا الفرنسية .

رغم ذلك فإن فور كان يعتبر مغامرة مارشان غلطة حمقاء وأيد الانسحاب من بدة .

فى باريس حملت صحف اليمين على الحكومة الفرنسية لأنها لم تزود مارشان بالسلاح والرجال ، وعارضت انسحاب مارشان .

قالت صحيفة «لى جولوا» تحت عنوان ضخم يثير مشاعر الفرنسيين :

« لا يمكن أن ننسى مارشان ولا يمكن أن نستدعيه فقد ولدت ساعة المواجهة .

ان بطولة مارشان وجنوده لا ينبغى أن تضيع هباء » .

ونشرت صحيفة «لى ماتان» الفرنسية الناطقة بلسان ديلكاسيه فى عنوانها الرئيسى:

« الرد الوحيد الذى يتفق ومكانة فرنسا هو « لا » .

.. تقصد لا لانسحاب مارشان .

ولكن الرأى العام الفرنسى بالنسبة لقضية فاشودة ، تميز بصفة عامة بالفتور والهدوء .

وكان سهلا إثارة المشاعر الحادة والمعارك الكلامية الحامية بالحديث عن الكرامة الوطنية والعلم الفرنسى ولكن كان هناك اعتقاد عملى لدى أبناء الطبقة المتوسطة الفرنسية بأنه لا توجد مصلحة مادية حقيقية فى القيام بأية مخاطرة فى منطقة وادى النيل .

قال وزير الخارجية السابق هانوتو :

ـ لا أحد يعرف أين تقع فاشودة أو يولى أدنى اهتمام بحملة مارشان .

وتحدث هانوتو بسخرية عن منطقة بحر الغزال فقال انها دولة تسكنها القرود ورجال سود أسوأ من القرود !

ولم يكن هانوتو هو السياسى الوحيد ـ رغم طموحه ـ الذى لاحظ وجود معارضة فرنسية قوية للدخول فى حرب مع انجلترا بسبب فاشودة بل عارضت الحرب أيضا صحف مارسيليا وبوردو وصحف المراكز التجارية القوية مثل ليون وتولوز .

ويوعز ديلكاسيه إلى صحيفة « لى ماتان » الفرنسية بالتراجع .

نشرت مقالا جاء فيه « إن انسحاب القوات الفرنسية من فاشودة يتفق تماما مع الكرامة الوطنية لفرنسا . ومن الحماقة أن نمضى قدما فى السعى لتحقيق سياسات عديمة الجدوى ومندفعة فنصبح كما لوكنا نسعى إلى ضم جبال فى القمر . ومهما كانت قيمتها فانها على القمر نفسه !

وكان على فرنسا أن تكبح جماح شهوتها للحصول على مزيد من الأراضى الجديدة السوداء يقصد فى أفريقيا ؛ وتحمل مسئولية حكم المزيد من أكلة اللحوم » !

وفى انجلترا أيضا كانت هناك معارضة للحرب .

قال صحيفة « مانشستر جارديان » ـ « الجارديان » حاليا وكانت تصدر حينئذ فى مدينة مانشستر شمال انجلترا ـ « إن منطقة بحر الغزال لا تساوى أن تخوض انجلترا حربا فى سبيلها ولا ترى سببا يبرر عدم السماح لفرنسا بالاحتفاظ بها » .

وفى النهاية اتفق ديلكاسيه وزملاؤه الوزراء على أن أفضل مخرج من هذا المأزق هو

الادعاء بأن انسحاب مارشان وقواته لصالح القوة أو الحملة التى يعانى أفرادها من نقص الطعام والذخيرة كما يعانون أيضا المرض وقواهم خائرة وذلك اعتمادا على الصورة التى قدمها كتشنر بصورة مقنعة ومؤثرة .

* * *

استدعى وزير الخارجية الفرنسية باراتييه مساعد مارشان على أمل أن يقدم دليلا مباشرا عن نقص الطعام والذخيرة وسوء الحالة الصحية لمارشان وجنوده يؤكد ضرورة الانسحاب .

ولكن تقرير باراتييه كان مخيبا لآمال الوزير فقد أكد أن مارشان ورجاله لديهم الوسائل للبقاء فى فاشودة .

* * *

رأى مارشان أن يترك موقعه ليسافر إلى القاهرة ومنها يبرق بتقرير شامل إلى باريس وأبرق إلى ديلكاسيه يطلب الموافقة على سفره إلى باريس ليقدم بنفسه هذا التقرير .

ولكن مارشان لم ينتظر موافقة الوزارة .

طلب من السلطات البريطانية مساعدته فى الوصول إلى الخرطوم فوافقوا واستقل باخرة بريطانية فى النيل إلى القاهرة ليصلها فى فترة زمنية قصيرة .. تسعة أيام !

ويفاجئ ديلكاسيه بوصول مارشان إلى القاهرة يوم ٣ نوفمبر فوصف عمله بأنه ـة لانسحاب فرنسا .

ويتلقى ديلكاسيه تقريرا من القائم بالأعمال الفرنسى فى القاهرة بأن مارشان وصل فى صحة جيدة للغاية وقال « أنه ترك فاشودة فى أفضل حالة ممكنة من جميع النواحى » .

وتشاء المصادفات أن يكون يوم ٣ نوفمبر ـ يوم وصول مارشان إلى مصر هو نفس اليوم الذى أبرق فيه ديلكاسيه إلى القاهرة يأمر مارشان بالانسحاب ويبلغ سفيره فى لندن بذلك .

* * *

علم مارشان فى القاهرة بقرار الحكومة الفرنسية بالانسحاب من فاشودة فكتب برقية بعث بها إلى وزير خارجيته بالشفرة فى الساعة الرابعة صباحا .

قال :

« أجد لزاما على القول بأن قرار الانسحاب ـ ودون انتظار باقى تقاريرى ـ كان قرارا بالتخلى عن حقوق ثابتة حصلنا عليها وموقع ممتاز » .

وعبر عن غضبه من التصوير الخاطئ المتعمد الذى قدمه كتشنر للموقف الحقيقى فى فاشوده وقال :

ـ كان موقفنا السياسى قويا .

وفيما يتعلق بالإمدادات كانت لدينا ذخائر تكفينا للتعامل مع خمس هجمات للدراويش وكان لدينا طعام يكفى الأوربيين ويقيم أودهم لمدة عام ويكفى جنودنا الأفارقة لمدة شهرين .

أما بالنسبة للادعاءات القائلة بأن الحامية البريطانية كانت تحاصرنا فى فاشودة .. فقد كان كل ما احتاجه عشر دقائق لأحطم قوات جاكسون وأسلحته » .

وأضاف :

« إذا كان هناك سؤال حول أى شخص يحتاج إلى مرافق له عندما يتجول فى المنطقة فهؤلاء هم الانجليز وليس أنا . فإنى هنا وسط أفريقيا فى أرضى وبين جنودى » .

واختتم البرقية بنداء مؤثر قال فيه :

« كيف استحق احترام جنودى الأفارقة وطاعتهم اذا رأوا فرنسا بأعينهم فى نهاية الطريق » .

لم ينجح ديلكاسيه فى تهدئة غضب مارشان عندما حاول القول بأن فرنسا لم تتنازل عن أى من حقوقها .

وقال ديلكاسيه : « كل ما فعلناه هو أننا اتفقنا ـ كما قلت أنت ـ على أن فاشودة لا تشكل منفذا معقولا ومرضيا ومقبول المناخ على النيل .

وقبلنا الحقيقة القائمة على تجربتكم الشخصية بأن التعزيزات والامدادات التى قلت أنك تحتاجها ستستغرق وقتا طويلا حتى تصل اليك » .

وقالت برقية ديلكاسيه الطويلة :

« لم يكن ثمة مبرر لتعريض الحملة لمخاطر وصعوبات وصفتها أنت بنفسك . ومن ثم قررت الحكومة أن هذه القاعدة العسكرية الجديدة لم تعد ضرورية » .

أراد مارشان الرد ببرقية غاضبة فرفض القنصل الفرنسى إرسالها ولكن مارشان

هدد بارسالها عن طريق البريد العادى ليطالعها كل الناس فوافق القنصل .

قال مارشان :

« يتعين علينا قبول هذا القرار الصعب على أنه قرار فرضته علينا الأوضاع الدولية السائدة . ولكنى أرفض تماما تفسيرك العلنى الذى قلت فيه إن الوضع السيئ للحملة هو سبب الانسحاب .

واذا كنت مصرا على انسحابى فأرسل شخصا آخر لهذا الغرض لأنى لن أفعل إلا إذا ذكرت السبب الحقيقى ، أى الموقف السياسى العام . وفيما عدا ذلك أفضل الاستقالة على أن أفعل ما تقول ».

امتنع ديلكاسيه عن الرد على مارشان . ولكن بعد يومين وردت إلى القاهرة برقية من وزارة المستعمرات فيها الرد إلى حد ما على ملاحظات مارشان .

قالت البرقية فيما يشبه البيان :« إن حكومة فرنسا قررت عدم الاحتفاظ بموقعها فى فاشودة فى ضوء مصالح فرنسا بوجه عام » .

وكان هذا البيان بمثابة طعنة قاتلة لأنه جاء من الوزارة التى أصدرت الأوامر بسفر البعثة وكانت أقوى مؤيديها وكان هذا البيان ـ كما قيل ـ بمثابة قاتل يذبح ضحيته برفق فى الوقت الذى تحترق فيه هذه الضحية على الخازوق !

* * *

تبادلت باريس ولندن الرسائل حول انسحاب القوات الفرنسية من فاشودة وكان ـحا أن هذه القوات لا تستطيع البقاء بل إن مارشان ومساعده باراتييه لا يستطيعان ودة من القاهرة إلى فاشودة الا بمساعدة انجلترا .

* * *

كانت المشكلة الأولى الطريق الذى تسلكه الحملة عائدة من فاشودة .

عرضت بريطانيا عودة البعثة عن طريق نهر النيل فوافقت الحكومة الفرنسية ولكن مارشان رفض لأن فى ذلك إذلالا له اذ سيتعرض لاحتقار الأوربيين فى القاهرة كما رفض لنفس السبب أن يتخذ طريق الخرطوم وسواكن والبحر الأحمر إلى القاهرة .

وقال مارشان فى برقية إلى ديلكاسيه أن جنوده الأفارقة سيقومون بحركة عصيان إذا أجبروا على العودة عن طريق بحر الغزال والكونغو وهو الطريق الطويل الشاق الذى قطعته الحملة حتى وصلت إلى فاشودة ... فى عامين !

ورأى مارشان ، الذى تركت له باريس حرية اختيار طريق العودة ، أن يستقل السفينة « فيدهيرب » والقوارب من نهر السوباط حتى الحبشة ثم إلى جيبوتى ومنها إلى فرنسا . ولكن كتشنر رأى أن مارشان يريد الاحتفاظ بالنفوذ الفرنسى فى وادى السوباط وقد يضع العلم الفرنسى فى طريقة أو يوقع معاهدات مع زعماء المناطق .

ورأى كتشنر أن يرافق البعثة ، لمنعها من ذلك ، قارب مسلح بقيادة جاكسون لمنع مارشان من ذلك .

وقد وافق أمبراطور الحبشة على السماح لمارشان بالعبور .

وبعد أن تم الاتفاق على ذلك غادر مارشان وباراتييه القاهرة يوم ١٣ نوفمبر وأمضى عدة أيام فى الخرطوم للاتفاق بصفة نهائية مع وينجت على كل التفاصيل .

وكان كرومر قد أصدر أوامره بتعطيل عودة مارشان إلى فاشودة فلم يغادر أم درمان الا يوم ٢٩ نوفمبر !

* * *

انسحب مارشان نهائيا من فاشودة يوم ١٣ ديسمبر بعد خمسة شهور تقريبا من وصوله اليها ومعه سبعة من الضباط الفرنسيين واثنين من ضباط الصف ومائة جندى سنغالى و ٥٠ من البحارة الأفارقة .

وقد أقاموا مأدبة عشاء فى الليلة السابقة تكريما للضباط الانجليز الذ ى أقاموا لهم بعد ذلك مأدبة غداء وأهداهم الكولونيل جاكسون علم المهدية الذى كان يرفرف على القارب الحربى السودانى « الصافية » .

واحتفل بإنزال العلم الفرنسى من سارية القلعة ، ولم يرفع العلم البريطانى فى نفس الوقت بناء على طلب مارشان ، حتى يتم ابتعاده عن الأنظار .

ورحل مارشان ورجاله وسط حرس شرف من الجنود البريطانيين نظمه لهم جاكسون على ضفتى نهر النيل أمام المعسكر البريطانى .

وضمت القافلة الفرنسية السفينة « فيدهيرب » وخمس زوارق ورفع الضباط الانجليز والفرنسيون سيوفهم تحية بينما عزف الحرس نشيد المارسييز الفرنسى !

* * *

وصل السفير الفرنسى الجديد بول كامبون إلى لندن يوم ١٢ ديسمبر يحمل معه

آمال ديلكاسيه فى انتزاع بعض التنازلات من الانجليز عدا فاشودة مما يعطى لفرنسا مخرجا على النيل .

وعندما أثار السفير هذه النقاط مع رئيس وزراء بريطانيا يوم ١١ يناير عام ١٨٩٩ فى حديث عن تسوية الخلافات بين البلدين رد سولسبورى بحزم قائلا :

ـ لن تكون لفرنسا حقوق سياسية ولن تتقاسم انجلترا مع فرنسا حق السيادة على جزء من وادى النيل . وهذ مسألة غير قابلة للنقاش .

أدرك المصريون اليأس من فرنسا واعتبروا قرار الانسحاب « الضربة القاضية » لآمالهم فى تدخل الفرنسيين لصالح الحركة الوطنية .

وأخذ الخديو عباس حلمى يتودد للانجليز الذين انتهزوا الفرصة فعقدوا مع مصر اتفاقية قيام الحكم الثنائى المصرى ـ البريطانى للسودان فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩ .

ولم تحتج فرنسا على هذه الاتفاقية .

وكان دور مصر فى هذا الحكم الثنائى قاصرا على سداد العجز فى ميزانية السودان فحسب مما جعل دافع الضرائب المصرى يتحمل مليونا ونصف المليون من الجنيهات حتى عام ١٩١٣ عندما تمت موازنة إيرادات ومصروفات السودان .

وكان من بين الأسباب التى استند اليها سولسبورى فى إصراره على رفض منح فرنسا أى ميناء على نهر النيل حتى لا تعطى حق الملاحة فى النهر ما قاله فيكتور برومت من أنه اذا سمح لفرنسا الاحتفاظ بموقع على النهر فإنها يمكن أن تغير مجرى الماء الذى تعتمد عليه كل من مصر والسودان ..

... أى اقامة سد عال يمنع تدفق المياه .

وتبين لفرنسا فى تلك الأزمة أن الدول التى شجعتها على مواجهة الأزمة فى وادى النيل مثل ألمانيا وروسيا قد تخلت عنها . أى عن فرنسا .

ألمانيا قالت إنها ستؤيد بالكلمات فحسب إلا اذا تخلت فرنسا عن حقوقها فى مقاطعتى الألزاس واللورين ، وروسيا أثبتت أنها ليست حليفا يعتمد عليه .

ومن هنا وجدت فرنسا أن البديل الوحيد لهذه الدول ـ كحليف لها ـ هم خصومها القدامى أى الانجليز . ومن هنا اتجهت فرنسا إلى انجلترا فعقدت معها اتفاقا فى ٢١ مارس ١٨٩٩ لتحديد مناطق النفوذ بين البلدين شرق وغرب نهر النيجر ، وعقدت معها الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ الذى أطلق يد الانجليز فى مصر . وتخلت فرنسا عن طموحاتها

وأحلامها فى نهر النيل وتخلى الانجليز عن مصالحهم التجارية والاقتصادية فى شمال أفريقيا وتركوا مراكش لفرنسا ، وانضمت فرنسا لبريطانيا فى الحرب العالمية الأولى ضد الألمان !

* * *

أرسلت فرنسا باخرة إلى جيبوتى لنقل مارشان ورجاله فوصل إلى قاعدةطولون البحرية فى ٣٠ مايو عام ١٨٩٩ وبقى بها الجنود السنغاليون ، أما مارشان فقد ظل بالقاعدة يومين ثم استقل القطار الليلى إلى محطة ليون بباريس فوصلها صباح ٢ يونيه فاقيم له استقبال رسمي طابعه الحذر كى لا يصبح مارشان بطلا ويستغله المعارضون، وحتى لا تثار مسألة هزيمة الحكومة فى فاشودة وضياع أحلام الشعب الفرنسى فى نهر النيل .

احتفل باستقباله داخل المحطة ومنع عشرة آلاف من أبناء الشعب احتشدوا خارجها من الدخول . واقتصر الحفل على مدعوين رسميين وتم فيه منح الميداليات والسيوف للعائدين الذين طافوا بشوارع باريس فى موكب سار بسرعة ودون توقف !

ومن ناحيته لم يسمح مارشان لأحد باستغلاله فانه ظل جنديا مطيعا يؤدى واجبه ولم ينس أبدا أنه ابن نجار رفعه الجيش !

وسمع صيحات الناس تتردد « يحيا الجيش ويسقط الخونة واليهود » ، فان قضية الضابط دريفوس اليهودى الذى اتهم ببيع أسرار الجيش كانت مثارة فى ذلك الوقت .

وقد أقيم فى المساء حفل استقبال ضخم فى المساء حضره جنرالات وسياسيون وأنصار الملكية وخصومها فكان كل ماقاله مارشان :

ـ لنبق متحدين .

* * *

استقالت الحكومة الفرنسية ورأى رئيس الوزراء الجديد ولديك روسو إقامة عرض لكل أفراد بعثة مارشان فى ١٤ يوليه ١٨٩٩ تكريما لهم .

بعد شهرين أعيد الجنود السنغاليون والبحارة من قبيلة ياكوما إلى افريقيا ، وبدأ بحث وتحقيق ودراسة طويلة لنفقات البعثة ومراجعة حساباتها .

وكان الاعتماد المقرر لها ٦٠٠ ألف فرنك ولكن تبين للمحققين أن النفقات ارتفعت

إلى ١,١١٤,٠٠٠ ، ورفض مارشان التصديق على هذا الرقم الذى أضيفت إليه اعتمادات قيل إنها كانت لصالح الحملة .

أرسلت الحكومة الفرنسية مارشان ، بعد ذلك فى بعثة قليلة الأهمية إلى الصين فلما عاد لم يسند اليه عمل فى الجيش وأحيل إلى الاستيداع ليتقاضى نصف مرتبه فتزوج وعاش كمدنى حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى فاستدعى للخدمة مرة ثانية ورقى إلى رتبة الجنرال لشجاعته ومات عام ١٩٣٤ وعمره ٦٨ سنة حزينا مكتئبا وفى نفسه إحساس بالمرارة .

ولكن حرصت كل من بريطانيا وفرنسا على تجاهل بعثة فاشودة ومحاولة نسيانها.

عندما أصدر اللورد كرومر القنصل البريطانى العام فى مصر مذكراته عام ١٩٠٨ بعد سنة من استقالته بعنوان « مصر الحديثة » قال صراحة إنه تعمد اغفال كل ما يتصل بحادث فاشودة حتى لا يثير الذكريات القديمة والرأى العام فى قضية اصبحت ! ـ لسعادة الجميع ـ منسية !

ولا نستطيع الآن العثور على اسم فاشودة فى كل الخرائط السودانية لانها تحولت إلى مديرية أعالى النيل عام ١٩٠٣ واستردت اسمها القديم الذى تعرفها به قبيلة « الشلك » وهو « كودوك » فإن بريطانيا حرصت على محو فاشودة من الوجود !

ولم يتحول مجرى النيل ، ولم يقم سد عال فى المنطقة أو فى غيرها منذ عام ١٨٩٨ .

وعندما فكرت مصر فى اقامة هذا السد عام ١٩٥٦ اتحدت ضدها كل من بريطانيا بنسا بالاشتراك مع اسرائيل التى نشأت عام ١٩٤٨ بعد نصف قرن من حادث شودة وقامت حرب ١٩٥٦ التى عرفت بحرب أو عدوان السويس .

وإذا كانت بريطانيا وفرنسا على وشك الحرب والقتال عام ١٨٩٨ بسبب فاشوده وفكرة تحويل مجرى النيل ! وإقامة سد عال فإن الدولتين اتحدتا معا وحاربتا مصر عام ١٩٥٦ بسبب السد العالى الذى أقيم فى اسوان !

السلطان يعتنى بواجهة المحل !

اختارت بريطانيا الأمير أحمد فؤاد الابن السادس للخديو اسماعيل سلطانا على مصر بينما شقيقه الأكبر السلطان حسين كامل على فراش الموت .

وكان هناك ثلاثة من المرشحين لتولى العرش أولهم الأمير كمال الدين حسين نجل السلطان وقد رفض العرش لأنه ، كما قال ، يرى أنه لا يستطيع الارتفاع إلى مستوى المسئولية ثم تبين أن الأمير يحب . عاشق لسيدة فرنسية ويهتم بالغرام لا بالسلطان .

وكان الثانى هو الأمير أحمد فؤاد .

أما الثالث فهو الأمير يوسف كمال .

وكان من الطبيعى اختيار الأمير فؤاد لأنه شقيق السلطان .

* * *

كان أحمد فؤاد فى التاسعة والأربعين من عمره .

رافق أباه الخديو اسماعيل إلى منفاه فى نابلى بايطاليا فى ٣٠ يناير ١٨٧٩ وكان الأمير فى الحادية عشرة من عمره .

تعلم فى جنيف وفى الأكاديمية العسكرية الايطالية فى تورينو ، وفى مدرسة المدفعية والهندسة العسكرية الإيطالية أيضا .

وخدم فى حامية روما بتكليف من ملك إيطاليا عما نويل ، وظل فى الجيش الايطالى سن العشرين .

وعاش فى منفاه الايطالى ١٤ عاما متصلة حتى عينه سلطان تركيا ملحقا عسكريا فى فيينا عامين .

وبعد وفاة الخديو توفيق وتولى عباس حلمى الثانى عينه ياورا ثلاث سنوات ثم اختلفا معا فاستقال . كافأه الخديو بأن زوجه عام ١٨٩٢ من إحدى الوارثات فى العائلة الخديوية .

تم طلاقها فيما بعد وأنجب منها ابنة واحدة فى السادسة عشرة من العمر ، ولكن

الخديو السابق جعل وضع عمه فى البلاط صعبا فاضطر للاستقالة من منصبه .

وقد سعى لترشيحه ملكا على البانيا عام ١٩١٣ ولكنه فشل فى تحقيق هذا الأمل .

وخلال ٢٢ عاما عاش أحمد فؤاد على هامش الحياة السياسية فى مصر .

* * *

وفى حياة أحمد فؤاد قصة غريبة .

كان الامير سيف الدين يحب شقيقة زوجة الأمير أحمد فؤاد .

وقيل إنه ـ الأمير سيف الدين ـ مصاب بخلل فى قواه العقلية .

حدث عام ١٨٩٧ أن كان الأمير أحمد فؤاد يقرأ فى النادى الخديو بالقاهرة عندما اندفع نحوه سيف الدين وفى يده مسدس ، والجريمة تطل من عينيه .

اختبأ اثنان من الدبلوماسيين تحت الموائد وتعلق وزير الحربية المصرى بستائر النافذة واختفى الوزير المفوض الروسى فى دورة المياه .

أطلق سيف الدين الرصاص على أحمد فؤاد وهو يجرى بين الموائد فأصابه مرتين .

الإصابة الأولى تافهة أما الثانية فاخترقت حلق الأمير واستقرت فيه ٤٠ عاما كاملة وكانت السبب فى وفاته بعد ذلك !

* * *

جرت المفاوضات مع الأمير أحمد فؤاد سرا أثناء مرض السلطان حسين كامل فى أول ...وبر عام ١٩١٨ ، وتولاها حسين رشدى باشا رئيس وزراء مصر !

...لفه السير ريجنالد وينجت المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أن يعرض العرش ... الأمير وحمل إليه شروط توليه العرش وأهمها الولاء لبريطانيا .

وافق الأمير على هذا الشرط فورا بل تطوع بإعلان الولاء قبل أن يطلب منه ذلك .

* * *

أعد كل من رئيس الوزراء حسين رشدى باشا صيغة للخطاب الذى ستوجهه بريطانيا إلى أحمد فؤاد وفيه تعرض عليه العرش ، كما أعد السير برونييت المستشار القانونى البريطانى للحكومة المصرية صيغة أخرى .

اعترض الانجليز على صيغة رئيس الوزراء لأنها لا تتضمن أية إشارة إلى الحكومة البريطانية .

واعترض رئيس الوزراء على الصيغة الأخرى لأن بها إشارة إلى تطوير المؤسسات

التى تمثل شعب مصر وهى إشارة محدودة للغاية . تلميحا لا تصريحا ، لإقامة نوع من الحكم الديمقراطى فى مصر !

ومن البداية تفطن بريطانيا إلى اتجاهات الأمير فيقول المندوب السامى البريطانى فى برقية إلى حكومته :

« من الغريب أن يعرب الأمير فؤاد عن مثل هذه المعارضة لإضافة تنازل شكلى تجاه الأشكال الديمقراطية فى الحكم التى لا يشعر نحوها بأى تعاطف .

.. والصيغة المقترحة تعبر عن اتجاه لا عن إجراء محدد » .

وأخيرا تم الاتفاق على الرسالة .

ويستدعى المندوب السامى البريطانى الأمير أحمد فؤاد للقائه فى السابعة من مساء يوم ٨ أكتوبر ١٩١٧ بينما السلطان حسين كامل يحتضر ..

كان الهدف من اللقاء إبلاغ الأمير مواجهة ، وبصراحة كاملة ، تعليمات وزير خارجية بريطانيا ليعلن موافقته الصريحة الواضحة عليها .

ووصف وينجت هذا اللقاء قائلا :

« أوضحت للأمير بقوة عن طريق رشدى باشا ضرورة إبقاء نبأ هذه الزيارة فى طى الكتمان . فقد شعرت بأن أى ذكر لها سيكون له بالتأكيد أسوأ أثر ممكن على صحة السلطان .

وأوضحت للأمير السبب الذى جعلنى لا أستطيع الاتصال به فى وقت سابق وبطريقة أكثر سفورا فأعرب بحرارة عن موافقته وامتنانه تجاه أية خطوات يمكن أن توفر على السلطان الألم والقلق !

وكانت المقابلة ودية ومرضية من جميع الوجوه ».

لكن الأمير أحمد فؤاد يفاجىء المندوب السامى البريطانى بمطالب محددة .. قبل وفاة السلطان وقبل أن يجلس على العرش .

لم يطلب السلطان إلغاء الحماية البريطانية ، أو تحقيق مزيد من الحكم الذاتى أو الاستقلال ، بل كانت مطالبه ، وقد أصبحت بعد ذلك محور الحياة السياسية فى مصر ، طوال عهد أحمد فؤاد ، شيئا آخر !

قالت برقية السير ريناد وينجت لحكومته تصف مطالب الأمير :

« تحول حديثنا ..

قلت إنى افترض أن الامير ليست لديه الرغبة فى إجراء تغييرات فى الوزارة الحالية .

بدا عليه عدم الارتياح .

وأخيرا أقر بأن شخصية واحدة من أعضاء الوزارة لا أخلاقية ، بشكل فاضح ومشين ، من المرغوب فيه ابعادها .

وأوضح أن هذا الشخص هو ابراهيم فتحى باشا وكان ضابطا للجيش برتبة لواء ، عندما اختاره السلطان حسين كامل وزيرا للأوقاف فى ٢٠ مايو ١٩١٥ .

قال الأمير بانفعال إن سلوك الوزير فى العلن ليس بأفضل من سلوكه الخاص .

قلت إن اللحظة غير ملائمة لإجراء تغييرات ما لم يكن ذلك لأمر عاجل وملح بشكل حقيقى ولست بحاجة إلى اضافة أنى لن أسمح بأى حال بطرد هذا الوزير دون فحص دقيق جدا للحقائق .

وفى الوقت نفسه أشعر أن هناك مزايا واضحة فى الخط الأخلاقى الرفيع الذى اتخذه الأمير فجأة ، وعلى غير توقع ، فيما يتعلق بشخصية وزرائه فى المستقبل !

ولن يكون من الصعب إقناعه بأن هذه العناية الفائقة بسمعة وزرائه ستكون مقنعة أكثر وأكثر لو امتدت بشكل متساو لتشمل حاشيته الشخصية »!

* * *

فى كتاب « السردار أكبر » عن أحمد فؤاد قال : إنه ظل طول الليل يذرع حجرته ولم يستطيع النوم انتظارا لموت السلطان وقرار بريطانيا يصارعه الأمل فى ولاية العرش ويخشى أن يتبدد حلمه الكبير .

ويموت السلطان حسين كامل فى الثانية وعشر دقائق من بعد ظهر اليوم التالى ٩ أكتوبر .

ويتوجه السير وينجت إلى قصر عابدين لتعزية الوزراء ثم ينطلق إلى قصر الأمير أحمد فؤاد .

قرأ السير ريتالد وينجت على الأمير أحمد فؤاد بصفة رسمية الخطاب الذى يبلغه فيه أنه تم الاعتراف به من جانب الحكومة البريطانية خليفة للسلطان الراحل .

على الفور كرر الأمير للمعتمد البريطانى تأكيده التام بالولاء ورغبته فى التعاون مع الحكومة البريطانية للسير « يدا بيد » .

وأخذ الأمير يكرر هاتين الكلمتين « يدا بيد » كما استخدم عبارات كثيرة مشابهة .

وبعث السير وينجت إلى لندن :

« برقية رقم ١٠٥٧

بتاريخ . أكتوبر ١٩١٧

طلب إلى الأمير أحمد فؤاد لدى اعتلائه عرش مصر أن أبلغ حكومة جلالته تصميمه على اتباع المثل الأعلى الذى مثله السلطان حسين ، فى ولاء وتعاون وثيق ، مع حكومة جلالته من أجل خير مصر » .

وقال المعتمد البريطانى :

« لا أشك أن المشاعر التى ابداها كانت تعبيرا صادقا وتلقائيا عن أفكاره » .

كتب السير ريجنالد وينجت إلى أحمد فؤاد بعد وفاة حسين كامل يوم ٩ من أكتوبر عام ١٩١٧ :

« إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوأ العرش السامى » !

ويكتب السلطان الجديد إلى رئيس وزرائه :

« تولينا ، بالاتفاق مع الدولة الحامية ، عرش السلطنة المصرية » .

وهكذا يصبح أحمد فؤاد الأول سلطانا على مصر والحرب العالمية الأولى فى عنفوانها والهزائم تلاحق بريطانيا العظمى وحلفاءها فى كل مكان ، ومصر تحت الحماية البريطانية!

ولا يقدم حسين رشدى باشا رئيس الوزراء استقالته من منصبه للسلطان الجديد ، بل إن السطان يسارع بالكتابة إلى رئيس الوزراء يوم ١٠ من أكتوبر عام ١٩١٧ قائلا :

« لما كنا على يقين من خبرتكم ومن صفاتكم السامية ، فإننا نوجه إلى عهدتكم مهمة تأليف الوزارة » .

ولا ينسى السلطان الإشارة فى كتابه إلى الحياة النيابية قائلا :

« بقى علينا أن نخصص أنفسنا بالاشتراك مع نواب الأمة اشتراكا يزداد على الدوام لإتمام تنفيذ ذلك المنهاج الذى اختطه سلفنا » .

ويرد حسين رشدى الذى عينه الخديو عباس حلمى الثانى رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية فى ٥ من أبريل عام ١٩١٤ قائلا :

« بالرغم من اعتلال صحتى ، لما تحملت من الاجتهاد منذ ثلاث سنوات ، ولما نالنى من الصدمة العنيفة بفقد سيد كان فى آن واحد صديقا لى ، فإنى ، وفاء إلى النهاية

بالواجب المفروض علّى بصفتى مصريا ، أقدم ، فى ظل حكم عظمتكم ، لخدمة بلادى ، القليل الباقى لى ، من القدرة على العمل وأخذ على عهدتى تأليف هيئة الوزارة الجديدة فأعرض على عظمتكم السلطانية تجديد الهيئة السابقة كما كانت » .

ويوافق السلطان ويبقى كل الوزراء المصريون الستة فى مناصبهم ، « اسماعيل سرى باشا وزيرا للأشغال العمومية والحربية والبحرية وأحمد حلمى باشا للزراعة ويوسف وهبه للمالية وعدلى يكن باشا للمعارف العمومية وعبد الخالق ثروت باشا للحقانية ـ العدل ـ وأخيرا أبراهيم فتحى باشا للأوقاف ... ولكن إلى حين !

قبل وفاة السلطان حسين وأثناء المفاوضات مع الأمير أحمد فؤاد ، بعث السير ريجنالد وينجت إلى الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية يقول :

« إن ولاية السلطان أحمد فؤاد للعرش قد تكون لحظة مناسبة للغاية تبدو فيها لسموه أهمية أن يعين اشخاصا مناسبين تماما فى المناصب الموجودة بقصره .

وانى أتمنى أن يعين سموه سكرتيرا بريطانيا خاصا له بعد اعتزال الميجور كينى منصب الياور الانجليزى للسطان حسين كامل » .

رد اللورد هاردنج قائلا لوينجت :

« استغل فطنتك فى هذه المسألة » .

ولكن هذا الرد يصل بعد وفاة السلطان الراحل وتشييع جنازته .

ويجد وينجت أن الوقت ليس مناسبا لتناول المسألة مباشرة مع السلطان .

ويجىء رئيس الوزراء حسين رشدى باشا إلى مقر المعتمد البريطانى الذي يثير الموضوع .

قال وينجت :

ـ سأبذل كل جهدى لاستبدال الميجور كينى بالشخص المناسب .

وينصح رئيس الوزراء أن يقنع بقوة صاحب العظمة أن يعين انجليزيا كواحد من سكرتيريه الخصوصيين .

ويسأل رئيس الوزراء :

ـ ما رأيك فى اقتراح مجلس الوزراء لبعض إجراءات الرقابة والسيطرة على تعيين الموظفين بقصر السلطان .

أجاب رشدى باشا :

ـ إذا ثبت أن هذه الرقابة مرغوب فيها فيجب أن تخوّل لى بدلا من مجلس الوزراء .

وهكذا أراد رئيس الوزراء أن يكون وحده ، بموافقة الانجليز ، رقيبا ومسئولا عن تعيين كل موظف فى قصر السلطان !

ويبلغ رئيس الوزراء السلطان بضرورة تعيين انجليزى سكرتيرا خاصا له .

ويلتقى وينجت بالسلطان الذى بادره قائلا :

ـ لقد أشرت على أخى السلطان الراحل بأن يستعين بخدمات شخص بريطانى كفء . وحثته ، حين يزور لندن ، أن ينتهز فرصة التشاور مع وزير خارجية بريطانيا ليساعده فى الاختيار المناسب .

ويستنتج وينجت من هذا التلميح أن رئيس الوزراء أبلغ السلطان بالنصيحة وأقنعه بها وأن عظمته ينوى العمل بالنصيحة التى أشار بها على شقيقه !

قال وينجت :

ـ سأقدم كل معاونة لاختيار خليفة مناسب للميجور كينى .

وتبدأ الأزمة الأولى بين السلطان والمعتمد البريطانى حول حق سلطان مصر فى تغيير وزير واحد هو وزير الأوقاف ، فمن اليوم الأول أراد عظمة السلطان أن يسرق أوقاف مصر ، وهو ما فعله أحمد فؤاد ، ومن بعده أبنه فاروق الأول !

« برقية رقم ١٣٢٠

من المندوب السامى البريطانى

بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩١٧

اقترح رئيس الوزراء بموافقة السلطان احداث تغييرين فى الوزارة .

فهو يؤيد اخراج حلمى باشا وزير الزراعة وفتحى باشا وزير الاوقاف ليحل محلهما سعد باشا زغلول وعبد العزيز بك فهمى .

وقد تكرر الاقتراح بإحالة حلمى للتقاعد فهو لا يضيف أى ثقل للوزارة ولا يساوى شيئا كإدارى كما يتعرض فتحى للهجوم بسبب سلوكياته الخاصة إضافة إلى اتهامه بالفساد .

وقد مضى السلطان فى حديثه معى إلى حد القول بأنه لا يستطيع حتى مصافحتهما .

ويبدو أن الشئون المالية للأوقاف قد تحسنت خلال السنتين والنصف سنة التى تولى فيهما هذه الوزارة . وإذا كانت شخصيته يصعب الدفاع عنها فلا يبدو أنها تغيرت منذ عين وزيرا .

وسعد زغلول هو المعروف بين المرشحين الجديدين ، وكلاهما صديق شخصى لرشدى باشا .

وقد خرج سعد من وزارة محمد سعيد بعد مشاجرة مع رئيسه .

ثم قاد فى سنة ١٩١٤ وهو وكيل الجمعية التشريعية هجوما مريرا ضد المعتمد البريطانى فى مصر وزملائه السابقين .

وهو الآن يتقدم فى السن .

وقد يكون راغبا فى تأمين دخله .

وقد يفضل رشدى باشا ، فى الوقت نفسه أن يحمل أفصح خطباء الجمعية التشريعية شعورا بالامتنان له .

اما عبد العزيز فهمى وهو محام تولى من قبل منصب نقيب المحامين فيعد وطنيا معتدلا .

وكان عضوا معارضا فى الجمعية التشريعية .

وقد اشتهر بالامانة والنزاهة والكفاءة وإن كان يفتقر إلى الخبرة الوظيفية .

ولا توجد لدى اعتراضات قوية على تعيين أى من الشخصين فى حد ذاتهما .

ولكننا سوف نفقد بذلك اثنين من المؤيدين الواضحين للنفوذ البريطانى .

كما أن التغيير سيغير لون الوزارة .

ولابد من دراسة هذا الإمكانية دراسة جادة فى ضوء الموقف الراهن لرئيس الوزراء .

وسوف اسجل أن هذا الاخير طرح برنامجا متقدما عند قبوله للحماية كان من الممكن فى ذلك الوقت تنحيته جانبا بحجة أنه غير عملى .

ولكن رشدى باشا طرح مؤخرا آراء مشابهة فى مناقشة مع السيد وليم برونييت حول بعض التطورات السياسية .

وكمثال على تفسيره للعلاقات بيننا وبين مصر فإنى استشهد بالعبارات التالية من تقرير السير وليم الذى قدمه لى عبر هذه المقابلة وهى :

« لابد من تحديد واضح ومحدود لحقوق بريطانيا العظمى فى التدخل على أن تقتصر على الشئون المالية والعلاقات الخارجية والجيش وربما القضاء .

وان تدخل حكومة صاحبة الجلالة فى اختيار الوزراء عمل « مهين » كما وصفه .

ويجب تخفيض عدد الموظفين البريطانيين وتختارهم الحكومة المصرية على أساس

مؤهلاتهم الفنية وإن كنت قد فهمت أنه سيسمح لحكومة صاحبة الجلالة بإبداء المشورة حول قيمة هذه المؤهلات .

كما يجب أن يكون المستشارون فنيين وتابعين لوزاراتهم ولا علاقة لهم بالسياسة على أن يتم الترتيب لكل هذه الأمور باتفاقية بعد الحرب .

وقد كرر رشدى باشا اقتراحه بتقسيم الرقابة على الشئون الخارجية المصرية بما فى ذلك الإبقاء على الادارة الحالية التى ينهض باعبائها المصريون .

وهو اقتراح يبدو لى دائما أنه لا يتمشى مع الشروط الاساسية لحالة الحماية ، وغير عملى ، فى حد ذاته لأن ممثلى الدول الاجنبية لا يستطيعون التعامل مع سلطتين .

وقد أدت هذه الفكرة حتى الآن إلى موقف غير مرض من جانب وكيل الوزارة المصرى فى وزارتى .

ولكن السلطان انتهز فرصة استقباله للسير ميلن شيتهام ، السكرتير الأول بدار المعتمد البريطانى لدى عودته من أجازته ليلح على أن ندرس مشروع رئيس الوزراء .

ولهذا أخشى أن يكون من الضرورى اعتبار ذلك محاولة لتحدى السيطرة البريطانية فى الشئون الخارجية .

وفى هذه الظروف يصعب على تقديم توصيات بشأن التغيير الوزارى المقترح دون إشارة منكم إلى سياستنا مستقبلا بشكل أكثر تحديدا مما تلقيته حتى الآن ، خاصة وهناك ما يدفعنى للظن بأ ن رشدى ربما يحركه اعتقاده أنه قد يجد تعاطفا مع طموحاته فى لندن أكبر مما يجده فى القاهرة .

وسياستنا فى الماضى من لورد كرومر حتى الآن هى ، تطوير المؤسسات المصرية ، بزيادة مساهمة المصرين فى الحكومة الحالية .

وقد خولت المجالس المحلية سلطات واسعة بمبادرة واضحة فى المسائل التعليمية .

وتم إنشاء عدد من المجالس البلدية كما أن التعاون الذكى من جانب الوزراء المصريين فى مشاريع إعادة التنظيم التشريعى والإدارى يعد من الملامح المرضية فى اللحظة الراهنة .

وهناك ما يشير إلى أنهم يعترفون بعدم قدرة المصريين على تحمل اعباء الحكم دون مساعدة.

وقد تاثرت بشكل خاص بملاحظات أبداها عدلى باشا يكن مؤخرا فقد زار السير وليم

برونييت وتطوع بإبداء الرأى بأن الوقت حان لاجراء نوع من الحوار حول هيئاتنا النيابية المركزية والمحلية .

وأظهر استعداده لدراسة مسألة التمثيل الادارى فيها جميعا .

ومن المعتقد أن عدلى يكن أقوى المرشحين لرئاسة مجلس الوزراء إذا شغر ذلك المنصب .

وآمل ان تحدث تطورات صحية فى المؤسسات البرلمانية والمحلية فى المستقبل القريب فهذه الإصلاحات تمنح مجالا كافيا للطموحات المصرية لفترة من الوقت .

وتتيح الفرصة لتنفيذ الوعود التى قدمت للأمير حسين كاملا لدى صعوده على العرش .

ولكنى مقتنع بأنها لن تطبق بنجاح ولن توضع موضع التنفيذ الفعال إلا باستمرار المسئولين البريطانيين فى تقديم النصح وفى التدخل .

وينطوى برنامج رشدى باشا على انفصال كامل عن الماضى فالأساس لسلطتنا على مصر ، هو « المشورة » من حكومة صاحب الجلالة ، والتى تقدم عند الضرورة من خلال ممثليها المحليين ، ومن خلال المديرين البريطانيين .

وهو يقترح تحرير الحكومة المصرية من هذه السيطرة إلا من نواح معينية ومحدودة .

وفى رأيى أن نظام الحماية البريطانية بكامله سوف يتعرض للخطر بمثل هذا التغيير .

وإذا كان لنا أن نحتفظ بمركزنا ونفى بالتزاماتنا إزاء القوة الاجنبية فسيكون علينا وضع ضمانات على شكل سلطات اعتراض محددة ورقابة تنفيذية مباشرة .

وإذا نحينا التغييرات الوزارية جانبا فإننى لا أرى أية اهمية لهياج رئيس الوزراء ، فما الموقف غير محدد فهو يحاول بين فترة واخرى أن يختبر موقفنا . ولكن ردود السير ونييت عليه وتعبير زميليه عدلى وثروت عن أسفهما لموقفه ، كل ذلك جعل محاولته الحالية تفشل فشلا ذريعا .

وأرى أننا لا نستطيع قبول أى من مرشحيه للوزارة دون تحذير جاد بأننا لسنا مستعدين لمنح الاستقلال الذاتى كاملا كما يريده .

وإذا كان من حقى أن أتحدث بهذا المعنى وأن اتلقى من رئيس الوزراء ، وأى وزراء جدد يتم اختيارهم ، تأكيدات مرضية فلا زلت أميل إلى الظن بأن عبد العزيز فهمى يصلح مؤقتا كوكيل وزارة قبل ترقيته لمنصب وزارى .

وأقترح التمهل فى الحكم على مسألة فتحى باشا حتى يتوفر الوقت اللازم للاستفسار عن قدراته الإدارية .

وآمل ان تحظى هذه البرقية باهتمامكم الفورى لأن اقتراحات التغيير الوزارى هنا يشيع أمرها دائما وتتسبب فى خلق الاضطراب .

وإذا رأيتم الوقت الراهن غير مناسب لأية تغييرات وزارية فيكفى أن تصدروا إلى تعليمات محددة بهذا المعنى والتزاما بوضع هذه المسألة موضع الدراسة الكاملة من قبل حكومة صاحب الجلالة بعد نهاية الحرب .

وقد استطلعت آراء جميع المستشارين البريطانيين الذين يرون أن اعمال وزارتى الزراعة والاوقاف تمضى على ما يرام وان الاوضاع الراهنة يمكن ان تستمر حتى نهاية الحرب دون ضرر يذكر » .

* * *

فى اليوم ذاته - ٩ ديسمبر ١٩١٧ - يكرر سلطان مصر مطلبه الأساسى لدى المندوب السامى البريطانى بالموافقة على اخراج وزيرين من منصبيهما وهما أحمد حلمى باشا وزير الزراعة وأبراهيم فتحى باشا وزير الأوقاف .

ولا يستطيع سلطان مصر إخراج الوزيرين دون موافقة ممثل بريطانيا فى مصر !

ولا يستطيع المندوب السامى الموافقة دون إذن وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور !

وعندما يتأخر رد لندن يبدأ السلطان نفسه فى الإلحاح على وينجت الذى يبرق من جديد إلى حكومته يوم ١٣ ديسمبر :

« طلبت مقابلة السلطان هذا الصباح وقد حثنى سموه بشدة فى الرد على التغييرات الوزارية وهو متأثر كثيرا برشدى باشا .

وأعتقد جزئيا من هذا ، وجزئيا من عدم الخبرة ، أن الدور ، الذى يظن أنه ينبغى أن يلعبه فى الأمور السياسية ، مبالغ فيه .

وقد وعدته بأن أبرق طالبا معرفة قراركم بسرعة » .

* * *

رد بلفور وزير خارجية بريطانيا فى نفس اليوم .

« برقية رقم ١١٩٥

كنت أفضل بقاء الوزارة كما هى حتى نهاية الحرب ، إذا أمكن ذلك ، لأنه يبدو أن الوزارة تؤدى عملها بصورة مرضية .

كما أن مثل هذه التغييرات تؤثر دائما على الاستقرار .

وفى نفس الوقت أعارض الرفض التام للمقترحات الخاصة بالتغيير الوزارى الذى يبدو أن السلطان اقترحها وهو أول ما اقترحه منذ اعتلائه العرش .

ويجب أن تثير انتباه جناب السلطان إلى أثر هذه التغييرات الوزارية المقترحة على الوزارة ، والبلاد ، وأن تلفت نظره أيضا إلى الانطباع المحتمل الذى يمكن أن يفهم فى الأوساط البريطانية والمصرية نتيجة التغييرات المقترحة .

وإذا استمر جناب السلطان فى الإلحاح لاجراء هذه التغيرات ، فأنت فى هذه الحالة مفوض بالموافقة على إجراء وزارى واحد ، إلا أننى اتفق معك فى الرأى بشأن حتمية الحكم على وضع فتحى باشا انتظارا لمزيد من التحقيق حوله .

ويلح السلطان فيكون رد لندن :

برقية رقم ١٢٢٦

« من الضرورى لفت الأنظار إلى الأثر الذى سيحدث إذا قام سلطان مصر فى أول عهده بعد توليه السلطة باستبدال اثنين من الوزراء المشهورين بصداقتهم للانجليز » !

وتوافق لندن فى النهاية على تغيير وزير واحد .

ولكن وينجت لا يريد أن ينتفخ السلطان بالانتصار على أحد وزرائه .

وتدور مفاوضات طويلة وصفها وينجت فى برقية إلى لندن :

« عند استلام برقيتكم رقم ١٩٥ بتاريخ ١٣ ديسمبر ناقشت النقاط المختلفة مع رشدى باشا .

أشرت له إلى أن حكومة صاحب الجلالة ترغب فى بقاء الوزارة كما هى حتى نهاية الحرب وأنهم لا يرغبون فى تغيير المظهر العام للحكومة .

وذكرت أن حكومة صاحب الجلالة ليست مقتنعة تماما بالاسباب التى قدمت حول تقاعد الوزيرين المعينين وناقشت تفاصيل هامة بخصوص فتحى باشا .

وصممت على أنه مهما كانت شخصيته الخاصة فمن ا لضرورى إذا كانت هناك اتهامات بالفساد فى إدارة الأوقاف التابعة له أن تثبت هذه الاتهامات .

وقلت إن الخبراء الإنجليز كانوا أكثر ، أو أقل كراهية للتغيير ، وأنهم فقط أشادوا بما عرفوه عن إدارة الأوقاف فى ظل فتحى باشا .

وفى الختام اقترحت على رئيس الوزراء أن يلتقى مع لندن فى منتصف الطريق وأن يسحب التغييرات الوزارية المقترحة .

قال إن السلطان سيعتقد أنه حصل على رفض قاس من جانب حكومة صاحب الجلالة ولن يتحمل أن يكون فى نفس الحجرة مع ذلك الوزير .

وهنا تدخلت مرة أخرى لأوضح لرشدى باشا أنه ، والسلطان قصرا نفسيهما على خطة التخلص من الوزير على أساس أنه لا أخلاقى .

ومن الأهمية لأسباب دستورية ولصالح العدالة أن يحصل هذا الوزير على الفرصة لتبرئة نفسه من الاتهام .

وأوضحت أن حكومة صاحبة الجلالة لن توافق أبدا على ذلك لأنه يناقض التقاليد البريطانية .

اعترف رشدى باشا أنه فى التحقيق الرسمى الذى أجراه ، هو وعبد الخالق ثروت باشا وزير العدل ، لم يكتشف أى دلائل حقيقية لسوء الادارة على الرغم من أن عملية أو عمليتين كانتا محل شك .

وفى الحقيقة اعترف بأن الموضوع كان شائعا لفترة طويلة وأن السلطان لم ينف آراءه.

ومن الصعب عليه سحبها .

وأكثر من ذلك أثار رشدى باشا حق السلطان فى التخلص من وزير لا يوافق عليه . وحق السلطان فى ذلك ليس موضع سؤال .

أجبت أنه مهما كانت التقاليد فى الماضى فإنه فى ظل الحماية فإن حكومة صاحبة الجلالة لها حق استشارتها فى كل التغييرات الوزارية سواء كانت بخصوص فصل وزير أو تعيين وزير .

ولكن هذا الرأى لم يكن مستساغا لرئيس الوزراء .

تركنا بعد ساعة من المحادثات وقلت له إنى سأقابل السلطان فى اليوم الثانى .

كان اللقاء مع السلطان ذو طابع مثير للخلاف إلى حد ما .

ونقطة الخلاف الرئيسية حقه فى فصل وزير لا يوافق عليه .

قلت إنه ليس من المتوقع فى ظل أى ظروف أن تجعل الشخصية الاخلاقية شرطا للاحتفاظ به كوزير . ولكن إذا كانت ادارة وزارته أصبحت محل شك ، فإن حكومة

صاحب الجلالة لا يمكن أن يوافق على عزله دون تحقيق .

ثار السلطان وأخذ يتحدث بأعلى صوته ، ويردد بصورة متواصلة ، كلمة مستحيل .
ويعود دائما إلى الإتهام بأن فتحى يجب أن يخرج وأن كل مصر يجب ان تعرف بجرائمه وشخصيته السيئة وأن التحقيق لا جدوى منه .

أثناء حديثنا أشرت بصورة متكررة إلى رغبة حكومة صاحب الجلالة فى دراسة وجهة نظره بتعاطف . ولكن من المستحيل أن تتنازل الحكومة البريطانية فى قضية مبدأ .

قال السلطان حينئذ أنه قدم تعهدا مقدسا قبل أن يصبح سلطانا ، وبعد ذلك ، بأنه سيعمل بإخلاص كامل لحكومة صاحب الجلالة وإن رفض رغبته أظهر عدم الثقة فى ولائه وفى تعهداته وفى صدق غايته .

وقال لماذا لا أتخلص من وزير لا أثق فيه ؟

أجبت بأنى تأكدت أن حكومة صاحب الجلالة تثق فيه ثقة كاملة ولكن إذا أصر على اتخاذ خط عرف أن الحكومة البريطانية لن توافق عليه ، فمن واجبى أن أوضح ذلك له بمصطلحات واضحة أن نيته فى التخلص من وزير ، دون تحقيق عملا استبداديا وغير دستورى وأن هذا سيكون رأى انجلترا وخاصة فى البرلمان .

كان الجدال بدون فائدة .

طلب منى إرسال برقية إلى وزارة الخارجية بهذا المعنى .

طلبت منه أن يملى الرسالة التى رغبت فى نقلها .

قال :

« أسف أشد الأسف للرد الذى أرسلته الحكومة البريطانية على تغيير الوزراء .

لقد اتضح من ذلك أن الحكومة لا تثق فى سياستى ولا فى أمانتى ، ولا فى استقامتى وشرف .وأنه من المستحيل بالنسبة لى العمل مع وزير لا أثق فيه ، بل إنى تحدثت فى هذا عندما اقترحوا أن أكون سلطانا على مصر .

وليس باستطاعتى أبدا أن أعمل مع أشخاص لا أثق فيهم .

قرأت ذلك بدقة ثم قام بعمل نسخة منها بخط يده .

ومرة اخرى طالبته بإعادة دراسة المسالة نظرا لأن الرسالة ستؤدى إلى مشاكل مع حكومة صاحبة الجلالة . ولكنه كان عنيدا .

وعندما رأى أنى لن أتراجع وأننا وصلنا إلى طريق مسدود أقترح استدعاء رشدى باشا .

أذعنت لذلك .

وعند وصول الأخير ذكر السلطان ما حدث باختصار ، ثم قرأت حينئذ البرقية المزعجة.

رأى رشدى حث جلالته على سحب البرقية .

وتلت ذلك مناقشة ثلاثية وأخيرا وافق السلطان على الصيغة التى اقترحها رشدى .

وانتهى اللقاء الأخير بتعليمات متعددة من ا لسلطان إلى رشدى بحيث لا يكون هناك اعتراف كتابى بأن ادارة الأوقاف فى ظل فتحى كانت غير مرضية .

قلت إنى سأبرق لحكومة صاحبة الجلالة النسخة المعدلة بآراء السلطان .

وفى رد على سؤال من السلطان بتقاعد حلمى باشا وزير الزراعة ذكرت بوضوح أن ذلك يؤجل فى الوقت الراهن .

وكانت هناك مناقشة مركزة هذه الليلة بين الوزراء .

وكان واضحا أنهم أدركوا أن رئيس الوزراء عالج الأمور بدون اتفاق وأنه أدى بالسلطان إلى وضع صعب ودقيق .

وفى اليوم التالى للقائى مع السلطان زارنى رشدى وأبلغنى أنه ناقش المسائل كلية مع زملائه وقد اقترحوا ضرورة تفويض أحد الوزراء وهو عبد الخالق ثروت وزير العدل، لرؤية فتحى وأن يضع أمامه الحقائق بوضوح وكراهية السلطان له ، وعدم إمكانية استمرار مثل هذا الموقف والاقتراح بأنه يجب ان يطلب السماح له بالاستقالة مع ادراك أن تسحب علنا كل الاتهامات الخاصة بسوء الادارة .

أشار رشدى ، أنه وثروت ، أقنعا نفسيهما ، بالتحقيق الرسمى ، على الرغم من أنه قد تكون هناك بعض المخالفات فانه سيكون من المستحيل من الناحية العملية توجيه أية اتهامات محددة إليه .

وفى توضيح اتفاقى معه فى الرأى ذكرت أنه ، فى حالة موافقة فتحى على هذا الحل ، لن أصر على بقائه فى الوزراة .

عاد الى رشدى فى الصباح ليبلغنى بأن فتحى لم يتلق بصدر رحب الاقتراح .. وطلب منه أن يأخذ أجازة ثلاثة أشهر وهو الأمر الذى رفضه السلطان .

وافقت بعد ذلك على رؤية فتحى بنفسى .

وأثناء حديثنا ابلغنى بأنه قرر الاستقالة ولكنه أعرب عن رغبته فى معرفة آرائى قبل أن يفعل ذلك .

قلت له بوضوح إنى اعتقد أن استمرار الوضع الحالى بينه وبين السلطان مستحيل وأن تبادل الرسائل فى شخصيته رسميا نقل الأمر إلى مسألة شخصيه .

وقلت ليس من شأنى مناقشة مسألة شخصيتة التى اشار اليها السلطان بصورة واضحة . ولكن إذا كنت فى مكانه كرجل ذو شرف ورجل نبيل لا أقبل ولو للحظة واحدة منصبا لا يريدوننى فيه بوضوح .

اقتنع بذلك وقدم استقالته صباح اليوم التالى ١٩ من ديسمبر عام ١٩١٨ .

ويصر الوزير على أن يسجل حقيقة موقفه للتاريخ ، وهى المرة الأولى والاخيرة فى تاريخ الوزارات المصرية أن يصر وزير على إعلان نزاهته فى كتاب استقالته .

كتب إلى حسين رشدى باشا يقول :

« الآن وقد أكدتم لى دولتكم أن التحقيق الذى جرى على أثر الوشايات التى وصلت إلى علم دولتكم قد تبين منه عدم صحتها ، أقدم لدولتكم استقالتى التى عقدت النية على تقديمها منذ بلغنى خبر الشروع فى هذا التحقيق . ولم أؤجلها إلى اليوم إلا خشية ما يخطر على الذهن من أن ذلك كان تفاديا من حصول هذا التحقيق .

وإنى ارفع لدولتكم استقالتى مع رجائى فى قبولها خالص الشكر على التعضيد الذى لقيته من دولتكم أثناء اشتغالى معكم » .

لم يستطع حسين رشدى الا أن يرد قائلا :

« ان إصرار معاليكم على تقديم استقالتكم بعد الذى أكدته لكم من أن التحقيق الذى اجريته عن المطاعن التى وصلت الىّ عن تصرفات معاليكم فى بعض مسائل وزارتكم قد أثبتت فساد تلك المطاعن لم يسعنى معه إلا تقديمها مع مزيد الأسف للعتبات السلطانية، وقد قبلتها .

وانى انتهز هذه الفرصة لابلاغ معاليكم فائق شكرى على التعضيد الصادق فى مدة هذه السنوات ، وأرجو قبول عظيم احترامى » .

قال وينجت فى برقيته الى لندن :

« كان اللورد كتشنر هو الذى عين الوزير المستقيل . وهو مؤيد تماما لبريطانيا ولكن من الصعب بقاءه أمام الرفض الشعبى له »

ولكن أبراهيم فتحى باشا يعود وزيرا للحربية والبحرية عام ٢١ . ويكون أول وزير لهذه الوزارة بعد الاستقلال فى أول مارس ١٩٢٢ لأن الملك لا يستطيع أن يغضب من وزير يرضى الانجليز .

رأى المعتمد البريطانى ان الوزيرين المقترحين وهما سعد زغلول وعبد العزيز فهمى « ليسا مرضيين تماما » .

ويضيف فى حديث لرئيس وزراء مصر فى ذلك الحين حسين رشدى باشا :

ـ أن تصرف سعد زغلول فى مهاجمة سياسة الوزارة ، أثناء حكم اسلافى ، يقصد كتشنر ، دفع الحكومة البريطانية إلى حرمانه من الاشتراك فى الحياة السياسية لمصر ، وتعيينه ، يعنى تنازلا كبير للمطالب المصرية .

ويجتمع مجلس الوزراء برئاسة رشدى باشا فيقرر أغلبية الوزراء أن دخول سعد زغلول وعبد العزيز فهمى الوزارة يضفى عليها لونا مشكوكا فيه وأنه يجب على رئيس الوزراء ألا يطالب بدخولهما الوزارة .

ولا يدخل سعد زغلول الوزارة .

وتم التفكير فى عدة أسماء لشغل وظيفة الأوقاف وأخيرا وقع الاختيار على أحمد زيور باشا محافظ الاسكندرية الذى تم اختياره بموافقة الوزراء الإجماعية .

واذا كانت هناك مشاكل فى وزارة الأوقاف فقد اعتقدت أنه من الأفضل أن يعين الوزير الجديد بموافقة زملائه الوزراء بدلا من موافقتى .

وقد تم تعيينه الآن فى منصبه الجديد » .

ويحاول السلطان أن يحصل من وزير الأوقاف الجديد على ما عجز عن الحصول عليه من الوزير السابق !

* * *

وتنشأ أزمة أخرى .

كان السلطان حسين كامل متواضعا يكره حفلات الاستقبال الرسمية لأسباب كثيرة منها مرضه ، وظروف الحرب .

وبعد جلوسه على عرش مصر رفض استقبال الوزراة وأعضاء السلك الدبلوماسى فى المناسبات الرسمية والأعياد الدينية كما كان يفعل أخوه الخديو عباس . ونشر بيانا بذلك فى صحيفة « الوقائع المصرية » .

جاء رمضان وعيد الأضحى وعيد رأس السنة الهجرية وذكرى جلوسه على العرش خلال سنوات حكمه الثلاث فلم يستقبل المهنئين إلا مرة واحدة وهى يوم انتقاله من القاهرة ووصوله إلى الاسكندرية فى ٢٦ من مايو عام ١٩١٦ . وحتى فى تلك المناسبة لم

يدع الدبلوماسيون الأجانب للحضور واقتصرت الدعوة على الوزراء وكبار الموظفين المصريين.

ويتولى السلطان أحمد فؤاد عرش مصر فيغير هذه السياسة تماما لأنه يؤمن بالمظاهر، ويريد أبهة الحكم ، ويصر على اقامة مراسم الاستقبال الرسمية فى مناسبات عديدة : عيد ميلاده وعيد جلوسه وعيد رأس السنة الهجرية وانتقاله من القاهرة إلى مصيفه فى الاسكندرية ووصوله إليها ، ، وعودته منها وعيدى الفطر والأضحى !

ويصر السلطان على ضرورة حضور أعضاء السلك الدبلوماسى والقنصلى هذه المناسبات وقد ارتدوا الرونجوت .

وتجئ احتفالات بريطانية مثل عيد ميلاد وجلوس ملك بريطانيا فيقيم المعتمد البريطانى احتفالات فى داره بهذه المناسبة ، يتخلف عنها السلطان ويكتفى بارسال برقية تهنئة شخصية مباشرة إلى ملك الانجليز وايفاد كبير أمنائه إلى دار المعتمد البريطانى .

ويجد السير ريجنالد وينجت فى تخلف السلطان عن معاملته بالمثل ، وعدم حضوره احتفالات عيد ميلاد وجلوس ملك بريطانيا اهانة له ولجلالة الملك فيكتب إلى وزير خارجيته فى ٣١ أغسطس عام ١٩١٨ شاكيا من معاملة السلطان له طالبا تحديد قواعد البروتوكول فى علاقته بسلطان مصر لصيانة مكانة المعتمد البريطانى .

ويقول :

« فى بلد شرقى فإن المظاهر الخارجية يعول عليها بدرجة كبيرة » .

ويصر السير وينجت على ضرورة أن يقوم السلطان بزيارته يومى عيد ميلاد وجلوس ملك بريطانيا العظمى وضرورة توجيه نظره إلى هذه الحقيقة .

ويقترح توجيه خطاب من وزير خارجية بريطانيا إلى سلطان مصر لإظهار احترامه لملك بريطانيا العظمى .

ويطلب أيضا إعفاءه من حضور كثير من المناسبات ا لرسمية المصرية .

أحيلت هذه الشكاوى إلى السير رونالد جراها م المسئول عن الشئون المصرية فى وزارة الخارجية ، وقد عمل مع القنصل البريطانى العتيد كرومر سنوات طويلة فى القاهرة ويعرف أمورها تماما .

كتب السير جراهام مذكرة فى ٧ من اكتوبر عام ١٨ بعث بها إلى وزير خارجيته آرثر بلفور قال فيها .

« نادرا ما يجود علينا السير وينجت برسائل سياسية حتى أننا عندما نتلقى منه رسائل كهذه نجدها جديرة بالتحليل المتأنى .

ووراء الرسالتين ميل غامض للسخط على موقف السلطان فؤاد .

ولكنى لم أتبين أى سبب ملموس تماما للشكوى من سموه .

والحقيقة أن الرسالتين تظهران أن بحر السياسة المصرية الهادئ نادرا ما تعكر صفوه ، هبات نسيم قد تكون متغيرة ولكنها لا تنذر ابدا بأية عواصف .

ينظر الوطنيون إلى مسائل الاتيكيت والاهمية الشخصية باهتمام مبالغ فيه .

ولابد من مراعاة الحرص الزائد عند معالجة هذه المسائل فالعلاقات بين الحاكمين الموجودين فى القاهرة السلطان والمبعوث السامى لا يمكن أن تكون إلا علاقات دقيقة وتستدعى اللباقة وتبادل حسن النية على الدوام .

ولا شك أن السير وينجت الذى كان حاكما للسودان وسردارا للجيش المصرى اعتاد السيادة المطلقة فى الخرطوم ويجد هذه العلاقات صعبة وباعثة على الضيق .

وهناك شعور يتخلل هذه الرسالة ، يبدو لى أنه بعيدا عن الصواب ، فلا يجب أن يكون هناك بعد الآن وجود لمسألة التنافس الاجتماعى بين القصر ودار المبعوث السامى.

ولا تنافس بينهما من حيث السلطة ، فالسلطان إيراده أى مرتبه ١٥٠ ألف جنيه سنويا عدا القصور التى يملكها .

ويجب أن يكون الرئيس الفعلى للمجتمع فى مصر .

ويجب تشجيعه على أن يظهر بمظهر فخم يلفت الأنظار .

وفى رأيى أنه كلما اختار الظهور بمظهر الوقار الملكى كلما كان ذلك أفضل .

ان أنشطة كهذه تعطيه الرضا الشخصى وتنفس عن طاقاته كما أن ذلك يجعل النظام شعبيا ويرضى الغرور الوطنى .

وكلما ارتفعت مكانة السلطان ، كلما كانت مساعدته لنا قيمة وفعالة .

وقد كان للسلطان حسين كامل الراحل احترام وسلطة حقيقيتان .

وكان قادرا على تقديم خدمات عظيمة للغاية .

ويجب أن يسمح للسلطان على الاقل ، وبحكم الظروف الراهنة ، بأن يعتنى بواجهة المحل ما دام المندوب السامى يتولى شئون المحل نفسه فالسلطة الحقيقية مجتمعة فى يدى هذا الاخير .

وهذا أمر معروف للجميع .

ويجب أن يكون احترامه وسلطته فوق الشك .

ومن ناحية اخرى فالسلطان يتهدده دائما خطر الظهور بمظهر الدمية التى نصبناها بما يناسب اغراضنا ، كما يصوره الوطنيون ، وتقتضى مكانته السامية أن تكون محل حماية غيورة .

وإنى أوافق على أن السلطان يجب أن يحذو حذو أخيه وأن يزور دار المبعوث السامى مرة كل عام .

ومرة واحدة تكفى تماما .

وفكره ان أوجه إشارة للسلطان فى خطاب خاص - وهذا ما يعنيه اقتراح السير وينجت - ليست فكرة سديدة لأنه يستحيل ان أفعل ذلك دون إهانة له .

ومن ناحية اخرى فمن السهل تماما أن ينقل السير وينجت الإشارة اللازمة وما عليه إلا أن يخبر رشدى باشا أو أحدا من وزرائه بأنه لاحظ بشعور من الأسف إنقطاع السلطان عن الزيارة .

وسوف يكون من واجبه أن يبلغ لندن بذلك وأنه يخشى أن يكون لهذا التقرير أثر سىء على الملك وحكومة صاحب الجلالة .

وإنى مقتنع بأن السلطان سيقوم بالزيارة فى أول فرصة وإذا لم تحقق الاشارة أثرها يصبح من الضرورى الإفصاح عنها مباشرة .

والتقرير الوارد حول ضرورة ان يطلب من السلطان مقابلة المبعوث السامى عند باب صر ، عندما يزوره ، اقتراح سخيف فما من سلطان يمكن ان يوافق ابدا على ذلك .

وإذا وافق سقطت هيبته .

ولا يمكن أن يكون السلطان قد أظهر لا مبالاته بالسير وينجت أو السير شيتها م - بل الثانى بعد المعتمد البريطانى أو المستر هاينز الرجل الثالث الذين لا يحبهم بشكل نصى .

ورغم أن التفاصيل المطروحة غامضة تماما فمن المستبعد أن يكون السلطان فؤاد ، الذى دأب على المبالغة فى التأدب مع الموظفين البريطانيين ، وفى الإعراب عن مشاعر الحب لكل ما هو انجليزى ، قد فعل ذلك .

وقد يكون السبب إهانة بسيطة تخيلها المندوب السامى أو البريطانيون المقيمون فى

مصر الذين يبدون فى العادة ، مشاعر غير ودية إطلاقا تجاه القصر والوطنيين .

وهؤلاء الوطنيون حساسون بلا حدود .

ويبدو أن السلطان قد اعتدى على المبعوث السامى بشكل غير معلن فى مسألة قصر انطونيادس بالاسكندرية .

.. وكان المندوب السامى يريد تخصيصه لإقامة ضيوفه من الانجليز الذين يزورن مصر صيفا .

ولكنى لا أتصور ما كان يمكن ان يفعله ببيت وحديقة بهذه الضخامة لاستقبال كبار الزوار .. فى الاسكندرية وهى مقر صيفى .

ولا يمكن لأحد ان يزور مصر فى الفترة من مايو إلى سبتمبر كما ان المعتمد البريطانى سيكون فى اجازة معظم هذه الفترة ، عموما عندما يكون السلطان والمعتمد البريطانى والحكومة بقية الوقت فى القاهرة .

وقد يكون مركز المبعوث السامى حرجا ولكن مركز السلطان ليس سهلا أبدا . فالسلطان الذى يرى ما يراه المبعوث السامى فى كل المسائل والذى يفضل من الوزراء ما يفضلهم المبعوث السامى الضبط ، لابد وأن يفقد سلطته ويصبح صفرا فى نظر الآخرين.

ولم يكن السلطان حسين كامل يتبع هذا الطريق أبدا .

وما يحدث الآن هو أن القصر محاط بالمصابين بسعار المناصب الذى يخطبون ود السلطان طبعا لشغل أول منصب وزارى يخلو .

وينظر الوزراء إلى هؤلاء المرشحين الذين يرغبون فى ازاحتهم ، نظرة السخط .

وكان المقربون من عباس حلمى من الحثالة ، بينما كان المقربون من السلطان حسين كامل موالين للأتراك فى معظمهم ، رغم ان هذا لم يؤثر على مواقف سموه .

لكن فى مقدمة مستشارى الملك فؤاد ثلاثة هم سعد زغلول باشا وأمين باشا يحيى واسماعيل باشا صدقى .

وأول هؤلاء الثلاثة غنى عن التعريف فبعد أن كان واحدا من الوزراء المقربين إلى لورد كرومر تشاجر مع اللورد كتشنر وسلك مسلكا بالغ السوء خلال الدورة الأخيرة للجمعية التشريعية .

وهو رجل قدير يحرص رشدى باشا على أن يدخله الوزارة قبل عودة الجمعية التشريعية للانعقاد .

والاحتمال الأقوى أن هذا سيحدث .

وأمين يحيى باشا رجل محدث وثرى ، جمع أبوه ثروة بأساليب مشكوك فيها .

وهو دائما يدفع نفسه للأمام وغير محبوب بالمرة ولكنه ليس وطنيا بأى شكل ولا معاديا للبريطانيين .

بل إن المسئولين البريطانيين يجدون صعوبة بالغة فى الهرب من ضيافته الملحة والمقيضة .

وليس اسماعيل صدقى وطنيا أكثر من ثروت باشا صديقه الصدوق .

وهو مرشح متحمس للمنصب الوزارى .

وليس صدقى معاديا لبريطانيا ولدى خطاب ودى منه تلقيته مؤخرا ولكن حظه جعله مكروها من السير برونييت المستشار القانونى . وقد استقال من منصبه كوزير للزراعة بعد تورطه فى فضيحة .

كانت سيدة مصرية سيئة السمعة تعانى من سكرات الموت عندما أعطت زوجها قائمة بأسماء عشاقها وعددهم ٢٣ بينهم اسماعيل صدقى باشا ، ولكنه واحد من أشد الناس ذكاء فى مصر .

ومن المؤكد انه سيحتل منصبا وزاريا ذات يوم بعد أن يتجاوز الفضيحة .

وحاشية السلطان فؤاد إجمالا قد تكون أفضل من حاشية من سبقوه . ولا شك أن المقربين إليه سيتغيرون من حين لآخر ولن ينالوا رضا المبعوث السامى دائما .

واذا كان حلمى باشا . وزير الزراعة الذى أراد سموه إزاحته من المنصب فى العام الماضى ، موضع الرضا الآن فلا يجب أن يدهشنا ذلك فمثل هذه التقلبات هى جوهر السياسة المصرية .

ويشكو السير وينجت من أن السلطان فؤاد ضعيف وليس ذا شأن عظيم فى البلاد .

ولكنه لا يوافق ، فيما يبدو ، على جهود سموه لزيادة هيبته ، وتأكيد لسلطته ، بسبب مخاوف لا أساس لها من أن يستخدم ذلك فيما بعد لتحقيق مصالح وطنيه .

ونحن ندرك تماما أن السلطان فؤاد ليس ندا لشقيقه الراحل ، ولا نأمل ان يلعب نفس الدور فى الحياة العامة لكن نواياه طيبة » .

* * *

ويكتب بلفور وزير خارجية بريطانيا إلى معتمده فى مصر موافقا على آراء السير رونالدجراهام قائلا :

١ ـ « تلقيت وقرأت باهتمام برقيتكم بشأن موقف سلطان مصر وعلاقته بوزرائه ، واللتين تثيران نقاطا معينة فيما يتعلق بالإجراءات المراسمية .

٢ ـ أوافق على طريقة التصرف التى تقترح تبنيها فيما يتعلق بحضورك فى الاستقبالات الرسمية التى يقيمها السلطان . فبالنظر إلى كونك تشغل منصب وزير الخارجية فى مصر ، قد يبدو من المرغوب فيه أن تكون دار المندوب السامى ممثلة فى جميع المناسبات التى تكون الهيئة الدبلوماسية كلها مدعوة إليها .

ولا اعتقد أنه من الضرورى التدخل فيما يتصل بعدد الاستقبالات الدبلوماسية التى يرغب السلطان فى اقامتها لأن مسألة التمثيل الدبلوماسى فى مصر بمجملها ستتم مراجعتها فى نهاية الحرب .

٣ ـ أشاركك الرأى فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على سمو منزلة السلطان .

ولكنى أتفق مع رأيك فى أنه أمر مؤسف أن يقلع السلطان عن العادة التى اتبعها سلفه السلطان حسين بزيارة دار المندوب السامى بنفسه .

ومن المرغوب فيه أن يقوم سموه ، كدليل على الصداقة والاحترام تجاه القوة الحامية ممثلة فى شخص ممثل الملك ، بزيارة شخصية لمقر المندوب السامى كل سنه سواء فى يوم ميلاد الملك أو عيد الجلوس .

ولا اعتقد أن خطابا من وزارة الخارجية هو أصلح طريقة للفت نظر السلطان إلى هذا الامر .

وأرى ان تلميحا شفويا ، فى اقرب فرصة ممكنة ، عبر قنوات الاتصال المحلية المتاحة لك ، سيكون افضل على اى الاحوال .

٤ ـ لا أرى اعتراضا جوهريا على انغماس السلطان فى الاستقبالات والحفلات أو محاولة تعزيز موقفه بقدر معين من المباهاة ، فكلما زادت هيبة سموه ، ومكانته ، وكلما اتسعت شعبيته ، كلما زادت قيمة الدعم والمساعدة اللذين يقدمهما ولاؤه وتعاونه لك .

ولا أفهم من تقاريرك أنه منع عنك هذا التعاون حتى الآن .

وعلى أى حال يهمنى أن الاحظ هنا انه يبدو أن السلطان ربما اظهر مؤخرا عدم مراعاة تجاهك ، فإذا استمر هذا الموقف أو تطور إلى شىء يشبه الفظاظة فإنك ستشعر

لا محالة بأنك مضطر إلى أخذ الامر مأخذ الجد . على أى الاحوال سأكون سعيدا لو أعلمتنى بكل ما يتصل بهذه النقطة التى اعلق عليها أهمية كبيرة » !!

* * *

قال وينجت لحسين رشدى :

ـ سمعت شائعات قوية تفيد بأن السلطان ينوى أن يمنح « اسماعيل صدقى باشا » و« امين يحيى باشا » مناصب عليا فى قصره .

رد رشدى باشا :

ـ صدقى باشا رجل كفء بدرجة تكفى للاحتفاظ بخدماته .

وعلاوة على ذلك فإن الرواية الحالية لفضيحته بعيدة عن الصحة .

قال وينجت :

ـ من المستحيل النظر بلا مبالاة حين تؤدى الأخلاق الخاصة لمسئول إلى اثارة فضيحة عامة .

ولهذا السبب يحدونى أمل خاص فى أن تراعى العناية من البداية عند اختيار موظفى القصر . وسيكون مثيرا للرثاء لو تم تأكيد الشائعات وتمت تعيينات غير مرغوب فيها .

وبالنسبة لأمين يحيى ..

هناك آراء عديدة .

وقد لا يكون من السهل اعطاء أسباب محددة لرفض اختياره .. ولكن هناك فكرة عامة بأنه لن يكون مناسبا على الاطلاق .

بعد أيام أبلغ رشدى باشا وينجت بأنه ناقش المسألة مع السلطان .. وأن أيا من الرجلين لن يعين فى القصر بأى حال من الأحوال فى الوقت الحاضر .

ويكتب وينجت إلى لندن :

« هذه نتيجة طيبة تماما حتى الآن .

ويحدونى الأمل فى ان أستمر فى منع التعيينات غير المناسبة من خلال رئيس الوزراء.

وطالما أن هذا النظام صالح للعمل سيكون من المستحسن توجيه الرقابة عن طريق مجلس الوزراء أو عن طريقى شخصيا . وموقف السلطان الحالى ييسر الأمور » .

ويفهم السلطان أن عليه زيارة دار المندوب السامى مرة فى كل عام .

فإن السلطان كان يعتنى ـ كما يقول المندوب السامى ـ بواجهة المحل أى الشكليات ، أما المندوب السامى فكان يتولى إدارة المحل !!

الدستور
بين اللورد وصاحب الجلالة

٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

عاد الماريشال اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى إلى القاهرة ليسلم السلطان أحمد فؤاد ، فى اليوم ذاته ، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ينص على إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، التى تقررت يوم ٢ نوفمبر ١٩١٤ بمناسبة الحرب العالمية الأولى ، وإعلان استقلال مصر مع تحفظات أربع خاصة بتأمين مواصلات الامبراطورية فى مصر والدفاع عنها ضد العدوان والتدخل الأجنبى وحماية المصالح الأجنبية وأخيرا السودان .

وفى اليوم التالى أسند السلطان إلى عبد الخالق ثروت باشا مهمة تشكيل الوزارة التى ضمت ٨ وزراء أبرزهم اسماعيل صدقى وزير المالية . وتولى ثروت وزارتى الداخلية والخارجية بالاضافة إلى رئاسة الوزارة .

كان اللورد اللنبى قد قاد حملتين ضد سوريا وفلسطين ودخل القدس فاتحا .

وقد اعتقل اللنبى سعد زغلول باشا زعيم الوفد فى ٢٣ ديسمبر عام ١٩٢١ ونفاه إلى جزيرة سيشل مع مجموعة من زملائه أى قبل صدور التصريح .

وثروت عمل سكرتيرا للمستشارين القضائيين البريطانيين وتولى القضاء وكان نائبا عاما وتولى مناصب وزارية سبع سنوات متتالية . وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة فى أواخر عام ١٩٢١ ولكنه أصر على إعلان استقلال مصر أولا وبذلك بقيت مصر بلا وزارة شهرين كاملين حتى صدر تصريح ٢٨ فبراير فقبل رئاسة الوزارة فى اليوم التالى - أول مارس - وكان أصغر رئيس للوزراء فى تلك الأيام فعمره ٤٩ سنة .

وفى ١٥ مارس أعلن السلطان أحمد فؤاد ملكا على مصر .

قال أحمد فؤاد لثروت فى خطاب تشكيل الوزارة « .. من أجل رغباتنا أن يكون للبلاد نظام دستورى » .

رد ثروت « ستأخذ الوزارة فى الحال باعداد مشروع دستور » .

وهكذا حددت مهمة أول وزارة مصرية بعد الاستقلال .. بأنها ستضع الدستور لأن الملك يجب أن يحكم فى ظل دستور !

ويصر الانجليز على الدستور فهم يريدون برلمانا منتخبا يضع معاهدة بين مصر وبريطانيا تقر التحفظات الأربعة .

* * *

بعد ٣٢ يوما من تأليف وزارة ثروت شكل فى ١٢ أبريل عام ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضوا برئاسة حسين رشدى رئيس الوزراء السابق لوضع الدستور .

ويعرض ثروت على الوفد أن يشترك فى اللجنة بعضوين أو ثلاثة فيرفض لسببين الأول انه لا يصح أن يمثل الوفد فى اللجنة بهذا العدد القليل .. كما أن الوفد يرى انتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع الدستور .

ويرد اسماعيل صدقى وزير المالية قائلا إن البلاد التى وضعت دساتيرها جمعية تأسيسية منتخبة كانت فى ظروف استثنائية مثل الثورة الفرنسية ، وقد جرى العرف فى مصر أن تصدر القوانين من ولى الأمر وحده . وهناك بلاد كثيرة وضعت دساتيرها بالطرق العادية مثل اليابان وايطاليا والبرتغال والنمسا .

وقال :

– ان الدستور تشكله جمعية منتخبة فى حالة واحدة .. عندما تزول السلطة الشرعية .

أما مع وجود هذه السلطة فإنها تتولى عملية إعداد وإصدار الدستور .

* * *

وتقول الوثائق البريطانية إن حسين رشدى رئيس لجنة الدستور سياسى انتهازى. أخلاقه تحت مستوى الشبهات .

كان مع الانجليز ضد محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق .

ومع الخديو السابق عباس حلمى الثانى .

.. وهو مع المظاهرات الوفدية .. ويساعد سعد زغلول فى مفاوضاته مع ملنر .. وهو رجل معروف بمغامراته العاطفية أصيب بسببها ـــ كما تقول الوثائق ـ بأزمة قلبية فى لندن ..

وقد تولى عدة وزارات كما رأس الوزارة المصرية طوال سنوات الحرب العالمية الأولى

* * *

يكتب اللورد اللنبى تقريرا إلى حكومته يقيم فيه عمل وزارة عبد الخالق ثروت بعد ٧ شهور من توليه المنصب .

والتقرير طويل .. وهذا أهم مافيه :

« برقية رقم ٧٩٩

بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٢٢

من الفيلد المارشال اللورد اللنبى إلى المركيز كيرزون وزير الخارجية

أمضى عبد الخالق ثروت ٧ شهور فى الحكم وأهم سياسة له هى الإعداد للحكم الدستورى .. وهو الآن يقترب من النقطة الحرجة .

إن الشخصيات القوية فى الحكومة هى ثروت وصدقى ، أما ابراهيم فتحى باشا وزير الحربية والبحرية فلم يعد الرجل الذى كان فى عهد كتشنر .

وجعفر والى باشا وزير الأوقاف كفء ، ومثقف ، وشريف ولكن جبنه وضعفه خيبا أمل أصدقائه .

أما الخمسة الآخرون بما فيهم مصطفى ماهر باشا وزير الأوقاف فقد خيبوا ، أيضا ، الآمال التى كانت معقودة عليهم .

وثروت مثقل بأعباء الرئاسة والخارجية ومشغول بعمل عدة مصالح ولا يستطيع أن يعطى اهتماما لوزارته الأخرى وهى الداخلية الحجر الأساسى للإدارة فى مصر .

إن وكيل الداخلية أحمد على باشا مختلف مع الوزير .. وهو لا يتبادل الحديث مع محمود بدر الدين بك مدير الأمن العام .. ومدير الأمن العام لا يتمتع بكفاءة ادارية .. ومديرو المديريات ـ لأنهم لم يرقوا ـ أصبحوا لا يتمسكون بالحزم اللازم .

وأهم التعيينات الجديدة حلمى عيسى باشا الذى عين مديرا للغربية وهو قاض ارتقى بسرعة ، ويقال إنه كفء ، ولكن بلا تجربة ادارية ، ومن المحتمل أن نسمع عنه فى المستقبل .

ولقد جرد ثروت باشا مفتشى الداخلية من سلطاتهم التنفيذية .

وإن وزير الحقانية مصطفى فتحى باشا رجل لا أهمية له .. وكذلك وكيل الوزارة ولقد شكا لى الوزير من انتشار الفساد فى الحكم .

ولكن سجل الوزير نفسه عندما كان وزيرا للمالية بالنيابة ليس فوق مستوى اللوم.. وهو متحامل على المحامين .

ووزير المعارف مصطفى ماهر باشا ليست لديه كفاءة إدارية وهو يركز السلطة فى يده .

وإذا كانت عجلة الحكومة تمشى ببطء فهذه ظاهرة عامة فى مصر خلال الصيف كما أن الملك رفض أن يعقد اجتماعات لمجلس الوزراء خلال الأسابيع الستة الماضية »

ومن هذه البرقية نعرف أن وزير الحقانية - أى العدل - يشكو رجال القضاء للمندوب السامى البريطانى .. وأن عيون اللنبى ، فى كل وزارة ، يعرف خباياها ، وكيف تسير فيها الأمور حتى بين الوزير والوكيل !!

* * *

عاشت وزارة ثروت فى الحكم ٩ شهور .

وفى أواخر عهدها واجه ثروت أزمات مع كل القوى فى مصر .

اللنبى يرى أن ثروت لا يوجه الاهتمام الاهتمام الكافى للأمن . فقد وقع ١٢ هجوما على الانجليز عسكريين ومدنيين - فى القاهرة وحدها ويقدم اللورد احتجاجا لرئيس الوزراء على هذه الحوادث .

الإدارة فاسدة .. والرشوة منتشرة .. وثروت لا يوافق على طلبات التعويض الضخمة التى يصر عليها الموظفون البريطانيون الذين يتركون خدمة الحكومة البريطانية .

والوفد يتهم ثروت بالخضوع للانجليز فقد اعتقل الانجليز عددا من أعضاء الوفد وصدرت أحكام قاسية ضد عدد آخر .

ويقول ثروت إن الانجليز هم الذين اعتقلوا الوفديين دون إذن من رئيس وزراء مصر « المستقلة » !

والملك يملأ الوزارات برجاله حتى إذا جاء الحكم البرلمانى كان للملك أتباع فى كل مكان ينفذون سياسته ويلبون رغباته .

ويعين الملك حسن نشأت وكيلا للديوان دون أن يفكر فى استشارة رئيس الوزراء .

ولكن الأزمة الكبرى التى واجهها ثروت كانت حول الدستور .

إن الدستور الذى وضعته اللجنة لم يرض الوفد .. ولا القصر .. ولا الدستوريين .. ولا الانجليز .

ان سعد أطلق من ا لبداية على لجنة الدستور (لجنة الأشقياء) ، وقال عن تصريح ٢٨ فبراير إنه « كارثة وطنية » و « أكبر نكبة على البلاد » .

وضعت اللجنة دستورا لمصر على الطريقة البلجيكية أى اقتبس من الدستور البلجيكى وهو ينص على إقامة مجلس نواب منتخب بطريقة مباشرة من الشعب .. ومجلس شيوخ ينتخب بعضه من الذين تزيد دخولهم عن حد معين .. ويعين الملك الباقين.

قال ثروت :

ـ الدستور منحة من الملك .

وقال عدد من أعضاء اللجنة :

ـ الأمة مصدر السلطات

وقال بعض الأعضاء :

ـ حق الانتخاب يجب أن يكون للمصريين جميعا .

وقال آخرون :

ـ يجب أن يكون حق الانتخاب للذين يقرأون ويكتبون .

وقال بعض الأعضاء :

ـ التعليم العام يجب أن يكون اجباريا ومجانيا .

وعارض آخرون ، ولكن انتصر مبدأ التعليم العام الاجبارى المجانى وتقرر فى الدستور ولكنه لم ينفذ حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وطالب بعض الأعضاء وعلى رأسهم حسين رشدى باشا رئيس اللجنة بأن يعطى الملك حق حل مجلس النواب .

وعارض آخرون .

وكانت وجهة نظر الذين يؤيدون اعطاء هذا الحق للملك أن الملك يجب أن يعود إلى الشعب إذا وجد تغييرا فى اتجاهات الرأى العام نحو تأييد الحكومة .

والحقيقة أن الهدف من ذلك كان استرضاء الملك ومنحه مزيدا من الحقوق حتى يوافق على إصدار الدستور .

وانتهت اللجنة إلى إعطاء الملك هذا الحق .. أى سلطة حل مجلس النواب .. وكان هذا النص هو الذى أدى إلى فساد الحياة السياسية فى مصر خلال نصف قرن فقد أساء الملك

فؤاد وابنه فاروق إستعمال هذا الحق .. وساعدهما الانجليز على ذلك .

* * *

حلت العداوة والمرارة بين الملك ورئيس وزرائه محل الانسجام والتعاون .

ورغم أن الملك لم يكن قد اطلع على مشروع الدستور فإنه قال للمندوب السامى :

ـ الدستور يعطى المصريين حريات كبيرة .

ويتمادى الملك قائلا :

ـ أعارض صدور أى دستور تعده حكومة ثروت .

يرد اللورد اللنبى قائلا

ـ رأيى أنه مادام الدستور معقولا فمن الأفضل ألا تعارض صدوره .

ويقابل اللورد ثروت باشا ليقول له :

ـ تستطيع أن تعتمد على تأييدى إذا اعترض الملك على إصدار الدستور .. بشرط ألا يمس التحفظات الأربعة !

* * *

تظاهر صاحب الجلالة بتجاهل عمل لجنة الدستور مع أنه وضع أعمالها واجراءاتها تحت ملاحظة دقيقة .

فى ١٢ أكتوبر أعطى ثروت باشا نسخة من مسودة الدستور الذى وضعته اللجنة إلى اللورد اللنبى .

وأراد رئيس الوزراء أن يقدم نسخة أخرى إلى صاحب الجلالة ولكنه رفض قبولها وبذلك لم يترك شكا فى عدائه للدستور .

قال الملك للورد :

ـ دوافع رئيس الوزراءمن عرض مسودة الدستور علىّ توريطى فى عدم الشعبية التى تتعرض لها وزارته بشكل عام .. وأن يعزى ثروت باشا ، إذا اقتضى الأمر ، الىّ أية تغييرات قد ترغب وزارته فى إدخالها على مشروع اللجنة .

وأضاف الملك :

ـ أى دستور يصاغ تحت اشراف حكومة ثروت لا يمكن قبوله ، طالما أنه من صياغة مجموعة من الرجال الذين لا يمكن اعتبارهم ، بأى مقياس ، ممثلين للمشاعر القومية ، وما إذا كان هذا الدستور حسنا أم رديئا .

ومن ثم فإن ضميرى لا يسمح لى بالموافقة عليه .

رد اللورد :

ـ لا يوجد سوى مبرر ضئيل طالما أنك دعوت ثروت باشا لتولى منصبه ، ودعوته لصياغة الدستور . وإذا كان جلالتك لا تعتبر تشكيل لجنة الصياغة معبرا عن الشعور الوطنى بشكل كاف فقد كان من السهل عليك أن تمارس نفوذك عندما تم تعيين أعضاء اللجنة فى أوائل ابريل .

وكتب اللورد إلى لندن :

« الاعتراضات التى يثيرها الآن تجاه الدستور ترتكز عل حقيقة أن الدستور قد فشل فى تأكيد الوضع الشخصى لملك يطلب السيادة واستهدف ـ الدستور ـ إقامة نظام يستمد فيه الوزراء سلطتهم من جمعية وطنية منتخبة انتخابا شعبيا ، ومن ثم ستكون متحررة من سيطرة الملك » .

وقال لصاحب الجلالة أكثر من مرة .:

ـ ليس من الحكمة التشبث بنظام ا لحكم الفردى .

أكد الملك أنه لا يريد ذلك .

ولكن اتضح للورد تصميم الملك على تحطيم الدستور ، أو إرجاء اعلانه إلى أجل غير مسمى .

وكلما مر الوقت فإن موقفه التشبث بنظام الحكم الفردى الصريح .

* * *

قدمت اللجنة مشروع الدستور ـ رسميا ـ إلى ثروت فى ٢١ أكتوبر وقد تضمن مادتين بشأن السودان .

المادة الأولى ـ وهى المادة ٢٠٩ تقول بأن « الملك يلقب بملك مصر والسودان » .

والمادة الثانية ـ وهى المادة ١٤٥ تقول « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية عدا السودان ، فمع أنه جزء منها ، يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » .

أصر اللورد اللنبى على أن يكون الملك ملكا لمصر وحدها كما طلب حذف المادة التى تقول بأن السودان جزء من مصر .

ويتجه اللنبى للملك ليوجه إليه انذارا خطيرا .

قال له :

الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية ، بأنه يقوم على خدمته مجموعة من الرجال الذين خانوه ، وخانوا بلادهم .

وهم على استعداد لتمزيق البلاد نصفين لإرضاء اللورد شخصيا ..

وأنهم باختصار شديد باعوا البلاد .

وهكذا استطاع الملك فؤاد تدمير وضع رئيس وزرائه .

ورفض على مدى أسابيع دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد .

وأمر بأن يحذف من نشرة ديوان كبير الأمناء التى تنشر فى الصحف أى ذكر للمقابلات النادرة التى كان يرى فيها رئيس الوزراء فى حين أن المقابلات التى كان يمنحها لكبار الوفديين كانت تأخذ حقها من الاهتمام .

وأخذ يتدخل فى سير الأعمال الادارية العادية بإصرار تتضح منه الرغبة فى جعل تصرف الحكومة ، فيها ، أمرا مستحيلا .

ورفض أن يتحمل مسئولية أمور الدولة التى تحال إليه .

واتهم رئيس الوزارة بأنه من رجال الخديو السابق عباس حلمى الثانى الذى عزله الانجليز عند قيام الحرب العالمية الأولى .

وبعد عودته من الاسكندرية إلى القاهرة قرر الملك التخلى عن التقليد الراسخ الذى يقضى بأن يقيم حفل غداء لوزرائه فى قصر عابدين .

وحرص على أن تحاط الصحافة علما بذلك ..

وهذا كله كان محل تعليق من الرأى العام مما أسهم فى النيل من مكانةالحكومة ومن التأثير على أعصاب رئيس الوزراء .

وجاء الوقت الذى ضعفت فيه قدرات ثروت باشا على المقاومة وتصميمه على الاستقالة .

يوم ٢٨ نوفمبر تلقى وزير الأوقاف تبليغا من السراى بأن الملك عزم على أن يؤدى بصحبة وزرائه صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر .

وكان ذلك فى حد ذاته أمرا غير مألوف ، إذ لم يكن من عادة جلالته أن يؤدى صلاة الجمعة فى الأماكن العامة .. وقد اختار الأزهر الذى انطلق منه نشاط حزب الوفد .

ودلت التحريات الخاصة على أن السراى نظمت مظاهرة من الطلبة ضد الوزارة يتم فيها التعرض للوزراء كل على حده لدى مغادرتهم المسجد ، خاصة ثروت وصدقى ، وضربهم بالعصى !

وعندما احيط ثروت باشا بهذه المعلومات أبلغ اللورد عزمه على الاستقالة .

قال اللورد :

« أسفت على قرار رئيس الوزراء الذى تولى منصبه على أساس سياسة الحكومة البريطانية وسار على قدر ما أتيحت له من رؤية فى ولاء لهذه السياسة ولى شخصيا !

ووضع الإطار وأعد العدة لإصدار دستور كان يمكن أن يشكل خطوة حاسمة إلى الأمام لتطوير تلك السياسة .

ووضع ثروت باشا مشروعا يخول بمقتضاه الموظفون البريطانيون العاملون فى خدمة الحكومة المصرية حق التقاعد مع تقاضى التعويض الكافى

وأحرزت مفاوضاتى معه ، فيما يتعلق بقانون التضمينات ، تقدما جعل إلغاء الأحكام العرفية أمرا قريب المنال .

وإذا كنت قد وضعت كل هذه الاعتبارات فى الحسبان إلا أنى لم أشعر بالرغبة فى ممارسة ضغط جدى على ثروت باشا لإقناعه بالبقاء فى منصبه فقد كنت تحت تأثير اعتبارات أخرى أخرى رأيت أنها تسود الموقف .

كان واضحا أن من الصعب إثناء ثروت باشا عن قراره .

وأصر على أن فشله فى التعاون مع الملك - أو بالأحرى إصرار صاحب الجلالة على جعل هذا التعاون مستحيلا - هو السبب الوحيد الذى دفعه للاستقالة .

ولكن ثمة عوامل أخرى حركت ثروت باشا .

وعلى سبيل المثال أبلغ منذ يومين من قبل حزب الأحرار الدستوريين بأنهم سيضطرون إلى سحب تأييدهم له إذا سحبت من الدستور المواد المتعلقة بالسودان والتى جاءت فى نص لجنة الدستور . وثروت يعتمد على تأييد الأحرار الدستوريين إلى حد كبير .

ومع ذلك أجد الزاما على أن أسجل أن زعماء هذا الحزب اعترفوا فى حديثهم معى بأن الموقف البريطانى فى هذه المسألة له ما يبرره وأنه لا يعطى لمصر أى سبب للقلق وأن مسلكهم انطلق من الاعتقاد بأن الأمور وصلت إلى الحد الذى يجدون أن من المتعذر عليهم الارتباط بحكومة ثروت باشا .

وأخيرا يمكن القول بأنه اهتز من الناحية المعنوية بسبب الاغتيالات السياسية الأخيرة.

وقد رأيت فى ظل تلك الظروف أنه ليس من الممكن إقناعه بإعادة النظر فى قراره . ولا يوجد ما يدعو لأحمل نفسى التزامات تجاهه بتقديم مغريات ملموسة له وهو أمر لم أجد ثمة داعيا لأخذ نفسى به .

وفضلا عن ذلك فإن أية محاولة لاصلاح الأمور بينه وبين الملك لا تبشر بأى نجاح .

وإذا تركت للأحداث أن تسير فى طريقها المرسوم فقد تفهمت تماما أن سياسة الحكومة البريطانية قد تعانى نكسة مؤقتة .

وكانت الأحداث الماضية تشير إلى أن وقوع الحرب مع الملك ستصبح أمرا حتميا بل مرغوبا فيه إلى حد كبير .. وقد بادرت إلى محاولة اختيار أرضية بعيدة عن الآثار التى ارتبطت بكراهية حكومة ثروت من قبل الشعب ومن ثم قررت أن أقصر عملى على توجيه توبيخ شديد إلى الملك » !

* * *

استقال ثروت يوم ٢٩ نوفمبر بعد ما تخلى عنه كل مؤيديه .. الإنجليز والقصر وحزب الأحرار الدستوريين

وكانت وزارة ثروت هى أول وزارة مصرية بعد الاستقلال ترغم على الاستقالة .

بعث ثروت باستقالته إلى الملك فى ٣ سطور فيقبلها الملك يوم ٢٩ نوفمبر .. بعد ساعة من تقديمها .

يوم عهد أحمد فؤاد الى ثروت بتشكيل الوزارة كتب له ١٤ سطرا ..

ورد ثروت موافقا على قبول الوزارة برسالة من ٤٣ سطرا ختمها بقوله :

« إنى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع ، والخادم المخلص الأمين » .

ويوم استقال ثروت كتب خطاب الاستقالة فى ٣٥ سطرا كان ختامها « وإنى لجلالتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين أيضا » .. فإن صاحب العظمة السلطان .. أصبح الجلالة الملك !

ولكن الملك أحمد فؤاد لم يكتب لرئيس وزرائه المستقيل إلا ٣ سطور قال فيها :

« أصدرنا أمرنا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما أمكنكم أداؤه من الخدمات » !

ولم يصدر الدستور : ولم تلغ الأحكام العرفية ، ولم يعد سعد من المنفى .

استقبل الملك استقالة حكومته « بالغبطة » ، كما استقبلت الاستقالة بارتياح عام فى البلاد!

ولكن اللورد يلوم صاحب الجلالة .

بعد ثلاثة أيام من استقالة الوزارة قابله ليحذره ويحتج عليه .

قال :

ـ لقد سمحت جلالتك بأن ينشأ اعتقاد عام بأنك تنظر بعين الرضا إلى مجموعة من الأشخاص الزغلوليين الذين كانوا الأعداء السافرين للحكومة البريطانية .

وقمت بكل إجراء ممكن لإسقاط وزارة تحظى بتأييدنا ، وهو اجراء لا تستطيع الحكومة البريطانية إلا أن تعتبره يشير إلى موقف عداء إزاء السياسة البريطانية .

اللحظة التى اخترتها جلالتك لتغيير الوزارة لم تكن مواتية على الاطلاق فقد جاءت مباشرة عقب اغتيال اثنين من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين الذى يؤيد الوزارة السابقة .

وفى هذه الظروف فإنى أتطلع بقلق إلى تطور السياسة التى بدأتها جلالتك .

ويضيف المارشال :

ـ أشعر بالأسف لسقوط الوزارة السابقة ، التى لم تحظ بالتأييد الذى تستحقه .

ويقول :

ـ لا تفكر الحكومة البريطانية فى أى تغيير لسياستها المعلنة فى ٢٨ فبراير . ولن تقبل أى تأخير فى إقامة نظام برلمانى . وتصر على المضى قدما فى تقاعد وتعويض الموظفين الأجانب بصورة نشطة .

ولا يكتفى اللورد بالحديث الشفهى بل يترك مذكرة مكتوبة لصاحب الجلالة .

انزعج الملك كثيرا من الرسالة وأكد للورد :

ـ لا أكن أية أفكار معادية تجاه الحكومة البريطانية ، وأدرك تماما أن حسن نواياها ومساندتها ضرورية لمصر .

ويلقى أحمد فؤاد باللوم على وزارة ثروت فى الدس له وتسميم أفكار الماريشال ضده.

وألقى على ثروت باشا أيضا مسئولية التأخير فى قيام نظام دستورى .

وينفى أية رغبة فى الإفراج عن سعد زغلول باشا وإعادته من منفاه أو التدخل فى الاجراءات التى اتخذت ضد أتباعه ، لتحريضهم على الاضراب أو اغتيال الانجليز .

فى اليوم التالى مباشرة عهد الملك إلى محمد توفيق نسيم رئيس الديوان الملكى بتشكيل الوزارة.

واختيار توفيق نسيم ـ رئيس الديوان الملكى ـ يدل على أن هذه وزارة الملك تخضع لرغباته.

ولا يكون للمندوب السامى أى دور فى اختيار توفيق نسيم .

وكان أحمد فؤاد فى غاية من البراعة السياسية وهو يشكل الوزارة الثانية بعد الاستقلال.

بعث إلى اللورد اللنبى يقول له :

ـ لا يجب أن تزور القصر حتى لا تتهم الوزارة الجديدة بأنها وزارة الانجليز .. فإن كل أعضاء الوزارة الأخيرة كانوا من اختيارك كما يقول الناس .

ويوافق اللنبى فهو يرى أنه يستطيع الضغط على وزارة لم يكن له دور فى اختيار أعضائها !

ويبعث لصاحب الجلالة قائلا :

ـ لا أنوى تقديم أية مشورة بشأن اختيار وزرائك . ولن أغالى فى تأييد الحكومة الجديدة .

وأكد صاحب الجلالة للورد رغبته فى التعاون وحسن النية

قال اللورد فى تقريره :

« علمتنى التجربة ألا أعول على هذه التأكيدات كثيرا » !

* * *

ويشرح اللورد اللنبى فى برقية لحكومته سر اختيار الملك لتوفيق نسيم فيقول :

« إن اختيار الملك لتوفيق نسيم ليخلف ثروت باشا فى رئاسة الوزارة نتيجة منطقية للسياسة التى يتبعها جلالته لإقامة حكومة مستعدة لتكييف نفسها وفقا لرغباته وترتبط بسعد زغلول ليكتسب الملك شعبية ويضاعف نفوذه .

وسمح صاحب الجلالة لنفسه أن يكون محاطا فى وزارته بوزراء يعرف أن بإمكانه الاعتماد عليهم » .

أعلن توفيق نسيم باشا للصحافة برنامجه فى اليوم التالى ، أو بعبارة أصح ، قرر أنه ليس لديه أى برنامج ، فهو رجل يفضل قلة الكلام وينفر من قطع الوعود على نفسه !

وقال إنه يفضل أن تحكم البلاد عليه بأفعاله .

ولكنه فى معرض الإشارة إلى وضع أعضاء الوفد المنفيين والمعتقلين قال فى تصريح لصحيفة « ليبرتيه » الفرنسية ـ التى تنطق بلسان القصر والوفد معا ـ « هذا الوضع غير مقبول وغير محتمل » .

وقال إنه يعرف رغبة البلاد فى هذا الشأن ، ويعتمد على تأييد صاحب الجلالة فى تلبية هذه الرغبة .

وجد اللورد أن هذا التصريح لا يدع مجالا للشك فى أن رئيس الوزراء سيظل مرتبطا بسعد زغلول فيقرر مواجهته .

قال توفيق نسيم :

ـ نقلت كلماتى بطريقة غير صحيحة ، والكلمات التى استخدمتها تقول « من المؤكد أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر » .

وينشر رئيس الوزراء تصحيحا لكلامه . ولكن اللورد يجد التصحيح باردا وغير مقنع!

صحب نسيم باشا الملك إلى جامع الأزهر واحتل مكانا فى الصف التالى مباشرة للملك بين المصلين مع سعد بك المصرى زعيم لجنة الوفد .

والتزمت الصحافة الوفدية موقف التحفظ من الحكومة الجديدة ثم استجابت لايحاءات القصر واقتربت أكثر وأكثر ، معلنة تأييدها لحكومة توفيق نسيم !

* * *

كان أول قرار لأحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية ـ العدل ـ فى وزارة توفيق نسيم إحالة الدستور إلى اللجنة الاستشارية التشريعية التابعة للوزارة : لتعديله بهدف تعزيز سلطات الملك لضمان سيطرته على عمل الحكومة فى المستقبل .

وعدلت اللجنة المشروع .. أو بعبارة أدق هدمته .. فقد حذفت منه النص الذى يقول «الأمة مصدر السلطات » .

وجعلت إعطاء الرتب والنياشين من حق الملك . ومادام هذا الحق دستوريا فيصعب تغييره.

وجعلت نصف الشيوخ يعينهم الملك والنصف منتخبين ، ومن حق صاحب الجلالة حل هذا المجلس إلى جانب مجلس النواب يحله عندما يشاء

ويعين الملك رئيس مجلس الشيوخ .

و... حق الملك فى إصدار مراسيم لها قوة القانون حتى أثناء انعقاد البرلمان !

ونصت مادة جديدة على ألا يتعارض الدستور بأى حال من الأحوال مع الصلاحيات الشخصية - التى لم تحدد - للملك فيما يتعلق بالأزهر والمؤسسات الدينية التابعة له والأوقاف وأمور أخرى تتعلق بالشريعة وبذلك يتمتع الملك بالسيطرة على المشايخ والتلاميذ وعلى ميزانية سنوية ذات أبعاد كبيرة مما يمثل سلاحا سياسيا قويا فى يده .

باختصار قضت اللجنة على كل ما فى الدستور من حقوق للشعب ونوابه . وركزت السلطة تماما فى يد الملك الذى قال لأحد المقربين منه : « فى مصر لابد أن أكون ملكا بكل معنى الكلمة مثل وضع لينين فى الحكومة البلشفية ، ومثل رئيس الولايات المتحدة فى الحكومة الجمهورية » !

وعندما رأى الانجليز أن الدستور يعدل لحساب الملك وجدوا أنه من الضرورى تعديل الدستور لحسابهم أيضا وإلغاء النصوص الخاصة بالسودان !

* * *

وتبدأ المفاوضات بين اللنبى ومحمد توفيق نسيم باشا حول تعديلات الدستور كما تقول برقية اللورد :

« برقية رقم ٢٤

بتاريخ ١٤ يناير ١٩٢٣

من اللنبى

إلى وزارة الخارجية

الحكومة المصرية قلقة وتتعجل اصدار الدستور فى وقت قريب .

وانى أناقش معها المادتين الخاصتين بالسودان .

النص الذى وضعته اللجنة يقول :

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكةالمصرية جميعها عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » .

وقد اقترح رئيس الوزراء نصا جديدا ، إذا وافقت عليه الحكومة البريطانية فسيقدمه لزملائه الوزراء .

والنص الجديد يقول :

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان ؟.

والنص يبدو مقبولا لى ..

ولكن توفيق نسيم رئيس الوزراء لم يقدم حتى الآن اقتراحا خاصا بلقب الملك . وقد عبر لى عن أمله فى ألا تضغط حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا لحذف هذا النص فأن الفرمانات التركية التى ترجع إلى عام ١٨٦٦ تبرر أن يكون اللقب « ملك مصر والسودان».

وأعتقد أنكم لم تغيروا رأيكم فى ضرورة حذف هذا النص وأنا شخصيا أرفض الاستسلام فى هذه النقطة .

ولا أحب اثارة قطيعة مع الحكومة المصرية وربما توافقون على أن يحتفظ الملك باللقب الذى كان للخديو السابق .

والرأى لكم فى اختيار :

إما:

١ - أن أقوم بابلاغ رئيس الوزراء أنه فى حالة اقرار النص الخاص بلقب ملك مصر والسودان فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل وتلجأ عند الضرورة إلى أى اجراء تراه مناسبا .

٢ - فى حالة التلميح بإنهاء اتفاقية عام ١٨٩٩ فان الحكومة البريطانية فى أى مفاوضات مستقبلة خاصة بالسودان تسترد حريتها فى إلغاء أى نصوص لصالح مصر فى هذه الاتفاقية » .

ويجئ الرد من لندن .

« برقية رقم ٢٤

بتاريخ ١٨ يناير ١٩٢٣ .

من وزارة الخارجية البريطانية

إلى اللورد اللنبى .

قل للملك ووزرائه بوضوح أننا لا نقبل مطالبتهم فى السودان لتغيير الحالة القائمة وأقترح هذين النصين :

« ان الدستور يطبق فى الأقطار المصرية عدا السودان وبشرط ألا يمس هذا الاستثناء

بسيادة مصر على السودان ولا بحقوقها الأخرى فيه » .

« لقب الملك هو - ملك مصر - .. فقط » .

التقى اللورد بصاحب الجلالة وأبلغه القرار البريطانى .

قال أحمد فؤاد فى ثورة :

- سأقاوم كل تعديل للنصوص الخاصة بالسودان . إنى آسف وحزين لأن ثروت نشر المواد التى وضعتها لجنة الدستور مما أعطاها أهمية كمسألة سياسية حزبية وحذفها أو تعديلها ستؤدى إلى اضطرابات فى مصر . إن الخديو كان دائما حاكما للسودان فإذا سمحت بتغيير هذه المادة فى الدستور فإن شعبى سيعتبرنى خائنا ويعتقد بأن السودان قد فصل نهائيا عن مصر .

ويبعث اللورد إلى لندن يوم ٢٦ يناير .

« يجب أن نضع الملك أمام اختيارين محددين حتى لا يلجأ للتأكيدات الشفهية التى يتخلص منها فى المستقبل » .

وفى يوم ٢٩ يناير بعث اللورد لحكومته بنص الانذار الذى سيوجهه للملك بشأن النصوص الخاصة بالسودان .

ويهدد بنشر الانذار .

وفى اليوم التالى - ٣٠ يناير - يطلب اللنبى إلى الحكومة البريطانية استعراضا للقوة بإرسال بعض الوحدات البحرية إلى كل من بورسعيد والاسكندرية فى وقت متزامن مع نشر المذكرة الموجهة للملك وإقامة حفل صاخب للإنزال ولزيارة كل من الميناءين ، على التوالى ، خلال الأيام القادمة .

* * *

ويجئ الرد من لندن فى نفس اليوم .

« برقية رقم ٢٥ .

بتاريخ ٣٠ يناير .

« رئيس الوزراء يريد أن يكتسب شعبية فى عيون مواطنيه بإصدار دستور يحظى بالتأييد الشعبى بينما يرجئ - إلى مالا نهاية - إصدار قانون التضمينات حتى تظل بريطانيا تتحمل اللوم فى استمرار الأحكام العرفية » .

وتوافق بريطانيا على الانذار

ويكتب اللورد يوم ٣١ يناير إلى لندن قائلا :

« غدا الخميس والأعمال هنا تعطل نصف يوم .. والجمعة عطلة .

وأخشى أن تسئ الأيدى العاطلة استغلال الموقف وتلقى بخطب مهيجة فى المسا

ولذلك فأنى سأرجئ العمل إلى يوم ٣ فبراير » .

ويكتب اللنبى لحكومته مرة أخرى .

« يتغير الموقف هنا من يوم إلى يوم ولذلك سأكون مسرورا إذا أعطيتمونى

التصرف .

لا أرغب فى اعطاء الملك الفرصة ليلعب دور الشهيد ويهرب من الحرج الذى سيو

فيه عندما يواجه المذكرة التى سأقدمها له » .

وتوافق بريطانيا على منح المندوب السامى ما يريد من صلاحيات ..

ولكن اللورد يتعجل الموقف فيرسل لحكومته قائلا :

« بسبب الظروف المحلية فقد أردت أن أوجه المذكرة للملك بعد ظهور الجمع

فبراير » .

* * *

كان لقاء اللورد اللنبى بالملك مساء الجمعة ٢ فبراير حاسما وسريعا .

طلب اللورد من الملك أن يوافق خلال ٢٤ ساعة على تعديل نصوص الدس

الخاصة بالسودان ، وإلا استردت بريطانيا حرية العمل إزاء السودان ولجأت إلى الـ

الذى تراه مناسبا .

وقرأ اللورد على الملك مذكرة رسمية عامة تعرب عن الأمل فى الا يقوم هو ، أو حكو

بالتمسك بموقف تأخذه الحكومة البريطانية بهذا الشكل الحاد .

وقال إن الحكومة البريطانية لن تعترف بلقب « ملك مصر والسودان » وستبلغ الـ

إذا استدعى الأمر .

وأشار إلى مشاعر القلق تجاه حكومة مصر بسبب اتجاهات جلالته الأوتوقراطية

وقال :

« انى مفوض من حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن أعرب بصفة خا

عن مقدار القلق الذى سببه لهم رغبة جلالتكم فى انتحال سلطات استبدادية فى مصر

كانت المساوئ الناجمة عن الأوتوقراطية المطلقة ، من أسباب تدخل الدول الأوربية فى شئون مصر الداخلية ، وأدت فى النهاية إلى الاحتلال البريطانى لمصر .

وإذا كانت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد ارتأت بعد سنوات عديدة ، ما يبرر منح مصر الاستقلال ، بعد أن أعطت عرشها لجلالتكم ، فإنها لم تفعل ذلك لكى تهيئ لكم الفرصة لمحاولةاكتساب امتيازات تتعارض مع النظم الملكية الدستورية ، بل لإقامة نظام دستورى وطيد ، وأن يتم ذلك فى حدود أقل تأخير ممكن .

وربما لم تكونوا جلالتكم مقدرين مدى التنازلات الشخصية ، أو حتى إنكار الذات الذى تطلب من ملك دستورى عند ممارسة الأعمال السياسية ، ولو أنى أذكر تأكيدكم لى فى مناسبات عديدة ، أنكم تريدون أن تقوموا بهذا الدور بإخلاص .

وقد راقبت الحكومة البريطانية باهتمام بالغ ، عدة تصرفات صادرة عن جلالتكم . أذكر من بينها ، تعويق الأعمال الادارية برفضكم عقد مجلس الوزراء عدة أسابيع خلال الصيف الماضى . والعزوف بنفسك جهارا عن حزب سياسى معين ، والتقرب إلى حزب آخر . ومراجعتك لتشريعات القوانين المصرية لكى تحفظ السلطة فى يدك ما استطعت كأنها منحة شخصية . وتدخلك فى أعمال الدولة الادارية . واهتمامك الشخصى بالمظاهر السياسية فى ميدان الصحافة .

وإذ أتقدم إلى جلالتكم بهذا التحذير ، أنبه مخلصا إلى المخاطر الجسيمة التى تنطوى على موقفكم هذا كما أؤكد لكم ما تشعر به حكومتى ـ التى طالما عاونتكم بأخلاص فى الأوقات العصيبة ـ من الأسى والأسف ، إذ اضطرت إلى التخلى عن تلك المعاونة » .

وطلب اللورد من جلالته أن يوقع على النسخة الفرنسية من الوثيقةالتالية التى تقول بالحرف الواحد :

« أبلغ جناب المندوب السامى صاحب الجلالة ملك مصر بأن بعض الشروط المتعلقة بوضع السودان والتى يجرى بحث إضافتها للدستور المصرى ترفضها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، لاحتوائها على مضامين لا تتمشى مع اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ أو مع أحكام اعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وإن اضافة هذه الشروط ستؤدى إلى تغيير « الوضع القائم » وإلى مفاوضات فى المستقبل .

وأضاف جناب المندوب السامى خلال إنجازه لمهمته أنه نظرا لأن الحماية ألغيت وبشكل خاص لتحقيق آمال الشعب المصرى ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية

تعرب عن آملها فى الا يتأخر اعلان الدستور وهى ترغب فى أن تحل المسائل التى مازالت معلقة بمفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر ولا يسعها إلا أن ترى النظام الدستورى مستقرا فى مصر حتى تجرى هذه المفاوضات مع الممثلين المعتمدين للشعب المصرى .

وقد أعطى جناب المندوب السامى فى الوقت نفسه لجلالته تأكيدا تاما بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا ترغب فى منازعة حقوق مصر فى السودان ، أو حقوقها فى مياه النيل » .

رد الملك فطلب إلى المندوب السامى نقل رسالة إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية يقرر فيها جلالته أنه يأخذ ملاحظات وتأكيدات الحكومة البريطانية باهتمام بالغ وأن اهتمامها المخلص بسرعة إقامة المؤسسات الدستورية فى مصر يجعل جلالته يتفق مع وجهات نظرها .

واعترض أحمد فؤاد بشدة على القول بأنه يسعى للحصول على سلطات أوتوقراطية ورجا اللوردُ ألا يفرض عليه انذارا .

وقال :

ـ المسألة فى غاية الأهمية ولا أستطيع اتخاذ قرار كهذا على مسئوليتى .

وطلب إمهاله حتى ظهر اليوم التالى .

وافق اللورد .

ويقدم اللنبى إلى رئيس الوزراء ، بصفة غير رسمية ، صيغة الإنذار التى طلب إلى صاحب الجلالة التوقيع عليها .

اقترح توفيق نسيم صيغة أخرى .

ويجتمع مجلس الوزراء برئاسة توفيق نسيم الذى عرض عليهم صيغته المعدلة .

وتطول المناقشة بين الوزراء .. وتتعدد الآراء .

رأى يصمم على الاستقالة .

ورأى آخر يسود يطالب بتحمل المسئولية وأن « يغطى الوزراء العرش بأنفسهم .. ونفدى الملك بأشخاصنا » .

وينتصر الرأى الاستسلامى ويقبل مجلس الوزراء الإنذار .

ويبلغ الوزراء قرارهم للملك .

* * *

ويعود نسيم للقاء الورد فى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالى قائلا :

ـ قبل زملائى الوزراء الصيغة التى قدمتها لهم . أما بخصوص الوثيقة التى تركتها مع الملك فقد اقترح جلالته بأن الأكثر اتساقا مع الممارسةالدستورية أن يقوم محمود فخرى باشا بتوقيعها كوزير للخارجية .

رفض اللورد قائلا :

ـ لا يمكن قبول هذا الاقتراح .

ولكن صاحب الجلالة يبعث للورد خلال اليوم برسائل أخرى تحمل نفس الرأى .

ويتصل كبير الأمناء سعيد ذو الفقار فى الثانية يطلب باسم الملك فؤاد أن توقع الوثيقة من رئيس الوزراء أو وزير الخارجية .

وأوضح كبير الأمناء أن السبب الوحيد لعدم توقيع جلالته خوفه من أن يكون مخالفا للدستور !

ويرد اللورد قائلا :

ـ لا أستطيع إعادة النظر فى قرارى وسأمهل جلالته حتى الواحدة والنصف بعد الظهر بدلا من الإصرار على رده فى الثانية عشرة ظهرا .

* * *

فى الواحدة والنصف بعد الظهر اتصل وزير الخارجية تليفونيا ليسأل اللورد ما إذا كان يمكنه مقابلته مع رئيس الوزراء بعد الظهر قال اللورد :

ـ لا أستطيع . وأريد فهم سبب التأخير .

وأبدى اللورد بعض نفاد الصبر وقال :

ـ ذلك لا يترك لى سوى طلب مقابلة جلالته ثانية .

عاد كبير الأمناء إلى القصر الملكى ليتصل باللورد قائلا :

ـ كل شىء على ما يرام . وسأحضر الوثيقة موقعة فى السابعة مساء .

وصل كبير الأمناء فى الموعد المحدد يحمل نسخة كتبت على الآلة الكاتبة تحمل توقيع الملك .

لاحظ اللورد على الفور أن فقرة حذفت من النص الأصلى تحتوى على كلمات تقول «أقبل وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة » !

أبلغ اللورد كبير الأمناء بأنه لا يمكن أن يوافق على هذا الحذف فتوجه كبير الأمناء إلى

القصر الملكى وعاد يحمل توقيع صاحب الجلالة على الوثيقة كاملة .

وسلم اللورد خطابا إلى الملك من وزرائه يبلغونه بأنه نظرا لتأكيداته بأن بريطانيا العظمى ليست لديها رغبة فى المنازعة فى حقوق مصر بخصوص السودان أو مياه النيل فقد وافقوا على إدخال المادتين اللتين فرضهما المندوب السامى فى الدستور .

ووقع الوزراء جميعا بإمضائهم - على الخطاب الذى وجهه للمندوب السامى بالموافقة على ما يطلب - أى قبول الانذار .

ولا يخجل توفيق نسيم من أن يعلن للصحف تعديل مواد الدستور الخاص بالسودان بناء على طلب الانجليز .

وفى يوم ٤ فبراير يبعث اللورد اللنبى إلى حكومته قائلا :

« برقية رقم ٤٣

بتاريخ ٤ فبراير

بعد ضغط شديد قبل الملك أحمد فؤاد ووقع الوثيقة .

وقدم لى رئيس الوزراء الصيغ الجديدة الخاصة بالسودان .

المادة ١٦٠ :

« يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائى فى السودان » .

المادة ١٥٩

« تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقا بما لمصر من الحقوق فى السودان » .

ويقول اللنبى :

« إن هذه النصوص مقبولة .. وعلى ضوء رضوخ الملك فإننى ألح بشدة فى أن أفوض فى ابلاغ رئيس الوزراء ضرورة تضمين هذه النصوص فى الدستور .

* * *

لم يستطع توفيق نسيم أن يبقى فى الوزارة بعد أن خضع للانجليز .

حقق ما أرادوه منه خلال عمر الوزارة القصير ، أى خلال ٧٠ يوما .

ولم يكن هناك ما يدعوه للاستمرار فى الحكم .

أدى مهمته وكان يجب أن يخرج ولذلك استقال بعد قبول الانذار .

بعد يومين طلب مقابلة الملك ليحدثه فى بعض المسائل العامة ثم أخرج من جيبه فجأة خطاب استقالة .

استشاط جلالته غضبا ووصف نسيم باشا بالجبن .

وقال له :

ـ إن ترك منصبك فى وقت كهذا عمل عدائى ، ولا يمكن قبول استقالتك .

وفى النهاية أصر جلالته وهو فى قمة الغضب على أن يغادر توفيق نسيم السراى ولا يعود إلا اذا أرسل فى طلبه .

فكر اللورد طويلا بعد أن عرف القصة ثم أبلغ الملك فى اليوم التالى رسالة تقول :

ـ لا فائدة ترجى من بقاء الوزارة فى منصبها وإنى على استعداد لمساعدة جلالتك وديا فى تشكيل وزارة جديدة .

سر الملك بالرسالة خاصة بعد ما سمع أن الحكومة البريطانية لا تفكر فى عودة ثروت وصدقى للوزارة مرة أخرى ولمعرفته أن الصيغة المعدلة لشروط السودان فى الدستور قد أقرت من جانب الحكومة البريطانية .

وروى توفيق نسيم فى كتاب استقالته قصة الأزمة كاملة بينه وبين الانجليز ..

وكان يكذب وهو يقول إن مجلس الوزراء قبل الإنذار البريطانى ، وتحمل الوزراء ـ أمام التاريخ ـ مسئولية ضياع السودان . ورفض أن يقول إن صاحب الجلالة وقع بإمضائه على وثيقة سرية يعلن فيها موافقته على فصل السودان عن مصر ! وأنه قبل الإنذار البريطانى واستسلم له .

وفى كتب التاريخ المصرى ـ وحتى الآن ـ لم يكتب أبدا نص الانذار الذى وجهه الماريشال اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى إلى أحمد فؤاد ملك مصر أو أن صاحب الجلالة قبل الانذار ووقع وثيقة بذلك !

وقد وجدت هذا النص وملابساته فى التقرير السنوى عن عام ١٩٢٣ الذى رفعه اللورد لحكومته .

قال رئيس وزراء مصر فى خطاب استقالته بعد أن ذكر مطالب بريطانيا بحذف لقب مصر والسودان وقصره على ملك مصر :

« لما كان ذلك ماسا بحقوق البلاد ما وسعنى قبوله ولا تحمل مسئوليته وقدمت مذكرة لفخامة المندوب السامى مبينا وجهة النظر والأسانيد فى هذا الموضوع ، ولكن ، مع

الأسف الشديد ، لم تصادف قبولا لدى الحكومة الانجليزية التى قدمت لجلالتكم مذكرات شديدة ما كانت حكومتكم تتوقع صدورها ... فلما أطلعنا على هذه المذكرات لم أقبل تحمل تبعتها وعرضت ، فى الحال ، على جلالتكم ، استقالتى .

ولما كان المركز خطرا والوقت المضروب للإجابة على هذه المذكرات معدودا بالساعات صار مده ريثما يجتمع الوزراء فى الصباح ...

ونظرا لما أكده فخامة المندوب السامى فى هذه المذكرات التى قدمها لجلالتكم بأنه إذا لم تقبل وجهة نظر حكومته فى أربع وعشرين ساعة فإن الحكومة البريطانية تسترد كامل حريتها فى العمل بإزاءالحالة السياسية فى السودان وفى مصر وتلجأ عند الضرورة إلى أى تدبير تراه مناسبا .

ونظرا للأخطار الجسيمة التى تستهدف لها البلاد عند حلول الميعاد وافقت الحكومة على أن تكتب لجلالتكم بقبول هذين النصيين المراد وضعهما فى الدستور الذى لم يرفع لجلالتكم إلى الآن » !

وقال توفيق نسيم فى كتاب استقالته الذى نشر فى الصحف :

« بقيت الوزارة غير قابلة إلى آخر لحظة ... وهى إذ أجابت نداء الواجب نحو العرش ، فانها أدت أيضا من أول الأزمة إلى الآن واجبها نحو البلاد فقدمت استقالتها قبل أن تسجل فى الدستور ما وافقت جلالتكم عليه نحو تأثير الحوادث محافظة منها على العرش فى أحرج المواقف وحقوق البلاد » .

* * *

كانت هذه هى المرة الثانية التى تستقيل فيها الوزارة المصرية الثانية بعد الاستقلال.

فى المرة الأولى اختار الانجليز عبد الخالق ثروت رئيسا للوزراء ووافق ملك مصر .

واستقال ثروت نتيجة كراهية الملك للدستور ولرئيس الوزراء والضغوط التى وقعت على رئيس الوزراء لحذف وتعديل نصوص السودان .

وفى المرة الثانية اختار الملك رئيس وزرائه . ولكن الانجليز أنذروا صاحب الجلالة وتحمل رئيس الوزراء مسئولية قبول الانذار بدلا من الملك ، وقالت كتب التاريخ وكل المؤرخين أن محمد توفيق نسيم كان يجب أن يستقيل ولا يقبل الانذار . ولم يعرف أحد أن الملك هو الذى كان عليه أن يعتزل العرش ولا يفرط فى السودان أو يسمح بفصله عن مصر كما فعل رئيس وزراء سابق هو محمد شريف باشا .

وكان هذا كله مقدمة لفصل السودان عن مصر .

وبعد فإن أغرب ما فى الحكاية بعد ذلك التوقيت .

خضع أحمد فؤاد لإنذار الانجليز ووقع الوثيقة التى عرضوها يوم ٢ فبراير ١٩٢٣.

ووافق مجلس الوزراء على الإنذار البريطانى يوم ٤ فبراير عام ١٩٢٣ .

وبعد ١٩ سنة .. وفى نفس اليوم أى ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، خضع ابنه الملك فاروق لإنذار بريطانى من اللورد كيلرن بأن يستدعى مصطفى النحاس ليكون رئيسا لوزراء مصر .

فى الإنذار الأول عام ١٩٢٣ وافق الملك أحمد فؤاد على أن ينسلخ السودان عن مصر..

وفى الإنذار الثانى عام ١٩٤٢ وافق الملك فاروق على أن يتنازل عن سيادته وسلطانه ويعين رئيس الوزراء الذى اقترحه الانجليز .

وكان الإنذار الأول خاصا بمواد فى الدستور .

وكان الإنذار الثانى خاصا بتطبيق الدستور نفسه الذى أعطى الملك حق اختيار رئيس وزرائه !

وكانت كلمات توفيق نسيم هى أنه أدى الواجب نحو العرش ، وهى تكاد تكون نفس الكلمات التى قالها مصطفى النحاس ردا على الإنذار البريطانى ! .

* * *

ومرة أخرى .

لم يصدر الدستور واستقالت بسببه الوزارة الثانية بعد أن أصبحت مصر دولة مستقلة .

ولم تلغ الأحكام العرفية التى فرضت منذ عام ١٩١٤ ..

ولم يعد سعد من منفاه !

* * *

رأى اللورد اللنبى أن يكون على اتصال يومى بصاحب الجلالة ليكون قادرا على متابعة المحاولات المختلفة التى يلجأ اليها الملك للخروج من المأزق الذى وقع فيه .

واختار اللورد وسيطا بينه وبين الملك ، هو رجل الأعمال روبرت رولو الذى ينقل الرسائل بين الطرفين .

قال اللورد فى برقية إلى لندن :

« نظرا للصعوبات التى أقحم الملك نفسه وبلاده فيها ، رأيت أن أدعه يعرف أنى لن أسمح باطلاق يده فى اختيار مجلس وزرائه الجديد ، ويجب استشارتى قبل أى اختيار .

وردا على ذلك تلقيت تأكيدا بأنه سيعمل فى تعاون وثيق معى وقبول أية نصيحة توجه اليه .

وفى الوقت نفسه عبر عن أمله ألا أكون قد فكرت فى تشكيل الحكومة الجديدة بعبدالخالق ثروت واسماعيل صدقى . وقلت له ألا يخشى شيئا من ذلك » !.

* * *

دعا الملك عددا من الوزراء السابقين إلى قصر عابدين للتشاور وهم يوسف وهبه ، باشا وحسين رشدى باشا ، وأحمد مظلوم باشا ، وعدلى يكن باشا .

استمرت المشاورات بضعة أيام وتابعها الرأى العام باهتمام .

فكر الملك فى البداية فى تشكيل حكومة برئاسة أحمد مظلوم تضم يوسف وهبة ومحمد سعيد ، وعرض الأمر على اللورد الذى رفض الفكرة نظرا لسن مظلوم وضعفه وانقياده للسراى وما عرف عنه من ميول وفدية .

ووجه اللورد الاعتراضات نفسها على يوسف وهبه ، أما محمد سعيد ففى رأى اللورد أنه اعتاد التآمر .

وتذكر الملك أحمد ذو الفقار وزير العدل فى حكومة توفيق نسيم ولكن اللورد رفض لأن ذلك يعنى العودة إلى الحكومة الشخصية من جانب أحمد فؤاد .

وعندما رأى اللورد الاتجاه الذى يسير فيه تفكير الملك رأى أن يكبح جماحه ، وبين له أن أفضل تصرف هو اختيار عدلى يكن .

وقال لصاحب الجلالة :

- إذا فعلت ذلك تستطيع أن تعتمد على تأييدى الكامل .

وفى الوقت ذاته كان اللورد على اتصال بعدلى يكن الذى أكد حماسه لتولى الوزارة إذا أتاح له الانجليز بعض الامتيازات .

... ومعنى ذلك أن عدلى اتفق مع المندوب السامى على أن يتولى الوزارة دون أن يعرف الملك !

فى رأى اللورد أن حكومة برئاسة عدلى يكن ستكون أقل سوءا من غيرها . فهو رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الحزب الثانى فى البلاد ، بعد الوفد ، وسيزداد وزن الحزب

السياسى وتتضاعف أهميته بعد تشكيل الوزارة ، كما أنه يضم عددا من خيرة عناصر الأمة ، وقد برز عدلى كممثل للرأى العام المعتدل فى مصر .

قال اللورد فى برقية إلى لندن :

« عدلى رجل الدولة الوحيد الذى يمكنه تأمين استمرار سياسة الحكومة البريطانية ويبشر بأحسن الفرص لتأمين اعداد الدستور الذى سيتفاوض بشأن التحفظات الأربعة.

صحيح أنه لا يتمتع بالشعبية التى يتمتع بها سعد زغلول ولكنه ليس غير شعبى وجماهيرى بالمرة مثل ثروت ويتمتع باحترام جزء كبير من الرأى العام المصرى » .

* * *

لم يرحب الملك فؤاد باقتراح تشكيل حكومة برئاسة عدلى لعدم رضائه عنه شخصيا لأنه ، أى الملك ، يتملكه الخوف من ميل حزب الأحرار الدستوريين إلى ازاحته عن العرش.

وبعد أيام من التفكير أعلن الملك فؤاد استعداده لتنفيذ اقتراح اللورد واستدعى ، يوم ١٠ فبراير ، عدلى باشا لتشكيل الوزارة .

لم يقبل عدلى باشا المهمة لشكوك راودته حول أهداف الملك وطلب مهلة للتفكير حتى يتيح لنفسه فرصة جس نبض الرأى العام .

وقال عدلى للورد :

ـ يجب أن يكون لمصر دستور وبرلمان . وينبغى بذل كل الجهود لتحقيق هاتين الغايتين حتى يعرف الشعب المصرى أين يقف .

أخذت صحف الوفد تهاجم عدلى وتصفه بأنه أداة للانجليز ، ولكن عدلى تجاهل هجوم الصحف المعارضة .

ولكن الصحف التابعة للقصر مثل « ليبرتيه » و « البلاغ » اتخذت موقف الهجوم نفسه مما اعتبره عدلى دليلا على سوء نية الملك ولذلك أبلغ صاحب الجلالة أنه لا يستطيع تشكيل الحكومة .

* * *

تدخل اللورد .

أبلغ الملك أنه يتوقع تغييرا فوريا فى لهجة صحف السراى .

رد الملك بأنه لا يملك سلطانا على أى قطاع من الصحافة .

وبعد يومين من المقاومة الضعيفة استسلم مبينا أنه إذا كان هناك أساس من الصحة بأن السراى تؤثر فى الصحافة فإن هذا التأثير يتم من جانب حاشيته دون علمه أواستشارته .

ومهما كانت الحقيقة فإن لهجة صحف القصر تغيرت ، خلال أيام ، من العداء المر ، إلى الصداقة والاستعداد للتعاون !

وفى ٢٤ فبراير جدد الملك الدعوة إلى عدلى باشا لتشكيل الوزارة .

ومرة ثانية لجأ عدلى إلى جس نبض الرأى العام قبل قبول المهمة بصفة نهائية .

أخذ عدلى يعمل بحذر بالغ .

ألقى خطبة دعا فيها الناس من جميع الأحزاب إلى إلقاء خلافاتهم جانبا والاتحاد لبلوغ أهدافهم العامة .

وحاول اختبار الرأى العام بإصدار بيان بالسياسة التى يعتزم حزبه تأييدها إذا سارت عليها الحكومة التى تتولى السلطة .

تضمن البيان :

١ ـ استبعاد القيود التى فرضتها الحكومة البريطانية على حرية الحكومة المصرية فيما يتصل بمواد السودان فى مشروع الدستور .

٢ ـ إلغاء الأحكام العرفية والافراج عن سعد زغلول وسائر المعتقلين .

٣ ـ تحقيق وحدة البلاد .

رأى اللورد الاتصال بعدلى للحصول على ايضاحات للبيان .

قال عدلى :

ـ بالنسبة للسودان فقد أجد سبيلا إلى أن أحذف من الدستور أى تحديد سابق لوضع السودان ، وأترك المسألة ليناقشها البرلمان عند اجتماعه . وسأستخدم كل نفوذ حزبى لإقناع البرلمان بترك المسألة معلقة حتى المفاوضات النهائية .

أشار اللورد إلى مخاطر هذا الاتجاه ، فرد عدلى :

ـ هذا هو الطريق الوحيد للخروج من المعضلة الحالية .

وأضاف :

ـ توقف الأحكام العرفية بمجرد صدور قانون مصرى يعطى الحكومة السلطة الكافية لمواجهة المظاهرات والقيام باعتقالات وقائية .. الخ على أن تبقى الأحكام العرفية فى الموانى

حتى تجرى المفاوضات ويصدر قانون الغاء الأحكام العرفية .

وسيكفل هذا بقاء سعد زغلول بعيدا عن مصر فى الوقت الحاضر .

كتب اللورد إلى لندن يقول :

« لا ينبغى أن نقف فى طريق عدلى بشرط ألا يحاول جديا اصلاح الهزيمة الدبلوماسية التى جرت فى فبراير » .

.. أى أن يعين عدلى رئيسا للوزراء مادام لا يحاول إعادة مواد الدستور الخاصة بالسودان.



كانت مناورة عدلى ناجحة بشكل عام فقد استقبلت الصحف خطبته وبيانه استقبالا حسنا وأبدت صحف كثيرة استعدادها لتأييده بعدما هاجمته .

وبدت كل الظروف مواتية لتولى عدلى باشا الوزارة ، ولكنه فى بطئه ومبالغته فى الحذر ترك اللحظة المناسبة تفلت منه ، فى الوقت الذى كانت فيه القوى الأخرى تعمل على قدم وساق ، كما يقول المندوب السامى الذى لم يجد ما يصف به رئيس حزب الأحرار الدستوريين سوى قوله « عدلى الجبان » !

فكر اللنبى فى عزل الملك ، قال فى برقيته إلى وزارة الخارجية البريطانية :

« يعد الملك فؤاد عقبة حقيقية فى طريق التسوية العادلة الهادئة » .

... يقصد اللورد التسوية مع بريطانيا .

وأضاف الماريشال :

« أن موقف جلالته تجاه التسوية يعتمد عل نظرة محسوبة ، وهى هل تزيد أو تنقص من سلطته .

وربما اعتبر أنها تقلل من سلطته وتعرضه للخطر . وما لم يكبح جماحه فسيفعل كل ما فى طاقته لعرقلتها .

ويمكن السيطرة على مقاومته بالضغط المستمر .

ومن الممكن ، ولكن من غير المحتمل ، التغلب على مقاومته ، أن يكون من الضرورى الحث على عزله .

ويمكن إحداث ذلك دون استخدام القوة .

وأما أن عزله سيثير أسفا واسعا فإن هذا يفترض مسبقا تغيرا ملحوظا فى الرأى العام».

.. ومعنى ذلك أن أحدا فى مصر لن يأسف على عزل صاحب الجلالة !

* * *

ظلت مصر بلا وزارة أكثر من خمسة أسابيع .. من ٥ فبراير إلى ١٥ مارس عام ١٩٢٣ ، فهم خلالها صاحب الجلالة أن اللورد اللنبى لا يمكن أن يتركه حرا فى اختيار وزارته الجديدة . ولذلك قدم جلالته للمندوب السامى تأكيدات بأنه سيعمل فى تعاون وثيق معه.

وأخيرا اختار الملك يحيي باشا ابراهيم وزير المعارف فى وزارة توفيق نسيم لرئاسة الوزارة . فأكد اللنبى تأييده !

وصف اللورد رئيس الوزارة وكيفية تشكيل الوزارة فقال :

« خرج يحيى باشا من موقع خمول نسبى ليتولى السلطة فى وقت حافل بالصعوبة والتوتر البالغين .

وكان قد تولى رئاسة محكمة الاستئناف الوطنية وعمل وزيرا للمعارف فى وزارتى محمد سعيد وتوفيق نسيم ورئيسا للجنة التعويضات .

ومن الناحية السياسية كان كما مهملا . وعرف عنه بين الجميع أنه رجل ضعيف يفتقر إلى المبادرة ولا يصلح بحال من الأحوال لأداء المهمة الصعبة الملقاة على عاتقه .

ولم يسمح الملك بأى اختيار فى مسألة تشكيل الوزارة فقد اختار الملك بنفسه أعضاءها وزيرا وزيرا . ولم أجد من الضرورى أن أتدخل فى الأمر إلا إذا وقع الاختيار بوضوح على شخص غير مناسب .

وكل ما فعلته إبلاغ الملك رغبتى فى الاطلاع على تشكيل الوزارة وأسماء الوزراء قبل صدور المراسيم وقد تعهد بذلك صاحب الجلالة .

وفضلا عن تعيين رئيس الوزارء نفسه فقد عين ا لملك فؤاد أربعة أعضاء من وزارة توفيق نسيم ، وليس لأى منهم أهمية أو جدوى يتميز بها اللهم إلا توفيق رفعت باشا وزير المعارف الذى أظهر فى مناسبة سابقة قدرة تستحق الثناء فى ضرب تلاميذ المدارس المشاغبين.

واختار الملك كلا من أحمد زيور باشا وأحمد حشمت باشا وزيرين للمواصلات والخارجية ، وكلاهما تعيين صادف أهله ، ثم حافظ حسنى باشا الذى عمل أخيرا محافظا للقاهرة وفوزى المطيعى بك وهو قبطى غير معروف نسبيا ، وأخيرا محمد محب باشا الذى عين وزيرا للمالية .

وقد أبلغت بعزم جلالته على تعيين محب باشا عن طريق كبير الأمناءفأرسلت إلى رئيس الوزراء أخبره بأنه نظرا للاختلاسات التى ارتكبها محب باشا وافتقاره إلى طهارة اليد بشكل عام فلست متحمسا لأن أراه عضوا بالوزارة .

أبدى رئيس الوزراء كثيرا من الدهشة والحزن جعلنى أفهم أنه يشاركنى رأيى فى محب باشا مشاركة كاملة ، وأنه عارض ضمه فى الوزارة أمام الملك .

رد الملك بأنه فى ظل هذه الظروف فليس أمامه سوى التسليم .

ومضى يحيى باشا يقول إنه تلبية لدعوتى جاء لتوه من السراى حيث أخطروه أنه تم ابلاغ الصحف بتشكيل الوزارة الجديدة .

وقال إنه يصبح صعبا اجراء أى تغيير فى هذه المرحلة دون خلق فضيحة .

وأضاف قائلا إنى إذا أبديت رغبة فى أن يتخلى عن تشكيل الوزارة فسيفعل أجبت بأنى أفضل أن يتولى منصبه حتى فى العيب المتمثل فى وجود محب باشا فى الوزارة على أراه ينسحب فى هذه المرحلة .

أكد لى أنه إذا استطاع أن يركن إلى تأييدى فلن يتردد فى استبعاد محب باشا من الوزارة إذا تسبب هذا الوزير فى خلق مصاعب كبيرة فى المستقبل » .

وهكذا شكلت الوزارة برئاسة يحيى باشا ونجح الرجل الذى قال عنه الانجليز أنه كمية سياسية مهملة فى أن يحوز اعجاب القصر والانجليز معا .

ويبقى محب باشا وزيرا للمالية حتى يوم ٦ من أغسطس ثم ينقل وزيرا للمعارف فيعرف ان ذلك إشارة إلى ضرورة استقالته فيستقيل بعد يومين اثنين !

* * *

فى أول تصريح لرئيس وزراء مصر الجديد قال :

ـ أعتمد فى اداء مهمتى على مساعدة المندوب السامى !

وقال إنه سيمضى قدما فى اعداد الدستور .

فى اليوم التالى لتأليف الوزارة وجه عبد العزيز فهمى باشا أحد زعماء حزب الأحرار الدستوريين وأحد الثلاثة الذين توجهوا إلى دار المندوب السامى يوم ١٣ نوفمبر عام ١٩١٨ يطالبون باستقلال مصر ، رسالة مفتوحة وصريحة ، إلى يحيى باشا ابراهيم يطالبه فيها بإصدار الدستور كما أعدته اللجنة وليس كما عدلته وزارة توفيق نسيم .

وانضمت أغلبية الصحف إلى عبد العزيز فهمى فى الحملة التى تريد دستورا ليبراليا يتفق مع رغبات الأمة .

وينتهز اللورد اللنبى الفرصة فيلح على رئيس الوزراء بضرور حث الملك على النزول عند رغبات الشعب وإصدار الدستور بصورته الأولى التى أعدتها لجنة الدستور غير تلك التى أعدتها اللجنة الاستشاريةالتشريعية التابعة لوزارة العدل .

ولكن الملك صمم على التمسك بصيغته للدستور . وواجه رئيس الوزراء بمقاومة صلبة .

وتكرر الصراع الحاد بين الملك ورئيس وزرائه الذى وجد أن كل جهوده عديمة الجدوى ، وأبلغ ذلك إلى اللورد ، الذى رأى أن يستخدم نفوذه لدى صاحب الجلالة بطريقة غير رسمية ، أى دون الحصول على تصريح وإذن وتفويض من لندن .

فقد أصيب اللورد بقلق من الطريقة التى عبر بها الرأى العام المصرى عن نفسه ، ووجد أنه فى حالة نجاح الملك فيما يسعى إليه فإن الدستور سيصدر فى شكل يحرم الملك وحكومته من الشعبية ، وسيؤدى إلى صراع دستورى بين الملك والشعب وربما يؤدى إلى حركة مناهضة للملكية .

وأبلغ كثير من المصريين ، الذين يتسمون بالمسئولية ، اللورد بأنهم سينظمون مقاطعة للانتخابات التى ستجرى فى ظل الدستور الملكى .

ووجد اللورد أنه من الصعب على الحكومة البريطانية أن تنأى بنفسها عن مثل هذا الصراع ويتعين عليه بذل كل الجهود لتلافيه .

قال للملك :

ـ ليس مسموحا لصاحب الجلالة بأن يخص نفسه بصلاحيات لا يستحقها ، وهذا لا يتفق مع روح سياسة الحكومة البريطانية التى تضمنها تصريح ٢٨ فبراير .

ورأى اللورد استجابة لتقرير لوكهيد ـ الطبيب الذى فحص سعد زغلول فى جبل طارق وللنداء الذى وجهه ٩٧ من أعضاء مجلس العموم البريطانى للإفراج عن سعد ،

وتهدئة الخواطر فى مصر ، وإيقاف سيل الجرائم السياسية المتزايد ضد الانجليز وأيضا لإعطاء دفعة شعبية لحكومة يحيى ابراهيم .. الافراج عن سعد زغلول من جبل طارق فى ٣١ مارس والسماح له بالسفر إلى أوربا . كما أفرج يوم ١٥ من ابريل عن أعضاء لجنة الوفد الذين اعتقلهم يوم ٥ مارس .

ووجد اللورد أن قانون الأحكام العرفية يعطى رئيس الوزراء الحق فى منع عودة سعد زغلول إلى مصر فسافر إلى أوربا ولم يسمح له ، فعلا ، بالعودة إلى مصر إلا فى ١٩ يوليه عندما صدر بيان بذلك .

وظل اللورد يضغط على رئيس الوزراء ، الذى يضغط بدوره على الملك ، لقبول دستور اللجنة حتى لا يسيطر جلالته تماما على سياسة الحكومة فى مصر .

وكان الضغط يتضمن مادة بعد الأخرى من المواد التى عدلتها وزارة توفيق نسيم !

وكان عدد من المتعلمين المصريين قد اقنعوا اللورد بأنه اذا ترك الملك لشأنه فسيسعى إلى اعادة نظام الحكم المطلق الذى تبناه والده الخديو اسماعيل .

نصح اللورد صاحب الجلالة مباشرة بأن يسترشد برأى رئيس الوزراء .

وكانت دوافع اللورد عديده :

فلم يكن يرى أنه مما يتفق مع روح سياسة الحكومة البريطانية الواردة فى إعلان ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، أن يخلع الملك فؤاد على نفسه سلطات لا يستحقها .

وخشى اللورد إذا نجح الملك فى تحقيق ما يريده ، فإن الدستور قد يصد ر بشكل قد يؤدى بسهولة إلى حركة خطيرة ، وربما عنيفة ، ضد الملكية .

وأبلغه كثير من المصريين المسئولين أن وقوع متاعب أمر حتمى .

وكان تدخل اللورد ـ بالنسبة للدستور ـ كما يقول ـ بشكل خاص وغير رسمى . ولكن تدخله أصبح معروفا بشكل عام فى وقت اشتدت فيه الحملة الشعبية التى تطالب بالدستور ، فقد وقع أعضاء لجنة الدستور جميعا على احتجاج إلى يحيى ابراهيم لإصدار الدستور ، كما وضعوه .

ووجه عبد العزيز فهمى خطابا مفتوحا آخر إلى رئيس الوزراء فى ١٦ ابريل .

وظل الملك ، الذى لم يكن يتمتع بقدرة كبيرة على معرفة متى يستسلم ، يقاوم يحيى باشا حتى اللحظة الأخيرة ولم يوافق على إصدار الدستور كما وضعته لجنة الثلاثين إلا على مضض .

كتب اللورد اللنبى إلى حكومته يوم ١٨ ابريل ١٩٢٣ :

« يقترح رئيس الوزراء اعلان الدستور فى غضون الأيام القليلة القادمة . وقد أجريت فى ظل حكومة توفيق نسيم باشا بعض تعديلات صعبة على المشروع الأصلى ، غير أن الرأى العام لدى جميع الأحزاب يعارض فى هذه التعديلات . وأحاول بكل جهدى ، بالنصيحة الودية ، أن أقنع الملك بالتخلى عن هذه التعديلات » .

وبعث اللورد إلى لندن البرقية رقم ١٢٠ وفيها يقول :

« ينتظر اعلان الدستور غدا .

وافق الملك على نصائحى فيما يتصل بالتعديلات .

وفيما يتصل بالسودان ، فإن صيغتكم التى قبلها نسيم قد ووفق عليها » .

* * *

توجه يحيى ابراهيم إلى قصر عابدين ونصح الملك بتوقيع الدستور .

وافق الملك لأنه يعلم أن هذه رغبة الانجليز .

واستدعى الوزراء إلى القصر فى التاسعة مساء وهم لا يعرفون سر استدعائهم .

وقع الملك الدستور أمامهم .

أصدر الملك فؤاد الدستور فى شكل مرسوم ملكى بتاريخ ١٩ ابريل ١٩٢٣ ويشمل ١٧٠ مادة ويعتمد ، إلى حد كبير ، على الدستور البلجيكى .

شكل الحكومة الملكية الدستورية مع برلمان ذى مجلسين ووزارة مسئولة أمام مجلس النواب .

وكتب اللورد إلى لندن يقول .

« تم كبح جماح الملك بصورة حادة ، ولكنه ما زال يتطلب ملاحظة دقيقة . إن لا مبالاته المصطنعة إزاء التهانى التى وجهت إليه بمناسبة إعلان الدستور ، أفقدته قدرا من اعتباره.

لقد أصبح موضع انتقادات سافرة من كافة الجوانب .

وقد بذلت جهودا كى أبلغه أهمية كسب الرأى العام بمزيد من السلوك المهذب .

أما رئيس الوزراء فعزز سمعته إلى درجة كبيرة بإنجازه لوعوده الخاصة بطبيعة الدستور ، وبأسلوب إعلانه ، وهو تواق للتعاون معى كما أنه يستمع دائما للنصيحة .

وبفضل المساعدة التى قدمتها اليه ، أصبح بمقدوره أن يقف فى وجه الملك » !

رحبت صحيفة المقطم التى تنطق باسم الانجليز بالدستور الذى صدر قرب منتصف الليل وأصدرت به عددا خاصا .

وظلت المقطم تدافع عن الدستور وترد على ناقديه فقالت :

« صدر الدستور وصار حقيقة واقعة فانقسمت الأمة حياله شطرين : مهلل مكبر حامد شاكر ، وغاضب حانق طاعن لاعن .

ولئن كان مدحه تقريظا فإن ذمه إفراط .

والحقيقة التى لا يجوز العدول عنها أنه ذو مزايا يجب الشكر عليها وفيه معايب لا يصح الرضا بها .

وأياما كان ، فقد أصبح أمرا واقعا وصار قانونا أساسيا للبلاد .

ولم يعد يجدى قدح قادح ولا مدح مادح وانما الأمر الوحيد الذى يجعلنا نستفيد من مزاياه ، ونخفف عن عيوبه ، هو إعداد العدة ، واتخاذ الأهبة لتكوين البرلمان من خيرة أبناء البلاد علما وعملا وأكبرهم خبرة واخلاصا .

واننا اذا ملأنا كراسى البرلمان بالخيرين جنينا خيرا .

وأن شحناها بالجاهلين حصدنا شرا فالكلمة الآن لمصر ومصر الآن بين أيدى أبنائها»

وقالت:

« الدستور المصرى لم يخرج كاملا و لا يمكن أن يخرج كاملا . ولابد أن تختلف وجهات النظر للناظرين فيه من حيث مطابقته لحاجات البلاد ومن حيث أنه أداة واقية تساعدها على بلوغ ما تتوق إلى بلوغه .

ولكن هذا النقص لا مندوحة عنه . لأن البشر لم يمنحوا ملكة الكمال فى أعمالهم .

ولكن العبرة الكبرى هى بكيفية التطبيق فإن الذى يجيل النظر فى دساتير العالم المختلفة ويقارن بين مبلغ نجاحها يتبين له أن هذا النجاح لم ينشأ عن الدستور كما نشأ عن جهود القائمين بتطبيقه » .

ورحبت الأهرام بالدستور . قالت : /

« ألا فليقل التاريخ ، بعد اليوم ، إن ١٩ ابريل ١٩٢٣ و٣ رمضان ١٣٤١ لهو بدء طور جديد فى حياة هذه الأمة الجليلة التى كتب آباؤها فى تاريخ الانسانية أجل سفر لأجل حضارة .

فليقل إن هذا اليوم لا يضارعه فى تاريخها الحديث إلا يوم ٢٥ ما يو عام ١٨٠٥ وهو

اليوم الذى انتهى فيه حكم المماليك واختارت محمد على حاكما لها ثم سارت تحت لوائه متضامنة الصفوف متماسكة ..

هذا الدستور « صخرة النجاة » مما كانت فيه البلاد من زعازع الآراء ، وعواصف المحن ، والبلايا ، وأمواج النوائب ، تتناولها يمنه ويسره ..

فهى اليوم تقابل هذا الوليد السعيد ، الطالع الغر الجبين ، بالفرح والابتهاج . وهى موقنة كل الإيقان بانه سينمو غدا بين يدى قوامة النواب الذى تختارهم الأمة ويتم نموه حتى يتمثل للأمة خلقا كاملا قويا » .

ولكن الصحف البريطانية كانت أكثر تعبيرا عما جرى وراء الكواليس السياسية بالنسبة للدستور .

قالت جريدة مانشستر جارديان « إنه تسوية بين رغبة الملك فؤاد الاحتفاظ بالملكية غير المقيدة ، ورغبة المندوب السامى البريطانى والحكومة البريطانية فى دستور يطابق آراء الغربيين فى حكم الشعب .

ولم تقم بينه على أن الشعب المصرى استشير فى الأمر ، وفى هل يرضيهم هذا الدستور أم لا .

وعلى كل حال لا يحتمل أن يكون للدستور الحالى من المنزلة فى عيونهم ما يكون لدستور يقوم على مشيئتهم ورضاهم قبل اعلانه » .

ولكن الأهرام رحبت فى نفس الوقت بآراء كتابها المعارضين الدستور ..

وكان أبرز المعارضين محمود عزمى الذى قال فى عدة مقالات :

« ستبقى الصحافة معرضة بعد الدستور إلى نفس المخاطر التى كانت معرضة لها فى عهد الحكم الفردى .

ونص المادة ٢٠ والتى تنص على حرية الاجتماع مهددة ومعرضة لنفس المخاطر التى بقيت هذه الحرية معرضة لها تحت الأحكام العرفية البريطانية نفسها والتى لم تكن معروفة فى مصر فى عهد التحكم والاستبداد الفردى ..

وفى المادة الخامسة عشرة سجلوا نظام قانون المطبوعات الاستثنائى ..

وفى المادة « ٢٠ » يسجلون ما هو ليس محددا من وسائل تعتدى بها السلطة الادارية على حرية الاجتماع .

هذا ضحك غريب على الناس لا شك فيه .

وأغرب منه نص المادة ١٥٦ التى تحرم اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بمبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها الدستور ..

جاء واضعو الدستور لنا بنص أبتر « هجين » فيه انتقاص لحريتنا وحرموا علينا ـ غيرة منهم على مبدأ الحرية الواسعة ـ أن نحاول استكمال ما فى نصهم من نقص .

المادة « ٤٦ » من الدستور مادة مضحكة وخطرة فى آن واحد . مضحكة تلك المادة لأنها نصت فى أولها على أن الملك هو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات للبرلمان ـ متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها ـ ثم هى تقول مستدركة بعد هذا البذل السخى إن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها أو تحميل خزانتها شيئا من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان .

هذا شىء مضحك حقيقة أخذت المادة ٤٦ بالشمال ما أعطته باليمين .

الملك يعلن الحرب لكن اعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان .

.. نعم بقيت الحرب الدفاعية ولكن هل هى تعلن ؟.

وهل الدفاع عن كيان الوطن يحتاج لإجراءات غير التى يستدعى بها الجيش ؟.

أن الجزء الأخير يقول :

« ولا يجوز فى أى حال من الأحوال أن تكون الشروط السرية فى معاهدة مناقضة للشروط العلنية ..»

إذن ستعقد مصر معاهدات سرية .

وهذه سيعقدها الملك طبعا .

وسيعقدها وحده حتى تبقى نصوصها سرية وهى التى ينطبق عليها الجزء الأول من المادة .. ويبلغها إلى البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها ..

أنا لا أستطيع أن أفهم أن تعقد مصر معاهدات سرية أولا .. وأن يكون هذا العقد لمعاهدات سرية فى مصلحتها ثانيا .

فافتراض عقد مصر معاهدات سرية لا أستطيع أن أفهمه إلا محصورا فى علاقات مصر بانجلترا ..

مصر لن تعقد معاهدات سرية إذن ، إلا مع انجلترا نفسها .

هل من مصلحة البلدين أن تكون هناك نصوص سرية فى معاهدات تربطهما فلا يعرفها البرلمان ولا يدرى بها ؟ ..

واستمر محمود عزمى يعارض الدستور فى الأهرام ..

قال بعد ٨ أيام من صدور الدستور :

● لا أفهم حكمة ولا مجالا فى دستورنا المصرى للمادة الرابعة والعشرين التى تقول أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب .

... والمادة التاسعة والعشرين التى تقول إن السلطة التنفيذية يتولاها الملك إلى جانب السلطة التشريعية التى يشرك فيها الدستور الملك مع البرلمان .. وإلى جانب السلطة التنفيذية بحيث يشركه فيها مع الوزارة .

● نريد أن نعتقد أن العمل البرلمانى ينظم حل مجلس النواب وهو أحد اختصاصات الملك المقدسة بحيث لا يكون هذا الحل إلا فى حالات محددة معينة تستلزم بطبيعتها الرجوع إلى الشعب وتحكيمه فى أمر هذه الحالات المعينة .

● نريد أن نعتقد أن العمل البرلمانى سيقضى بفهم المادة ٤٩ التى تنص على أن الملك يعين وزراءه ويقيلهم بحيث يكون المقصود فى التعيين رئيس الوزارة وحده الذى يعهد اليه بتاليف هيئة الحكومة بمحض اختياره وفى غير ما تدخل من جانب أحد فى أشخاص زملائه الوزراء وما يسند اليهم من وزارات .

ان كل تدخل فى هذا الهيكل لا يتفق فى شىء مع مبدأ تضامن الوزارة فى المسئولية أمام مجلس النواب .

* * *

وهاجم الوفد المصرى الدستور فى بيان طويل بعد خمسة أيام من صدوره ..

قال بيان الوفد ..

« صدر الدستور ولكن لم تضعه جمعية وطنية ولم توضح فيه حقوق الأمة فجاء بصورة مشوهة إذا دلت على شىء فليس الاتهافت الوزارة من جانب، وتهافت السلطة الأجنبية من جانب آخر على مسخه والنيل من أطرافه .

ولو أن الوزارة أصغت من أول الأمر لطلب البلاد وضع الدستور على يد جمعية وطنية لما فتح الباب لأن تنال منه سلطة أيا كانت ، ولا لأن تدخل فيه يد أجنبيه فتلعب فيه

بالإرهاب تارة .. ثم لحفظت فيه حقوق الأمة فكان ترجمانا صادقا لارادتها وثمرة ناضجة من ثمار جهادها وتضحياتها ..

صدر الدستور ولكن لم تذكر فيه حدود الدولة المصرية .

ولم ينص فيه لا على أن السودان ـ وهو مصدر حياة مصر ـ ملك لمصر .

ولم تحترم فيه الحريات الشخصية بل قيدت حرية الاجتماع وحرية الصحافة مما يجعل فى يد السلطة التنفيذية هدمها بغير ضابط ولا حساب .. وما من حق أعترف به هذا الدستور للأمة ونوابها إلا وإلى جانبه قيد يقص من أطرافه أو يهدمه ... حتى المسئولية الوزارية التى هى عماد كل دستور والتى تتمثل فيها رقابة الأمة على أعمال الحكومة .. ما يجعل للوزارة مخرجا لمحاولة التخلص منها كلما رأى الوزراء خطرا على مناصبهم .

وليس فى استطاعة البرلمان أن يعدل فى الدستور شيئا لأن شروط التعديل تجعله فى حكم المحال .

كل ذلك وهذاالدستور معطل التنفيذ والأحكام العرفية مبسوطة . وأبناء مصر مشدودون بين نفى وسجن واعتقال والمحاكم العسكرية الانجليزية قائمة .

ولكن الأمة التى عرفت حقها ، ونادت به منذ أول يوم .

هذه الأمة التى مازالت تتحمل فى سبيل هذا الحق كل أنواع العسف فلا تضعف ولا تمل .. لا يمكن أن ترضى بالحق مبتورا مشوها .. ولقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير فما كنا فى عهده أكثر استقلالا منا قبله ، فى عهد الحماية فما نحن بعد صدوره بأكثر حرية مما كنا قبله .

ان الأمة مواصلة جهادها المشروع ولابد أن تفوز فى النهاية بما تريد » .

* * *

صدقت الأحزاب أن الدستور سيحمى شيئا فى مصر .

وعاشت مصر منذ عام ١٩٢٣ وهى ترى الوزارات تقوم وتسقط بأمر الملك وبأمر الانجليز والبرلمانات تحل بأمر الملك وبأمر الانجليز .. فإن كل الظروف التى أحاطت بالدستور فى تلك الأيام من عام ١٩٢٣ كان الانجليز والملك هما الطرفان الأصليان فيها!!

المفتى

لا يوجد زعيم مسلم ، أو زعيم عربى استطاع الهرب من المخابرات البريطانية مثل الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين .

والحاج أمين الحسينى بدأ نشاطه السياسى الكبير فى فلسطين عام ١٩٢١ عندما عين مفتيا للقدس ورئيسا للمجلس الاسلامى الأعلى ، وهو أقوى تجمع اسلامى وعربى فى فلسطين وهى تحت الانتداب البريطانى .

وهذا المجلس يقرر سبل انفاق أموال ضخمة يمكن أستغلالها لصالح عرب فلسطين .

قاد الحاج أمين الحسينى الثورة العربية الأولى فى فلسطين عام ١٩٣٦ وشكل اللجنة العربية العليا برئاسته فى ٢٥ من ابريل من ذلك العام . ورفض التفاوض مع الانجليز بعد فشل تلك الثورة .

وفى ٣١ من أكتوبر عام ١٩٣٧ ضاقت السلطات البريطانية فى القدس من الاتهامات التى انهالت عليها من اليهود بأنها ضعيفة مع العرب والمفتى فاعتقلت خمسة من أعضاء اللجنة ونفتهم إلى جزيرة سيشل وشددت الرقابة على الصحف . وأوقفت المفتى عن ممارسة رئاسة المجلس الاسلامى الأعلى لتمنع عنه الدعم المالى .

حاصرت الشرطة البريطانية المجلس الأعلى ولكن المفتى تسلل إلى المسجد الأقصى يحتمى به ، ولا يجرؤ جندى بريطانى على اقتحامه بينما اقتحمته بعد ذلك عشرات المرات القوات الاسرائيلية !

واستطاع المفتى أن يغادر المسجد الأقصى سرا بعد ثلاثة شهور من الحصار كان هدفه تنفيذ قرار بنفى المفتى إلى جزيرة موريشيوس . هرب فى زى بدوى بزورق صيد إلى بيروت .

منعت السلطات البريطانية نشر النبأ فى الصحف .

من بيروت هرب المفتى مرة ثانية إلى دمشق ، بعدما سمحت له السلطات الفرنسية

بذلك للتنافس بين بريطانيا وفرنسا على الشرق الأوسط .

وعقدت بريطانيا عام ١٩٣٨ مؤتمرا فى لندن لبحث قضية فلسطين منعت المفتى من حضوره بعد أن هدد الحاكم البريطانى لفلسطين بالاستقالة إذا رأس الحاج أمين الحسينى وفد فلسطين .

والجدير بالذكر أن السير مايلز لامبسون ـ اللورد كيلرن ـ كان الدبلوماسى البريطانى الوحيد ، فى تلك الأيام ، الذى طالب بوقف هجرة اليهود إلى فلسطين وإلا اتحد العرب وطرد اليهود والانجليز من فلسطين !

* * *

اشتدت الرقابة الفرنسية على المفتى مع اشتعال الحرب العالمية الثانية فهرب للمرة الثالثة فى أكتوبر عام ١٩٣٩ ليظهر بعد أيام فى بغداد ، حيث رحب به الشعب العراقى .

كتب ممثل الولايات المتحدة فى العراق إلى وشنطن يقول :

« المفتى أقوى الشخصيات وأكثرها احتراما فى العراق » .

عرض الحاج أمين الحسينى ـ عن طريق نورى السعيد ـ تأييد بريطانيا فرفضت .

ويروى نورى السعيد سر هذه الوساطة التى جرت فى أغسطس عام ١٩٤٠ .

زار نورى السعيد الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية فى القاهرة وأبلغه استعداد العراق لإرسال فرقتين للقتال فى ليبيا ضد الايطاليين والألمان .

وقال أن المفتى وافق على ذلك مقابل إبعاد المخاوف العربية من السيطرة الصهيونية على فلسطين وأعلن أنه سيوقف الدعاية المضادة للانجليز والتعاون معهم ويتعهد بالبقاء فى بغداد ولا يتدخل فى شئون فلسطين ، ولكن الانجليز رفضوا !

وفى ٢٨ من فبراير ١٩٤١ اجتمع رشيد عالى الكيلانى وعدد من الشخصيات العراقية البارزة بمنزل المفتى بشارع الزهاوى فى بغداد وشكلوا لجنة سرية لقطع روابط العراق مع بريطانيا ونجحوا خلال شهر فى الحصول على تأييد الجيش العراقى إستعدادا للقيام بانقلاب ضد الانجليز الذين كانوا يحاربون الألمان .

جاء الكيلانى لرئاسة الوزراء فى أول أبريل ففر أنصار بريطانيا إلى عمان للاحتماء بالأمير عبد الله .

* * *

بدأت اتصالات المفتى بالألمان فى يوليه عام ١٩٣٧ فى عنفوان حملة هتلر ضد اليهود .

فقد أصدر الزعيم الألمانى هتلر قوانين نورمبرج التى تسمح لـ ١٢٠ ألف يهودى بمغادرة المانيا ، فسافر أربعون ألفا منهم إلى فلسطين .

واقترح تقرير رسمى بريطانى أصدرته لجنة ملكية بتقسيم فلسطين إلى دولتين احداهما عربية والأخرى يهودية فاتصل المفتى بالقنصل الألمانى العام فى القدس طالبا مساعدة الألمان ضد التقسيم ، وتعهد مقابل ذلك بالدعاية ضد الانجليز ومساعدة الألمان

ومن ناحيته وجد هتلر أن التقسيم يسمح بقيام دولة يهودية صغيرة فى فلسطين لا يمكن أن تتسع لكل اليهود ، وتكون مركزا لنشاطهم مثل الفاتيكان بالنسبة للكاثوليك وموسكو للشيوعيين .

ولذلك بدأ تأييد المانيا للعرب لإحراج الإنجليز ، وخطب هتلر فى ٩ من أكتوبر عام ١٩٣٨ ينتقد سياسة الانجليز فى فلسطين .

* * *

وفى ١١ من مايو سلم فريتز جروبا ممثل المانيا فى بغداد إلى المفتى مبلغا كبيرا واستمع إليه وهو يبين خطته للقيام بعمل كبير فى فلسطين .

قالت السلطات البريطانية إن المفتى هو الذى نظم القوات الموالية للمحور فى العراق أثناء الحرب .

وفى اليوم التالى اعترفت موسكو ـ الحليفة لهتلر فى ذلك الوقت ـ بحكومة رشيد عالى .

وفكر يهود العراق فى اختطاف المفتى بمساعدة يهود فلسطين فطارت مجموعة منهم إلى مطار الحبانية يوم ١٣ من مايو ولكن قائد المجموعة نسفت سيارته بواسطة قنبلة من طائرة ألمانية .

فشل انقلاب رشيد عالى الكيلانى وأخمد الانجليز بقواتهم الثورة العراقية فهرب المفتى للمرة الرابعة .

كان الهروب الأول من القدس والمرة الثانية من بيروت والثالثة من دمشق وهذه المرة من بغداد ، بعد الاحتلال البريطانى لها .

فر إلى الموصل ثم إيران .

وفى طهران لجأ المفتى إلى السفارةاليابانية فحاصرتها القوات البريطانية وكانت على يقين من أن المفتى لن يفلت فى هذه المرة ، فأعلنت الإذاعة البريطانية نبأ اعتقاله .

بدأت بريطانيا تبحث فى مستقبل المفتى بعد القبض عليه !

نشأت فكرة محاكمته فى فلسطين فإذا أدين فهل ينفى إلى سيشل .

قال المندوب السامى البريطانى فى القدس ماك مايكل بأن وصوله إلى فلسطين يعتبر كارثة سواء أدين أم لا .

إذا اعدم سيصبح شهيدا .

وإذا برئ سيكون بطلا .

وفى كل الأحوال ستهتز البلاد من الأعماق .

واقترح ماك مايكل عدم نفيه إلى سيشيل فإن زعماء العرب يعودون عادة من سيشيل..يقصد سعد زغلول .. أبطالا !

وطلب نفيه إلى جزيرة موريشيوس .

ولكن المفتى هرب مرة خامسة .

تنكر فى زى أيطالى وترك طهران مع مجموعة إيطالية فى أكتوبر ١٩٤١ إلى بلغاريا ورومانيا والمجر والنمسا ثم إلى روما حيث استقبله زعيمها موسولينى .

وفى ٦ نوفمبر وصل إلى برلين فاستقبله هتلر بعد ٣ أسابيع .

أيد الرجلان استقلال العرب ضد البريطانيين واليهود وحلفائهم البلشفيك وكان هتلر قد غزا الاتحاد السوفييتى فى ٢٢ يونيه !

قال المفتى لهتلر إنه سيجند فيلقا عربيا يحارب مع المانيا . ويجمع عددا كبيرا من المتطوعين لمحاربة الانجليز .

وأكد هتلر - من ناحيته - أن ساعة التحرير العربى قد أقتربت وقال إن جيوشه تحارب فى أوكرانيا واحتلت مساحات شاسعة من الأراضى السوفييتية وستصل القوقاز على مسافة قليلة من العراق وسوريا . وهدف المانيا إبادة اليهود الذين يعيشون فى الأرض العربية تحت حماية الانجليز .

وهللت الإذاعة الألمانية لاستقبال هتلر للمفتى . وكان الحاج أمين الحسينى قد أذاع دعاية لألمانيا من برلين لتجنيد المسلمين لقواتها . وأختير مشرفا على البرامج العربية من برلين وأثينا وروما عام ١٩٤١ .

وفى سنة ١٩٤٢ هنأ المفتى موسولينى على انتصاراته فى شمال أفريقيا ودعا المصريين لمساعدة القوات الألمانية والايطالية .

اتهم اليهود المفتى بأنه ساهم ، وشارك فى إصدار القرار النازى بقتل كل اليهود وانه

كان من أصدقاء ايخمان وأوعز إليه إبادة اليهود . واتهم أيضا بأنه زار متنكرا حجرات الإعدام بالغاز فى معسكرات اعتقال اليهود بألمانيا !

اشتد هجوم الحلفاء على ألمانيا جوا وبرا عام ١٩٤٥ فانتقل الحاج أمين الحسينى بالطائرة يوم ١١ من مايو إلى مدينة بازل السويسرية ولكن السلطات السويسرية رفضت السماح له بالدخول وأصرت على عودته إلى الحدود الالمانية .

وكانت السلطات الفرنسية قد احتلت تلك المنطقة فاعتقلته واخذت تنقله من سجن فرنسى إلى سجن أخر ثم سمحت له بالإقامة الجبرية فى ضواحى باريس تحت حراسة مشددة.

أبلغ فاسيجلى السفير الفرنسى فى لندن الحكومة البريطانية بأن المفتى سيبقى فى فرنسا ولن يسمح له بمغادرتها .

طلبت بريطانيا تسليمها المفتى فأبلغتها فرنسا فى ١٦ من أكتوبر ١٩٤٥ بأن المفتى رجل دين ، وأن الانجليز أفرجوا عن ابن عمه جمال الحسينى من سيشيل ، وسمحوا له بالعودة إلى فرنسا فلماذا لا تسمح فرنسا للمفتى بالبقاء فيها !

ولكن تغيرت الظروف فى فرنسا .

طلب رئيس الوزراء اليهودى ليون بلوم معونة مالية من واشنطن فطلبوا اليه ـ فى مقابلها ـ تسليم المفتى إلى بريطانيا .

وعرف اليهود مكان اقامةالمفتى واشتدت ضغوطهم . وبدا أن فرنسا تزمع تسليمه مقابل المعونة فقرر الهرب للمرة السادسة واختفى من البيت الذى يقيم فيه بضواحى باريس يوم ٨ من يونيه عام ١٩٤٦ واعترفت السلطات الفرنسية باختفائه وهروبه ولكن أحدا لم يستدل على مكانه فى فرنسا أو خارجها .

ولم تعرف السلطات الفرنسية كيف نجح المفتى فى الهروب أو المكان الذى يفترض أنه اتجه اليه .

وابلغ وزير الخارجية الفرنسى السفير البريطانى فى باريس السير داف كوبر مساء يوم ٨ يونيه أن المفتى قد هرب .

قال :

ـ أى فرنسى مسئول عن ا لهرب سيعاقب .

قال السفير البريطانى .

ـ لا توجد لحظة غير مناسبة لوقوع هذا الحادث أسوأ من هذه اللحظة إذ يوجد فتور فى العلاقات بين البلدين . فالصحف قالت إننا نحاول أن نرث موقع فرنسا فى سوريا ولبنان . وسيفكرون فى أن الفرنسيين تركوا المفتى يهرب عمداً لإحراجنا

رد وزير الخارجية :

ـ أدرك ذلك ولكنى أؤكد لك أن هذه الشكوك بغير أساس .

قال السفير :

ـ هل هناك أمل فى القبض على المفتى ؟

قال الوزير :

ـ الفرصة ضئيلة .

وبعث داف كوبر السفير البريطانى فى باريس يوم ٩ من يونية إلى لندن يروى استنتاجاته عن هروب المفتى ، فلم تكن الحكومة الفرنسية تعرف الحقيقة .

قال داف كوبر :

« تصنع المفتى المرض فى بداية يونيه . وقد استغل المرض ليحلق ويصبغ شعره ويتنكر .

وهو على علاقة وثيقة بالبعثات الدبلوماسيةالعربية . ويحتمل أن تكون إحدى هذه البعثات قد قدمت إليه تسهيلات لمغادرة باريس كحامل حقيبة دبلوماسية . وهناك احتمال سفره بالطائرة .

ولا يمكن أن يغامر المفتى بالذهاب إلى مصر أو لبنان ففيهما جنود بريطانيون وفرنسيون ، وربما يتوجه إلى سوريا أو السعودية .

وهناك شك فى أن للسوريين يدا فى هروب المفتى ، فإن ثلاثة من أتباعه يحملون جوازات سفر سورية .

وقد أدى الهروب إلى حرج لوزارة الخارجية الفرنسية بعد تأكيداتها لبريطانيا » .

* * *

كلفت بريطانيا ممثليها الدبلوماسيين فى العالم العربى سؤال الملوك والرؤساء عن المفتى ، وهل يأويه أحد منهم فأجابوا بالنفى .

وشاع فى سوريا أنه وصل إليها ليحضر مؤتمر الجامعة العربية الذى يعقد فى مصيف

بلودان السورى وانه سيظهر فى الاجتماع فسأل تيرينس شون ممثل بريطانيا فى بيروت رئيس وزراء سوريا الذى نفى له أن المفتى فى . دمشق .

ولم يظهر المفتى فى دمشق أو بلودان .

وأقسم رئيس جمهورية سوريا ورئيس وزرائها للوزير البريطانى المفوض فى بيروت ـ بشرفهما ـ أن المفتى لم يصل إلى سوريا . ووضع رئيس وزراء سوريا يده على قلبه وهو يؤكد للوزير البريطانى المفوض تيرينس شون أن المفتى لا يوجد فى سوريا.

ويصدر رئيس الوزراء بيانا رسميا ينفى فيه ما نشرته إحدى صحف دمشق عن وجود الحاج أمين الحسينى فى البلاد .

ويطلب الرئيس السورى لقاء رجل المخابرات البريطانيةالعقيد كلايتون الذى كان فى سوريا يتابع اجتماعات الجامعةالعربية فى بلودان .

تم اللقاء يوم ١٤ يونيه .

قال رئيس جمهورية سوريا :

ـ لا توجد لحظة غير مناسبة يفر فيها المفتى مثل هذه اللحظة .

وعبر الرئيس السورى عن مخاوفه من ظهور المفتى فى أى بلد عربى لأن ذلك سيؤدى إلى متاعب مع الحكومة البريطانية .

وقال ـ بإخلاص ـ كما وصفه كلايتون :

ـ أتمنى ألا يجيىء إلى سوريا . وهو لم يلق تشجيعا لذلك .

* * *

قالت تقارير المخابرات البريطانية إن المفتى فى طريقه إلى الاسكندرية وسيصلها فجر ١٤ يونيه وقد استقل السفينة « ديفونشير » من مرسيليا ومعه حرم عز الدين الشوا . وقد أصر على الرحيل فى هذه السفينة لأنها لا تتوقف فى جزيرة مالطه .

فكر الانجليزفى التعرض للباخرة فى عرض البحر المتوسط وأخطرت سفن البحرية البريطانية لتفتيش السفينة وخطف المفتى ونقله إلى سيشل ، ولكنها عدلت عن ذلك .

وقالت السلطات البريطانية إن قرار طرد المفتى من فلسطين عام ١٩٣٧ لا يزال ساريا.

وفى ١١ من يونيه بعث تيرينس شون من بيروت يقول :

ـ رغم كل الجهود لم أستطع الحصول على دليل واضح يشير إلى أن المفتى فى لبنان

أو سوريا . وليس هناك تأكيد للشائعات بأنه وصل إلى مصيف بلودان السورى .

وبالاشارة إلى تقرير رئاسة أركان حرب القوات البريطانية بأن المفتى مر عبر القاهرة إلى دمشق بطائرة فرنسية يوم ٩ من يونيه فالحقيقة أن الطائرة الوحيدة التى هبطت فى مطار المزة ، فى ذلك اليوم ، تتبع شركة مصر للطيران .

ومن غير الطبيعى أن تهبط طائرة فرنسية فى هذا المطار الذى يوجد تحت سيطرةالسوريين.

ويتوجه تيرينس شون ومعه قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط يوم ١٤ من يونيه للقاء الجنرال بينيه قائد القوات الفرنسية .

قال الجنرال :

ـ تشك وزارة الخارجيةالفرنسية فى أن لى دورا فى هرب المفتى . والحقيقة أن وجود الحاج أمين الحسينى فى هذا الجزء من العالم يتعارض مع المصالح الفرنسية إذ ربما يثير متاعب فى شمال افريقيا .

ويضيف :

ـ اعتقد أنه فى سوريا وأن الرئيس السورى يخفيه .

وتثار قضية هروب المفتى فى مجلس العموم البريطانى يوم ١٩ من يونيه .

سأل العضوان جانر وجورج توماس وزير الخارجية :

ـ ما هى الاجراءات التى ستتخذونها لمنع عودة المفتى إلى فلسطين خاصة بعد أفعاله وتآمره ضد بريطانيا وحلفائها أثناء الحرب .

وقال الوزير نويل بيكر :

ـ أننا أوصياء على الوطن القومى لليهود ، وقد نقلت الصحافة عن عضو أمريكى فى لجنةالتحقيق البريطانية المشتركة بشأن فلسطين أن الحكومة البريطانية كانت على علم بهروب المفتى .

وقال الوزير نويل بيكر :

ـ لم نتلق تقاريرا مؤكدة عن وصول مفتى أورشليم القدس إلى الشرق الأوسط . ولن ندعه يعود إلى فلسطين .

وأضاف الوزير : إنى اعترف بخيانته . وسنكون سعداء إذا أمسكنا به بين أيدينا . والتقرير الأمريكى بشأن مساعدتنا له على الهرب على غير أساس وإنى أنفيه .

ووجه ونستون تشرشل رئيس الوزراء السابق سؤالا إلى كليمنت أتلى رئيس الوزراء مطالبا بتحديد موعد لمناقشة الموقف فى فلسطين فأجاب أتلى بأنه سيضع ذلك فى اعتباره.

وسأل العضو سيسيل بول :

ـ لماذا لم تتابعوا هذا الرجل ولدى الحكومة أجهزة مخابرات .

رد بيكر :

ـ للأسف لسنا مسؤولين عما يحدث فرنسا . وقد قمنا باتصال عاجل مع الحكومة الفرنسية التى أبدت أسفها الشديد واهتمامها ومسئوليتها الخطيرة عن حادث هروب المفتى.

وكانت الحقيقة شيئا مختلفا تماما عن كل تقارير المخابرات البريطانية وسفرائها فى العالم العربى .

ادعى المفتى المرض وطلب أن يزوره طبيب فوافقت السلطات الفرنسية وظل الطبيب يزوره اسبوعين .

وقدم معروف الدواليبى الذى أصبح بعد ذلك رئيسا لوزراء سوريا جواز سفره للمفتى للشبه بين الرجلين .

ويوم الرحيل غادر المفتى مقر إقامته بعد زيارة الطبيب له واستقل سيارة ، كانت تنتظره ، إلى المطار وهو يرتدى البدلة واستقل طائرة أمريكية مدنية تابعة للخطوط الجوية العالمية اتجهت من باريس إلى روما حيث أقام ليلة ومنها إلى اليونان ثم القاهرة ، فاستقل سيارة تاكسى إلى فندق ميتروبوليتان فأقام به دون أن يعرف بأمر وصوله أحد، فإن جواز سفره كان يحمل اسم معروف الدواليبى !

وعندما سأل الوزير البريطانى المفوض رئيس وزراء سوريا عن حكاية جواز السفر قال رئيس الوزراء الذى يشغل منصب وزير الخارجية ايضا :

ـ جواز سفر الشيخ موسى الدواليبى ! لا يزال معه فى باريس وهو متزوج من سيدة فرنسية وله طفلان ولكنه يشبه المفتى إذا حلق الأخير ذقنه ولحيته .

لم يقتنع الوزير البريطانى بتأكيدات رئيس الوزراء فتوجه إلى رئيس الجمهورية يسأله فقال له :

ـ العلاقات بين سوريا وبريطانيا طيبة للغاية ونحن ممتنون لكم وكنت أفضل ألا تسألنى فلا يوجد ما يدعو للشكوك بيننا !

نزل المفتى مساء يوم ١٩ من يونيه عام ١٩٤٦ من سيارة أجرة ـ تاكسى ـ أمام قصر عابدين وقيد اسمه فى سجل التشريفات الملكية .

عرف الملك فاروق فاستدعاه واستقبله ورحب به ثم أرسل على الفور يستدعى رئيس وزرائه اسماعيل صدقى باشا للتشاور فيما يفعلانه مع الإنجليز الذين يصرون على اعتقاله ومحاكمته ولديهم قوات احتلال ضخمة فى مصر .

خرج صدقى من الاجتماع إلى دار السفارة البريطانية فوصلها فى التاسعة والربع ليلتقى بالسفير رونالد كامبل .

كان صدقى بادى الانفعال وهو يبلغ السفير البريطانى نبأ وصول المفتى وقال :

ـ الدستور المصرى لا يسمح بتسليم المجرمين السياسيين ، والقانون الخاص بمجرمى الحرب لا يزال معروضا على البرلمان .

وأضاف مناورا ،، ببراعة دبلوماسية ، والأرجح أنه اتفق مع صاحب الجلالة على توزيع الأدوار بينهما :

ـ لا تملك الحكومة المصرية الصلاحيات لتسليم مجرمى الحرب . ولذلك فإن الحكومة المصرية ، قانونا ، بلا سلطة فى هذا الشأن .

ومن الناحية السياسية إذا قامت الحكومة بتسليم أو طرد شخصية دينية بارزة مثل المفتى سيؤدى إلى كثير من المتاعب . وسيكون لذلك تأثيره على الموقف الداخلى وعلى الانجليز والمصريين وعلى المفاوضات التى تجرى بيننا الآن لتعديل معاهدة ١٩٣٦ .

وكانت المفاوضات بين البلدين تمر بأحرج مراحلها !

وقد اعتبر المفتى نفسه ضيفا على الملك .

واكثر من ذلك فإن العاهل السعودى الملك عبد العزيز يأوى رئيس وزراء العراق السابق رشيد عالى الكيلانى وسجله أسوأ من المفتى وليس شخصية دينية .

وقال صدقى :

ـ لا استطيع نصح الملك بتسليم المفتى أو طرده . ولكنى أستطيع ابلاغ المفتى بأنه يستطيع البقاء فى مصر بشرط ألا يتدخل فى أنشطة سياسية أو يسمح لنفسه بأن يكون مركزا لأى نشاط سياسى .

وأضاف رئيس وزراء مصر :

ـ سأحذر المفتى بأنه إذا أخل بهذه الشروط سنبعده من مصر ، وتستطيع

الحكومة المصرية فى هذه الحالة تنفيذ تهديدها ، وتتخلص من المفتى بموافقة الرأى العام.

قال السفير البريطانى :

ـ ألا يمكنكم العمل على بقائه فى عزلة.

قال صدقى :

ـ سنعمل على ذلك ولكننا لا نملك إلا معاملته معاملة كريمة أفضل من معاملته فى فرنسا.

قال السفير :

ـ هل تستطيعون منعه من الهرب من مصر ؟

قال صدقى :

ـ سنبذل أقصى جهدنا ولكننا لا نضمن ذلك .

تدخل السير والتر سمارت الوزير المفوض الشرقى فى الحديث مطالبا بمنع نشر الخبر فى الصحف الصباحية لإبلاغ النبأ أولا إلى لندن .

قال صدقى :

ـ سأحاول ولكنى أخشى أن ينشر فى الصحف المسائية طالما شوهد وهو يدخل القصر كما أن نبأ وصوله أبلغ لى أثناء اجتماعى بوفد مصر فى مفاوضات تعديل المعاهدة وبين أعضاء الوفد عدد من كبار السياسيين .

وسأل رئيس الوزراء السفير عن وجهة نظر الحكومة البريطانية فقال رونالد كامبل :

ـ لا يمكننى ذلك باستثناء تحذيركم لمنع المفتى من إثارة مزيد من المتاعب .

قال رونالد كامبل فى برقيته إلى لندن :

« لا تستطيع الحكومة المصرية تسليم المفتى إلينا ولا يمكننا اقناعها بذلك .

وسيضعون نصب أعينهم موقف الحكومة الفرنسية التى لم تسلم الينا الحاج أمين الحسينى » !

فطن اليهود إلى موقف صدقى فكتبت صحافتهم فى فلسطين تقول إن صدقى رحب بالمفتى وان كان قد ذكر علنا أنه يطالبه بالامتناع عن كل نشاط سياسى !

ولكن القصر الملكى اذاع بيانا بوصول المفتى واستقبال ملك مصر له .

فأيقظ صدقى الوزير البريطانى المفوض فى ساعة مبكرة من الصباح لابلاغه أن بيان القصر صدر فى منتصف الليل دون علمه ، وأنه كان نائما فى ذلك الوقت !

واضاف :

ـ ليس للبيان أى ضرر لأن أنباء وصول المفتى كانت قد تسربت !

وفى اليوم التالى ٢١ من يونيه أذاعت رئاسة مجلس الوزراء المصرى البيان التالى :

« فوجئت البلاد أمس بوصول سماحة الحاج محمد أمين الحسينى ، وظهوره أول ما ظهر فى قصر عابدين العامر . وبعد أن سجل اسمه فى سجل التشريفات تشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك . وأعلن إلى جلالته أنه يلجأ إلى حمى البيت العلوى الكريم .

وأن زيارة هذه ظروفها وملابساتها لخليقة بأن تثير النخوة العربية والكرامة الإنسانية فلقى سماحته فورا ما علق عليه آماله من حسن الاستقبال ، وكرم الوفادة . وسيجد من عطف الملك وحمايته ما هو أهله .

وليس المجال الآن مجال تعداد لأخطاء سياسية يقال إنها وقعت من سماحته فيما مضى من الأيام ، وانما المجال الآن مجال نجدة تحتمها المرؤة ، وحماية تمليها النخوة ورعاية لا يتردد فيها كريم .

ولقد اشتهرت الأمم الشرقية عامة والاسلامية منها خاصة بهذا النوع الفريد من الحماية والأريحية والتكريم .

وإذا كانت الحكومة المصرية قد سمحت باقامة السيد أمين ا لحسينى فى ديارها فهى ترجو فى الوقت عينه ألا ينظر إلى هذه المسألة إلا بنفس الروح الكريمة التى انبعث عنها قرارها ، وأداء لواجب المجاملة لزعيم عربى كبير ذى شخصية تتمتع بالاحترام العام .

ولا يخفى أن مصر اليوم تجتاز مرحلة من أدق مراحلها السياسية ترجو لها التوفيق والفلاح فى ظلال الهدوء والنظام ، ولا ريب فى أن سماحته مقدر لذلك » .

* * *

هللت الصحافة المصرية لهرب المفتى واشادت به بطلا وطنيا عربيا .

وانتقدت صحيفة « الكتلة » ، التى يرأسها مكرم عبيد ، بيان مجلس الوزراء بشأن منع المفتى من القيام بنشاط سياسى وطالبت بأن تكون له الحرية الكاملة .

ونشرت « البلاغ » رسالة من مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد موجهة إلى المفتى ترحب به باسم الحزب .

ومنع رجال الشرطة مظاهرة فى القاهرة أرادت الترحيب بالحاج أمين الحسينى .

واتهم الحزبان الوفد والكتلة صدقى بالضعف والخضوع للانجليز .

ولكن وزير الدولة للشئون الخارجية ، احمد لطفى السيد أدلى بتصريح إلى الصحفيين قال فيه :

« الدستور المصرى لا يمنع دخول اللاجئين السياسيين ولكنه يمنع تسليم اللاجئين. ونحن مخلصون لدستورنا ، وشرقيون مخلصون لتقاليدنا » .

وقال الوزير :

ـ المفتى لاجئ سياسى .

ويوجه ونستون تشرشل رئيس الوزراء السابق سؤالا جديدا إلى اتلى عما ستفعله بريطانيا بعد وصول المفتى إلى القاهرة فقال رئيس الوزراء :

ـ نحن نتشاور مع الحكومة المصرية .

* * *

وضعت وزارة الخارجية البريطانية فى اليوم التالى تقييما للموقف وما يجب اتباعه بالنسبة للمفتى .

قال تقرير الوزارة الذى تضمن كل الاحتمالات الممكنة :

« الاحتمال الأول :

تستغل الحكومة البريطانية قوتها العسكرية فى مصر للقبض على المفتى ونفيه إلى سيشل.

وإذا لم يتخذ عمل جرئ بهذا الشكل فستكون هناك مزاعم واسعة بأن الحكومة البريطانية تواطأت فى عودة المفتى إلى الشرق الأوسط وظهوره بالقاهرة التى توجدبها حامية بريطانية كبيرة .

وبما أن المفتى أعلن أنه تحت حماية الملك فاروق فيجب أن يتكرر حادث ٤ فبراير وهو القيام باستعراض قوة لا رغام الملك فاروق على تشكيل حكومة شعبية .

الاعتراضات على هذا الحل :

سيردد المصريون والشعوب العربية الاخرى بقوة أن ذلك دليل على عدم رغبتنا فى معاملتهم كأنداد . وسيزداد يقينهم بأن وجود القوات البريطانية فى بلادهم خطر على استقلالهم . وسيؤثر ذلك بصورة خطيرة جدا على مفاوضات المعاهدة .

الاحتمال الثانى :

نطلب من مصر تسليم المفتى فورا أو إبعاده .

ومن المستحيل أن يوافق الملك فاروق أو الحكومة المصرية على ذلك .

ويجب أن نوطد أنفسنا على الحقيقة القائلة بأنه سيسمح للمفتى بالإقامة فى مكان معين من مصر .

وفى هذه الحالة يجب الإصرار على أن تعطينا الحكومة المصرية بعض ضمانات بخصوص سلوك المفتى مثل :

(أ) لا يجب السماح للمفتى بالإقامة فى القاهرة أو الاسكندرية ، أو حتى زيارة المدينتين بل يرغم على الإقامة فى مكان منعزل فى الدلتا أو واحة فى الصحراء الغربية

(ب) تتحمل مصر ضمان عدم قيامه بنشاط سياسى .

(جـ) إذا أخل بهذين الشرطين يبعد عن مصر فى الحال .

وتقدم هذه العروض للحكومة المصرية مصحوبة باحتجاج على تصرف الملك فاروق لأنه منح المفتى استقبالا حافلا فالواضح أن المفتى عدو للحكومة البريطانية .

أما تأثير ذلك على المفاوضات المصرية - البريطانية فلا ننصح بالتعجيل بعودة اللورد ستانسجيت رئيس الوفد البريطانى فى مفاوضات تعديل معاهدة ١٩٣٦ من القاهرة إلى لندن .

وإذا أثير موضوع إبعاد المفتى فلن يوافق المصريون على نفيه إلى فلسطين أو السودان لأن ذلك يعنى تسليمه إلينا .

ولن يكون مقبولا لنا إبعاده إلى سوريا أو لبنان لقربهما من فلسطين .

وربما تكون السعودية هى الحل إذ يمكن للملك عبد العزيز أن يخفى المفتى بالرياض بعيدا عن كل الشئون الفلسطينية ولكن الملك عبد العزيز لا يريد أن تكون له علاقة بالمفتى وسيبعده إذا جاء إلى السعودية .

ولابد أن نشرح كل هذه الاحتمالات للولايات المتحدة .

وربما نسألها استعمال نفوذها مع الحكومة المصرية للمساعدة فى الوصول إلى حل مرضى .

وربما نغالى فنقترح ذهاب المفتى لأمريكا وسيكون ضرره فى هذه الحالة أقل من أى مكان آخر فى العالم » !

ولم يكن فى استطاعة بريطانيا إعتقال المفتى بالقوة وإلا قطعت وفشلت المفاوضات فورا مع صدقى وازداد الأمن اضطرابا فى القاهرة .

* * *

أخذت الصحف البريطانية والأمريكية تنشر مقالات مطولة عن علاقة المفتى بالألمان .

كتبت صحيفة « ما نشستر جارديان » البريطانية المعروفة بتأييدها لاسرائيل :

وجدت فى برلين البرقيات المتبادله بين هتلر والمفتى .

● ففى ٤ من يوليه ١٩٤٢ أبرق المفتى مهنئا هتلر على انتصارات القائد الألمانى روميل فى شمال أفريقيا وقال « ان السياسة الحكيمة لدول المحور ـ المانيا وايطاليا ـ سيكون لها صدى طيب لا فى مصر وحدها بل فى البلاد العربية الأخرى . وسيوالى الشعب المصرى القتال معكم جنبا إلى جنب لتحقيق النصر النهائى » .

وقد رد هتلر شاكرا للمفتى .

● فى الصحيفة الألمانية الناطقة باسم هتلر نشر يوم ١٥ من يناير عام ١٩٤٤ مقال عن فرقة من مسلمى البوسنة ـ اليوغوسلاف ـ من قوات العاصفة الذين يرتدون الطربوش الأحمر وهى آخر اضافة أجنبية للجيش الألمانى . وقد رسمت على ياقات الزى العسكرى « الصليب المعقوف هو سيف الاسلام » .

ومعروف أن الصليب المعقوف شعار المانيا النازية فى عهد هتلر .

ونشرت مع المقال صورة للمفتى يؤدى التحية ـ بالطريقة النازية ـ أمام هذه الفرقة .

● عندما اعتقل المفتى فى فرنسا أذيع أنه سيسلم للسلطات البريطانية .

ولكن وصف ذلك التقرير بأنه سابق لأوانه .

وأذيع أن الحكومة العراقية هى صاحبة الحق فى طلب إبعاده من باريس نظرا لدور المفتى فى المؤامرة النازية التى وقعت فى بغداد عام ١٩٤١ بعد هربه من بيروت .

.. أى انقلاب رشيد عالى الكيلانى .

وبعد شهرين طلبت الحكومة اليوغوسلافية طرده من فرنسا وأهمل هذا الطلب بعد تدخل الحكومة المصرية .

● فى ٢٦ من فبراير عام ١٩٤٦ سئل وزير الخارجية البريطاني فى مجلس العموم عما إذا لفتت نظره المستندات التى قدمت فى محاكمات نورمبرج عن الدور الذى لعبه الحاج أمين الحسينى بتحريضه وتشجيعه خطةالنازيين فى إبادة يهود أوروبا .

وقد أجاب وكيل وزارة الخارجية ماك نيل بأن تحقيقا خاصا يجرى للحصول على المعلومات والأدلة التى قدمت للمحكمة العسكرية الدولية .

وقد مرت ثلاثة شهور ونصف الشهر على هذه الإجابة . ويفترض أن مسئولى وزارة الخارجية قد أتموا تحقيقاتهم ومن المرغوب فيه نشر النتائج .

وقالت « الجارديان » :

● عاش المفتى قرب باريس فى حراسة أو تحت حماية الحكومة الفرنسية أكثر من عام . ولو أن الحكومة البريطانية أصرت على تسليمه لكان قد سلم إليهما كما فعلت فرنسا عندما طالبت أسبانيا بتسليمها رئيس وزراء فرنسا السابق بيير لافال ، وبالفعل سلم لفرنسا .

وقالت الصحافة الصهيونية فى أمريكا ، وأعلن اثنان من اعضاء الكونجرس الامريكى، وهما جون ماك ورماك وتوماس الين أن الهروب المعجزة نظمه أرنست بيفن .

واتهمت هذه الصحف كلا من بريطانيا وفرنسا بالتواطؤ فى هذه العملية فلا يمكن أن يغادر فرنسا دون علم الحكومة الفرنسية ، ولا يمكن أن يصل إلى الشرق الأوسط دون أن تعرف بذلك الحكومة البريطانية .

وقال اللورد انفر شابل السفير البريطانى فى وشنطن بأن الصهاينة ومؤيديهم يصرخون قائلين إن عودة المفتى إلى الشرق الأوسط تمثل محاولة من المسئولين البريطانيين لتصوير هذا المشهد على أنه معارضة عربية ضخمة لآمال اليهود فى فلسطين وأن رحلته تمت على طائرة بريطانية .

نفى السفير البريطانى فى أول مؤتمر صحفى يعقده فى وشنطن أن لبريطانيا دورا فى هروب المفتى .

وعقد بيرنز وزير الخارجية الأمريكى مؤتمرا صحفيا أعلن فيه أن الحكومة الأمريكية لا تنوى أن تطلب من فرنسا بيانا عن كيفية مغادرة المفتى .

ويطلب أحد أعضاء الكونجرس من بيرنز استخدام نفوذ الولايات المتحدة لطرد المفتى من مصر ومحاكمته فقال المستشار القانونى للوزارة بأن المحكمة التى تحاكم مجرمى الحرب تقتصر على المتهمين الأساسيين من دولتى المحور !

.. ففى تلك الأيام كانت وزارة الخارجية الأمريكية تحرص على بعض مشاعر العرب !

ونشرت صحيفة « نيويورك تايمس » أن المخابرات الأمريكية اكتشفت وثائق فى

برلين يمكن على أساسها ، وطبقا للقانون الدولى ، محاكمة المفتى بتهمة خيانة شعبه .

أخذت المخابرات البريطانية فى دراسة الوثائق التى وقعت فى أيديها ، بعد استسلام المانيا وايطاليا ، والتى تبين علاقة المفتى بالمحور - المانيا وايطاليا - والتى يمكن استخدامها ضده .

ولكن الفحص الأول لهذه الوثائق لم يعط الانجليز أملا فى إثبات شيء ضد الحاج أمين الحسينى .

وفكرت الحكومة البريطانية فى شن حملة فى العالم العربى ضد المفتى بأنه تعاون مع هتلر وموسولينى ولكن العرب اجمعوا على أنه فعل ذلك ليس حبا فى الرجلين ولكن لمحاربة الصهيونية .

ولذلك رأى وزير الخارجية البريطانية أن أية حملة دعائية تشنها بريطانيا ضدالمفتى لن تبوء بالفشل فحسب ، بل يمكن أن ترفع شأن المفتى وتمحو النوايا العربية الحسنة نحو بريطانيا .

* * *

توجه السير رونالد كامبل السفير البريطانى إلى مجلس الوزراء يوم ٢٤ من يونيه للقاء اسماعيل صدقى وإبلاغه شروط الحكومة البريطانية بشأن السماح للمفتى بالإقامة فى القاهرة .

امتنع السفير عن المطالبة باحتجاز المفتى فى واحة بالصحراء الغربية لأن سلطات الأمن البريطانية وجدت أنه سيكون صعبا عليها مراقبة اجتماعاته ولن تستطيع منعه من الهرب فضلا عن أنه من الأفضل احتجازه فى مكان تراقبه سلطات الشرطة المصرية لذلك بدأ السفير الحديث باقتراح فرض الاقامة الجبرية على المفتى فى الفيوم .

رد صدقى قائلا :

- لقد نصحت صاحب الجلالة منذ البداية بعدم إقامة المفتى فى القاهرة أو الاسكندرية أو زيارة المدينتين .

وتخلص صدقى من كل المسئوليات قائلا :

- لا أعرف أين يقيم المفتى فى الوقت الحاضر . ولا أريد التورط فى السؤال عنه بطريقة واضحة فهو ضيف الملك . ومن الصعب رفض السماح له بزيارة المدينتين .

ولكن صدقى لم يستبعد الفيوم ورفض كل حجج السفير بابعاد المفتى عن الدلتا .

قال السفير :

ـــ تتيح زيارات المفتى للقاهرة أو الاسكندرية الفرصة للمؤامرات ، وتيسر له الهرب. وربما نعرف أنه ظهر فى سوريا أو فلسطين .

قال صدقى :

ـ لابد أن نحمى المفتى أيضا من الخطر الداهم الذى يشكله الارهابيون اليهود .

وأضاف :

ـ وجدت صعوبة فى انتزاع وعد منه بعدم الاشتراك فى نشاط سياسى لأن من واجبه الاشتراك فى هذه الأنشطة .

وقال :

ـ إذا زار أحدهم المفتى فلابد أن يتحدث معه فى السياسة .

قال السفير :

ـ لا يجب أن يقيم المفتى فى أحد القصور الملكية .

قال صدقى :

ـ يجب أن يقيم المفتى فى مكان لائق ومن المستحيل فرض الإقامة الجبرية عليه . ومن المرغوب فيه أن يوجد فى منزل خارج المدن تحت اشراف الحكومة .

قال السفير يائسا :

ـ ما قلته يمثل خيبة أمل للحكومة البريطانية التى تشعر بأنه يمكنها تقديم مثل هذه الالتماسات إلى حكومة حليفة . إن ما قلته لى الآن يعتبر تراجعا عن بياناتك السابقة .

طال النقاش بين السفير ورئيس الوزراء ورأى صدقى حسمه قائلا :

ـ لن اسمح للمفتى بأى نشاط سياسى .

قال السفير :

ـ هل تستطيع الشرطة المصرية التحقيق مع المفتى وسؤاله عن كيفية وصوله إلى مصر .

رفض صدقى !

* * *

أبلغ السفير المصرى عبد الفتاح عمرو الوكيل المساعد للخارجيةالبريطانية أن الملك فاروق يوافق على شروط الانجليز لبقاء المفتى فى مصر . ولكن وكيل الخارجيةالبريطانية

أورم سارجنت علق على حديث صدقى وعبد الفتاح عمرو قائلا :

- أصبح واضحا أننا لن نتمكن من ا لحصول على تأييد مرضى من قبل الحكومة المصرية بشأن الاجراءات التى ستتخذها بشأن المفتى .

وحتى إذا أعطونا مثل هذا التأكيد فلا يمكن الوثوق بأنهم سينفذونه !

* * *

هدأت قليلا الضجة التى ثارت حول المفتى فقال صدقى للورد ستانسجيت بعد ثلاثة أسابيع :

- لقد عرفت الآن أين يوجد المفتى . لقد زرته فى المعمورة ، من ضواحى الاسكندرية ، وهو يقيم فى بيت مبنى من الخشب يملكه صاحب الجلالة .

وقد أكد لى أنه يوافق على بيان مجلس الوزراء وسيلتزم به ولن يقوم بنشاط سياسى.

ولم يستقبل أحدا سوى ابن اخيه ولن يقوم بعمل يؤدى إلى إحراج مصر أو بريطانيا.

وقد أكد لى أنه ليس ضد بريطانيا .

وأضاف صدقى :

- وأنا أصدقه فى ذلك .

وقال صدقى :

- ابلغنى المفتى أنه بعد اشتعال الحرب العالمية الثانية رفض الفرنسيون بقاءه فى بيروت ولم يستطع الذهاب إلى فلسطين حتى لا ينفى أو يعتقل ، فسافر إلى العراق ، التى ضاقت به بعد فترة ، أما إقامته فى إيران فكانت قصيرة بسبب اضطراب الأحوال هناك ووجدت تركيا حرجا فى إقامته بها . ولم يبق أمامه إلا الذهاب إلى أوروبا .

وفى انجلترا كان سيعتقل ولذلك فإن البلد الوحيد التى يمكن أن تستقبله هى البلد التى ، مثله ، تكره اليهود ... المانيا !

* * *

بقى المفتى فى مصر يمارس العمل السياسى فى عهد حكومة صدقى . ونشر على الفور حديثا فى أخبار اليوم طالب فيه باستقلال الدول العربية ومنها فلسطين .

نشر تقرير لجنة التحقيق الامريكية البريطانية المشتركة بشأن فلسطين والذى خيب كل توقعات العرب فى عدل امريكى بريطانى . واشتعلت المشاعر العربية المؤيدة لعروبة

فلسطين وأصبح الحاج أمين الحسينى رمزا لفلسطين فى العالم العربى كله .

ونصح سفراء بريطانيا فى العواصم العربية حكومتهم أن تترك قضية المفتى نائمة !

وكان فى مقدمة الناصحين المندوب البريطانى السامى فى القدس !وفى مؤتمر فلسطين فى ٩ من سبتمبر ١٩٤٦ رفضت بريطانيا استقبال الحاج أمين الحسينى والذى حضره فى لندن الوزير حافظ رمضان عن مصر ، وفارس الخورى عن سوريا ، ونورى السعيد عن العراق وعبد الرحمن عزام أمين الجامعة العربية .

وفى سبتمبر ١٩٤٧ أوفد الانجليز مبعوثين للاتصال بالحاج أمين الحسينى لإقناعه بمبدأ تقسيم فلسطين فقال للوسطاء أن فلسطين ليست للمساومة وقرر أن الشهية تزداد تفتحا بالطعام .

وقال للانجليز :

ـ تذكروا عام ١٩٤٠ هل فكرتم فى أن تمنحوا المانيا جانبا من انجلترا ليتركوا لكم الباقى . انكم رأيتم الموت دفاعا عن بلادكم لأن الألمان لن يكتفوا بجزءمن بلادكم .

واستمر النشاط السياسي للمفتى بعد استقالة صدقى دون أن تستطيع بريطانيا الحد من حركته أو اعتقاله أو خطفه بمعرفة رجال الكوماندوز البريطانيين لأن مصر كانت دواما مع القضية الفلسطينية .

* * *

وعاش المفتى حتى ٤ من يونيه عام ١٩٧٤ ليموت فى بيروت ويوارى فى مقابر شهدائها بعدما أوصى بأن يدفن فى القدس !

ليلـــة لـــن ينســـــاها العـــــرب

أصدرت بريطانيا وعد بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ بأن يكون لليهود وطن قومى فى فلسطين بينما كان ٩٢ فى المائة من سكانها من العرب .

ولكن تضاعفت هجرة اليهود إلى فلسطين ، وكان أغلبهم من أوروبا الشرقية حتى عام ١٩٣٣ عندما بدأت هجرة اليهود الألمان من الأطباء والمهندسين والمحامين والفنانين هربا من عداء الألمان بعد تولى أدولف هتلر السلطة حتى قيل إن هتلر هو الأب الروحى لاسرائيل .

وتدفقت ١٢٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية من اليهود على إسرائيل خلال العشرين سنة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩٣٩ .

واشترط الكتاب الأبيض البريطانى الصادر فى ذلك العام ألا يزيد عدد المهاجرين عن ١٥٠٠ يهودى شهريا ولكنهم استطاعوا دخول فلسطين بكل الطرق غير القانونية فقد كانوا مصممين الا يعلنوا قيام دولتهم بينما عددهم لا يزيد عن ثلث السكان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

واكتشفت بريطانيا أن يهود أمريكا متعاطفون مع الصهيونية وأن الاتحاد السوفييتى يؤيد اليهود رغبة منه فى إضعاف النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ، كما أن ترومان وهو أقوى رجل فى العالم يملك وحده القنبلة النووية ، يؤيد اليهود وينحاز لهم .

ولم تكن موسكو قد اكتشفت سر هذه القنبلة .. بعد .

ضاق الانجليز بأعمال العنف التى يقوم بها اليهود فى فلسطين ، والمعارك بينهم وبين العرب فقررت إنهاء انتدابها على فلسطين وأحالت قضيتها إلى الأمم المتحدة فى ٤ فبراير عام ١٩٤٧ وحددت ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ موعدا لانسحابها باعتبار أن قرار انتداب

بريطانيا على فلسطين صدر من عصبة الأمم المتحدة وقد حلت محلها الأمم المتحدة التى أصبحت مختصة بالقضية.

وأعلت بريطانيا أنها ستوافق على أى حل يقبله العرب واليهود!

* * *

بعد مؤتمر يالتا الذى عقد فى الاتحاد السوفييتى بين الرئيس الأمريكى روزفلت، والزعيم السوفييتى ستالين، ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل، زار روزفلت القاهرة واجتمع بالعامل السعودى الملك عبد العزيز آل سعود وقرر اتخاذ موقف معاد للصهيونية.

ولكن توفى روزفلت فى ١٢ أبريل ١٩٤٥ وتولى بدلا منه هارى ترومان الذى يؤيد اليهود ولا يضمن أصواتهم مثل روزفلت ويريد الحصول عليها وبالذات فى ولايات نيويورك وبنسلفانيا والينوى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية التى ستجرى عام ١٩٤٨.

ومن هنا أيد الرئيس ترومان فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية وقد عارضها العرب بشدة كما عارضها بعض كبار الزعماء الصهيونيين فى الولايات المتحدة الذين طالبوا بمزيد من الأراضى لليهود وتوفير اجراءات الأمن لهم بينما أيد التقسيم أغلب اليهود فى فلسطين ذاتها باعتبار أنه ستكون لهم، ولأول مرة دولة مستقلة!

وكانت وزارة الخارجية والدفاع الأمريكية والخارجية البريطانية تعارض خطة التقسيم وتتوقع فشلها وتفضل قيام دولة تضم العرب واليهود ليعيشا معا فى سلام بدلا من دولتين تواجه كل منهما الأخرى فى قطعة صغيرة من الأرض اسمها فلسطين.

وقال مسئولون فى وزارة الخارجية الأمريكية إن التقسيم سيؤدى إلى حرب بين الدولتين وستضطر الولايات المتحدة إلى التدخل العسكرى لضمان بقاء اسرائيل مما سيعرضها لعداء العالم العربى كله.

فى سبتمبر ١٩٤٧ عندما بدأ عرض قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عارض لوى هندرسون مدير إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية فى إقامة دولة يهودية.

وقال لجورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى ـ صاحب مشروع مارشال الشهير ـ محذرا من تأييد قرار التقسيم:

ـ إذا ضغطنا لإقامة دولة يهودية فسنضعف أصدقاءنا من العرب المعتدلين ونقوى العرب المتطرفين المتعصبين .

والسياسة التى نتبعها داخل الأمم المتحدة ستقودنا إلى متاعب دولية خطيرة وردود أفعال قوية .

اننا بهذه الطريقة سنتنازل عن الصداقة العربية ونتحمل عداء العرب لفترة طويلة قادمة .

وكان مقررا أن يكون لوى هندرسون أحد مستشارى الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة أثناء مناقشة القضية الفلسطينية ولكن خاف اليهود من قوة تأثيره وأنه قد يقنع الوفد الأمريكى بتأييد العرب فذهب دافيد نايلز مستشار ترومان إلى الرئيس الأمريكى قائلا :

ـ إن لوى هندرسون لا يتعاطف مع وجهة النظر اليهودية .

واذا انتصر رأيه فستكون أنت وادارتك مسئولين فى نهاية الأمر . وينبغى أن يكون أحد مستشارى الوفد من الأشخاص الذين يثق بهم اليهود .

واقترح نايلز تعيين وكيل الخارجية المساعد المسئول عن شئون المناطق المحتلة فى أوروبا مستشارا للوفد الأمريكى .

وقال :

ـ هذا الرجل يعرف ما كان يجرى فى معسكرات النازية ولذلك سيقدر عذاب اليهود !

* * *

اقترب موعد مشروع عرض تقسيم فلسطين على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ووجد هند رسون أن التقسيم سيؤدى ـ حتما ـ إلى حرب بين العرب واليهود فكتب فى ٢٤ من نوفمبر قبل خمسة أيام من صدور قرار التقسيم يقول :

ـ الحرب قادمة بين اليهود والعرب . هذه الحرب تعنى نهاية للإمبراطورية البريطانية فى الشرق الأوسط . ومن المستحيل أن يبقى الانجليز قوة فى المنطقة إلا اذا احتفظوا بصداقة العرب .

ولكن هذه الحرب ستجعل العرب يؤمنون بأن أمريكا عدوهم القاتل .

وقال إن العرب سيتجهون للإتحاد السوفييتى طلبا للمساعدة تماما كما فعل

الأمريكيون عندما تعاونوا مع روسيا ضد الألمان النازيين فى الحرب العالمية الثانية .

* * *

مضت خطة التقسيم فى طريقها ، وتقرر عقد دورة خاصة للجمعية العامة لإقرارها فبذلت وزارة الخارجية الأمريكية - تنفيذا لتعليمات ترومان - كل جهودها للحصول على ثلثى أصوات أعضاء الجمعية العامة ، وهو النصاب القانونى المطلوب لإقرار خطة التقسيم .

وكان الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة يعمل بالتنسيق مع الوفد السوفييتى فإن ستالين كان مؤيدا لقيام دولة اسرائيلية لأنها ستعجل بنهاية النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط .

.. حدث فى ١٣ أكتوبر عام ١٩٤٧ أن وقف سميون زاراباكين رئيس الوفد السوفييتى مع أعضاء الوفد اليهودى يشرب نخب الدولة الاسرائيلية الجديدة وذلك قبل تصويت الأمم المتحدة على التقسيم !

وفى مذكرات « دين راسك » التى نشرها بعنوان « كما رأيتها » ، وكان فى ذلك الوقت رئيسا لادارة الشئون السياسية فى وزارة الخارجية الأمريكية ، قال :

- العرب كانوا يستطيعون القضاء على فكرة التصويت لو أنهم فى جلسة التصويت على مبدأ المشروع طلبوا التأجيل .

وبالفعل وقف مندوب لبنان فطلب التأجيل ولكنه أضاف قائلا :

- أقترح تشكيل لجنة أخرى ، أو لجنة ثانية ، لبحث موضوع التقسيم .

ولو أنه اكتفى بطلب التأجيل فإن الجمعية العامة كانت ستصوت على هذا الاقتراح الذى يمكن اقراره بأغلبيه صوت واحد ، ولكن اقتراح تشكيل لجنة ثانية يجب أن يقر بأغلبية ثلثى الأعضاء .

ولم يحصل الاقتراح على هذا العدد من الأصوات ففشل ، ولم يعرض المندوب اللبنانى طلب التأجيل .

استمرت الجمعية تناقش خطة التقسيم حتى يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ عندما تقرر التصويت نهائيا على المشروع .

وكانت الولايات المتحدة واليهود قد قاموا بضغوط على مختلف العواصم لإقناعهم بالموافقة وإقرار التقسيم .

قالت دوروثى نوسديك ضابطة الاتصال الأمريكية بالوفود الأوربية لدين راسك :

ـ سيكون ممثلو الدول الأوربية الموافقون على التقسيم فى قاعة الجلسة عند التصويت.

اراد أحد وزراء خارجية دولة أوربية مغادرة القاعة فاعترضته دوروثى وأمسكت به قائلة :

ـ لا تستطيع الخروج الآن ، سيبدأ التصويت بعد دقائق .

قال الوزير .

ـ سأعود بعد دقيقة واحدة .

قالت :

ـ لا .. لا .. لا يجب أن تغادر القاعة بحال من الأحوال ، ربما يبدأ التصويت الآن .

أجاب الوزير .

ـ حسنا .

وعاد إلى مقعده .

وبعد أن أعطى صوته للتقسيم اقترب من السيدة دوروثى وهمس فى أذنها قائلا :

ـ والآن هل أستطيع الذهاب إلى دورة المياه ؟!

وهكذا وافقت الجمعية على هذا القرار بأغلبية ٣٣ ضد ١٣ . وكان بين الموافقين أمريكا والاتحاد السوفييتى ودول الكتلة الاشتراكية جميعا . وامتنعت عشر دول عن التصويت بينها بريطانيا !

ذهل المندوبون العرب عندما أعلن أندريه جروميكو ممثل الاتحاد السوفييتى ـ ووزير خارجيته فيما بعد ـ أن حكومته تؤيد انشاء دولة اسرائيل.

بـدأ الارهاب اليهودى ضد العرب لإخراجهم من فلسطين وسادت المعارك والفوضى.

كتب هندرسون الى وزير خارجيته بعد صدور قرار التقسيم :

« سيكسب السوفييت من هذا القرار بوضع قواتهم فى الشرق الأوسط لفرض التقسيم، فإن السوفييت أيدوا القرار فى الأمم المتحدة . .

وسيترك القرار أمريكا تكسب عداء المسلمين .

وإذا لم تنفذ أمريكا قرار التقسيم فستكون ملعونة أيضا .

إن الولايات المتحدة تضحى بمصالحها من أجل اليهود »

أدرك الرئيس الأمريكى هارى ترومان ، الذى ناصر اليهود فى فلسطين ، وأيدهم حتى النهاية خطورة الدور الذى يقوم به هندرسون .

قال فى مذكراته عن تلك الفترة

« هناك أشخاص فى وزارة الخارجية الأمريكية يريدون ذبحى » .

وكان ترومان يقصد بذلك لوى هند رسون الذى ظل ، حتى النهاية ، ينتقد قرارات ترومان.

قال هند رسون :

ـ أشك فى أن الرئيس الأمريكى يتابع سير الأحداث إنه حائر بين الثور البريطانى وتعصب يهود نيويورك !

* * *

تلقت الأمم المتحدة أول تقرير من لجنة فلسطين يقول :

« من المستحيل تنفيذ قرار تقسيم فلسطين إلا بالقوة المسلحة » .

وكانت بريطانيا تريد الخروج من فلسطين ، وفرنسا فى شغل بحروبها فى الجزائر والهند الصينية . ويعارض ترومان التدخل السوفييتى فى الشرق ، ومن هنا فإن فرض التقسيم بالقوة لا يتم إلا بواسطة الولايات المتحدة التى لا ترغب فى إرسال قواتها إلى فلسطين .

ومن هنا تحول الموقف الأمريكى من تأييد التقسيم إلى محاولة فرض وصاية دولية مؤقتة على فلسطين .

واقترحت وزارة الخارجية أن تكون مدة الوصاية عشر سنوات !!

كان لوى هند رسون صاحب فكرة الوصاية على فلسطين حتى تنشأ دولة موحدة ذات قوميتين . ونجح فى فرض رأيه على وزارة الخارجية ، وفرضت الوزارة هذا الرأى على البيت الأبيض .

وافق الرئيس هارى ترومان على ذلك يوم ٢٢ من فبراير ١٩٤٨ ، وطلب إحالة القضية الفلسطينية مرة أخرى إلى الأمم المتحدة لاتخاذ قرار باعلان الوصاية .

لم يتقبل العرب فكرة الوصاية وقالوا إنها عباءة مستترة للسيادة اليهودية على فلسطين وستؤخر قيام دولة فلسطينية مستقلة موحدة

ولذلك طلب هند رسون إلى وزارة الخارجية الأمريكية دعوة كل من عبد الرحمن عزام باشا أمين عام الجامعة العربية وما جنس رئيس الجامعة العبرية فى فلسطين ـ وهو من المعتدلين اليهود ـ لزيارة وشنطن وتوجيه نداء مشترك بالعمل من أجل السلام .

رفض عزام باشا الحضور وقبل ما جنس الدعوة . وقال فى وشنطن إن من رأيه التسوية السلمية للقضية منعا للحرب بين العرب واليهود .

ولكن..

كانت هذه سنة انتخابات للرئاسة فى أمريكا ، وتنافس ترومان وخصمه ادلاى ستيفنسون فى تأييد اليهود لكسب أصواتهم .

استعان اليهود بشريك سابق لترومان وصديق له منذ الطفولة وهو ادى جاكوبسون الذى ألح عليه فى الاجتماع بحاييم وايزمان ، الذى أصبح فيما بعد أول رئيس لدولة اسرائيل ،يوم ١٨ من مارس فاقنعه من جديد بضرورة تأييد قرار التقسيم !

فى اليوم التالى مباشرة ـ ١٩ من مارس ـ وقف وارين أوستين ممثل أمريكا فى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن يطالب بعقد جلسة خاصة للجمعية العامة للنظر فى وضع فلسطين تحت وصاية دولية مؤقتة بإشراف مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة .

ولم يكن أحد فى وزارة الخارجية قد أبلغ وارين أوستين بضرورة العدول عن إلقاء الخطاب الذى أعدته الوزارة وأن الرئيس الأمريكى عدل ، فى آخر لحظة ، عن فكرة الوصاية .

اتهم اليهود الأمريكيون ترومان بخيانة قضيتهم والعدول عن قرار التقسيم وزاد النفور بين وشنطن وموسكو التى تريد التعجيل بقيام دولة يهودية فى فلسطين كما يقول راسك فى مذكراته .

وقال ترومان إنه لم يكن يعرف موعد إذاعة خطاب وارين أوستين وأنه سيكون فى اليوم التالى لاجتماعة بوايزمان ! ووجد ترومان أن هند رسون هو المسئول عن هذا الخطأ.

وظل ترومان يضمر العداء لهند رسون فأبعده بعد ذلك سفيرا فى الهند !

* * *

كان ترومان وجورج مارشال وزير الخارجية وروبرت لوفيت وكيل وزارة الخارجية خارج وشنطن فى ذلك اليوم فاستدعى كلارك كليفورد كلا من شارلز بوهلين أكبر

موظفى وزارة الخارجية الموجود فى العاصمة الأمريكية يومئذ ودين راسك لمناقشتهما فى قرار الوصاية .

أخرج بوهلين من ملفه البرقية التى بعث بها جورج مارشال إلى الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة لإعلان فكرة الوصاية وعليها تأشيرة تقول « وافق الرئيس ـ الأمريكى ـ على ذلك » !

وفسر راسك موقف ترومان بأنه كان يصدر قرارات متناقضة فى وقت واحد وأنه كان شديد الحماس لليهود ويسعى لإقامة دولة ووطن لهم ولكنه فى الوقت ذاته كان يؤيد وزير خارجيته جورج مارشال فى ضرورة البحث عن حل فى الشرق الأوسط يضمن تعايش اليهود والعرب ويمنع الحرب بينهم .

ويعود مارشال إلى وشنطن ويسعى زعماء اليهود لمقابلته وعرض قضيتهم عليه وضرورة الالتزام بالتقسيم .

هدد اليهود بالتخلص من ترومان فى الانتخابات والقيام بمناورات ضده .

ظل مارشال يستمع إلى تهديداتهم وانذاراتهم فترة ثم اتصل بقسم الصحافة فى وزارة الخارجية وقال :

ـ إذا كان يوجد عندكم أى صحفى فارسلوه إلى مكتبى .

والتفت مارشال إلى زعماء اليهود قائلا :

ـ عندما يجىء الصحفيون أعيدوا أمامهم إنذاراتكم وتهديداتكم للرئيس ترومان فى نتخابات القادمة .

خشى اليهود الفضيحة فعدلوا عن التهديد إلى الرجاء والاقناع والتوسل ... ضغوط !

* * *

فى مؤتمره الصحفى يوم ٢٥ مارس ١٩٤٨ تمسك ترومان بفكرة الوصاية وأراد تجنب الحرب بين العرب واليهود إذا نفذ التقسيم ، قال :

ـ لن نفرض التقسيم بالقوة . والوصاية ليست بديلا له ، ولكن لملء الفراغ الناشىء عن إنهاء الانتداب .

وقبل انسحاب قوات الانتداب البريطانية من فلسطين بثلاثة أسابيع قال هند رسون فى تقرير تاريخه ٢٢ أبريل عام ١٩٤٨ :

« سيواجه العرب كارثة اقتصادية وسياسية إذا تطورت المسألة الفلسطينية إلى حرب بينهم وبين اليهود » .

وقال«إن تنفيذ وصاية دولية على فلسطين يعتبر حلا مؤقتا ولكنه غير قابل للتنفيذ مادامت القضية الفلسطينية ستبقى مباراة لكرة القدم فى السياسة الداخلية الأمريكية ».

* * *

قرر مجلس الأمن بعد ٤ اجتماعات آخرها فى ٢٣ من ابريل ، عقد دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فى قرار الوصاية .

طلب ترومان ومارشال إلى دين راسك السعى لإجراء مفاوضات سرية بين العرب واليهود لمنع القتال بينهم بعد إنهاء الانتداب البريطانى .

أقام الوفدان فى فندق سافوى وبلازا القديم فى نيويورك كل فى جناح خاص وينتقل راسك من جناح العرب إلى جناح اليهود يحمل المقترحات من هنا وهناك ، والرد عليها للوصول إلى نقاط اتفاق .

وافق اليهود فى النهاية على ألا يزيد عدد المهاجرين شهريا ، بعد انهاء الانتداب ، على ٢٥٠٠ يهودى .

عرض راسك الاقتراح على الأمير فيصل وزير الخارجية السعودى الذى كان يرأس الوفد العربى فصاح قائلا :

- مستحيل . إذا وافقنا على ٢٥٠٠ يهودى شهريا فسيجىء اليهود بألفين وخمسمائة سيدة من الحوامل وهذا يعنى خمسة آلاف يهودى .

ويخطىء مارشال ، أو ينزلق لسانه أمام بعض الصحفيين فى نيويورك عندما يبلغهم بأمر المفاوضات السرية ، فينتشر النبأ وبذلك انهارت المفاوضات .

* * *

ساد الرأى فى وزارة الخارجية الأمريكية بأن العرب واليهود يريدون تأجيل المعركة الفاصلة بينهما لأنهما غير مستعدين لذلك ، وليسا واثقين من النتيجة .

ومن هنا اقترحت وزارة الخارجية الأمريكية عقد هدنة بين الطرفين ، ووافق الرئيس الأمريكى على ذلك فى ٢٩ أبريل .

وهكذا تغير الموقف الأمريكى من تقسيم فلسطين إلى الوصاية ثم إلى عقد هدنة بين العرب واليهود .

وفى ١١ مايو قدمت أمريكا إلى الجمعية العامة مشروع قرار يؤيد عقد هدنة وتعيين وسيط لأمم المتحدة فى فلسطين يتعاون مع السلطات المحلية لتحقيق أمن ورفاهية شعب فلسطين !

كان اليهود مترددين ومنقسمين .. هل يعلنون قيام الدولة الاسرائيلية يوم ١٥ من مايو ١٩٤٨ ، أى بعد انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين أم يرجئون هذه الخطوة .

بعضهم يرى أن تعقد هدنة بينهم وبين العرب .

والبعض يرى أن توضع فلسطين بصفة مؤقتة تحت الوصاية الدولية .

والبعض يؤكد أن الهدنة فخ لليهود والتأجيل يضيع فرصة إعلان قيام الدولة اليهودية إلى الأبد .

وكان دافيد بن جوريون الذى يرأس لجنة الـ ١٣ التى تدير شئون الوكالة اليهودية، وقد أصبحت حكومة اسرائيل فيما بعد ، من الذين يؤيدون إعلان قيام دولة اسرائيل فورا.

وبن جوريون ، واسمه دافيد جرين ، ولد عام ١٨٦٦ فى مدينة بولشك البولندية . هاجر إلى فلسطين فى أوائل هذا القرن وقد تولى رئاسة أول وزارة اسرائيلية وظل رئيسا للوزراء منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٣ باستثناء عامين .

طلب دين راسك مدير مكتب الأمم المتحدة فى وزارة الخارجية الأمريكية من اليهود تأجيل إعلان قيام دولتهم وهدد بأن أموال الوكالة اليهودية لن تحول إلى حكومة اسرائيل عند قيامها .

وأيد ناحوم جولدمان رئيس الفرع الأمريكى للوكالة فكرة التأجيل ، و لكن بن جوريون وزملاءه فى القدس رفضوا ذلك على أساس أن هذه سنة انتخابات للرئاسة فى الولايات المتحدة وأن هارى ترومان يحتاج إلى أصوات اليهود ضد خصمه العتيد ادلاى ستيفنسون .

وأبرق بن جوريون بهذا الرفض إلى دين رسك فى وشنطن .

وطار موسى شيرتوك ـ الذى غير اسمه فيما بعد إلى موسى شاريت وأصبح وزيرا لخارجية اسرائيل ـ إلى وشنطن .

ويلتقى شيرتوك فى الغرفة التى يجلس فيها ممثلو الدول فى الأمم المتحدة بالسير أرثر كريتش جونز وزير المستعمرات البريطانى .

قال الوزير البريطانى الذى كان متعاطفا مع اليهود :

ـ نحن نعرف أنه ستكون لكم دولتكم فى فلسطين .

وأضاف الوزير ، لدهشة راسك ، الذى كان يحضر هذا الحديث :

ـ ان الفيلق الأردنى ـ القوات الأردنية ـ ستتحرك ولكن إلى المناطق التى حددها قرار تقسيم فلسطين .

يقصد الوزير بذلك أن قوات الأردن ستستولى ، فقط ، على الأرض التى حددها قرار التقسيم لعرب فلسطين ، ولن تدخل أرض اسرائيل !

وكان الفيلق العربى تحت اشراف الانجليز ويقوده الجنرال جلوب باشاالبريطانى .

وكان عاهل الأردن الملك عبد الله قد التقى عدة مرات بمبعوثين من اليهود ، كما اجتمع مرتين بجولدا مائير ، وكان اسمها فى ذلك الوقت جولدا مائيرسون .

المرة الأولى يوم ١٧ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، قبل صدور قرار التقسيم ، فى بيت افراهام روتنبرج مدير كهرباء فلسطين .

وكانت مائير تقوم بأعمال الادارة السياسية فى الوكالة اليهودية لغياب موسى شاريت فى الأمم المتحدة .

دهش الملك عبد الله لاختيار اليهود سيدة لمقابلته ولكنها أقنعته بأهميتها ومنصبها .

عرض الملك عبد الله إنشاء جمهورية يهودية فى إطار الدولة الأردنية التى تضم ضفتى نهر الأردن وتتوسع بعد ذلك لتضم سوريا تحت اسم سوريا الكبرى .

ولكن مائير رفضت الفكرة واتفقت مع الملك على أن تدخل قواته الجزء العربى فقط من فلسطين ويضم للأردن ، وذلك بعد صدور قرار التقسيم .

واللقاء الثانى تم يوم ١٠ مايو ١٩٤٨ فى بيت السكرتير الخاص للملك فى عمان .

عرض الملك عبد الله الاستقلال الذاتى فى المناطق التى توجد بها أغلبية يهودية لمدة عام ثم تضم هذه المناطق للأردن فى دولة لها برلمان واحد نصفه من اليهود ووزارة فيها أعضاء من اليهود أيضا .

رفضت مائير وطلبت التمسك بالخطة الأصلية أى أن تدخل القوات الأردنية المناطق العربية فى فلسطين ولا تتقدم إلى الجزء اليهودى فى قرار التقسيم . ولكن الملك قال إنه

أصبح واحدا من خمسة ، أى أنه لم يعد وحده صاحب قرار الحرب والسلم بل هناك أربع دول أخرى تشاركه . ولم يكن قد بقى على خروج الانجليز سوى أربعة أيام !

ولكن عبد الله ومائير افترقا كأصدقاء !

ويجتمع شيرتوك بجورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى .

قال شيرتوك مستغلا ما قاله وزير المستعمرات البريطانى :

ـ أبلغت السير جونز أنه من المحتمل أن تدخل قوات الملك عبد الله ملك الأردن الجانب العربى فقط من فلسطين .

ولكن ليس هناك داع للقلق من أن تسعى قوات عبد الله ، التى يقودها ويساعدها البريطانيون ، إلى التغلغل فى المناطق اليهودية من فلسطين .

قال مارشال :

ـ من الخطورة تعليق سياسة طويلة المدى على نجاح عسكرى مؤقت ، ولكن لا يوجد ما يؤكد أن التيار لن يتحول ضد اليهود على المدى الطويل .

وأضاف :

ـ أنتم تقامرون . وإذا انقلب التيار ضدكم وهرولتم إلينا طلبا للمعونة فسوف نقول لكم أنه لم يكن هناك داع لتوقع المعونة من الولايات المتحدة التى حذرتكم من المخاطرة .

وقال مارشال :

ـ ستدخل الجيوش العربية فلسطين غازية فلا تعتمدوا على مستشاريكم العسكريين، إذا استمر الغزو العربى طويلا .

وقال جيمس فورستال وزير الدفاع الأمريكى للوبى اليهودى فى وشنطن :

ـ ليس مسموحا لمجموعة أن تؤثر فى سياستنا لدرجة تعريض أمننا القومى للخطر .

* * *

فى يوم ١٢ مايو عام ١٩٤٨ استمع الحاضرون من أعضاء لجنة الـ ١٣ فى تل أبيب إلى تقرير من الضابط الاسرائيلى الشاب ايجال يادين ـ نائب رئيس وزراء اسرائيل فيما بعد ـ أوضح فيه تفوق العرب عددا وسلاحا على اليهود وقال ان السلاح سيجىء لاسرائيل بعد ١٥ مايو .

وبالفعل خصصت تشيكوسلوفاكيا ـ بناء على أوامر ستالين ـ مطارا للطائرات التى تحمل السلاح التشيكى لإسرائيل .

وقال يادين إن العسكريين اليهود أكثر خبرة من العرب وأنهم يشرفون على خطوط المواصلات الداخلية فى فلسطين .

ورغم التقرير الحذر ليادين وافقت اللجنة بأغلبية ٦ ضد ٤ على إعلان قيام دولة اسرائيل وأبلغ القرار إلى حاييم وايزمان الذى كان فى الولايات المتحدة والذى أصبح أول رئيس لاسرائيل فوافق عليه .

أرسلت الوكالة اليهودية ، فى اليوم ذاته ، ١٢ مايو ، إلى ترومان تقول إنه سيعلن قيام الدولة اليهودية يوم ١٤ مايو بعد منتصف الليل مباشرة وتطلب منه الاعتراف بدولة اسرائيل .

أخفى ترومان نيته فى الاعتراف عن كل المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية حتى اللحظة الأخيرة . وعقد ، يوم ١٢ مايو أيضا ، اجتماعا هاما فى البيت الأبيض حضره جورج مارشال وزير الخارجية وروبرت لوفيت وكيل الوزارة وكل مستشارى الرئيس وخبراء الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية .

وقبل الاجتماع قال ترومان لمستشاره القانونى كليفورد :

ـ يجب أن نصر ، فى الاجتماع ، على ضرورة اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الاسرائيلية عند قيامها .

بدأ الاجتماع كما يقول محضره الرسمى الذى سجله وزير الخارجية باستعراض مطول قدمه لوفيت عن القضية الفلسطينية .

قال لوفيت يبدو إن المعلومات التى وصلت إلى الوكالة اليهودية عن الصفقة المقترحة مع الأمير عبد الله ادت إلى تغيير مفاجىء فى موقف الوكالة اليهودية، فمنذ أسبوع كان يبدو على شيرتوك وممثلين آخرين للوكالة اليهودية ، الاهتمام الجاد بفكرة الهدنة المقترحة .

والآن تغير موقفهم وتبدو عليهم الثقة بسبب النجاحات العسكرية الحالية وأملهم فى عقد اتفاقية سرية مع عبد الله ، فهم يستطيعون إقامة دولتهم دون حاجة إلى هدنة مع عرب فلسطين .

قال مارشال :

ـ لم يذكر لى شيرتوك أية نية لإقامة دولة يهودية .

قرأ لوفيت برقية بأن بريطانيا ترغب فى تشكيل لجنة تعينها الجمعية العامة للأمم

المتحدة تقوم بإدارة حكومة فلسطين . وتشكل هذه اللجنة من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة .

وأضاف :

ـ لعب البريطانيون دورا مؤسفا أو نفاقا فى الموقف الفلسطينى ، واتصالاتهم وإشاراتهم لا تؤثر على سياستنا .

وطلب مارشال تأجيل الاعتراف بالدولة اليهودية وأن تقدم الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الخاص بتعيين وسيط للأمم المتحدة فى فلسطين .

طلب ترومان من مستشاره كلارك كليفورد أن يتكلم .

حث كليفورد الرئيس الأمريكى بقوة على الاعتراف الفورى بالدولة اليهودية بعد انتهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ من مايو .

وقال :

ـ لابد من اتخاذ هذه الخطوة بسرعة قبل أن يعترف الاتحاد السوفييتى بالدولة اليهودية .

وقال كليفورد :

١ ـ يتفق الاعتراف وسياسة الولايات المتحدة منذ البداية .

٢ ـ احتمال إقامة دولة يهودية منفصلة ، ستتم اقامتها فى غضون أيام قليلة .

٣ ـ سوف تعترف الدول الأخرى بها . وسوف نفعل ذلك نحن ايضا فى غضون أشهر قليلة .

٤ ـ من الافضل الاعتراف الآن لنسبق السوفييت .

٥ ـ ولن يستطيع الاجراء الذى اقترحته وزارة الخارجية إنجاز شىء على الاطلاق .

وطلب كليفورد من الرئيس الامريكى أن يعلن فى المؤتمر الصحفى الذى سيعقده فى اليوم التالى ١٣ من مايو ، أن يذكر نيته فى الاعتراف بالدولة اليهودية .

رد لوفيت قائلا :

ـ سيكون ذلك أمرا غير لائق فى ضوء أنشطتنا لتامين الهدنة .

وسيكون من الضار للأمم المتحدة إعلان الاعتراف بالدولةاليهودية قبل أن تظهر فى الوجود بينما الجمعية التى قامت بعقد جلسة بناء على طلب الولايات المتحدة ، تقوم

بدراسة مشكلة حكومة فلسطين فى المستقبل . وستضر هذه الخطوة بسمعة الرئيس .

إن محاولة الحصول على الأصوات اليهودية فى انتخابات الرئاسة الأمريكية واضحة للغاية ولكن سنخسر أصواتا أكثر من تلك التى نحصل عليها . وأخيرا فإن الاعتراف بالدولة اليهودية مبكرا سيكون مخاطرة ، فمن أين لنا أن نعرف نوع الدولة اليهودية التى ستتم اقامتها .

وقرأ لوفيت برقيات وتقارير المخابرات الخاصة بالنشاط السوفييتى فى إرسال اليهود والعملاء الشيوعيين من مناطق البحر الاسود إلى فلسطين ..

... أى إلى أسرائيل .

ولم ير لوفيت ضرورة خاصة ، فى تعجيل الولايات المتحدة الاعتراف بالدولة اليهودية قبل الاعتراف المحتمل للسوفييت .

تدخل جورج مارشال وزير الخارجية مرة أخرى . وقال :

ـ الاقتراحات التى قدمها كليفورد خطأ . واتباع هذه الاقتراحات سيكون له أثر مناقض لما ينويه كليفورد . ولن تستطيع الحيلة الواضحة للحصول على القليل من الاصوات فى انتخابات الرئاسة الأمريكية فى احراز الهدف وسيقل الوقار العظيم لمركز الرئيس بشكل خطير .

وأضاف مارشال بحدة :

ـ ترتكز المشورة التى قدمها كليفورد على اعتبارات سياسية محلية ، بينما المشكلة التى تواجهنا مشكلة دولية .

وزادت حدة مارشال وهو يقول :

ـ لن تحصل هذه السياسة على موافقتى .

وإذا اتبع الرئيس نصيحة كليفورد ، وإذا كان من حقى التصويت فى انتخابات الرئاسة . الأمريكية فسوف أصوت ضد الرئيس .

قال كليفورد :

ـ هذه الدولة ـ امريكا ـ ليست لها سياسة سوى « الانتظار » .

وأراد مارشال أن يخفف من اعتراضاته فقال :

ـ من الطبيعى أنه ستكون لنا نظرة جديدة للموقف فى فلسطين فى ضوء الحقائق

الواقعية بعد انتهاء الانتداب البريطانى ومن الواضح انه سيتم بحث مسألة الأعتراف بعناية شديدة .

وافق الرئيس الأمريكى على مشروع القرار الذى ستقدمه الولايات المتحدة إلى الجمعية العامة . وأنهى الاجتماع قائلا :

ـ انى مدرك تماما لمصاعب وأخطار الموقف ، والمخاطر السياسية المتوقعة والتى سأخوضها بنفسى .

ظن مارشال أن سياسته الحذرة فى الاعتراف بأسرائيل هى التى ستسود .

ولم يفهم الحاضرون معنى كلمات ترومان عن المخاطر السياسية إلا يوم ١٤ مايو عندما قرر الرئيس الأمريكى الاعتراف باسرائيل !

* * *

فى المؤتمر الصحفى الذى عقده هارى ترومان يوم ١٣ مايو رفض إعلان نواياه بالنسبة للاعتراف .

وعندما أراد صحفى إحراجه بسؤال قال ترومان :

ـ سأعبر هذا الجسر عندما أصل اليه .

* * *

فى الثامنة من صباح الجمعة ١٤ من مايو أنزلت بريطانيا علمها فى مدينة القدس وحيا السير آلان كننجهام المندوب السامى البريطانى السادس الذى أمضى ٣ سنوات فى فلسطين حرس الشرف الذى اصطف لتحيته خارج مقر الحكومة وتوجه إلى المطار ليستقل الطائرة إلى حيفا .

وفى الحادية عشرة والنصف مساء استقل كاننجهام يختا حمله إلى الباخرة «يوريالوس » ليستقبله فوق ظهرها حرس شرف آخر عزف نشيد « حفظ الله الملك » وغادرت السفينة مياه فلسطين الاقليمية عند منتصف الليل تماما لتقل السير كننجهام إلى مالطا .

ارتفع فى القدس ، علم الصليب الأحمر بدلا من العلم البريطانى ، وانقطعت الكهرباء عن المدينة التى سادتها المعارك بين العرب واليهود .

ولكن اليهود كانوا مستعدين للاستيلاء على البريد والتليفونات والمراكز الحيوية فى

المدينة وأعد قادة الهاجاناة خطة لإرسال اذاعة أسرائيل من المحول ـ الترانسميتر ـ العسكرى وذلك قبل انسحاب الانجليز الذين تركوا فراغا اداريا ، فهم ، عند انسحابهم من الهند وغيرها ، سلموا الإدارة لدولة أو هيئة ، أما فى فلسطين فقد أسلموها للفوضى وكأن شعارهم يقول « بعد خروجنا .. الطوفان » !

فى المتحف الذى يقع فى شارع روتشيلد فى قلب تل أبيب ، وسط حراسة مشددة من الهاجاناة ، اجتمع زعماء اليهود وهم يرتدون الملابس القاتمة بعد أن تلقوا دعوة بغير توقيع لحضور إعلان قيام دولة أسرائيل ، وقد أطلقوا عليه « إعلان الاستقلال » فى الرابعة من بعد ظهر ٥ أيار عام ٥٧٠٨ اليهودية !

وقالت الدعوة « نحثكم على أن تظل هذه الدعوة ومكان الاجتماع سرا » .

وقف دافيد بن جوريون ، يرتدى ربطة عنق لأول مرة ، يقرأ اعلان الاستقلال تحت لوحة ضخمة للصحفى النمسوى اليهودى تيودور هيرتزل الذى نظم أول مؤتمر صهيونى فى مدينة بازل السويسرية عام ١٨٩٧ .

استغرقت اذاعة البيان ٣٢ دقيقة وسمعه اليهود من الإذاعة الا فى مدينة القدس بسبب عطل الكهرباء ، فلم تكن هناك أجهزة : ترانسستور !

ولكن البيان لم يذكر حدود دولة أسرائيل على أساس أن هذه الحدود تقررها النتائج العسكرية.

.. وحتى اليوم لم تذكر أسرائيل أبدا حدودها العسكرية .

* * *

زادت الضغوط اليهودية على ترومان للاعتراف بالدولةاليهودية .

قالوا له :

ـ إن بريطانيا عندما انسحبت من الهند سلمتها لدولة . وفى كل مرة انسحبت فيها بريطانيا سلمت السلطة لهيئة الا فى فلسطين التى ستنزلق إلى الفوضى فلا توجد حكومة أو سلطة .

وقالوا له :

ـ سيسبق الاتحاد السوفييتى الولايات المتحدة فى الاعتراف بدولة أسرائيل ، وسيمدها بالسلاح وسيكون للسوفييت أخيرا موطىء قدم فى الشرق الأوسط .

ولكن العامل الحاسم فى اقناع ترومان هو أموال وأصوات اليهود التى يحتاج اليها فى حملته الانتخابية .

قال لوفيت :

ـ ان مستشارى الرئيس لم ينجحوا فى إقناعه بأن يكون أبا للدول الجديدة فنجحوا فى أن يجعلوه « الداية » !

* * *

فى الخامسة و ٤٥ دقيقة تلقى دين راسك فى وشنطن مكالمة هاتفية من كلارك كليفورد ، المستشار القانونى للرئيس ترومان .

قال :

ـ سيتم إعلان دولة أسرائيل فى الرابعة بعد الظهر بتوقيت أسرائيل .

وستعترف الولايات المتحدة بأسرائيل على الفور . ويرغب الرئيس فى إبلاغ ذلك إلى وفدنا فى الأمم المتحدة .

قال دين راسك :

ـ ولكن هذا يقضى على ما حاول وفدنا انجازه فى الجمعية العامة تنفيذا للتعليمات . ولدينا غالبية كبيرة من الدول تشجع هذه المحاولة .

رد كليفورد :

ـ بالرغم من ذلك فهذا هو ما يرغب الرئيس عمله !

* * *

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد ظهر يوم ١٤ مايو لبحث مشروع القرار الأمريكى بإيفاد وسيط من الأمم المتحدة إلى فلسطين .

وكان واضحا أن أغلبية الدول تؤيد هذا الاقتراح .

وفى ذلك الوقت اتصل راسك تليفونيا بالسفير وارين أوستين رئيس الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة فى نيويورك فترك مكانه فى الاجتماع ليجيب على التليفون .

سمع أوستين قرار الرئيس الأمريكى ورفض إبلاغه لزملائه بل اتخذ قرارا خاصا به، وهو عدم العودة إلى مكانه فى الجمعية العامة بل توجه مباشرة إلى منزله .

وجد أن من الأفضل للجمعية العامة أن تعرف أن ذلك هو قرار الرئيس نفسه وأن

وفد الولايات المتحدة فوجىء بقرار ترومان ولم يكن الوفد يقوم بلعبة ذات وجهين مع الوفود الأخرى !

وقبل السادسة تماما ، اتصل جاك روس عضوالوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة بدين راسك يسأله عن الموقف بعد غياب أوستين المفاجىء .

* * *

فى السادسة و ١١ دقيقة بتوقيت وشنطن أعلن البيت الأبيض الاعتراف بدولة أسرائيل على أساس الأمر الواقع .

* * *

وفى السادسة والربع ، بتوقيت وشنطن راجت الاشاعات داخل اجتماع الجمعية العامة بأن الولايات المتحدة اعترفت باسرائيل .

غادر مندوب كندا الاجتماع ثم عاد إليه يعلن أنه طالع نبأ الاعتراف على ماكينات التيكرز لوكالا ت الأنباء .

وقف جونز اليز فرناندز مندوب كولومبيا ، فطالب الولايات المتحدة بأن تعلن رسميا نفى هذه الإشاعة .

توجه فرانسيس ساير ــ من الوفد الأمريكى ــ إلى المنصة وقال :

ــ لا أعلم شيئا عن اعتراف أمريكا باسرائيل ، لقد سمعنا تقارير صحفية ولكن لا توجد لدينا معلومات رسمية .

توجه جيسوب من الوفد الأمريكى خارج القاعة وقرأ ما قالته وكالات الأنباء وعاد يؤكد للوفد الأمريكى صحة نبأ الاعتراف .

* * *

وصف دين راسك قاعة اجتماع الجمعية العمومية فى تلك اللحظة بأنها كانت أشبه بالجحيم . فقد غضب الأعضاء للموقف الأمريكى الذى يكشف عن الخديعة واحتقار أمريكا للأمم المتحدة كلها .

وكان أكثر الأعضاء غضبا وثورة هوالسفير الكوبى بيلت الذى يرأس وفد بلاده فقد قرر أن يعلن انسحاب بلاده من الأمم المتحدة لأن عضوا رئيسيا فى المنظمة مدان بسياسة مزدوجة ، ويريد تحويل المنظمة الدولية إلى مجرد ناد أنيق . ولما عرف بذلك

ماك كيفر المستشار الصحفى للوفد الأمريكى جلس فوق « حجر » السفير الكوبى ليمنعه من الوقوف وإعلان انسحاب كوبا من المنظمة الدولية !

تمنى أعضاء الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة لو أن الأرض قد انشقت وابتلعتهم .

وقال جوردون ميريام رئيس مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية :

ـ من المستحيل أن تكون لنا سياسة مستقرة لأننا لم نعرف أبدا القنابل التى تنهال علينا من البيت الأبيض فى كل لحظة .

* * *

اعترف الاتحاد السوفييتى بإسرائيل اعترافا قانونيا كاملا بعد يومين وهو أقوى من الاعتراف الأمريكى الذى تم على أساس الأمر الواقع !

قال الأمير فيصل ، الملك فيصل فيما بعد ، وكان يشغل منصب وزير خارجية السعودية:

ـ بإقامة دولة اسرائيل فإن العرب ارغموا على دفع ثمن جرائم الزعيم الألمانى أدولف هتلر وتعويض اليهود عنها .

وحمل الأمير فيصل الولايات المتحدة المسئولية .

وتحدث الدكتور محمود فوزى ممثل مصر فى الأمم المتحدة ـ ورئيس وزرائها فيما بعد ـ فقال فى الاجتماع بعد سماع نبأ الاعتراف الأمريكى باسرائيل إن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة كان عملية كلها زيف

قال فارس الخورى مندوب سوريا إن الولايات المتحدة دعت للاجتماع لإضاعة الوقت عمدا حتى ينتهى الانتداب البريطانى على فلسطين فتعلن الاعتراف إائيل قبل أن تصل الجمعية العامة إلى قرار !

كى شارل مالك مندوب لبنان وقال : لا جدوى من الأمم المتحدة .

ب السير جون بلفور الوزير البريطانى المفوض فى وشنطن إلى وزير خارجيته ، بيفن يصف سياسة التردد والضعف الأمريكية وعدم كفاءة الجهاز الحكومى ، النضج السياسى مما يجعل الاعتبارات المحلية تطغى على المطالب الواقعية التى يها الموقف الدولى فى عالم غير مستقر .

ونسى الوزير البريطانى المفوض أنه من أسرة وزير الخارجية البريطانى الشهير

أرثر بلفور الذى أصدر وعده الشهير لليهود بإقامة دولة يهودية فى فلسطين عام ١٩١٧، وهو المسئول عن بداية المأساة العربية فى فلسطين !

* * *

راجت الاشاعات فى وشنطن بأن الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة قرر الاستقالة ككل من العمل فى وزارة الخارجية الأمريكية .

فى السادسة وخمسة عشر دقيقة تلقى دين راسك مكالمة من جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكى الذى قال :

ـ راسك . أسرع بالذهاب إلى نيويورك وامنع الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة من الاستقالة الجماعية .

استقل راسك طائرة إلى نيويورك ، فوصلها بعد فترة ، هدأت خلالها الأعصاب بالقدر الكافى ، وبذلك لم تكن مهمته ضرورية .

وقال بعض أصدقاء جورج مارشال :

ـ كان ينبغى عليك الاستقالة بسبب هذا الموقف .

أجاب مارشال قائلا :

ـ لا ياسادة ، أنتم لا تقبلون منصبا من هذا النوع ، ثم تستقيلون عندما يقوم الرجل الذى لديه السلطة الدستورية لإصدار القرارات بإصدار قرار منها . ومن المحتمل الاستقالة فى أى وقت لأسباب أخرى أو بدون سبب على الاطلاق . ولكن ليس لهذا السبب!

ولكن عندما التقى مارشال بترومان وجها لوجه قال له :

ـ لن أعطى صوتى لك فى الانتخابات القادمة فليست هذه هى الطريقة لادارةالسكك الحديدية !

* * *

قال دين راسك فى مذكراته .

« حدث فى سبتمبر ١٩٤٨ ، بعد شهور من قيام أسرائيل أن كنت فى باريس أشترك فى مؤتمر للأمم المتحدة عندما تلقيت فى الثالثة صباحا مكالمة تليفونية من السفارة الأمريكية للحضور إلى حجرة الشفرة للاطلاع على برقية سرية جدا من ترومان لمارشال.

توجهت للسفارة وطالعت البرقية وكانت تحتاج إلى رد سريع فأعددت مشروع رد عليها يرسل للرئيس وأيقظت مارشال من نومه فقرأ الرد وأجرى تعديلا عليه وعدت إلى السفارة للإبراق به للرئيس .

وبعد ذلك توجهت لمقهى قرب برج ايفل لأتناول طعام الافطار ولما عدت إلى الفندق حوالى السادسة صباحا فوجئت بصحفى يهودى يسألنى عن محتويات البرقية ورد مارشال عليها !

ومن الواضح أن البعض فى البيت الأبيض أبلغ اليهود فى وشنطن بمضمون البرقية واتصل هؤلاء برجالهم فى باريس مع أن التعليمات كانت تقول أن البرقية للاطلاع فقط وهى سرية وخاصة بين الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته » !

* * *

كان العرب نائمين عما يحدث وراء الستار وفى كواليس البيت الأبيض .ولم يسعوا لإقامة دولة عربية فى الجزء الأكبر المخصص لهم فى فلسطين طبقا لقرار التقسيم .

وقال دين راسك فى مذكراته :

« كانت لليهود خطوط اتصال مباشر بالبيت الأبيض عبر دافيد نايلز وكلارك كليفورد وآخرين .

وقد حطم ذلك كل التعليمات التى كان يصدرها ترومان لوزير خارجيته مارشال ».

ومرة أخرى أين كان العرب أثناء هذا كله ؟ .

اهتموا بتحريك جيوشهم لغزو فلسطين والقضاء على العصابات الصهيونية ـ كما سموا جيش الهاجاناه ـ فى ساعات ! ولم يهتموا أبدا بما يجرى فى وشنطن والذى كان من بين العوامل التى أدت إلى هزيمة العرب العسكرية .

وما جرى فى وشنطن فى تلك الليلة ، ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨ ، من اعتراف الولايات المتحدة بدولة أسرائيل كان البداية لما يقاسيه ويعانيه العرب ، فى كل الدول العربية ، حتى اليوم !

* * *

التقى بن جوريون ، بعد سنوات ، بالرئيس الأمريكي هارى ترومان فى أحد فنادق

نيويورك ، وكان كلاهما فى منصبه .. هذا رئيس لوزراء أسرائيل ، وذاك رئيس للولايات المتحدة .

أخذ بن جوريون يشكر بحرارة الرئيس الأمريكى قائلا :

ـ لا أستطيع كأجنبى أن أحدد موقعك فى التاريخ الأمريكى ، ولكن مساعداتك لاسرائيل وتعاطفك مع آمالها وأهدافها وقرارك الشجاع السريع فى الاعتراف بقيامها وتأييدك الدائم لها جعل مكانك وموقعك خالدا أبديا فى تاريخ أسرائيل .

تساقطت الدموع من عينى ترومان .. تأثرا وأخذ يبكى .

فلما انتهى الاجتماع وخرج الاثنان للصحفيين سأل أحدهم بن جوريون :

ـ لماذا يبكى الرئيس الأمريكى ؟ .

وجفت دموع ترومان بعد قليل ، ولم تجف دموع العرب أبدا فإنهم مازالوا يبكون .

* * *

قال المؤرخون :

ـ لو أن انسحاب بريطانيا من اسرائيل تأخر عاما ، ولو كان الرئيس الأمريكى رجلا آخر غير ترومان لكانت الحرب الباردة قد بدأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى الذى أصبح معاديا لليهود وتغير التاريخ ولم تقم الدولة الاسرائيلية .

.. ولكن التاريخ لا تصنعه كلمة « لو » ! .

* * *

شركة القناة : قبل التأميم

منذ افتتحت قناة السويس عام ١٨٦٩ لم توزع أرباحا حتى عام ١٩٧٥ .

وفى ذلك العام باع الخديو اسماعيل ٤٤ فى المائة من أسهم القناة التى كانت تملكها مصر بمبلغ ٤ ملايين جنيه فاشتراها دزرائيلى رئيس وزراء بريطانيا لحساب حكومته . وقد ارتفعت قيمة هذه الأسهم إلى ٣٠ مليون جنيه تقريبا عام ١٩٥٠ . أما أرباحها فوصلت إلى ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيها استرلينيا كل عام .

أما باقى الأسهم فيمتلكها أفراد أغلبهم من الفرنسيين . ولا تملك الحكومة الفرنسية سهما واحدا فى هذه الشركة .

وقد رهن الخديو اسماعيل حصة مصر من الأرباح وقدرها ١٥٪ وبذلك لم تحصل مصر على قرش واحد من قناة السويس حتى عام ١٩٣٦ عندما وقعت المعاهدة بين مصر وبريطانيا ، فبدأت إعادة تقييم التاريخ الطويل للشركة منذ منح محمد سعيد باشا والى مصر فردينان دى لسبس امتياز حفر القناة فى ٣٠ من نوفمبر عام ١٨٥٤ .

- صدر فى ٥ من يناير عام ١٨٥٦ فرمان يتضمن حقوق الشركة والتزاماتها حدد مدتها بـ ٩٩ سنة تبدأ من تاريخ افتتاحها ، الذى تم فى ١٧ من نوفمبر عام ١٨٦٩ ، وبذلك تنتهى مدة الامتياز فى ١٧ من نوفمبر ١٩٦٨ .

ولم يحتفظ هذا الفرمان للمصريين بأية نسبة بين موظفى الشركة وعمالها ، أو بين أعضاء مجلس ادارتها .

- صدر أول قرار لمجلس الوزراء المصرى بتنظيم الشركات المساهمة فى ١٧ من أبريل عام ١٨٩٩ ، وقد خلا من أى شرط يتعلق باشتراك المصريين فى إدارة الشركات المساهمة ، كما خلا القراران اللاحقان له فى ١٩٠٦ و ١٩٢٣ من أى نص فى هذا الشأن .

- صدر قرار عام ١٩٢٣ نص فيه على أن يكون فى مجلس إدارة الشركات المساهمة مصرى واحد على الأقل .

- أبرم سبعون اتفاقا بين الحكومة والشركة خلال المدة من عام ١٨٦٦ حتى عام ١٩٤٠ فى مسائل مختلفة .
- أبرمت فى ٢٩ من أكتوبر عام ١٨٨٨ معاهدة القسطنطينية الدولية لضمان حرية استعمال قناة السويس فاتفقت الدول المتعاقدة على أن تتعهد انها ، بموجب هذه المعاهدة، غير محدودة بمدة الامتياز .. أى حرية الملاحة فى القناة مستمرة بعد أنتهاء امتياز الشركة .
- استمر امتياز القناة محكوما بالعقود والاتفاقات التى لا تضمن للمصريين أية نسبة بين أعضاء مجلس إدارة الشركة أو موظفيها وعمالها .
- فى عام ١٩٢٧ صدر قرار لمجلس الوزراء بأن يكون ربع مستخدمى الشركات المساهمة ـ من غير العمال ـ من المصريين ، وأوجب أن يكون بمجلس ادارة هذه الشركات عضوان على الأقل من المصريين .

* * *

بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ جرت مفاوضات بين الحكومة والشركة صدر بها القانون رقم ٧٣ لعام ١٩٣٧ نص فيه على أن تعمل الشركة على تعيين شبان « مصريى المولد » فى سلك مستخدميها بصفة تدريجية حتى تصل نسبتهم إلى ٢٣ ٪ عام ١٩٥٨ وأن يعين عضوان مصريان فى مجلس ادارة الشركة ، وأن تدفع الشركة لمصر مبلغ ٣٠٠ ألف جنيه سنويا ابتداء من أول مايو ١٩٣٦ .

* * *

صدر فى ٤ من أغسطس عام ١٩٤٧ قانون الشركات المساهمة رقم ١٣٨ لعام ١٩٣٧ ليثير أزمة بين الحكومة المصرية برئاسة محمود فهمى النقراشى باشا والشركة .

نص القانون على أن يكون ٤٠ فى المائة من أعضاء مجلس ادارة كل شركة من المصريين و٧٥ فى المائة من الموظفين من المصريين على ألا تقل مرتباتهم عن ٦٥ فى المائة من مجموع المرتبات ، وألا تقل مرتبات العمال المصريين عن ٩٠ ٪ من مجموع المرتبات .

وتصاعدت حدة الأزمة فى ٤ من نوفمبر من ذلك العام عندما بدأ تنفيذ القانون فقد رأت شركة قناة السويس عدم خضوعها له إذ يسرى عليها القانون رقم ٧٣ لعام ١٩٣٧ وهو الخاص بهذه الشركة بالذات .

وبدأت الشركة والحكومة تتبادلان المذكرات ..

الحكومة من ناحيتها تقول ان المادة ١٦ من الاتفاقية التى تتمسك بها الشركة تنص صراحة على أن الشركة « مصرية تخضع لقوانين وعادات البلد » وأيد مجلس الدولة المصرى برئاسة رئيسه محمد كامل مرسى باشا هذا الرأى فى ١٦ من يونيه عام ١٩٤٨.

والشركة من ناحيتها تدعى بأنها تخضع لقانون الشركات الفرنسى لا المصرى .

استمر الخلاف قائما أكثر من عام دون حل . وأخيرا رأى مجلس الوزراء ، بالاتفاق مع الشركة ، بحث كافة المسائل المعلقة بينهما بدلا من قصرها على موضوع تطبيق قانون الشركات .

شكل مجلس الوزراء فى ٢٨ من نوفمبر عام ١٩٤٨ لجنة لهذا الغرض برئاسة ممدوح رياض وزير التجارة والصناعة من ١٥ عضوا بينهم الدكتور السيد صبرى استاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول ـ القاهرة ـ والدكتور وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية والدكتور أحمد حسين وكيل وزارة الشئون الاجتماعية الذى تولى هذه الوزارة فيمابعد .

واستعانت اللجنة برأى فقيه قانون سويسرى .

عقدت اللجنة عشرة اجتماعات تمهيدية وتفاوضت مع ممثلى الشركة برئاسة رئيسها شارل رو خلال ١٣ اجتماعا بدأت فى ١٠ من يناير حتى ٢٠ من فبراير عام ١٩٤٩ .

أغتيل محمود فهمى النقراشى وتولى رئاسة الوزارة ابراهيم عبد الهادى باشا فتوصل الطرفان فى ٧ من مارس عام ١٩٤٩ إلى اتفاق ، وإلى مشروع قانون ينظم العلاقة بين الحكومة والشركة خلال الـ ١٩ سنة الباقية على انتهاء امتياز الشركة .

نص على أن تحصل مصر على ٧ ٪ من أرباح الشركة والسماح للسفن المصرية التى تقل حمولتها عن ٣٠٠ طن بعبور القناة دون رسوم وبعض مزايا أخرى بالنسبة لتعيين الموظفين والعمال المصريين .. الخ

وقدمت الحكومة هذا الاتفاق إلى البرلمان لمناقشته على وجه السرعة وإصدار قانون به .

تولى ممدوح رياض باشا وزير التجارة والصناعة الدفاع عن هذا المشروع أمام مجلس الشيوخ وقام محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية والمالية السابق وزعيم المعارضة فى المجلس ، والسكرتير العام . لحزب الوفد ، بالاعتراض على المشروع والوقوف ضده عندما بدأ المجلس مناقشته فى جلسته ٥ من يوليه والجلسات التالية .

ولندع تفصيلات الاتفاق وبنود مشروع القانون وعددها ٢٣ ونتوقف عند نص واحد

وهو الخاص بأعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس .

* * *

كان مجلس ادارة الشركة مؤلفا من ٣٢ عضوا بينهم ١٨ فرنسيا يمثلون المساهمين الفرنسيين و ١٠ من الانجليز منهم ٣ يمثلون الحكومة البريطانية ويمثل الشركات الملاحية البريطانية ٧ أعضاء . وأمريكى واحد ، وهولندى واحد ، واثنان من المصريين . ومدة العضوية ٨ سنوات . ويتقاضى عضو مجلس الادارة مكافأة تزيد قليلا على ثلاثة آلاف جنيه سنويا ، ومن حقه مزايا كثيرة منها السفر مجانا إلى باريس !

ولو طبق قانون الشركات المساهمة لارتفع عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الادارة من عضوين إلى ١٣ عضوا طبقا لنص القانون الذى ينص على أن يكون ٤٠ فى المائة من الأعضاء من المصريين .

ولكن مشروع الاتفاق المعروض على البرلمان يقضى بأن يعرض مجلس إدارة الشركة على الجمعية العمومية القادمة للمساهمين تعيين خمسة أعضاء جدد من المصريين منهم اثنان يعينان فورا لوجود منصبين خاليين بين أعضاء المجلس من الفرنسيين .

ويعين مصرى ثالث بمجرد خلو أول منصب بالاستقالة أو الوفاة بين أعضاء المجلس الذين يمثلون أصحاب السفن من البريطانيين .

ويعين المصرى الرابع عام ١٩٥٩ ، والخامس عام ١٩٦٤ !

وتقرر فى الاتفاق أن رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس - شارل رو - « لن يتخلف عن مباحثة الحكومة المصرية مقدما فى شأن تعيين هؤلاء الأعضاء المصريين الخمسة الجدد ، على أن يعرض الأمر على الجمعية العمومية للمساهمين للتصديق على هذا التعيين » .

وكانت الشركة قد اعترضت فى مبدأ الأمر على زيادة عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الادارة بحجة أن هذا المجلس وكيل عن حملة الأسهم ولا تملك مصر منها عددا يبرر أية زيادة !!!

وكان اعتراض فؤاد سراج الدين باشا ، فى هذه النقطة بالذات ، يتركز فى النص الذى يقول بأن مجلس ادارة الشركة سيلجأ إلى الجمعية العمومية فى شأن تعيين المصريين الجدد فى مجلس الادارة .

قال ، أمام مجلس الشيوخ :

- ان الجمعية العمومية قد تقبل وقد ترفض ما يبرمه مجلس الادارة وهذا لا يليق بقانون ممهور بتوقيع ملك مصر .

ويعترض فؤاد سراج الدين على ما أعلنه ممدوح رياض من أن الاتفاق ينص على تمصير مجلس ادارة الشركة بقوله :

- يقولون لقد كسبنا من الاتفاقية تمصير مجلس الادارة بتعيين أربعة أعضاء جدد ، مع أنه لو طبق قانون الشركات لزاد عدد الأعضاء المصريين أحد عشر لا أربعة ، وبذلك نكون قد خسرنا سبعة مقاعد فى الوقت الذى تقول فيه الحكومة أننا كسبنا أربعة وهذا المنطق العجيب نجده فى جميع أحكام الاتفاق .

القول بأننا كسبنا كان يصدق لو أننا أخذنا خمسة مقاعد زيادة على حقنا بعد استيفاء النسبةالمقررة فى قانون الشركات ، أما أن نأخذ بعض الحق ونصفه بأنه كسب ، وكسب كبير ، وتمصير لمجلس الادارة ، فيجب أن نسلم بأنه خسارة .

ويضيف زعيم المعارضة :

- إن كل النصوص الخاصة بتمصير أعضاء مجلس الادارة لم ترد فى نص الاتفاق بل فى كشوف وخطابات وملاحق .

ويقول :

- ما هى الأضرار التى تصيب شركة قناة السويس من تطبيق قانون الشركات عليها . هل ستتعطل الملاحة وتضطرب الشركة فيما لو وجد ١٣ مصريا فى مجلس الادارة بدلا من خمسة ومعهم ١٧ عضوا أخرين أجانب فى مجلس الادارة .

وينتقد فؤاد سراج الدين كل نصوص الاتفاق . قال :

* الاتفاق كارثة وطنية واقتصادية داهمة .

* شركة قناة السويس يجب أن تخضع لقانون الشركات المصرى .

* قانون الشركات يفرض أن يعين فى مجلس ادارة هذه الشركة ١٣ مصريا لا أربعة فقط .

ويرد ممدوح رياض قائلا :

- إن موقف الشركة ناشئ عن دقة الموضوع فى توزيع الكراسى بين حملة الأسهم الممثلين للحكومةالبريطانية والممثلين لأصحاب المراكب الذين لهم صفة مستقلة ، وحملة الأسهم الفرنسيين الذين كانت لديهم غالبية اسهم الشركة من وقت مضى ، وحملة

الاسهم من الامريكيين والأوربيين وإن رجال الشركة يخشون دائما أن يمسوا هذا الوضع.

إن عدد ممثلى مصر عندما يصبح سبعة يكون مقاربا لعدد ممثلى الحكومة البريطانية التى تملك نصف رأس مال الشركة . وقد اعتبر الفريق المصرى الذى تفاوض مع الشركة أن مسألة زيادة عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الادارة إلى ثلاثة عشر ليس له شأن كبير فى التمصير ، وأيا كان العدد الذى سيعين فى مجلس الادارة ، فإن الغرض تدريب عدد من المصريين الذين يشتغلون فى أوساط المال والأعمال على إدارة أعمال الشركة ، حتى اذا آتى اليوم الذى ينتهى فيه امتيازها يكون عندنا عدد من المصريين المدربين .

ارادت الحكومة أخذ الرأى على مشروع القانون الخاص بهذا الاتفاق فى جلسة ١٩ من يوليه فاعترض فؤاد سراج الدين وطلب إعادة المناقشة فرفضت الحكومة والمجلس . ولذلك انسحب ومعه الشيوخ الوفديون وبعض المستقلين فلم يتوفر العدد القانونى الذى يسمح بأخذ الرأى .

وفى اليوم التالى ـ ٢٠ من يوليه ـ تقدم فؤاد سراج الدين وتسعة من الأعضاء مرة ثانية يطلبون فتح باب المناقشة فى مشروع القانون فرفض الأعضاء مرة ثانية .

أخذ الرأى على المشروع فوافق عليه ٦١ عضوا وعارضه ١٤ هم : أحمد ابراهيم عطاالله، وأحمد حمزة ، وأحمد حنفى أبو الفضل ، وأحمد قرنى ، وأحمد همام حسين ، وحسن محمد الوكيل ، وحسنين حمزة ،وحسين سالم الغراب ، وزكى ميخائيل بشارة ، وصلاح الدين الشواربى ، وعبد الستار حسن عمران ، ومحمد فؤاد سراج الدين ، ومحمد محمد الوكيل ، ومصطفى نصرت .

وبذلك أقر المشروع كما قدمته الحكومة وصدر به قانون . وأصبحت مصر تحصل على ٨٠٠ ألف جنيه سنويا حصتها الجديدة فى الأرباح .. وتقرر الاستمرار فى زيادة عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الأدارة من اثنين إلى سبعة من ٣٢ عضوا خلال السنوات العشر القادمة ، على أن يعين اثنان من هؤلاء ... فورا !

* * *

ولكن..

طلب صاحب الجلالة الملك فاروق من ابراهيم عبد الهادى الاستقالة فقدمها فى ٢٥ يوليه ٤٩

وشكلت وزارة ائتلافية تضم عدة أحزاب برئاسة حسين سرى باشا فى اليوم التالى فبعثت شركة قناةالسويس فى سبتمبر ١٩٤٩ إلى الحكومة المصرية تطلب تعيين كل من على الشمسى باشا ، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى السابق وواصف غالى باشا ـ وكان وزيرا سابقا للخارجية فى عهد الوفد وهو من وزراء الخارجية الكبار فى تاريخ مصر ـ عضوين فى مجلس الإدارة .

والاثنان يميلان لفرنسا ، ولكن على الشمسى مغضوب عليه من الملك فاروق !

ولكن نشرت الصحف المصرية ، خبرا غير رسمى ، يفيد بأن الملك فاروق يود أن تعين الشركة مستشاره الصحفى كريم ثابت وعبود باشا ، أكبر رجال الأعمال وملاك السفن فى مصر ، فى منصب المديرين بدلا من على الشمسى وواصف غالى !

استقالت وزارة حسين سرى باشا لتفسح الطريق لوزارة مستقلة ، برئاسته أيضا ، أجرت الانتخابات لمجلس النواب يوم ٣ من يناير ١٩٥٠ ، وانتخابات الإعادة بعد أسبوع ، ففاز الوفد بالأغلبية الساحقة .

أسند الملك فاروق رئاسة الوزارة إلى مصطفى النحاس باشا يوم ١١ من يناير بعد خمس سنوات من إقالة صاحب الجلالة للنحاس .

شكلت الوزراة من ١٧ وزيرا بينهم فؤاد سراج الدين باشا الذى تولى وزارة الداخلية ثم ضمت إليه وزارة المالية فى نوفمبر ، والدكتور محمد صلاح الدين للخارجية والدكتور طه حسين للمعارف وابراهيم فرج للشئون البلدية والقروية وعبد الفتاح الطويل للعدل ، وهم الوزراء البارزون .

* * *

لم يكن الملك مستريحا لعودة الوفد .

فى لقائه بالسير رونالد كامبل السفير البريطانى بعد فوز الوفد أبدى صاحب الجلالة تشاؤمه بشأن مستقبل الوزارة وأظهر شعورا بعدم الراحة

قال :

ـ آمل ألا يحاول الوفد مهاجمة مركزى الشرعى كما كانوا يفعلون فى الماضى .

وأشار صاحب الجلالة إلى دور رجل الأعمال المليونير أحمد عبود باشا فى الانتخابات فقال إنه مول الوفد بمبلغ كبير ، وسيكون له نفوذ كبير داخل الوفد .

* * *

بدأ الوفد يحكم .

وخلال الشهور التسعة الأولى من حكمه لم يتحرش بالملك ، ولم يحاول تفويض مركزه الشرعى ، بل شغل ، وصاحب الجلالة ، بتعيين اثنين من المصريين فى مجلس إدارة قناة السويس بالإضافة إلى شريف صبرى باشا ومحمود فخرى باشا عضوى مجلس الادارة !

* * *

توجه ادجار جلاد باشا صاحب جريدتى « الزمان » و« الجورنال ديجيبت » وأحد المقربين للملك فاروق إلى السفارة البريطانية وقابل تشابمان اندروز الوزير المفوض ليبلغه موقف الحكومة المصرية وذلك يوم ١١ من يناير ١٩٥٠ قبل أن يعهد الملك فاروق رسميا إلى النحاس برئاسة الوزارة .

قال ادجار جلاد :

ـ لن يستقبل الملك فاروق شارل رو رئيس مجلس ادارة الشركة عند ز يارته لمصر مالم تقبل الشركة أولا تعيين أحمد عبود باشا وكريم ثابت باشا عضوين فى مجلس الادارة.

واضاف :

ـ سيستقبل النحاس باشا وفؤاد سراج الدين شارل روبمجرد أن يتولى الوفد السلطة ويبلغه أنه ما لم تقبل الشركة هذه التعيينات خلال أسبوعين فإن الحكومة المصرية سوف تندد بالاتفاق الاخير الذى وافقت عليه حكومة ابراهيم عبد الهادى .

وقال جلاد :

ـ لقد عارض الوفد الاتفاق فى البرلمان ولن يأسف لانتهاز فرصة كهذه للتنديد به .

وسأبذل كل ما فى وسعى لمنع أية أزمة خطيرة تتطور بين الملك والوفد ... وموضوع المديرين فرصة طيبة لإظهار تضامن الوفد مع الملك . وكلاهما ينظر إلى الموضوع فى هذا الإطار.

واذا كان على أن أقدم نصيحة فانى أرى أنه ليس من ا لحكمة أن تقاوم الشركة أكثر من ذلك .

* * *

ما كادت وزارة الوفد تؤدى اليمين الدستورية وتمارس سلطتها حتى طلب فؤاد سراج

الدين باشا من تشابمان اندروز الوزير البريطانى المفوض أن يزوره ليبلغه وجهة نظر الحكومة المصرية بناء على طلب مصطفى النحاس باشا .

قال فؤاد سراج الدين :

ـ حين تولى النحاس باشا رئاسة الوزراء وجد فى درج مكتبه اقتراحا من الملك بأنه يجب تعيين أحمد عبود باشا المليونير ورجل الأعمال وصاحب شركة بواخر البوستة الخديو وكريم ثابت باشا المستشار الصحفى للملك عضوين بمجلس إدارة الشركة !

وصل شارل رو إلى مصر فى الشهر نفسه فأبرق إلى الملك فاروق يعرب عن احترامه وتمنياته الطيبة بمناسبة العام الجديد

لم يتلق أى رد .

وعندما قيد اسمه فى دفتر التشريفات الملكى ، طلب مرة ثانية مقابلة الملك ولكنه لم يتلق ردا .

استقبل النحاس شارل رو بطريقة ودية تماما وأعرب له عن تفهمه لاتفاقية ١٩٤٩ . وقال ان فيها بعض بنود يفضل الوفد لو تغيرت .

قال النحاس :

ـ لن يغير صاحب الجلالة رأيه ، ورغم أن من اختارتهما الشركة ليكونا عضوين بمجلس الادارة ، حاولا أن يحوزا رضائى ، إلا أن الوزارة ستساند الملك .

وبالتالى فإنى أرغب أن تقبل الشركة قرار جلالته .

أجاب شارل رو :

ـ يحكمنى قرار مجلس الإدارة ولا أستطيع تغييره. إن الحكومة المصرية لا تستطيع فرض مرشحيها والمبادرة فى تعيين أعضاء المجلس يجب أن تبقى فى يد الشركة .

قال النحاس :

ـ سأدرس المسألة وأرسل ردا فى الوقت المناسب .

كانت الحكومة البريطانية تأمل أن يتمكن شارل رو من حل المشكلة أثناء زيارته لمصر .

ولكن نظرا لموقف التحدى الذى اتخذه الجانبان ، أصبح من الضرورى ـ فى رأيهما ـ أن يقدم كل منهما بعض التنازلات .

ووجدت الحكومة البريطانية أن مساندتها لموقف الشركة المتشدد الذى لا يخلو من

ادعاء سيؤدى إلى اعتبار أن الحكومة البريطانية تتخذ نفس الموقف الذى يتخذه مديرو الشركة فى عدائهم الشخصى لكريم ثابت وأحمد عبود .

واذا كان الأول شخصا غير مريح فليس لدى بريطانيا ما تشكو منه فيما يتعلق بنشاطاته الرسمية بل العكس هوالصحيح ، كما أنها تعلم نفوذه الواسع فى القصر .

وعبود من ناحية أخرى يتمتع بنفوذ كبير فى الدوائر السياسية فى مصر وخاصة فى صفوف حزب الوفد ، كما أثبت دائما استعداده للمساعدة ووقف موقفا وديا بالنسبة للسفارة البريطانية فى مصر ،

وهكذا لم يكن من مصلحة الحكومة البريطانية مناصبة هذين الشخصين العداء خاصة وأن حكومة صاحب الجلالة لا تهتم بهوية المديرين الجدد ما دامت للفرنسيين أغلبية دائمة فى مجلس الادارة !

غادر شارل رو مصر بعد أن عجزت المفاوضات عن الوصول إلى نتيجة .

ولكن فى ٢٨ يناير سلم هومول المدير العام للشركة إلى محمود سليمان غنام وزير التجارة الوفدى رسالة مهذبة يسأل فيها عما اذا كانت مقترحات الشركة مقبولة من الحكومة المصرية .

ومعنى ذلك أن الشركة مصممة على تعيين مرشحيها من المصريين وأنها ترفض رجلى الملك ـ عبود وكريم ثابت ـ فى مجلس إدارة الشركة .

وفى أول فبراير التقى رو بوزير خارجية مصر الدكتور محمد صلاح الدين .

تقدم وزير الخارجية بعدة اقتراحات :

- اقناع عبود باشا بسحب ترشيحه .
- يعين كريم ثابت باشا مُفوضا من الحكومة لدى الشركة وهو المنصب الذى خلا باستقالة على الشمسى باشا ، ويمنح كريم ثابت مكافأة عن ذلك .

لم يرفض رئيس الشركة هذه المقترحات ولكنه مال للاقتراح الاخير .

ويلتقى شارل رو بوزير التجارة محمود سليمان غنام يوم ٢٢ من فبراير .

وجه الوزير سؤالا لرو :

ـ هل لديك اسماء أخرى مناسبة حتى يمكن حل المشكلة .. بأن يتخلى القصر عن مرشيحه .. وتحذو الشركة حذوه ..

كان شارل رو مستعدا .

قدم قائمة بأسماء لا تقل عن خمسة أشخاص تقبل الشركة أيا منهم وهم :

ـ نجيب باشا الهلالى وزير التعليم السابق .

ـ حافظ باشا عفيفى وزير الشئون الخارجية السابق والسفير السابق فى لندن .

ـ محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ .

ـ عبد الحميد بدوى باشا وزير الشئون الخارجية السابق وقاضى محكمة العدل الدولية فى لاهاى .

ـ صادق وهبه باشا عضو مجلس الشيوخ والوزير المفوض المصرى السابق فى روما.

قال الوزير :

ـ وما رأيكم فى محمود حسن باشا السفير المصرى السابق فى وشنطن ؟ .

وافق رئيس الشركة على أن يكون محمود حسن باشا أحد المرشحين لمجلس الادارة الذين تقبلهم الشركة فى مجلس الادارة .

قال رو :

ـ الافضلية الأولى لمرشحى الشركة الاصليين واصف غالى باشا وعلى الشمسى باشا.

قال الوزير :

ـ سمعت بالخطة التى وضعها زميلى وزير الخارجية لكنها لن تجدى لسبب واحد هو أن كريم ثابت باشا متمسك بترشيحه فى حين أن الحكومة من جانبها ستجد صعوبة فى إصدار قرار بتعيين هذا الرجل مندوبا عنها لدى الشركة .. فإن الحكومة وحدها صاحبة القرار فى هذا الشأن .

.. ومعنى ذلك أن الحكومة تريد من الشركة تعيين كريم ثابت ولكن هذه الحكومة نفسها تخشى تعيينه ، بقرار منها لشخصيته السيئة !

* * *

وهكذا ظلت الأزمة قائمة .

وجاء اللورد هانكى المدير التجارى للشركة ـ وهو السكرتير العام السابق لمجلس الوزراء البريطانى والوزير السابق إلى مصر ـ ثم كتب إلى لندن :

« من المثير للاهتمام هنا ملاحظة أنه باستثناء السفارة البريطانية ، فإن كل جهة فى مصر استشيرت كالبريطانيين والفرنسيين والأجانب الآخرين والمصريين ـ بمن فيهم

أناس على أعلى مستوى سياسى وتجارى ـ حذروا الشركة من قبول مرشحى القصر وشجعوها على المعارضة بحزم وثبات .

ومن هؤلاء رؤساء وزراء سابقون ، ووزراء خارجية سابقون ، وأشخاص وثيقو الصلة بالقصر والأوساط التجارية الرسمية والمصرفية والصناعية .

والاعتراضات على مرشحى القصر ذات شقين :

الأول مبدئى ، الثانى شخصى .

فالاعتراضات فى الشق الأول هى الاهم ، ولكن لا يمكن الفصل بين الاثنين فى الحقيقة.

والاعتراضات المبدئية يمكن تلخيصها كما يلى :

- تصرف القصر خرق للاتفاق الذى يترك المبادرة لشركة قناة السويس .
- اقتراح القصر يعتبر « إملاء » على الشركة ، فهو يحرمها ، ليس فقط من المبادرة ، بل من الحق فى رفض الشخص غير المناسب لمنصب مدير .
- انه انتهاك للمادة ٥٦ من قانون الشركة الذى ينص ، بين أشياء أخرى ، على تعيين المديريين من قبل الجمعية العمومية للشركة .. وحدها .
- وهذه السابقة أى لو قبلت الشركة مقترحات القصر فستتبعها حكومات مصر عند خلو أى مقعد مستقبلا ، وستكون النتيجة أن المديرين المصريين جميعا مرشحون من قبل الحكومة وتحت سيطرتها ،بل وربما سيطرة القصر .

ويمكن أيضا أن يتم اتباع هذه السابقة فى كل حالة يختلف فيها مجلس الادارة مع الحكومة والحقيقة أن أية مسألة يمكن أن تتحول إلى مشكلة بين الشركة والحكومة فالتطلعات معروفة جيدا عند بعض السياسيين المصريين ولا يحمينا منها إلا الامتيازات والقوانين والاتفاقيات المختلفة .

وتشمل هذه التطلعات التمثيل المصرى فى لجنة الإدارة فى مصر ، وهى لجنة مصرية استشارية لها رئيس مصرى وتجتمع فى مصر ، ومندوب سام مصرى فى القاهرة ، ونقل المكاتب الإدارية لهذه الشركة من باريس ، حيث توجد إتصالات وثيقة بأوساط التجارة والملاحة العالمية .

وربما قبل انقضاء فترة الامتياز بوقت طويل ، تمصر الشركة كلها .

وكان هناك تهديد بكل ذلك فى السنوات الخمس الأخيرة .

والنتيجة سلسلة من المنازعات المريرة يصعب أن تبقى ، بمنأى عنها ، كل من

الحكومة البريطانية بوصفها أكبر مالك للاسهم ، والحكومة الفرنسية بوصفها ممثلة لأكبر تجمع لحاملى الأسهم .

ويمكن أيضا أن تنشأ أخطار استراتيجية بالغة على الإمبراطوية البريطانية بتسهيل إمكانية مضايقة ممثلى الشركة وتنظيم الإضرابات والتخريب إلى آخر ذلك .

والجانب الشخصى لمرشحى القصر يشمل اعتبارات دقيقة .

إن شركة قناة السويس ، كمعظم الشركات ذات المكانة العالية فى بريطانيا العظمى وفرنسا ومصر ، وغير ذلك من البلاد ، تهدف إلى مستوى من التكامل بالنسبة لمديريها . ويكفى أن نقول إن التحريات السرية المستقاة من أشخاص ذوى خبرة فى بريطانيا ومصر ، حول مرشحى القصر ليست مطمئنة بشكل كاف لتبرير أن يوصى بهم المجلس الجمعية العمومية لحملة الأسهم .

ومن الأمور ذات المغزى أنه حتى عبود باشا ، الذى يمكن أن تعطيه فضائله بعض الحق فى إن يكون موضع اعتبار ، لو لم يكن مفروضا علينا ، رفض مجلس إدارة أحد البنوك المصرية قبوله عضوا بمجلس اداراته عدة مرات .

وبإيجاز فإن مقترحات القصر غير مقبولة على أسس مبدئية وشخصية .

والحجة الرئيسية التى يستخدمها رجالنا ـ وعددهم قليل ـ ممن ينصحوننا بالاستسلام هى أنهم يخشون أن تؤدى المقاومة بنا إلى الأسوأ .

وهم يفترضون أن هناك طريقة ما ، يمكن بها للقصر أن يهزم الشركة ، فإذا سئلوا «كيف ؟ » صعب عليهم تقديم اجابة .

وأخيرا فإن القصر الملكى والحكومات المتعاقبة ، منذ الحرب : وقبلها بوقت طويلة ، حاولوا « تخويف » شركة قناة السويس .

ان التهديد الصادر من أحد مرشحى القصر هو :

ـ إذا كنتم تريدون حياة هادئة فخذونى .

ولم يؤخذ هذا التهديد مأخذ الجد بدرجة كبيرة .

ومن الاقتراحات المثارة أنه يمكن أن يضغط القصر على الحكومة لإلغاء الاتفاقية وذلك سيتضمن بالطبع ، موافقة البرلمان .

ولكن طرح مثل هذا المشروع بقانون قد يؤدى إلى كشف أشياء غير سارة تتخذ أبعاد فضيحة عامة ، لا تقتصر بالضرورة على مصر ، ولا تستطيع أية حكومة أن تواجهها .

وبغض النظر عن المخاطرة فمن المشكوك فيه أن تكون الحكومة مستعدة للتخلى عن الميزات المالية وغير المالية للاتفاقية .

وأكثر من ذلك فمصر قلقة على سمعتها الدولية التى ستسود إذا اذيعت القصة كلها .

أصدقاؤنا المصريون ، ومديرونا ذوو الخبرة الطويلة فى مصر ، متفقون على أن القصر لا يستطيع أن يفعل الكثير وإلا فعله أو حاول أن يفعله .

وقد تعودنا جميعا إلى أقصى درجة ، هذا النوع من الوقاحة التى تعرض لها شارل رو مؤخرا .

وقد مررنا بالعديد من المضايقات ، من قبيل رفض تأشيرات الدخول والقرارت البشعة لما يسمى لجنة المصالحة . ونحن نريد أن نتخلص من كل هذه المضايقات وقد دفعنا بالفعل ثمنا طيبا لهاق اتفاقية ١٩٤٩ ولكن هناك حدودا لتنازلاتنا . .

إذا وصل الخلاف مع الحكومة المصرية إلى اشتباك فمن الطبيعى أنه كملجأ أخير سيتوقف الكثير على موقف حامل الأسهم الرئيسى .

والشركة تدرك منذ زمن طويل ، أن حكومة صاحب الجلالة لم تكن ترغب فى أن تتورط فى النزاع الدائر حول شخصية المديرين المصريين .

وقد احترمت هذه الرغبة .

ولكن الصعوبة تكمن فى أن مسألة الشخصيات تثير على الفور مسألة المبدأ أى محاولة القصر الملكى انتزاع حق المبادرة من الشركة .

عند الحديث مع أى مصرى مطلع فأول شىء يقوله هو :

ـ لا يجب أن تقبلوا هؤلاء الرجال . يجب أن تثبتوا على المبدأ » .

* * *

سافر رو إلى باريس ثم عاد إلى مصر ليلتقى بمصطفى النحاس مرة أخرى يوم ٤ من مارس ١٩٥٠ وكان معه ، هذه المرة ، جورج بيكو المدير العام للشركة وذلك بناء على طلب رئيس الوزراء .

دام الاجتماع ربع ساعة فقط . وكان وديا للغاية بكل التقديرات .

قال رئيس الوزراء :

ـ استطعت بعد صعوبات هائلة إقناع الملك بالاستغناء عن كريم ثابت ، ولكن أحد مناصب الادارة فى الشركة يجب أن يتولاها عبود باشا . وقد أبلغت الملك أنه بعد دراسة

متانية للاتفاق وجدت أن الحكومة المصرية لا تستطيع اختيار المديرين . وقد وافق الملك على سحب اسم كريم ثابت مقابل سحب الشركة لاسم على الشمسى .

وطلب النحاس إلى رئيس الشركة قبول هذا الحل حتى يتسنى له الوقت الكافى لترتيب الاجراءات مع الملك قبل رحلة صاحب الجلالة فى الخارج .

طلب رئيس الشركة مهلة كافية لاستشارة مجلس الادارة .

* * *

توجه أحمد عبود لمقابلة اللورد هانكى .. وهو يعرفه قبل عشرين سنة .

قال عبود :

ـ لم اطلب طرح اسمى . والقصر هو الذى فرض على ذلك .

سأله هانكى :

ـ ولم لا تنسحب ؟

رد عبود :

ـ منذ اسابيع وأنا افكر فى ذلك ، ولكن حسين سرى باشا رئيس الوزراء السابق اقنعنى بالعدول لأنه سيغضب صاحب الجلالة .

وقال عبود :

ـ ما رأيك هل أجدد دعوتى إلى رو وزملائه المديرين فى رحلة نيلية .

قال هانكى :

ـ لا . أعرف طبيعتك المضيافة وهى تنبع من قلبك ، و لكن ذلك قد يساء فهمه فى الظروف الحالية وقد يحرج شارل رو .

وقبل أن ينصرف عبود . قال هانكى كلمة أخيرة :

ـ أليس الافضل لك أن تنسحب من ورطتك الحالية ؟

سأله عبود :

ـ هل تنصحنى بذلك .

كان جواب هانكى :

ـ من مصلحتك أن تفكر فى ذلك جديا .

ولكن..

اجتمع مجلس ادارة الشركة فى ٤ أبريل ١٩٥٠ . وهذا محضر الاجتماع فى هذه المسألة:

« لم يكن أى من الرجلين « شخصا مرغوبا فيه » من جانب الإدارة الفرنسية للشركة التى تلقت النبأ باستياء .

وبالنسبة لكريم ثابت : بسبب سمعته السيئة ، وخاصة فيما يتعلق بأنه مرتش ، وللشركة تجربة فى هذه المسألة .

وبالنسبة لعبود : لما عرف عنه من حب السيطرة ، وما يشاع عنه فى الأوساط الفرنسية من أنه « العوبة » بريطانية .

وأصرت الشركة ، على أن تبقى المبادرة فى يدها فى تعيين أعضاء مجلس الادارة .

واستطاعت بواسطة الأعضاء الفرنسيين فى مجلس الادارة إقناع المديرين التجاريين البريطانيين ، بمساوئ مرشحى الملك فاروق ، فثارت كرامتهم ضد التهديدات التى تتعرض لها امتيازات الشركة .

وتزايد الضغط المصرى على الشركة لصالح كريم ثابت أساسا وبدا يتخذ تدريجيا طابع ابتزاز .

وأخيرا نشرت الصحف المصرية نبأ التعيين المتوقع لكريم ثابت وعبود ، ولم يؤد ذلك إلا إلى زيادة تصلب مقاومة الشركة .

وسعت الشركة بمعرفة وزارة الخارجية الفرنسية ومسيو شومان إلى ضمان تأييد الحكومة البريطاية لمرشحيها ومقاومة رغبات الملك فاروق .

أبلغت الحكومة البريطانية وزارة الخارجية الفرنسية أنها لا ترى مناسبا أن تتدخل حكومة صاحب الجلالة فى أمر مسألة اختيار بين أشخاص ، علاوة على أنها تعتبر ذلك من اختصاصات الشركة ، فإذا خالفت الحكومة المصرية ـ التى لم تعلن موقفها الرسمى ـ المبادئ المعمول بها فقد يكون من الملائم عندئذ ، أن تتدخل حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفرنسية دفاعا عن الاتفاقية .

وفى الوقت ذاته ، فان مصلحة الشركة ، مستقبلا ، فى حل المشكلة وديا .

وقرر رفض طلب ملك مصر ورئيس وزرائه . ووصف مجلس الإدارة عبود فقال :

* اعتبر المديريون الفرنسيون عبود « دمية » فى يد البريطانيين . وقالوا إن الحكومة البريطانية افتعلت المشكلة الحالية لتضمن تعيينه .

وخاف الفرنسيون من تفجر طاقات عبود الهائلة التى يمكن أن تكون مصدر ازعاج كبير ، لو ألقى بثقله فى الشركة .

وأيد الأعضاء البريطانيون زملاءهم الفرنسيين الذين صوروا لهم عبود كغول من غيلان الفساد والتآمر .

ووافق المجلس على ما قام به رئيسه من إضافة ستة أسماء إلى الاسمين الذين تم تقديمهما للحكومة المصرية للنظر فيهما ، أى زيادة عدد الأسماء ، التى اقترحتها الشركة على الحكومة المصرية ، لشغل المقاعد الشاغرة ، إلى ثمانية .

وأكد المجلس أن الشركة تكون بذلك قد أوفت بالتزاماتها . ووفرت للحكومة المصرية فرصة للنظر فى مجموعة من الأسماء المقدمة دون ترتيب تفصيلى ، وبحجم يزيد أربع مرات عن المقاعد الشاغرة .

ودون الدخول فى مناقشات حول حق الحكومة المصرية فى أن تتقدم بمقترحات من جانبها .

ورغبة من مجلس الادارة فى تأكيد حسن نواياه ، وافق على ألا يعتبر قائمة الأسماء الثمانية نهائية وأبدى استعداده لدراسة أية اقتراحات قد تتقدم بها الحكومة المصرية لزيادة الأسماء المذكورة فى القائمة بما لا يقل عن أربعة أسماء » .

تدخل تشابمان أندروز الوزير البريطانى المفوض لصالح أحمد عبود وأيدت وزارة الخارجية البريطانية ذلك .

* * *

ويلتقى النحاس مع شارل رو يوم ١٤ أبريل .

قال رئيس الوزراء :

ـ لا شأن للمبدأ بهذه المسألة فقد حصلت على فتوى قانونية حول التفسير الصحيح للشرط المذكور فى الاتفاقية .

الفتوى تقول إن حقوق الطرفين متساوية تماما .

وكلا الطرفين مخول فى اقتراح أسماء . وكل له الحق فى الاعتراض على إقتراحات الجانب الآخر . وهذا ما فعلته الحكومة المصرية .

وإذا عرضت هذه المسألة على محكمة العدل الدولية فى لاهاى فإنى واثق من أن المحكمة ستتبنى هذا التفسير .

وقال رئيس الوزراء :

ـ الاقتراحات التى تقدمت بها هى الكلمة الأخيرة للحكومة وبإمكان الشركة أن تقبلها أو ترفضها .

احتدت المناقشة ولكنها لم تكن عدائية ، وافترق رئيس الوزراء ورئيس الشركة بعد أن تبادلا الكلمات الطيبة !ويستدعى فؤاد سراج الدين الوزير البريطانى المفوض تشابمان أندروز يوم ١٨ أبريل ويطلب منه التدخل لصالح الحكومة المصرية قائلا :

ـ الحكومة البريطانية أصبحت إلى حد ما متورطة لأنها أكبر مالك للأسهم فى شركة القناة والمستفيدة الكبرى منها .

بذل السير فرانسيس وايلى أحد المديرين الثلاثة المعينين من قبل الحكومة البريطانية جهودا كبيرة ليكسب زملاءه البريطانيين ، من المديريين التجاريين ، إلى الموافقة على الحل.

وبالرغم من أن السير وايلى بدا قريبا من النجاح إلا أن سير الأحداث فى اجتماع مجلس الادارة ضيع جهوده هباء . فقد انضم المديرون التجاريون البريطانيون إلى زملائهم الفرنسيين فى رفض الحل الوسط الذى اقترحه رئيس الحكومة المصرية .

ومرة أخرى يكتب تشابمان أندروز إلى لندن يوم ٥ أبريل ١٩٥٠ :

« هناك نقطة واحدة ، بعينها ، لا أستطيع أن أفهمها ، وهى : لماذا يعتبر اسم عبود شيئا « ملعونا » لدى المديرين البريطانيين والفرنسيين .

أعلم أنه ليس ملاكا . ولكن تعيينه يمكن أن تكون له مزايا عديدة من وجهة النظر البريطانية ولا يسعنى الآن إلا أن افترض مرة أخرى أن المديرين البريطانيين تركوا أنفسهم لتأثير أحقاد زملائهم الفرنسيين .

فأنا أشك حقيقة فى أن يكون لدى أى انجليزى ما يسمح له بأن يصف عبود بأنه «لعنة » إلا اذا كان عبود قد غلبه فى صفقة تجارية » !

* * *

ضغطت الشركة على وزارة الخارجية الفرنسية التى كتبت إلى الحكومة البريطانية تطلب تأييدها لمقاومة رغبات الملك .

وقالت الشركة « سمعة كريم ثابت سيئة وهو مرتش ولشركة قناة السويس تجربة فى هذا الشأن .

.. أى سبق أن قبل رشوة من الشركة !!

ولكن بريطانيا أرادت أن تكسب ملك مصر ورئيس وزرائها وعبود أيضا كما تقول مذكرة وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩ أبريل ١٩٥٠ .

« أبلغنا وزارة الخارجية الفرنسية أننا لا نرى مناسبا أن تتدخل حكومة صاحب الجلالة فى أمر هو فى اساسه مسألة اختيار بين أشخاص ، علاوة على اننا نعتبره من اختصاصات الشركة .

وسياستنا هذه أملاها علينا ادراكنا لحقيقة أن مساندتنا لموقف الشركة المتشدد الذى لا يخلو من ادعاء سيؤدى إلى اعتبار أن الحكومة البريطانية تتخذ نفس الموقف الذى يتخذه مديرو الشركة فى عدائهم الشخصى لكريم ثابت وأحمد عبود .

وإذا كان الأول شخصا غير مريح فليس لدينا ما نشكو منه فيما يتعلق بنشاطاته الرسميه (بل العكس هو الصحيح) كما أننا نعلم نفوذه الواسع فى القصر .

وعبود من ناحية اخرى يتمتع بنفوذ كبير فى الدوائر السياسية فى مصر وخاصة فى صفوف حزب الوفد كما أثبت دائما استعداده للمساعدة ووقف موقفا وديا بالنسبة لسفارتنا .

وليس من مصلحة الحكومة البريطانية مناصبة هذين الشخصين العداء خاصة وأن حكومة صاحب الجلالة لا تهتم بهوية المديرين الجدد ما دامت للفرنسيين أغلبية دائمة فى مجلس الادارة .

وقد ابدى النحاس باشا استعداد الحكومة المصرية لحل وسط على اساس سحب اسم كريم ثابت اذا عينت الشركة أحمد عبود وتسحب الشركة من جانبها اسم على الشمسى باشا على أن يبقى اسم واصف غالى باشا .

ورأينا أنه من حسن المشورة قبول الحل الوسط وإن كان فيه ما يخالف النص الحرفى للاتفاق .

وباضافة إلى ذلك فإن ظهور عبود كوسيط فى المفاوضات المالية المصرية ـ الانجليزية، التى تمر الآن بمرحلة أزمة ، يضيف مبررا جديدا لتجنب معاداته . وأن كنا لا نستطيع العمل لصالح عبود بشكل مكشوف لأسباب معروفة جيدا » .

ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تساند أحمد عبود وكريم ثابت لمصلحتها لا لمصلحة القصر أو الوفد وذلك ضد الحكومة الفرنسية وشركة قناة السويس الدولية !

* * *

ويحاول الاعضاء البريطانيون فى مجلس ادارة الشركة نصحها بالاعتدال .

ويلتقى السفير البريطانى السير رونالد كامبل بمصطفى النحاس باشا يوم ٢٠ مايو..

قال النحاس :

ـ قدمت تسوية بحل وسط وهو أن يختار كل طرف أحد المرشحين الذى يقترحه الجانب الآخر .

وهدفى ألا يحقق جانب نصرا على الآخر . فإذا كانت الشركة هى المنتصرة فإن مصر ستصبح تابعا فيما يتعلق بمسائل القناة وتفقد سيادتها وسلطاتها على القناة .

ولا أريد انتصارا مصريا كاملا على الشركة لأن ذلك سيكون بمثابة شىء سىء بالنسبة للعلاقات معها . وأرغب اقامة علاقات طيبة وتعاونية لصالح الطرفين .

قال كامبل فى برقيته إلى لندن .

« أعترف بأن رد فعل النحاس لم يكن مفاجأة لى .. بعد تأكيد رفض أحد مرشحى فاروق فإنه سيكون مثيرا للدهشة أن يجعل جلالته يبلع رفض مرشحيه بل وأيضا قبول على الشمسى باشا وهو شخص غير مرغوب فيه » .

اجتمع عبود بتشابمان اندروز وقال له :

ـ عرضت الانسحاب من هذه العملية مرتين الأولى على سرى باشا عندما كان رئيسا للوزارة والثانية على النحاس باشا . وقد ابلغنى الاثنان أنى لست فى موقف يمكننى من الانسحاب .

ويكتب تشابمان اندروز إلى لندن :

« لا يزال الملك عاقدا العزم على أن يتم تعيين عبود . ويسانده النحاس فى ذلك وقد قوى هذا العزم الموقف الحالى للشركة فى المفاوضات الرعناء الجارية والموقف الذى ترفض التراجع عنه .. والخطأ يرجع جزئيا إلى الشركة لأنها لم تكتب فى اتفاق عام ١٩٤٩ ماتريده على وجه الدقة .

ومن وجهة نظر الحكومة البريطانية فإن عبود مرشح مناسب بصورة بارزة فهو يحظى بتأييد الملك فاروق وحكومته .

ونحن نريد بذل كل ما فى استطاعتنا لإقامة علاقات طيبة مع الملك والحكومة » .

ويجتمع مجلس ادارة الشركة مرة أخرى .

ويبعث المجلس رسالة إلى النحاس قال فيها :

« المجلس لا يعترض على المرشحين الذين تصر الحكومة على ان يكونوا من كبار الشخصيات المصرية ولكنه يأسف لأن هؤلاء المرشحين لا يضيفون إلى مزاياهم مزية الامتناع عن دخول مجلس ادارة لا يريدهم » .

ويبعث الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية ببرقية إلى سفير مصر فى باريس لينقلها إلى شارل رو .

وفى هذه البرقية رفض وزير خارجية مصر رسميا قرار الشركة على أساس المبدأ .

ولا يغلق وزير الخارجية الباب أمام تسوية فإن الملك ورئيس الوزراء والوزراء كانوا يريدون وصول عبود على الاقل إلى مجلس ادارة الشركة !

قال الدكتور محمد صلاح الدين :

« الحكومة المصرية لا تستطيع ـ من جانبها ـ قبول تفسيركم الذى يتعارض مع نص وروح الاتفاق . إنكم ترون أنه ليس من حق الحكومة المصرية بل مجرد الاختيار بين من ترشحهم الشركة .

ولست فى حاجة إلى أن اعيد إلى مسامعكم ما أوضحته لكم شفويا وكتابة فى هذا الموضوع وعلى الرغم من أنى لا أرى أن احدا من الطرفين ـ الحكومة والشركة ـ له حق إملاء رغباته على الآخر إلا أنه من حق كل طرف فى الوقت نفسه أن يعرض مرشحين من اختياره .

وعلى أساس هذه الترشيحات يتشاور الطرفان للتوصل إلى اتفاق حول تعيين أكثر المرشحين تأهلا .

ان ذلك يمثل وسيلة غير مباشرة لإملاء إرادة الشركة التى ترفضها الحكومة المصرية بشدة كمسألة مبدأ .

ان مجلس ادارة الشركة يعترف بأن المرشحين اللذين أختارتهما الحكومة المصرية من الشخصيات المصرية الهامة فانه يرفض فى الوقت نفسه الموافقة على تعيينهما دون تقديم أى سبب يبرر هذا الرفض » .

وبهذا الرد الحاسم رفض وزير خارجية مصر قرار الشركة تأجيل النظر فى تعيين المديرين .

وتستمر المفاوضات من يناير إلى سبتمبر عام ١٩٥٠ عندما اجتمع مجلس ادارة الشركة فى باريس .

فى ذلك الاجتماع تحت الضغوط البريطانية تنازل شارل رو عن تعيين على الشمسى باشا ووافق على تعيين أحمد عبود باشا وواصف غالى باشا لملء المقعدين الشاغرين فى مجلس الادارة .

* * *

وفى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٠ نشرت الوقائع المصرية قرار الحكومة المصرية بتعيين أحد رجال الملك ومستشاره الاقتصادى وهو الياس اندراوس باشا مندوبا ، أى مفوضا للحكومة المصرية لدى شركة قناة السويس .

وكان اندراوس قد أصبح مقربا للملك أكثر من كريم ثابت !

ولم يعرض هذا القرار فى اجتماع لمجلس الوزراء المصرى ، بل عرض على الوزراء بالتمرير .

وقع مصطفى النحاس ثم سراج الدين ومحمد صلاح الدين ولم يستطع باقى الوزراء الامتناع بل وضعوا امضاءهم على القرار .. بالموافقة !

وبهذه الطريقة خضعت حكومة الوفد من يناير إلى نوفمبر لرغبة الملك فاروق فى تعيين أحد رجاله فى شركة قناة السويس .

وأصبح لرجال الملك سطوة فى حزب قام أساسا مع الشعب أو ارتبط به ..

وساعد انتصار فاروق فى معركة مجلس إدارة قناة السويس على مزيد من اللا مبالاة بالرأى العام العالمى .

وكشف هذا الموقف ايضا عن مدى نفوذ شركة قناة السويس التى تختار الاجانب والمصريين فى مجلس ادارتها دون أن يكون للحكومة المصرية الحق فى ان تختار من مواطنيها من ترى انهم يستحقون التعيين فى مجلس ادارة شركة بناها المصريون بأموالهم وعرقهم ، وتمر فى أرض مصر !

وأدركت بريطانيا أن حكومة مصر خاضعة لرغبة الملك وأن هذه الحكومة ضعيفة أمام الشركة الدولية .. مما يحدد العلاقة فى المستقبل بين بريطانيا وحكومة مصر !

ان معركة تعيين عضوين مصريين فى مجلس ادارة قناة السويس فضحت النظام كله.

* * *

ولكن..

بعد ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وصل أحمد عبود إلى لندن بعد أن حضر فى باريس اجتماع

مجلس إدارة شركة قناة السويس وأخذ يعرب عن حماسه للواء محمد نجيب قائد الثورة وبدأ يهاجم الياس اندراوس وقال أنه لم يكن صديقا له فى يوم من الأيام !

ولكن وزارة الخارجية البريطانية أخذت تحذر الوزراء البريطانيين من لقاء عبود أو الحديث اليه ..فان دور عبود قد انتهى بالنسبة للانجليز وانتفت حاجتهم إليه فلم يعد صديقا للنظام الحاكم فى مصر ولا يملك التأثير عليه !

ولـى العهـــد

كان الأمير « محمد على توفيق » سىء الحظ .

عزلت بريطانيا الخديو « عباس حلمى » الثانى فى ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ بعد اندلاع الحرب بين بريطانيا وتركيا .

وبدلا من أن تعين شقيقه الأصغر الأمير « محمد على » اختارت الأمير حسين كامل وعينته سلطانا على مصر .

لم يحاول الأمير محمد على إخفاء عواطفه مع تركيا ومع أخيه المعزول ، فجعل قصره مقرا للإشاعات والمؤامرات والهجوم على السلطان الجديد .

عرف الانجليز فأنذروا الأمير وهددوه . ولكنه لم يرتدع فطلب منه الجنرال ماكسويل القائد العام للقوات البريطانية مغادرة مصر والإقامة فى الخارج .. أى أنهم قرروا نفيه .

ودع السلطان حسين كامل الأمير الذى تآمر عليه فى محطة السكة الحديد ، ولكنه أوقف صرف مرتبه ، وقدره ستة آلاف جنيه سنويا !

أقام الأمير محمد على فى مدينة مونتريه بسويسرا وسمحوا له بتحويل ايرادات أملاكه الخاصة إليها وفى الوقت ذاته راقبوا ، من القاهرة ، رسائله وعرفوا ، عام ١٩١٦ ، أنه على اتصال مستمر بعلى الشمسى ـ وزير مالية مصر ومحافظ البنك الأهلى بعد ذلك ـ الذى يؤيد تركيا وألمانيا ضد الانجليز ويلتقى بالزعيم الوطنى محمد فريد .

وفى عام ١٩١٧ ، والحرب مستمرة ، أوقف الانجليز الأموال المرسلة الى الأمير واكتفوا بمنحه مرتبا شهريا قدره ٢٥٠ جنيها وعارضوا زيادتها حتى لا يدعم الأمير الحركات الوطنية ضدهم .

ويوم مات السلطان حسين كامل ـ ٩ أكتوبر ١٩١٧ ـ رأى « رونالد ستورز » السكرتير الشرقى البريطانى أن يسند عرش مصر إلى ابن الخديو « اسماعيل » وهو «أحمد فؤاد » ـ بدلا من ابن الخديو « توفيق » وهو الأمير « محمد على » .

طلب الأمير من الانجليز منحه جواز سفر بريطانى أو أى جواز سفر يسمح له بأن يكون تحت الحماية البريطانية ، وكانت مصر حينئذ ، تحت هذه الحماية ولكن الانجليز رفضوا .

انتهت الحرب العالمية الأولى ، فطلب محمد على من الانجليز السماح له بالعودة إلى مصر ولكن السلطان أحمد فؤاد ـ عم الأمير ـ عارض بشدة قائلا :

ـ إن وجود شقيق الخديو السابق سيشجع المؤامرات ضد السلطان .. أى ضدى !

ظل الأمير حتى عام ١٩٢١ يحاول الحصول على جواز السفر ويبدى استعداده للتوقيع على أى إقرار يعترف فيه بحقوق بريطانيا فى مصر فوافق الانجليز على منحه جوازا بأنه تحت الحماية البريطانية مع عدم السماح له بالذهاب إلى مصر ، أو زيارة الدول التى حاربت بريطانيا .

لم يجد محمد على وسيلة للعودة فطلب من ممثل بريطانيا فى عاصمة سويسرا « برن » تأشيرة دخول إلى لندن لعرض شكواه على ملك بريطانيا .

أبلغت وزارة الخارجية البريطانية بذلك فرفضت لأن زيارة الأمير لن تخدم هدفا مفيدا .

وأخيرا ، وبعد إلحاح لا يهدأ ، عرضت بريطانيا مشكلة محمد على على السلطان أحمد فؤاد فوافق على عودة الأمير إلى مصر .

تعلم الأمير من ذلك الدرس السياسى الأول فى حياته وهو أن الانجليز يعينون حاكم مصر سواء حمل لقب الخديو ، أو السلطان ، أو صاحب الجلالة .. ولذلك تقرب الأمير من الانجليز يطلب صداقتهم .. وعرش مصر !

يوم أول مايو عام ١٩٢٣ ، بعد أكثر من عام على اعلان استقلال مصر رأى الأمير محمد على أن يتودد إلى ملك مصر فتوجه للقائه .

وخلال تسعين دقيقة جرى الحوار التالى بين الأمير وصاحب الجلالة .

قال الأمير :

ـ لا يجب فصل السودان عن مصر ، وأنا ، وكل الأمراء ، غير راضين عن سياسة الحكومة باهمالها مصالح مصر فى السودان .

قال الملك ، الذى كان يزمع إبلاغ نص الحديث للانجليز :

ـ لولا الانجليز ما استطاعت مصر الاحتفاظ بالسودان . وقد بذلت الحكومة أقصى جهدها .

قال الأمير :

ـ الدستور الجديد لمصر لا يحقق مطالب الأمة وهو ديكتاتورية مقنعة .

رد صاحب الجلالة :

ـ الدستور يلائم الظروف الحاضرة وما يقال عن آمال الشعب مجرد خيال .

قال الأمير :

ـ قانون التضمينات الجديد الذى يضمن حقوق الانجليز ويمثل غطاء شرعيا لكل تصرفاتهم خلال فترة الحماية طوال سنوات الحرب يعطى بريطانيا حق الإشراف الدائم على مصر وهو مجرد واجهة للحماية .

وقال الأمير :

ـ بصدور الدستور لابد من السماح فورا بعودة سعد باشا زغلول من منفاه فى جبل طارق.

رد صاحب الجلالة قائلا :

ـ سعد باشا رجل تلقائى لا يفكر قبل أن يتكلم وعودته ستؤدى إلى إثارة الاضطرابات فى مصر من جديد . ولهذا السبب ، فمن الأفضل بقاءه فى أوروبا فترة أخرى .

قال الأمير إنه أراد بحديثه أن ينقل حالة وصورة الرأى العام لصاحب الجلالة .

بعد انصراف الأمير استقبل الملك رئيس وزرائه يحيى باشا ابراهيم وأبلغه بما دار بينه وبين عمه . وبذلك عرف الانجليز ما جرى من حديث !

* * *

ويبلغ الأمير المندوب السامى البريطانى عام ٢٤ أنه سيزور جنوب افريقيا متنكرا تحت اسم رستم باشا .

وعندما يزور الأمير مونتفيديو فى مايو عام ١٩٢٦ يستقبله أرنست سكوت ممثل بريطانيا الذى عرف الأمير فى القاهرة .

قال له الأمير :

ـ سعد باشا زغلول رئيس مجلس النواب لم يعد معاديا لبريطانيا وكراهيته هو وعبدالخالق ثروت باشا رئيس الوزراء وغيره من خصومه السياسيين السابقين أصبحت موجهة ضد الملك فؤاد لميوله غير الدستورية التى تثير القلق !

ويزور الأمير كلا من الأرجنتين والبرازيل .

* * *

وعندما تسند رئاسة الوزراء إلى اسماعيل صدقى باشا ويصدر ، عام ١٩٣٠ دستورا جديدا يتطوع الأمير لانتقاد الملك فؤاد وصدقى والدفاع عن حزب الوفد .

قال للقائم بأعمال المندوب السامى البريطانى يوم ٣ نوفمبر عام ١٩٣٠ :

ـ المصريون فى دهشة عندما يرون حكومة بريطانيا تتنازل عن الاحتلال لصالح ملكية مستبدة .

وينتقد الأمير تصرفات صدقى المالية وإنفاقه الأموال الطائلة على جيش من العملاء السريين ويقول :

ـ أنفقت مئات الألوف من الجنيهات على القصور الملكية فى وقت تعانى فيه البلاد أزمة اقتصادية .. هذا أسوأ انحراف .

* * *

ويسافر الأمير محمد على فى صيف عام ١٩٣٤ إلى أوروبا وعند عودته يعرف أن الحالة الصحية للملك فؤاد قد ساءت وأنه ، نظرا لصغر سن ابنه فاروق ، قد اختار أوصياء على العرش ليس من بينهم الأمير الذى يستدعى لمقابلته موريس بيترسون القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى يوم أول أكتوبر .

قال الأمير :

ـ حالة الملك خطيرة ، والبلاد تدار بإدارة قذرة .

وأشار الأمير ، فى هذا المجال بالذات ، إلى زكى الأبراشى باشا ناظر الخاصة الملكية !

قال بيترسون :

ـ إن رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا ليس من بين الرجال القذرين .

رد الأمير بالموافقة ولكنه قال :

ـ على رئيس الوزراء أن يتقدم ، فى هذا الوقت التاريخى ، وهذه اللحظة الخطيرة ، إلى دار المندوب السامى باقتراحاته بدلا من البقاء فى ركن ينتظر تعليمات الأبراشى !

وانتقل الأمير بعد ذلك إلى موقفه وبالذات بالنسبة للوصاية على العرش .

قال :

ـ لا أريد منازعة الأمير فاروق أحقيته فى تولى العرش فليس هذا من طموحاتى ،

ولكنى أول الأمراء ولا يجب إسقاطى من الحساب .

وأضاف :

ـ لقد كتبت بهذا المعنى إلى السير روبرت فانسيتارت الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية .

وقال :

ـ حقيقة أنى كنت من الوطنيين قبل ١٢ سنة مثل كل الوطنيين الآخرين ، وكنت أظن أن الوطنية ستنجح فى مصر ، ولكنى الآن آمنت بالعكس ، فإن مصر لا تستطيع أن تقف على قدميها وحدها . ومن الضرورى القول بذلك صراحة .

وأشار الأمير إلى سعادته للاستقبال الطيب له فى لندن خلال الصيف ونجاحه فى مقابلة ملك بريطانيا وان كان ذلك لم يعجب عمه الملك فؤاد .

وقال الأمير .

ـ رفضت المرور بايطاليا فى طريق عودتى . كانت هناك مؤامرة دبرت لى فى ميلانو تشترك فيها سيدة لم أرها فى حياتى لإثارة فضيحة ضدى قد تؤدى للقبض علىَّ لتشويه صورتى فى مصر .

وتناول الأمير طعام الغداء مع بيترسون . وأمضى بدار المندوب السامى ساعتين ولم يستطع أحد مقاطعته وهو يتكلم !

ويسمع الأمير أن هناك نية لاختيار ثلاثة أوصياء بدلا من واحد فيبعث برسالة أخرى، فى ١٠ أكتوبر ، إلى بيترسون يقول ، فيها :

« هناك أمران :

الأول مصلحة البلاد والثانى مصلحة الأسرة الحاكمة وهى موضوع هذا الخطاب .

إن موظفى القصر والوزراء الذين يأتمرون بأوامرهم يتحدثون عن حكم مصر بالطريق الدستورى وينسون أن هناك أسرة ملكية لها حقوق مقدسة سجلت حتى فى الدستور .

ان أسرة محمد على تحكم مصر منذ مائة عام تقريبا ، والحكومة البريطانية وافقت وضمنت حقوق الأسرة فى مناسبات متعددة .

وأسرة كأسرتنا لا يمكن أن تترك بلا رئيس وأفراد أسرتنا يجب أن يعتمدوا على رأس للأسرة يحمى حقوقهم المدنية ومصالحهم واوقافهم .

وفى ديننا تقع المسئولية على شخص واحد لا على ثلاثة كما يزعمون بالنسبة لمجلس الوصاية .

وإنى أطلب من الحكومة البريطانية أن تتعطف بالدفاع عن حقوق أسرتى ، وأمل أن تبلغ هذه الرسالة إلى وزارة الخارجية » .

ومعنى هذا كله أن الأمير يطالب بأن يكون وحده الوصى على العرش !

قال توفيق نسيم باشا رئيس وزراء مصر السابق ، والذى تولى الوزارة فى نوفمبر ١٩٣٤ بعد استقالة عبد الفتاح يحيى ، أنه يؤيد اختيار الأمير ضمن أوصياء العرش .

وكتبت وزارة الخارجية البريطانية ـ التى تؤيد اختيار الأمير ـ إلى السير مايلز لا مبسون ـ اللورد كيلرن فيما بعد ـ الذى كان يقضى شهر العسل مع زوجته الثانية فى انجلترا ، تسأله رأيه فكتب يقول فى ١٨ أكتوبر :

« أعرف الأمير محمد على جيدا . وقابلته مرارا على غير هوى عمه فؤاد .

وهو ظاهرا ـ وربما باطنا ـ مع الانجليز ولكنى لا أعتبره شخصية كبرى من الوزن الثقيل .

وهو يحرص على أن يعرف عنه أنه صديق للانجليز ، وهناك ميل للنظر إليه بوصفه أداة للانجليز .

ومن السخف القول بأننا اخترناه ملكا للسودان .

انى أحب محمد على ولكن لماذا نربط أنفسنا به من الآن .

ومن السابق لأوانه الحديث عن مجلس الوصاية . وأنصح بعدم التزامنا مقدما بهذا السياسى أو ذاك قبل وقوع الحدث . فهذا ليس ضروريا وليس من الحكمة .

وقبل سفرى أكد لى الوزير حسن صبرى ـ رئيس الوزراء فيما بعد ـ أنه ضد اختيار الأمير محمد على »

ولكن صحة صاحب الجلالة تتحسن ويشفى من المرض ويعود لممارسة سلطاته ، ويعود لعدائه للأمير الذى يناصر الوفد لأن الملك فؤاد يكره هذا الحزب .

* * *

كانت العلاقة بين الأمير والملك سيئة للغاية لأسباب كثيرة منها مرتب الأمير !

* * *

ومرتب الأمير له حكاية قديمة بدأت عام ١٨٧٨ فى عهد الخديو اسماعيل عندما

شكلت لجنة دولية للتحقيق فى تصرفات الخديو المالية وانشاء صندوق الدين وسداد ديون مصر لإنقاذها من كارثة الإفلاس .

تقرر أن يتنازل الخديو وأفراد أسرته عن ٤٢٥,٧٥٢ فدانا ، ورهنها لمؤسسة روتشيلد المالية على أن تمنح الدولة مرتبات لمن يتنازل منهم عن ممتلكاته .

وبالفعل تنازل الخديو وعدد كبير من أسرته عن أراضيهم الزراعية مقابل منحهم مرتبات مجموعها ٣٠٠ ألف جنيه سنويا رفعها اسماعيل بعد ذلك إلى ٣٦٠ ألفا يخصه منها مائة ألف ولابنه توفيق ٢٠ ألفا .

ومعروف أن توفيق تنازل عن ٣١ ألف فدان .

عزل اسماعيل وتولى توفيق منصب الخديو وبذلك أصبح مرتبه - كخديو - مائة ألف جنيه سنويا .

رأى الخديو أن يغير ، ويبدل ، ويرفع ، ويخفض المرتبات التى قررها والده اسماعيل باعتبار أن ذلك حق له ، فلما احتج الامراء منحهم مبالغ نقدية وقطعا من الأرض !

وكان نصيب ولده ، الأمير محمد على ، ٦٠٠ سنويا ، ارتفعت إلى ألفى جنيه استمرت حتى عام ١٨٩٢ عندما توفى الخديو توفيق وتولى ابنه عباس حلمى الثانى فرفع مرتب شقيقه الأمير عام ١٩١٤ محمد على الى ٤٠٠٠ ثم إلى ٦٠٠٠ جنيه سنويا .

وقامت الحرب العالمية الأولى والخديو فى تركيا فعزلته بريطانيا وولت عمه حسين كامل سلطانا على مصر عام ١٩١٤ فأوقف مرتب الأمير محمد على الذى يهاجمه .

ورفض الملك أحمد فؤاد أن يعيد للأمير مرتبه فتقدم بعدة شكاوى ، لا إلى صاحب الجلالة ، بل إلى المعتمد البريطانى !

وبرر الأمير ذلك بأن التعويضات للأسرة الخديوية تمت بالاتفاق مع لجنة التحقيق الدولية ولم يصدر بها مرسوم خديو وبذلك فإن الأمر يرجع إلى بريطانيا العظمى التى كان لها الصوت الأعلى مع اللجنة الدولية ، ولا يحتاج إلى موافقة الملك فؤاد .

وطالب الأمير أن تعود أيضا مرتبات أمه وشقيقتيه وأخيه التى أوقفت بقرار من السلطان حسين كامل .

وفى توسلاته ورسائله ومطالبه للمعتمد البريطانى قال الأمير إن اخلاص أبيه الخديو توفيق - الذى طلب الاستعانة بالقوات البريطانية لاخماد الثورة العربية - ليس محل شك ومن الظلم معاملة أبنائه بهذه الطريقة ..

.. بقصد حرمانهم من المرتبات .

فى البداية طالب الأمير بالضغط على الملك فؤاد ثم عاد يطالب المعتمد البريطانى بالضغط على الحكومة المصرية لإصدار تشريع بمرتبات الأسرة الحاكمة بدلا من أن يترك الأمر لمرسوم ملكى .

الغريب فى هذه الحكاية أن الأمير بدأ يطالب بإعادة مرتب أبناء الخديو توفيق الأربعة منذ عام ١٩٢٥ حتى عام ١٩٣٦ عندما توجه إلى لندن ليلتقى بالسير لا نسلوت أوليفانت وكيل وزارة الخارجية البريطانية ليقدم إليه شكوى كتابية !

بحثت وزارة الخارجية الأمر من الناحية القانونية وانتهى ـ مستشارها القانونى ـ فى ١٥ أبريل عام ١٩٣٠ إلى أن تحديد مرتبات الأمراء والأميرات حق للخديو ، أو السلطان أو الملك . وإلغاؤها من حقه أيضا ، وأن الخديو اسماعيل عدل القائمة وأن توفيق ، والد محمد على ، رفع بعض المرتبات وخفضها وأضاف أسماء أمراء وحذف أسماء أخرى وبذلك فإن إقرار المرتبات يعتبر حقا لصاحب الجلالة الملك فؤاد وحده .

ورفضت وزارة الخارجية البريطانية إبلاغ هذا الرأى للأمير واكتفت باعتذار له ، بين الحين والحين ، عن عدم الرد على رسائله لكثرة العمل لأن الأمر قيد البحث .

وعندما أحال السير لانسلوت الموضوع إلى السير مايلز لا مبسون ـ لورد كيلرن فيما بعد ـ المندوب السامى البريطانى فى مصر رد فى ٢٠ فبراير عام ١٩٣٦ قائلا بأن الضغوط، أو المساعى الحميدة ، يجب أن توجه إلى صاحب الجلالة الملك أحمد فؤاد مباشرة باعتباره صاحب القرار .

وقال مايلز لا مبسون إنه يتعاطف مع مطالب الأمير ووجهة نظره ولكنه يأبى أن يعرض على صاحب الجلالة موضوعا شديد الحساسية مثل مرتب الأمير وأسرته !

رأت الأميرة نعمت الله كمال الدين شقيقة الأمير محمد على ـ التى تعيش مع شقيقتها فى تركيا ـ بدلا من الالتجاء للانجليز أو الملك ، أ ن تقيم دعوى ضد وزارة المالية المصرية تطلب فيه إعادة صرف مرتبها وقدره ٢٥٠٠ جنيه سنويا الذى كان يصرف لها فى عهد الخديو عباس حلمى الثانى واستمر منحه لها فى عهد السلطان حسين كامل حتى عام ١٩٢٠ عندما رغبت ، هى نفسها فى وقف الصرف ، ثم طلبت إعادته عام ١٩٢٥ فى دعواها امام المحكمة المختلطة باعتبار أن الأمر يتعلق بلجنة التحقيق الدولية وصندوق الدين ورهن أملاك الأسرة المالكة لدى بنك روتشيلد .

رفضت المحكمة المختلطة الاستئنافية طلب الأميرة لأسباب كثيرة أهمها أن أفراد أسرة الخديو اشتروا الأرض التى تنازلوا عنها للحكومة المصرية بأموال ، اقترضت من الحكومة المصرية نفسها ، ولذلك فمن الطبيعى أن تعود هذه الأراضى للحكومة المصرية !

وكان هذا الحكم أيضا من الأسباب التى استند اليها المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية فى رفض طلب الأمير محمد على !

* * *

وكانت للأمير شكوى أخرى تقدم بها أيضا للمندوب السامى البريطانى بعدما فشل فى حلها مع وزارة الأوقاف المصرية .

تقدم الأمير إلى الوزارة عام ١٩٠٧ يطلب استبدال أرض قصره فى المنيل ، بالقاهرة ، وهى أرض حكر مساحتها نحو عشرين فدان .

ظلت الوزارة تبحث الأمر ست سنوات كاملة وأخيرا قرر القومسيون أن ثمن الأرض ٥٦٧ جنيها !

ونفى الأمير من مصر عام ١٩١٤ وعندما عاد عام ١٩٢١ استأنف المطالبة باستبدال أرض القصر الحكر .

قالت الوزارة عام ١٩٢٥ أن الثمن ٤٥٣٧ جنيها ثم انخفض إلى ٢٠١٦ جنيها فى العام التالى ولكن الأمير لم ينتهز الفرصة ولم يوافق على الثمن أملا فى تخفيضه .

وفى عام ١٩٢٩ ارتفع الثمن إلى ٨٩٢٣ جنيها ثم إلى ١٢٦٠٣ جنيهات عام ١٩٣٠ .

قال الأمير إن رقم ١٢٦٠٣ جنيهات مبالغ فيه جدا وأنه مستعد لدفع مبلغ ٧٥٥٠ جنيها وهى القيمة التى وافقت عليها وزارة الأوقاف فى فبراير عام ١٩٣٦ .

قابل الأمير على ماهر باشا رئيس الوزراء الذى وعده بحل المشكلة .

عرض الأمر على المجلس الأعلى لوزارة الأوقاف فى أول مارس عام ١٩٣٦ فأرجأ النظر فيه إلى ٣٠ مارس ، ولكنه لم يعرض على المجلس فى تلك الجلسة وأرجئ إلى أجل غير مسمى .

ووضح من ذلك أن الملك فؤاد تدخل لدى وزارة الأوقاف لتأجيل اتخاذ القرار نكاية فى الأمير الذى قال فى مذكرته للسفارة البريطانية أنه لا داعى لذكر أسباب التأجيل ..

ومن هنا لجأ مرة أخرى للسير مايلز لا مبسون فإن الأمير كان يدفع ايجارا سنويا

للأرض الحكر وصل عام ١٩٣٠ إلى مبلغ ٦٣٠ جنيها بعد أن كان ٢٢٦ جنيها عام ١٩٢٥.

وكان السبب فى زيادة الايجار وارتفاع ثمن الاستبدال ، أى البيع ، إرتفاع قيمة الأرض.

ويتصل الوزير المفوض البريطانى برئيس وزراء مصر يطلب منه استبدال الأرض الحكر التى أقام الأمير فوقها قصر المنيل فيعده رئيس الوزراء بحلها !

* * *

مات صاحب الجلالة فتوقف بحث مشكلات مرتب الأمير وأرض القصر .

وفى جنازة الملك فؤاد يوم ٣٠ أبريل عام ١٩٣٦ جلس المندوب السامى البريطانى السير « مايلز لا مبسون » ـ المعروف باسم اللورد كيلرن ـ فى سرادق العزاء أمام مسجد الرفاعى فاقترب منه الأمير « محمد على » وجلس بجواره ليقول له :

ـ أريد أن أكون وصيا على العرش فإن الأمير « فاروق » لم يبلغ السادسة عشرة من عمره ... بعد .

وجد المندوب السامى أن الوقت غير ملائم ، والفرصة ليست مناسبة خلال الجنازة ومع ذلك وعد الأمير خيرا ..

* * *

ويتفق زعماء الأحزاب السياسية على اختيار الأوصياء على العرش وهم لا يعرفون أولئك الذين اختارهم الملك الراحل .

اجتمع مجلسا البرلمان فى جلسة مشتركة يوم ٨ مايو ١٩٣٦ وبفتح المظروف الذى كتبه وأغلقه الملك فؤاد تبين أن الملك اختار كلا من عدلى يكن باشا الذى توفى عام ١٩٣٣ ، وتوفيق نسيم باشا ، ومحمود فخرى باشا .

رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت لإعلان اختيار كل من الأمير محمد على وعزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا الذين أدوا اليمين الدستورية أمام المجلس .

وهكذا أصبح الأمير ـ وعمره ٦١ سنة ـ رئيسا لمجلس الأوصياء على العرش .

وجد الأمير أنه من غير اللائق ، وقد أصبح وصيا على العرش أن يستمر فى مطالبه لدى السفارة فبعث يوم ٢ يوليه عام ١٩٣٦ بمندوب يقول :

ـ لا أستطيع الاستمرار فى مطالبى ولكنى أمل ترك الباب مفتوحا فى المستقبل وأرجو أن يستمر تعاطفكم !

* * *

ذهب أعضاء مجلس الشيوخ للقاء مجلس الوصاية ، فألقى محمود بسيونى باشا رئيس المجلس خطبة قال فيها إنه يأمل أن تفوز مصر بالاستقلال التام والحرية .

قفز الأمير محمد على من كرسيه قائلا فى دهشة :

ـ الاستقلال التام .. علشان تتجننوا زيادة ! .

قال محمود بسيونى :

ـ نتجنن ازاى يا أفندينا ؟ .

تدخل شريف صبرى باشا ليغير ، بلباقة ، موضوع الحديث .

ولا يدوم الوفاق بين الأمير ومصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء بعد رحيل أحمد فؤاد .

جاء الأمير إلى مقر السير مايلز لا مبسون ، الذى أصبح سفيرا وليس مندوبا ساميا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، يشكو رئيس الوزراء يوم ٢٩ ديسمبر عام ١٩٣٦ .

قال :

ـ طلب منى النحاس منع زيارة الملك فاروق للوجه القبلى وقد رددت عليه بأن الوزارة تحاول التقليل من شأن الملك والأوصياء وأنه لا يستطيع أن ينصح الملك بذلك .

وقال إنه رفض مرشح الحكومة ليكون وزيرا للقصر واقترح أمين أنيس باشا ولكن النحاس لم يوافق .

قال السفير :

ـ اقترحت على النحاس أن يكون توفيق نسيم باشا مستشارا للملك فاروق ـ يقصد رئيسا للديوان ـ ولكن النحاس قال إن نسيم عجوز جدا ومريض .

وطلب من الأمير تزكية هذه الفكرة .

قبل أن ينصرف الأمير قال إن شعبية الوفد وحكومته تنحدر ، فحذره السفير من إقالة الحكومة أو اتخاذ أى اجراء غير دستورى .

وتتحسن العلاقة بين الأمير والنحاس فيبلغ صاحب السمو الملكى السفير البريطانى بذلك يوم ٢٠ يناير عام ١٩٣٧ .

ولكن عندما تفكر الحكومة فى عدم تجديد عقد مدير الصحراء الغربية البريطانى «جرين بك» فإن الأمير يسارع بابلاغ الأمر للسفير قائلا ما معناه :

ـ حاسب !

ويضيف :

ـ مواطنى يرغبون فى التخلص من كل نفوذ بريطانى .

رد السفير :

ـ أمل أن تقف ضد ذلك بحزم .

ويصبح ولاء الأمير لبريطانيا تاما شاملا ونهائيا عندما يقول للسفير يوم ٢٠ فبراير عام ١٩٣٧ :

ـ إنى وزملائى الأوصياء فى غاية الانزعاج والقلق خوفا من لقاء محتمل فى أوروبا بين الخديو السابق عباس حلمى الثانى ـ شقيق الأمير والذى نفى من أجله من مصر إلى أوروبا عام ١٩١٤ ـ والملك فاروق .

ويضيف :

ـ الخديو السابق رجل ماهر وقد يحصل على التزام غير حكيم ـ من الشاب الصغير وغير المجرب ـ الملك .

وحتى اللقاء البرىء بينهما ، سيصبح ضارا .

ويقترح الأمير إرسال برقية إلى أحمد حسنين ـ رائد فاروق ومعلمه ثم رئيس ديوانه فيما بعد ـ لإبلاغه بضرورة أن يجد الملك عذرا لعدم استقباله للخديو السابق .

ويستجيب السفير للنصيحة ولكنه يطلب من الأمير نفسه منع هذا اللقاء الذى لا يتم !

* * *

ويلتقى الأمير عام ١٩٣٨ بحاييم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية ، الذى أصبح بعد ذلك أول رئيس لجمهورية اسرائيل .

قال وايزمان :

ـ إننا لا نرسل إلى فلسطين سوى اليهود الشبان الذين يمكن أن يشكلوا جيشا من ٨٠ ألفا يمكنه الاستيلاء على البلاد !

وفى ٤ فبراير ١٩٤٢ دخل السفير البريطانى ، وهو نفسه ، السير « مايلز لا مبسون»، قصر عابدين تحيط به الدبابات البريطانية ليرغم الملك « فاروق » على اعتزال العرش أو تعيين « مصطفى النحاس » رئيسا للوزراء .

وافق فاروق فى اللحظة الأخيرة ..

وكان لا مبسون ، ووافقته الحكومة البريطانية ، قد قرر بعد اعتزال « فاروق » أو اذا أبدى مقاومة ، أن يعين الأمير « محمد على » ملكا على مصر .

وفى برقياته إلى لندن قال لا مبسون إنه يتوقع أن يقبل محمد على العرش إذا عزل فاروق.

ولكن خضوع فاروق للإنجليز فى اللحظة الأخيرة ، أفقد الأمير الفرصة الثالثة .. للعرش!

* * *

ورغم ذلك أبقى الأمير محمد على كل صلات الود مع السفارة البريطانية ..

بعد نجاة الملك « فاروق » من حادث تصادم سيارته عند القصاصين فى محافظة الشرقية ، قال الأمير للسفير :

ـ يقول فاروق لكل الناس إن شفاءه خيب آمال الكثيرين ..

يقصد خيب آمال الأمير !

ويلتقى « محمد على » بالسفير فى ١٩ أبريل عام ١٩٤٤ وتتداعى الذكريات فيقول الأمير الأعزب .

ـ أعرف أنك رفضت تعيينى ملكا يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ بسبب صديقتى .. كنت سأجمع الجيش ورائى خلال أيام .

رد السفير :

ـ أبدا ليس لعلاقاتك العاطفية دور أو تأثير .

ورفض أن يقول إن خضوع « فاروق » واستسلامه فى ذلك اليوم ، حجب العرش عن ولى عهده .

ويبعث السفير إلى لندن قائلا بندم :

ـ كان يمكن للأمير « محمد على » أن يكون ملكا رائعا ! .

أصبح جزءا من بروتوكول السفارة أن يزور امراء البيت البريطانى الأمير « محمد على » عند حضورهم إلى مصر .

فى لقاء الدوق « جلوسستر » و « الأمير محمد على » فى مايو ١٩٤٥ أخذ الأمير يسرى عن ضيفه برواية فضائح أفراد الأسرة المالكة المصرية !

واستمرت صلة الأمير بكل السفراء البريطانيين فى مصر ، ينصحهم ، ويقدم لهم آراءه، فى أفضل الطرق لحكم مصر .. ويهاجم أمامهم كل رجالات مصر وفى مقدمتهم ابن عمه الملك فاروق !

فى أول أبريل ١٩٤٦ زار السفير البريطانى السير رونالد كامبل سمو الأمير ليسمع منه العجب !

قال ولى عهد مصر :

ـ على الحكومة البريطانية أن تكون حازمة مع المصريين .

ومن السخف أن ترحل من مصر بناء على أمر من المصريين !

وأضاف :

ـ عندما جئتم إلى مصر لم يكن ذلك نابعا من حب المصريين أو لمجرد مضايقتهم بل بسبب المصالح الهامة التى أحسستم انها تتطلب وجودكم .

ولا أعتقد أنه يمكنكم حماية هذه المصالح من خارج الأراضى المصرية .

ومن سوء الحظ أن أعضاء الوفد المصرى للمفاوضات ، الذى عليك أيها السفير أن تتعامل معهم هم :

اسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء من الطابور الخامس .

وعلى ماهر باشا رئيس الوزراء وصل به الأمر إلى حد أنه سجن .

يقصد عندما اعتقله الانجليز فى مزرعته اثناء الحرب العالمية الثانية .

وبهى الدين بركات باشا عضو مجلس الشيوخ كان بالتأكيد مواليا لبريطانيا .

وشريف صبرى شقيق الملكة نازلى موال لبريطانيا الا أنه ضعيف .

وعلى الشمسى باشا الوزير السابق بالرغم من أنه يبدو ـ ظاهريا ـ مواليا لبريطانيا إلا أنه كان يجلس على السور .. أى متفرج .

وأعضاء وفد المفاوضات والحكومة والبلاط الملكى وجماهير الشعب غير قادرين إلا على الفكرة التى تسيطر عليهم وهى التخلص من الانجليز والاضطلاع بمهمة الدفاع عن

مصـر وحـدهم وهـى المهـمة التى لا يقـدرون عليهـا .

وقال الأمير الذى احتكر الحديث معظم الوقت :

ـ من وجهة نظرى أرى أنكم إذا دعمتم مطالبكم بمظاهرة حقيقية فإن المصريين سيتراجعون ويستسلمون .

.. أى ان الأمير يقصد التهديد بحضور الأسطول البريطانى فى الموانى المصرية كما كان الانجليز يفعلون من قبل .

وقال الأمير محمد على :

ـ إذا جـرت اضطرابات وأعمال شغب فـعليكم اظهار أقصى درجـات الحزم حتى ولـو أدى إلى مصرع مـائة مـن مرتكبى أعـمال الشغب مما يخمد أعمال التحريض فـورا .

وقال الأمير :

ـ لا أفهم السبب الذى يجعل البلاط الملكى المصرى لا يرى مصلحته فى بقائكم فى البلاد فأنتم السند الوحيد الذى يمكنه الحصول عليه .

وقال منهيا الحديث :

ـ ضعوا ذلك كله بصورة واضحة أمام فاروق . واطلبوا منه تأكيدا بأنه لن يعمل ضدكم بصورة سرية .

لم يقتنع السفير بمنطق الأمير بل كتب إلى لندن يقول :

« أفكار الأمير متضخمة ومثيرة للسخرية والاشخاص الذين يفكرون بمثل هذا الشكل يجب إعادتهم إلى أرض الواقع » !

ويلتقى الأمير بحسين سرى رئيس وزراء مصر السابق فيقول له :

ـ لماذا لا تجمع عددا من رؤساء الوزراء السابقين والوزراء السابقين لإعداد بيان وتقديمه للملك فاروق حول الموقف المؤسف فى البلاد ؟

أجاب سرى باشا :

ـ لا استطيع أن اجمع اربعة من هؤلاء الاشخاص معا .

أبدى الأمير دهشته الشديدة فقال « سرى » باشا مفسرا :

ـ إنهم يناورون للحصول على منصب . ويخشون جميعا من نتائج ذلك على انفسهم، أو من تاثيره على آمالهم ، فى أن يعودوا رؤساء للوزراء فى يوم ما .

قال الأمير :

ـ هل « حافظ عفيفى » باشا غير مستعد للدخول فى اللعبة .

قال سرى باشا :

ـ حتى هذا الرجل ليس مستعدا لذلك .

لقد جمع ثروة ، وهو على علاقة طيبة بالشركات ويعرف كيف يتعامل معها . ومن المؤكد أنه سيستعيد منصبه فى الشركات كمدير بعد انتهاء فترة رئاسة الوزراء .

لقد بدأ من لا شيء . ومنصب رئيس الوزراء ذروة نجاحه فى تولى المناصب . والمركز بأبهته والتغيير الذى يحققه يمثل إغراء قويا وهو لا يريد أن يخاطر بفرصة حصوله على المنصب يوما ما .

وينقل الأمير نص الحديث إلى السفير البريطانى يوم أول نوفمبر ١٩٤٧ فيعلق عليه السفير قائلا :

« لدى الأمير خطة للإصلاح فى مصر ولكن كبار رجال السياسة لا يتفقون ولا يتصالحون ولا يتحدون وكل منهم يريد أن يرأس الوزارة » !

* * *

وعندما بدأ النفوذ الأمريكى يتزايد فى مصر اتجه الأمير للسفارة الأمريكية.

ذهب « روبرت بويل » القنصل الأمريكى العام بالاسكندرية يوم ٢٥ مايو ١٩٤٨ إلى الأمير « محمد على » يبلغه رسالة من السفير الذى لم يستطع أن يكون فى وداع الأمير أثناء سفره.

انتهز الأمير الفرصة ليحدث القنصل فى شئون اسرائيل التى كانت قد اعلنت قيام دولتها قبل عشرة أيام واشتعلت الحرب بين العرب واسرائيل .

وقال :

ـ يستطيع اليهود من خلال الثروة والسلطة والبراعة ، الحصول بطريق ملتوية ، مشروعة وغير مشروعة ، على المعدات العسكرية بينما لا تستطيع ذلك الدول العربية رغم امتلاكها للقوة البشرية الكافية .

تذكر الأمير ما سمعه من وايزمان قبل تسع سنوات وقال للقنصل الأمريكى :

ـ يمكن أن تتحول اسرائيل لتصبح دولة شيوعية إذا عجزت عن تحقيق النصر ضد العرب.

وأضاف محمد على :

ـ يمكن أن تتحول إلى الشيوعية ايضا بعض الدول العربية .

وهو ما تحقق بالفعل مما يدل على أن الأمير يمكن ان يكون صاحب أفكار صائبة .. أحيانا!

وقال الأمير!

ـ دعوت محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء إلى قطع العلاقات مع روسيا السوفييتية ، والدول التى تدور فى فلكها ، لحماية مصر من خطر الشيوعية المتزايد للحصول على اطمئنان وثقة الولايات المتحدة والدول الغربية . وانى آسف لأن رئيس الوزراء لا يريد اتباع هذه النصيحة .

وأضاف :

ـ الملك نفسه مسئول عن عدم ولاء الجماهير والطلبة .

سمح ـ من باب الرغبة فى الحصول على شعبية شخصية ـ بمزيد من الحرية للشعب قبل ان يتأكد من أنهم تعلموا ما هو الصواب وما هوالخطأ !

* * *

عندما ساء الموقف العسكرى بين مصر واسر ائيل لصالح اسرائيل . توجه الأمير إلى السفارة الامريكية ليلتقى بالرجل الثانى فى السفارة مستر جريفيث يوم ١٨ من نوفمبر ليقترح على السفارة ما يتمناه العرب بعد ٣٩ سنة من قيام اسرائيل .

وكان الأمير الذى ظنه الكثيرون لفترة طويلة مجنونا يتحدث بكثير من الحكمة .

قال :

ـ الجيش المصرى فى موقف سيىء ونحن نريد أشياء ثلاثة من الولايات المتحدة ..

● ضمان من الولايات المتحدة وبريطانيا للحدود العربية الاسرائيلية التى يتفق عليها.

● تدويل القدس .

● معاهدة تحالف عامة مبهمة بين مصر والولايات المتحدة وقروض ومساعدات أمريكية وبريطانية لهذا الجزء من العالم ، حتى يمكن تبرير السلام مع اسرائيل للشعب المصرى والحكومات العربية .

وقال الأمير :

– لابد ان تكون عملية السلام بين مصر واسرائيل عن طريق وساطة امريكية أو وساطة أمريكية بريطانية .

* * *

وكان فاروق حريصا على ألا ينيب عنه الأمير محمد على إلا فى الاحتفالات التافهة .. عدا مرة واحدة .

يوم ١٨ نوفمبر عام ١٩٤٨ حضر الأمير افتتاح دورة البرلمان نيابة عن فاروق الذى ادعى المرض . وكان السبب الحقيقى تقارير رجال الشرطة بأن هناك مؤامرة لاغتيال صاحب الجلالة .

ولم يقتل الأمير أو الملك ولكن اغتيل محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء بعد أسابيع .

* * *

وكان الأمير كثير الحماقة .. احيانا .

عاد من أوروبا بعد قضاء عطلة صيف عام ١٩٥٠ فعرف أن حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس عزلت وزير المالية الدكتور محمد زكى عبد المتعال فعقد الأمير مؤتمرا صحفيا يوم ٩ سبتمبر دافع فيه دفاعا قويا عن وزير المالية وسفه الفكرة التى تقول بامكان الاستغناء عن خدماته .

وجد فؤاد سراج الدين وزير الداخلية الذى اسندت اليه وزارة المالية ايضا بعد استقالة زكى عبد المتعال الفرصة ليهاجم الأمير لأن حديثه لا يتفق والدستور .

ولم يكن بين فاروق وولى عهده أى قدر من الحب ولذلك فإن الهجوم على محمد على لم يؤثر على العلاقات بين الوفد والقصر !

* * *

ولكن محمد على كان بعيد النظر فقد توقع ثورة ضد فاروق .

بعد شهرين من الأزمة مع سراج الدين قصد إلى السفارة البريطانية ليلتقى بالسفير السير رالف ستيفنسون يوم ١٨ من نوفمبر عام ١٩٥٠ .

أراد أن يستعدى السفير على صاحب الجلالة ، قال :

– إنى وغالبية الأسرة المالكة نشعر ببالغ الألم إزاء موقف الملك فاروق ، لقد باع نفسه للوفد ، وأبعد الجيش ، واتبع سياسة تعرض البلاد والعرش للخطر .

وأضاف :

ـ جئت بوصفى ولى العهد وأكبر الأمراء سنا لأدرك واستكشف ـ أن كان ذلك ممكنا ـ نوايا بريطانيا فى حالة حدوث اضطرابات عنيفة فى مصر .

قال السفير :

ـ من الصعب جدا الإدلاء بأية نبوءات فموقف حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا والاجراءات التى تتخذها ستفرضها بالطبع الظروف القائمة .

وإذا حدثت اضطرابات سياسية لها طابع العنف البالغ فى مصر ، تعرض مثلا ، أرواح الرعايا البريطانيين للخطر ، فليس من المتوقع أن تبقى القوات البريطانية ، فى منطقة القناة هادئة مكتوفة الأيدى .

قال الأمير :

ـ ليست لدى أولدى الأسرة المالكة رغبة لمشاركة الملك المصير السيىء الذى يبدو أنه يسعى اليه .

إنى لا أتوقع حدوث شىء فى القريب العاجل وكرجل بعيد النظر لا يمكننى استبعاد امكانية أن أصبح والأسرة المالكة فى خطر بالغ .

وفى مثل هذه الظروف أريد أن أعرف ما إذا كان يمكننى اللجوء اليكم . .

.. أى إلى الانجليز .

قال السفير :

ـ على صاحب السمو أن يقدر أنه لا يمكننى الحديث إلا بصورة شخصية ولا يمكننى أن أفرض التزاما على حكومة صاحب الجلالة .

وعلى هذا الأساس يمكننى أن أؤكد لك أنه لن يكون هناك أى احتمال سواء من جانبى أو من جانب القوات البريطانية فى منطقة القناة بأن نرد شخصا من أصدقائنا قد يكون فى خطر داهم عندما يسعى للجوء لحمايتنا .

ومضى السفير قائلا :

ـ بالرغم من أنى لا أشك فى كتمانك للسر ، فليس لدى نفس اليقين ، إزاء جميع أفراد الأسرة المالكة .

وأملى ألا يحدث أى تسرب لهذا الموضوع ، بالغ الحساسية .

قال ولى العهد :

ـ لا حاجة بك أن تخشى شيئا فسيكون فى غير صالح أسرتى ، إذا تسرب هذا الموضوع .

وكتب السفير إلى لندن يقول :

« المعروف عن الرجل العجوز ـ أى الأمير ـ أنه لا يتحلى بالشجاعة وكلما ازداد كبرا كلما أصبح أكثر عصبية » !

* * *

وتتكرر زيارات الأمير للسفارة الأمريكية أيضا .

فى ٣ فبراير عام ١٩٥٠ توجه الأمير لزيارة السفير الأمريكى جيفرسون كافرى .

انتقد صاحب السمو الملكى كثيرا مما يجرى فى العالم العربى بصفة عامة ، وفى مصر بصفة خاصة .

وبعد مقدمة طويلة كشف الأمير عن هدفه الحقيقى للزيارة .

قال :

ـ قرأت خطبا وأحاديث سياسية كثيرة لمسئولين أمريكيين عن القوة العسكرية لروسيا الشيوعية وبالذات فى مجال الأسلحة النووية .

ويؤكد الأمير أن السياسيين الأمريكيين يبالغون كثيرا فى قوة الاتحاد السوفييتى .

ولم يعرف السفير الذى بعث بنص الحديث إلى وشنطن هل يريد ولى عهد مصر أن يطمئن الأمريكيين إلى أن الاتحاد السوفييتى ليس قويا كما يظن الأمريكيون .. أما أن الأمير كان يتنبأ بما كشف عنه الزعيم السوفييتى جورباتشوف بعد ذلك بأربعين سنة !!

ويزور الأمير السفير الأمريكى مرة أخرى ، بعد شهر ، فى ١٦ مارس .

عاد الأمير ينتقد مرة أخرى كل ما يجرى فى العالم . وبالذات المبالغة الأمريكية عن قوة ،اد السوفييتى .

وطالب الأمريكيين بأن يكون لهم ممثل لدى البابا فى دولة الفاتيكان .

وقال :

ـ على الباكستان والأفغان تسوية خلافاتهما بطريقة ودية .

واعتبر جلاء القوات الهولندية من أندونيسيا كارثة قائلا :

ـ المسلمون لا يستطيعون حكم أنفسهم .

وأضاف :

ـ أعرف أن فرنسا سترغم على الجلاء عن شمال أفريقيا وبذلك فإن مزيدا من المسلمين سيقطعون رقاب بعضهم البعض لمجرد رحيل الفرنسيين .

... فإن الأمير كان دائما يفضل أن تحكم أمريكا وأوروبا .. العالم الإسلامى !

* * *

ورغم كراهية الأمير للملك فاروق إلا أنه أذاع بيانا أيد فيه موقف صاحب الجلالة ضد أمة الملكة نازلى عندما سافرت إلى أمريكا وزوجت ابنتها الأميرة فتحية من مصرى قبطى !

ويلفت البيان نظر السفير الأمريكى الذى يكتب لحكومته قائلا :

ـ « لم تكن هناك ضرورة تدعو الأمير إلى إصدار هذا البيان . ولكن يبدو أن سموه أراد اعلان تأييده القلبى للملك فى هذه المسألة وإلقاء مسئولية زواج الأميرة على الملكة الأم » !

* * *

ألغى الوفد معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر ١٩٥١ ، فتوجه الأمير للقاء السير رالف ستيفنسون وأبلغه أنه قال للملك فاروق :

ـ لماذا تقدم بريطانيا امتيازات لك ؟إنهم موجودون فى منطقة القنال ، ولا يمكنك إخراجهم منها أيضا .

وفى الغرب يوجد البريطانيون فى ليبيا وسيظلون هناك .

وفى الشمال هناك البحر المتوسط وهو تحت سيطرة بريطانيا . وفى مثل هذه الظروف لا يبدو أن هناك سببا يجعلهم يخضعون لمطالبك .

رد السفير الزيارة للأمير بعد ٤ أيام ..

طلب الأمير إقالة مصطفى النحاس لأنه الغى المعاهدة .

قال لحسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكى .

« المصريون يتحدثون كثيرا ولا يقومون إلا بعمل قليل وأى شخص يصبح رئيساللوزراء وخلفه الجيش والبوليس لن يتعرض لخطر كبير وأنى مقتنع تماما بأنه يوجد عدد من السياسيين المصريين مستعدين لتولى هذه المسؤولية » .

* * *

ظل الأمير محمد على وليا للعهد بعد تولى الملك فاروق عرش مصر .

وبقى وليا للعهد بعد زواج « فاروق » لأن الملك لم ينجب ولدا .

وخلال ١٦ سنة ظل كرسى العرش يداعب احلام الأمير حتى ١٦ يناير ١٩٥٢ عندما

رزق فاروق من زوجته الثانية ناريمان بالأمير أحمد فؤاد .

أنابه الملك فاروق مرة لحضور مراسم جنازة فى الكاتدرائية يوم ١٥ فبراير .

فوجىء الأمير بكبير الأمناء فى القصر الملكى يخاطبه قائلا :

ـ يا صاحب السمو

غضب الأمير لأن لقبه هو « صاحب السمو الملكى » .. وأدرك ولى العهد أن الملك فاروق يرى أن ولده الأمير الرضيع أحمد فؤاد هو ولى العهد .

أسرع الأمير إلى السفارة البريطانية يشكو للسفير .. الذى قال :

ـ لا يبدو لى أن موقف سموكم قد تغير بأى شكل فيما عدا أنك اصبحت الآن الوريث الثالث للعرش بدلا من كونك الثانى .. وعلى أية حالة أعتقد أن صاحب السمو الملكى يكون دائما صاحب السمو الملكى .

أبلغ السفير الأمر للمستشار الاقتصادى للملك الياس اندراوس باشا .

وعد الياس اندراوس بسؤال الملك ثم عاد ليقدم تفسيرا ضعيفا .

قال :

ـ لا يعرف صاحب الجلالة شيئا عن ذلك وإذا ارتكب كبير الامناء خطأ فيجب الاعتذار والتصحيح .

وأضاف صاحب الجلالة:

ـ ومع ذلك فإن ما فعلوه لا يصحح بهذه الطريقة وإذا كان من الضرورى منح لقب «صاحب السمو الملكى » من جديد ، للأمير محمد على فانى لا أشعر بالرغبة فى منحه اللقب لأنى اعلم أن الأمير اعتاد انتقادى علنا فى كل مكان .

قال السفير :

ـ يبدو لى ذلك قاسيا إلى حد ما .. لأنه إذا كان الأمير محمد على يتكلم كثيرا .. فإن هذا يفعله العديد من أعضاء نادى محمد على .

وأعرب عن أمله فى إنهاء المسألة دون اهانة الأمير .

.. ان السفير كان دائما يجد فى ولى العهد أنه « ملك احتياطى » !

* * *

اعتاد الأمير محمد على السفر إلى الخارج لقضاء عطلة الصيف . وعندما قامت الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان الأمير محمد على فى سويسرا .

تنازل الملك فاروق عن العرش يوم ٢٦ يوليه لولده الأمير احمد فؤاد الذى سافر مع فاروق فى نفس اليوم إلى ايطاليا .

أبرق الأمير محمد على إلى على ماهر باشا رئيس الوزراء يوم ٣١ يوليو يطلب منه المحافظة على الأسرة المالكة الحالية والاحتفاظ لها بولاية العرش » وقال :

ـ مستقبل الأسرة الملكية بين يديك !

ولم يخطر ببال الأمير أن الثورة تفكر فى إلغاء الملكية .

رد على ماهر طالبا إلى الأمير العودة إلى مصر فى الحال ، فقد ظن على ماهر أن الأمير سيكون عضوا فى مجلس الوصاية كما كان الحال عندما جلس فاروق على العرش قبل ١٦ سنة !

وبعد يومين ـ فى ٢ أغسطس ـ أصدر مجلس الثورة قراراً بتعيين كل من الأمير محمد عبد المنعم ، وبهى الدين بركات باشا ، والقائمقام رشاد مهنا كمجلس للوصاية على العرش.

وكان فاروق قد اختار الأمير محمد على كعضو احتياطى فى مجلس الوصاية إذا اعتذر الأمير عبد المنعم .

وبقى منصب ولى العهد شاغرا ، و لم يعين فيه الأمير .. ولم يعين غيره .

ظل محمد على يحاول ، ويناور ، ويتصل ، بعلى ماهر ، وبالأمير محمد عبد المنعم ، يحاول أن يفرض رأيه عليهم بوصفه أكبر الامراء سنا ليستشيروه فى كل الأمور بوصفه ممثلا للأسرة المالكة ومتحدثا باسمها ونائبا عنها .. ولكن كان الجميع يستمعون اليه بأدب فحسب !

وكشف الأمير عن نواياه مع السفير الأمريكى جيفرسون كافرى .

ذهب يزوره وأخذ ينتقد أغلب الناس وكل شىء فى مصر ثم قال للسفير :

ـ لو جعلونى ملكا سأقوم باصلاح كل شىء فى مصر خلال ستة شهور أتنازل بعدها عن العرش .

وهكذا كانت أحلام الأمير .. أن يكون ملكا بدلا من فاروق وابنه الملك الطفل الرضيع أحمد فؤاد الذى رحل مع أبيه .

وظن الأمير أن جهوده حققت غايتها عندما نشرت صحيفة « المصرى » يوم ٢٩ أغسطس أن الأمير محمد عبد المنعم وعلى ماهر قصدا إلى قصر عابدين بالمنيل وأبلغا الأمير محمد على قرار تعيينه وليا للعهد .

شكرهما الأمير ثم توجه إلى قصر عابدين وسجل اسمه فى سجل التشريفات واجتمع بالقائمقام رشاد مهنا والأمير عبد المنعم ـ وهما وصيان على العرش ، فقد وجد أن عودة ولاية العهد قد تكون مقدمة لوصوله إلى العرش !

ولكن الأمور سارت على غير هوى الأمير .

فى الصباح التالى ـ ٣٠ أغسطس ـ نشرت صحيفة « أخبار اليوم » الأسبوعية تصريحا للقائمقام رشاد مهنا بأنه مهما تنشر الصحف عن تعيين ولى للعهد فإن ذلك ليس ضرورة دستورية .

وقالت الصحيفة ان الرأى الرسمى لم يتبلور بعد بشأن تعيين الأمير وأنه لم يعد وليا للعهد.

وأضافت ان جلوس الملك أحمد فؤاد الثانى على العرش لا ينطوى بالضرورة على تعيين ولى للعهد خاصة إذا كان الملك لم يكمل العام الأول من عمره والمرشح لمنصب ولى العهد فى السابعة والسبعين من عمره !

* * *

كان الأمير ـ الذى ولد عام ١٨٧٥ ـ متمسكا بولاية العهد باعتبار أنها الطريق لولاية العرش ولم يدرك أبعاد الثورة ونواياها .

اسرع إلى السفير البريطانى بشكو مطالبا بحقوقه الدستورية التى كانت له قبل الثورة.

وكان الأمير فى حالة انزعاج شديد .

قال :

ـ رغم التأكيدات الرسمية التى تلقيتها شخصيا من رئيس الوزرا ء ومن الأمير محمد عبد المنعم رئيس مجلس الوصاية بأنى اعتبر الوريث الحالى للعرش إلا أن صحيفة «اخبار اليوم » التى صدر ت هذا الصباح تقول نقلا عن القائمقام رشاد مهنا (أحد الأوصياء على العرش) أن الموقف الرسمى هو أنه ليس من الضرورات الدستورية أن يكون هناك وريث للعرش وأن التصريحات التى تنشر فى الصحف سابقة لأوانها .

وقال الأمير :

ـ كل شىء ضاع . والبلاد تسيطر عليها الفوضى .

وقال صاحب السمو :

ـــ أريد أن أوضع تحت حماية بريطانيا العظمى والولايات المتحدة .. وأن اخرج من البلاد تحت الحراسة وأن يتم بيع ممتلكاتى فى مصر تحت إشراف الحكومة البريطانية والحكومةالأمريكية وأن يتم إرسال ايرادات بيع ممتلكاتى فى الخارج حتى استطيع ان أعيش السنوات الباقية من عمرى وأنا مستريح وفى « بحبوحة » معقولة ..

بذل السفير أقصى ما يستطيع لتهدئة صاحب السمو .. مؤكدا أن ما تنشره الصحف المصرية لا يمكن الاعتماد عليه أو الثقة فيه !

قال الأمير :

ـ سأتوجه مباشرة إلى القائمقام رشاد مهنا لأطلب منه تفسيرا للموقف .

وافقه السفير وشجعه . وطلب منه ابلاغ سكرتيره بنتيجة حديثه مع القائمقام مهنا .

ولكن الأمير فقد اعصابه تماما .

قال :

ـ ربما أذهب إلى منطقة القناة ، وأضع نفسى تحت حماية القيادة البريطانية ، ومن هناك أقوم بجمع تأييد القوات المصرية لى فى منطقة القناة وفى سيناء .

نصحه السفير بشكل مهذب ، قدر المستطاع ، ألا يحاول اشعال حرب أهلية !

وقال السفير :

ـ عرفناك يا صاحب السمو صديقا مخلصا لبلادنا .. ويمكنك التأكد من أن حكومة صاحب الجلالة ستنظر بالعطف والاعتبار لأى طلبات قد تتقدم بها .. بل ستفعل كل ما تستطيع لمساعدتك .

شكر الأمير السفير الذى لم ينجح فى رفع معنوياته على الاطلاق .

ويتوجه الأمير للسفير الأمريكى يوم ٢٩ أغسطس مرددا الشكوى ذاتها .

ولكن القائمقام رشاد مهنا ، أكد لمحمد على التصريح الذى أدلى به لصحيفة « أخبار اليوم » .

وأعرب عن اسفه واحترامه للأمير .. وقال :

ـ ان مسألة الاعتراف بك كوريث حالى للعرش أثارت مشاكل وصعوبات مع مجلس الثورة.

وحاول رشاد مهنا التخفيف عن الأمير فقال :

ـ مهما تقول صحافة القاهرة .. فإنه لم يتم اتخاذ قرار رسمى فى هذه المسألة ..بعد !

* * *

أدرك الأمير ان السفارة لن تساعده كما يريد ، وأنه لن يستطيع الالتجاء إلى القيادة البريطانية فى الاسماعيلية ليقود هناك انقلابا ضد الثورة فأخذ يحاول مع على ماهر الذى وعده بأن قائد الثورة اللواء محمد نجيب سيزوره ويطمئنه .

ومرت ٧٢ ساعة ، دون نتيجة ، فأسرع الأمير يستدعى السفير البريطانى لمقابلته .

تم اللقاء فى قصر الأمير يوم ٣ سبتمبر ١٩٥٢ .

كان محمد على يائسا أكثر من المعتاد .

وقال :

ـ رغم التأكيدات التى تلقيتها من رئيس الوزراء فإن اللواء محمد نجيب لم يقم بزيارتى .

لقد اقتنعت بأن الجيش يعادينى ولم يعد لى مستقبل فى هذا البلد .

وأضاف :

ـ أعرف أن مجلس الثورة رفض تعيينى وليا للعهد .

وقال :

ـ أريد حماية الحكومة البريطانية وأطلب منها ضمان خروجى من مصر والإقامة بالخارج وآخذ معى حوالى ١٠٠ ألف جنيه .

وقال :

ـ سألتقى برئيس الوزراء فى القريب العاجل لأحاول استجلاء الموقف تماما .

قال السفير :

ـ أرجو سموك الملكى ألا تتخذ أى قرار فى هذا الشأن حتى تلتقى برئيس الوزراء .

وقال :

ـ سأنظر إلى الاحتجاجات التى قدمتها لى اليوم على أنها أخطار . وستلقى أكبر قدر من العطف والرعاية من جانب الحكومة البريطانية وليس هناك شك فى أنها ستبذل كل ما تستطيع لمساعدتك .

قال الأمير :

ـ هل تريدنى أن أقدم طلبا لحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا أم لا .

نصحه السفير ألا يفعل ذلك .

استمع الأمير للنصيحة ووافق على ألا يقدم انذارا نهائيا لرئيس الوزراء وأن يمتنع

عن تهديده بأنه سيتقدم بطلب للحماية من بريطانيا العظمى .

خرج الأمير من السفارة البريطانية ليزور السفير الأمريكى .

« كان الأمير ، فى ذلك اليوم ، رجلاً عجوزاً محطما مخرفا » ، كما وصفه السفير فى برقيته.

لم يكن سعيدا على الاطلاق بكل ما يجرى فى مصر ، وأخذ يبكى بحرارة .

قال لجيفرسون كافرى :

ـ أريد الخروج من مصر فى أسرع وقت ، ولكن ليس لدى أموال خارجها ، وعندى ١٢٠ الفا من الجنيهات فى البنوك المصرية أريد أخذها معى .

أبدى السفير تعاطفه مع الأمير وطلب منه الاسترخاء وأن يمتنع عن الكلام فإنه يتحدث كثيرا !

ويلتقى السفيران الأمريكى والبريطانى .

قال كافرى :

ـ قل للأمير أن يهدأ وإلا جر على نفسه المتاعب . إن أفراد الأسرة المالكة يتمنون أن يرحل الأمير بسرعة من مصر .

وأنصحك ألا تبلغ السلطات المصرية هذه الأيام العصيبة مطالب الأمير .

وعد السفير إبلاغ ذلك لحكومته .

* * *

ويلتقى الأمير برئيس الوزراء .

قال له :

ـ رغبتى الوحيدة الآن هى السماح لى بمغادرة البلاد ومعى ١٠٠ ألف جنيه !

أجاب على ماهر :

ـ من الصعب السماح بخروج هذا المبلغ الضخم دفعة واحدة ولكن يمكن تحويله للخارج على دفعات .

* * *

وفى لندن جرت اتصالات بين السفارة الأمريكية ووزارة الخارجية البريطانية .

وكانت الولايات المتحدة حريصة على إقامة صلات طيبة مع مجلس الثورة المصرى ونظام الحكم الجديد فى القاهرة .

أبدى مسئول فى السفارة الأمريكية دهشته لموقف السير رالف ستيفنسون من الأمير محمد على وإصراره على مساعدته فى الخروج من مصر بأمواله .

قالت وزارة الخارجية البريطانية :

- نحن فى غاية الدهشة لموقف سفيرنا فلم نبعث إليه بتعليمات لإثارة مسألة سفر الأمير مع السلطات المصرية .

وقالت الوزارة :

- لا يمثل الأمير أية أهمية أو قيمة بالنسبة لنا وربما يكون السير رالف ستيفنسون متعاطفا معه بصفة شخصية . اننا لن نفيد شيئا من التدخل لحساب الأمير . وربما يكون السفير قد قدم مجرد نصيحة للأمير !.

* * *

مرت ٧٢ ساعة أخرى لم يحقق خلالها الأمير أية نتيجة .

نسى ولاية العهد والعرش وبدأ يخشى على حياته .. وتركزت كل آماله فى النجاة والهرب من مصر .

قال للسفير البريطانى يوم ٦ سبتمبر :

- أريد أن أعرف ما سيحدث لى فى الخارج إذا سحب جواز سفرى المصرى .. وهل سأعامل على أساس أننى تحت الحماية البريطانية .

بذل السفير كل ما يستطيع من جهد لتهدئة الأمير فقد أحس بالشفقة على صديق قديم لبريطانيا .

قال السفير :

- سأقابل رئيس الوزراء بعد قليل وسأحاول استكشاف نوايا الحكومة المصرية ، ولا أعتقد أن هناك مبررا لمخاوفك من أنهم سيمنعونك من مغادرة البلاد .

ولكننى أعرف أن الموقف المالى صعب للغاية .. ربما لا يستطيعون السماح لك بأخذ الأموال التى تريدها .

قال على ماهر للسفير إنه لن تكون هناك صعوبة فى مغادرة سموه الملكى للبلاد . وسأبذل كل ما أستطيع فى مسألة الأموال التى يطلبها وربما لا يستطيع وزير المالية السماح له بأخذها دفعة واحدة فورا بل يمكن السماح بخروجها على دفعات .

وربما يكون ممكنا تدبير المسألة خلال فترة .

ومرة أخرى كرر على ماهر :

ـ سنسمح بخروج هذا المبلغ على دفعات .

* * *

أبلغ على ماهر مجلس الثورة فى المساء بما جرى بينه وبين السفير ، وموافقته على مساعدة الأمير على الخروج من مصر ببعض ماله .

رأى مجلس الثورة أن على ماهر يريد مساعدة ولى العهد السابق واعتبر المجلس ذلك خضوعا من على ماهر للانجليز والأسرة المالكة .

ويستقيل على ماهر فى اليوم التالى

قال العقيد عبد المنعم أمين لمستشار السفارة الأمريكية :

ـ رغبة على ماهر فى مساعدة الأمير هى القشة التى قصمت ظهر البعير وساعدت على خروجه من الوزارة !

وأضاف :

ـ نحن دولة فقيرة و ١٠٠ ألف جنيه مبلغ ضخم بالنسبة لنا . ولن نسمح بمثل هذا النشاط لعلى ماهر .

ويكتب السفير الأمريكى لحكومته قائلا :

ـ « سياسة السفير البريطانى مساعدة على ماهر وإنقاذه ولكن حكاية الأمير أدت إلى سرعة رحيله » !

تولى اللواء محمد نجيب رئاسة الوزارة ، وفقد الأمير محمد على آخر صلة له بمجلس الثورة.

رأى أن يتقدم رسميا بطلب تأشيرة خروج من اللواء محمد نجيب .

فى ١١ سبتمبر توجه أحمد مختار سكرتير الأمير إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث قابل صلاح الشاهد تشريفاتى مجلس الوزراء الذى نقل اليه رد الرئيس محمد نجيب على طلب الأمير.

وأعلن السكرتير الصحفى أن سفر الأمير إلى الخارج سيكون قريبا ولا تعوقه صعوبات مالية.

* * *

فى لندن سئل المتحدث الصحفى باسم وزارة الخارجية البريطانى عن اجتماع السفير

البريطانى فى القاهرة بالأمير « محمد على » ومحاولة الأمير الحصول على مساعدة بريطانيا .

قال المتحدث إن مقابلة السفير لولى العهد لا تنطوى على أية غرابة .

ونفى المتحدث أن الأمير أثار أثناء مقابلته للسفير أى نوع من المسائل السياسية .

وقال :

ـ لا أساس من الصحة لذلك .

وكان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية البريطانية .. يكذب !

وفى لندن قالت الصحف البريطانية أنه يسود الاعتقاد بأن الأمير طلب من بريطانيا أن تتوسط بينه وبين الحكومة المصرية للسماح له بتحويل جزء من ثروته للخارج ، ليتمكن من الحياة خارج البلاد بصفة مستديمة ، وأنه يحاول الحصول على تصريح بالإقامة الدائمة فى بريطانيا .

* * *

سألت « حسن ابراهيم » عضو مجلس الثورة فى ذلك فقال إن مجلس الثورة رأى أن تظل الثورة بيضاء بلادماء ولذلك سمحت للملك فاروق ولولى عهده بالسفر للخارج والعيش بسلام بعيدا عن مصر .

وقال إنه لا يذكر شيئا عن مسألة تحويل مبلغ الـ ١٠٠ ألف جنيه للأمير محمد على .

وقال ان عبد اللطيف البغدادى عضو مجلس الثورة كان يسجل مساء كل يوم مذكراته ومن الأفضل الرجوع اليه .

سألت عبد اللطيف البغدادى فقال انه لم يبدأ كتابة مذكراته إلا بعد أزمة مارس عام ١٩٥٤.

وقال إنه يذكر أن مجلس الثورة اتخذ قرارا بالسماح لأى فرد من أسرة محمد على بالسفر إلى الخارج مع الحصول على مجموع المعاش الذى قررته له الثورة عن مدة ١٠ سنوات ، وأن « عبد الجليل العمرى » وزير المالية فى ذلك الحين تولى تنفيذ ذلك وقد سمح للأمير بأخذ مبلغ معه ولكنه لا يذكره ..

* * *

سافر الأمير ولكنه لم ينس آماله فى مصر .. ولم يفقد بعض رجاله الأمل فى عودته .

يوم ١٦ ديسمبر بعث السير « رالف ستيفنسون » السفير البريطانى فى القاهرة إلى

السير « باتريك سكريفنر » الوزير المفوض البريطانى فى « « برن » عاصمة سويسرا يقول :

« اتصل « يوسف طاهر » السكرتير الخاص للأمير محمد على بهاملتون ـ مستشار السفارة البريطانية بالقاهرة ـ وسأله عما اذا كان ممكنا مساعدته لإرسال خطاب إلى الأمير « محمد على » فى الحقيبة الدبلوماسية .. لأنه وآخرين من قدامى موظفى الأمير فى شوق جدا لإرسال تحياتهم المخلصة اليه ولإبلاغه أخبار مصر .

وقال إن الخطابات المرسلة بالبريد عرضة للرقابة .. وهو « يوسف » لا يرغب فى المخاطرة بالدخول فى مشاكل خطيرة مع السلطات .

وأعطى « هاملتون » خطابا طلب أن نقرأه اذا أمكن ارساله عن طريقنا .

أحضر « هاملتون » الخطاب لى للاطلاع عليه .. وإصدار التعليمات بشأنه .

كان الخطاب يتضمن بالتأكيد مسائل ذات أهمية بالغة .. بما فى ذلك تقييم للموقف لا يرضى على الإطلاق مجلس الثورة .

قررت ، بعد تفكير ، أنه ليس من الحكمة لأسباب رسمية أن نساعد الأمير بهذه الطريقة .

وفضلا عن ذلك فإن الأمير معتاد على الثرثرة وسيثير بسرعة ضجة فى الخارج بطرقه الخاصة بأن لديه أخبارا من مصر .

لهذا أصدرت تعليماتى إلى هاملتون بأن يعيد الخطاب مع إبداء الأسف المناسب وأن يبلغ يوسف طاهر بأننا سنطلب منك أن تنقل للأمير رسالة شفوية بأن يوسف يبعث إليه بتحياته المخلصة وأن حاشيته السابقة تسأل عن صحته وأحواله .

فهل تستطيع تدبير ذلك ؟ »

* * *

عاش الأمير محمد على فى سويسرا ومات بها ولم يطلب مثل فاروق أن يدفن فى مصر!!

الذين باعوا جمال عبد الناصر !

هذه احدى القصص الغريبة فى التاريخ المصرى المعاصر . جرت وقائعها فى مصر ، وفى بيت جمال عبد الناصر فإنه كان يستقبل ضيوفه من السفراء والوزراء الأجانب فى بيته ، أو بعبارة أدق فى مكتبه داخل البيت !

وجرت العادة ، فى الدول الأجنبية الكبرى أنه عندما يستقبل رئيس الدولة سفيرا أجنبيا فإما أن يكون وزير الخارجية حاضرا هذا الاجتماع ويسجل محضرا به يحفظ ضمن أوراق الوزارة وملفاتها السرية أو يشهد الاجتماع من يكتب محضراً به .

وفى غير هذه الأحوال فإن رئيس الدولة يكتب ملخصا بما دار أو يملى ملخصا على أحد السكرتارية يرجع إليه فى كل حين .

وفى مصرمع جمال عبد الناصر لم تطبق هذه القاعدة ، ولذلك فإن محاضر اجتماعاته بالسفراء والوزراء الأجانب لا توجد أغلبها فى وزارة الخارجية المصرية أو مقر الرئاسة وإنما توجد فى ملفات الدولة التى يتبعها السفير .

* * *

بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ طلبت الحكومة البريطانية إلى سفرائها فى كل العواصم أن يتحدثوا إلى كل وزير أو سفير يلتقى به جمال عبد الناصر ليقول للانجليز كيف يفكر جمال عبد الناصر ، وماذا يريد ، وأهداف سياسته .

وطلبت بريطانيا إلى سفرائها أن يقابلوا كل سفير عربى ووزير عربى باعتبار أن جمال عبد الناصر سيكون أكثر صراحة مع السفراء والوزراء العرب وبالذات أولئك الذين كان يثق بهم جمال عبد الناصر أو كانوا يتظاهرون بأنهم من مؤيديه .

وكان لبريطانيا مبرر فيما تفعله فإن جمال عبد الناصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وطرد السفير البريطانى ورجال السفارة . ولم يكن لبريطانيا مصدر لمعرفة دخائل السياسة المصرية وأسرارها . ولم تكن بريطانيا وحدها التى تريد أن تعرف ماذا

يدور فى عقل عبد الناصر بل إن الولايات المتحدة كانت أيضا تسعى لذلك ، فإن رفضها تمويل السد العالى كان السبب الرئيسى لتأميم عبد الناصر لقناة السويس مما أدى للعداوان الثلاثى على مصر وبالتالى قطع العلاقات مع بريطانيا .

وفى مركز الوثائق العامة فى ضاحية كيو قرب لندن وفى الأرشيف الوطنى الأمريكى فى شارع بنسلفانيا قرب البيت الأبيض وجدت تقارير كثيرة بعث بها ممثلو بريطانيا والولايات المتحدة عن لقاءات جرت فى بيت جمال عبد الناصر !

هذا هو رئيس وزراء ليبيا يقول لريتشارد ستوكس عضو البرلمان البريطانى يوم ٢٥ فبراير عام ١٩٥٧ .

ـ فى مصر نقص حاد فى الأدوية الطبية . وكانت زوجتى فى زيارة لبعض أقاربها فى مصر فطلبوا اليها أن تأتى بكمية كبيرة من الاسبرين لعدم توفره فى البلاد .

ويبعث عضو البرلمان بما قاله رئيس وزراء ليبيا إلى واطسن بالإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية البريطانية .

* * *

جلس وزير الخارجية اللبنانى فى ناديه ببيروت يتحدث بحرية مطلقة عن نتائج اجتماعات الملك سعود والملك حسين والرئيس شكرى القوتلى والرئيس جمال عبد الناصر.

قال الوزير :

ـ أيد الملك سعود بشدة مشروع الرئيس ايزنهاور بشأن الفراغ فى الشرق الأوسط وأصر على إعادة فتح قناة السويس التى أغلقت نتيجة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وتحقيق حرية الملاحة فى القناة بغير شروط .

ونقل حديث الوزير إلى السفارة البريطانية فبعثت به إلى لندن يوم أول مارس عام ١٩٥٧ أيضا .

* * *

وكان السفراء اللبنانيون فى العواصم العربية ، وبينها القاهرة ، يبعثون بتقاريرهم إلى وزارة الخارجية اللبنانية عن الموقف المصرى من خلال اتصالاتهم بالمسئولين العرب فى كل مكان .

ويلتقى شارل مالك وزير خارجية ، والذى انتخب بعد ذلك رئيسا للجمعية العامة

للأمم المتحدة ، وكان خصما لدودا لجمال عبد الناصر ، بالسفير البريطانى فى بيروت يوم ٢٥ مايو ١٩٥٧ .

ويكون الحديث عن الشئون الدولية وفى مقدمتها جمال عبد الناصر .

قال شارل مالك :

ـ هناك عدوى تجىء من مصر إسمها « الحياد السلبى » حكام مصر لا ينظرون إلا إلى مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ويجدون ملجأ بدائيا لهم فى سياسة خارجية نصف متعلمة ، تستجيب لعواطف المصريين وغيرهم خارج مصر .

قال السفير :

ـ وما البديل لجمال عبد الناصر ؟

قال شارل مالك :

ـ هذا السؤال سألناه لأنفسنا بأشكال متعددة فى عهد هتلر وموسولينى .

والجواب أنه عندما يكون هناك نظام ضار ومدمر مثل هذا ، فإن اختفاءه يصبح مصلحة مشتركة للشعوب الحرة حتى ولو لم يكن البديل حاضرا .

وكان حلف بغداد قائما فى ذلك الوقت تتزعمه انجلترا ويضم باكستان والعراق وتركيا ولكن الولايات المتحدة لم تنضم إليه إلا كمراقب .

ويسأل السفير البريطانى :

ـ هل الولايات المتحدة على حق فى عدم الانضمام للحلف ؟

فكر شارل مالك طويلا ثم قال :

ـ تستطيع الولايات المتحدة أن تكون شريكا كاملا دون إحداث أى ضرر بشرط أن تعلن أن نواياها فى الانضمام للحلف مساعدة الدول العربية الصديقة الأعضاء فى الحلف.

ويطالب شارل مالك الانجليز بعدم مساعدة مصر إقتصاديا حتى لا يخذلوا ـ أى الإنجليز ـ أصدقاءهم فى الشرط الأوسط ويضيف :

ـ سيكون ذلك كارثة تمنع مقاومة الناصرية فى الشرق الأوسط . لا تعاونوا المصريين إلا قليلا . ولا تثيروهم أيضا وإذا نظمت جهودنا المشتركة فستتوفر ظروف بناءة فى سوريا تساعد على مزيد من عزل مصر وحل المشكلة التى خلقها النظام الحالى فى مصر .

ويقول :

ـ سنعانى كثيرا من المتاعب الحادة حتى ينتهى النظام المصرى ويصبح جزءا من التاريخ !

ويقول السفير البريطانى فى برقيته لحكومته :

ـ هذا هو نفس ما سمعناه من العراقيين !

* * *

هذا هو الرئيس اللبنانى كميل شمعون يبلغ السفير البريطانى تشابمان أندروز بأن عددا متزايدا من المصريين يزورونه شاكين من عنف النظام المصرى وخراب وكارثة أحوال البلاد الماليةو دون مساعدة أمريكية ضخمة سينهار النظام من الداخل .

ويضيف شمعون :

ـ وضح الآن أن جمال عبد الناصر قرر اتباع سياسة موالية للسوفييت منذ زمن طويل وقبل صفقة السلاح التشيكى وأزمة تأميم قناة السويس ، ولا يستطيع أن يدير ظهره للروس .

* * *

وهذا هو السفير الليبى فى بيروت يقابل السفير البريطانى فى العاصمة اللبنانية يوم ٢٩ مارس عام ١٩٥٧ فيبدى مخاوفه من العداء المصرى ويقول :

ـ الاقتصاد المصرى فى حالة سيئة .

ويضيف :

ـ التقارير التى تصل الحكومة الليبية من العواصم العربية تبين أن الزعماء العرب عادوا يفكرون فى أن تدخل الأمم المتحدة ـ فى حرب السويس ـ أثبت أنه يمكن احتواء التهديد الاسرائيلى ، وأن فى اسرائيل زعماء تخلوا عن فكرة التوسع . ولكن حملة الدعاية الفرنسية الوحشية ضد العرب الذين بدأوا يجدون أن فرنسا أكثر عداء لهم من اسرائيل .

وقد أصدر اثنان من الصحفيين الفرنسيين كتابا فى باريس عن العمليات العسكرية فى حرب السويس بين أن الحكومة البريطانية كانت مترددة فى الاشتراك فى الحرب ضد مصر وفى تلك المؤامرة المشئومة للعدوان عليها !

* * *

ويلتقى جيز باشا حكمدار القاهرة السابق بمحمد باشا سلطان ـ أحد أثرياء مصر ـ فى جنيف .

قال الباشا السابق وهو على اتصال بأعضاء وقد مصر فى الأمم المتحدة :

ـ الديكتاتور جمال عبد الناصر يريد بدء صفحة جديدة مع المعتدين ـ أى الانجليز ـ ولكنه لن يتخلص من ارتباطه مع السوفييت ، وتقاربه مع الانجليز مجرد تكتيك فهو يريد فرصة لالتقاط الأنفاس .

وأقباط مصر ليسوا مضللين بالنسبة لما ينتظرهم فى المستقبل البعيد . وهم متحالفون مع الأعداء المعتدين !

ان ابادة جمال عبد الناصر ، جسديا أو بطرق أتبعت فى إبعاد رئيس وزراء ايران السابق مصدق لن تؤدى إلى الدمار أو الفوضى الحمراء فهناك موظفون مدنيون ومثقفون تربوا على التقاليد البريطانية وستنشأ مصر جديدة من الزمرة العسكرية تدعهما انجلترا وتؤيدها ماليا .

وهذا هو عبد الفتاح عمرو باشا رجل فاروق والسفير المصرى السابق فى لندن الذى نقلته الثورة سفيرا فى الهند بعد اعتزال فاروق فاستقال وأقام فى لندن يلتقى بأحد كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية ويحدثه عن أحوال مصر .

قال السفير السابق :

ـ يزداد التوتر فى مصر ، ولكن ذلك لا يعد حافزا للتغيير . ولكنى تأثرت بما سمعت عن الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية الذى يتنبأ باتجاه الرياح ويغير شراعه معها مما يدل على أن الأمور تتحرك نحو التغيير .

ان الدكتور أحمد حسين سفير مصر فى وشنطن يزمع الاستقالة ليعمل مع إحدى شركات البترول الأمريكية ويأمل فوزى أن يخلفه فى منصبه ويترك وزارة الخارجية ليتولاها على صبرى .

وسمعت أن الدكتور فوزى انتقد الحكومة المصرية لبعض العرب .

سأله الموظف البريطانى :

ـ ومن سيخلف جمال عبد الناصر ؟

قال السفير السابق الذى بدأ متفائلا .. نسبيا ، كما يقول محضر المقابلة بتاريخ ١١ من أبريل ١٩٥٧ .

ـ مصر أصبحت مهيأة لحركة كبندول الساعة تريد الرحيل فى اتجاه مضاد ، وحكومة مصرية جديدة يمكن أن تنعش آمالا ، مبالغ فيها ، عما يمكن أن يفعله الغرب لمصر !

* * *

ويلتقى السفير البريطانى فى الخرطوم بمحمد أحمد محجوب وزير الخارجية السودانى - يوم ٢٦ من أبريل - بعد عودته من القاهرة التى أمضى فيها عشرة أيام فيؤكد وجود توتر فى العاصمة مصر وقال :

- إذا جرت انتخابات حرة فسيفوز فؤاد سراج الدين بأغلبية ساحقة . ويقابل فؤاد سراج الدين رئيس الوفد السابق مصطفى النحاس يوميا .

ورغم تقدم النحاس فى السن فإنه لا يزال قويا جدا ويشكو أفراد الشعب العاديون من جمال عبد الناصر .

أما السياسيون القدامى فانهم يحتفظون بهدوئهم ويطبقون مبدأ « أنظر .. لترى » ولكنهم ينتقدون عبد الناصر وحكومته .

ويقول وزير مالية السودان ابراهيم أحمد للسفير فى اليوم ذاته :

- الحالة فى مصر سيئة للغاية المؤسسات المصرية غير منتجة لنقص المواد الخام وانخفضت ، أو تلاشت ، تجارة الشركات الأجنبية التى تم تمصيرها وستضطر هذه المؤسسات وتلك ، إلى تخفيض عدد العاملين .

* * *

هذا هو هارى كيرن مندوب صحف « سكريبس هاوارد » الأمريكية يقول للسفير الأمريكى فى بيروت يوم ٢٥ من مايو بعد لقائه - أى كيرن - مع جمال عبد الناصر :

- لم يعد جمال عبد الناصر نفس الرجل . وضحت طبيعته العصبية وهو ليس واثقا من نفسه .

وكان التحدى هو طبيعته العامة ولكن يعتريه إحساس بالفشل .

لم يعد النظام يتمتع بشعبية بين جميع قطاعات الشعب .

والتخطيط الموضوع هو اسقاط مرشحى الشيوعيين والاخوان المسلمين فى الانتخابات ولكن المؤكد أن مرشحى كثير من المجموعات المعادية للحكومة سينجحون . وسيكون على عبد الناصر إما الانسحاب أو التحول إلى الديكتاوتورية الواضحة .

مازال جمال عبد الناصر متشددا مع الشيوعيين فى مصر ولكن يوجد خمسة آلاف سوفييتى فى مصر من المرشدين والمستشارين والفنيين .

* * *

ويزور مصر فى مايو ١٩٥٧ الصحفى روبرت ستيفنز المحرر السياسى لجريدة

«الأوبزرفر » البريطانية الذى ألف كتابا عن جمال عبد الناصر ويتوجه بعد ذلك إلى عمان وبيروت ليلتقى بسفيرى بريطانيا قائلا :

ـ النظام فى مصر أصبح متشددا .

هناك مصاعب اقتصادية قوية تدعو مصر لإعادة العلاقات مع بريطانيا .

وفرضت الاقامة الجبرية على صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة فى منزله . وقد طلب تأشيرة دخول إلى السودان ليتولى منصبا هناك ، ولكن الحكومة السودانية رفضت منحه التأشيرة .

ويساوم الاتحاد السوفييتى بشدة بشأن تجارته مع مصر .

وقال :

ـ الانتخابات التى ستجرى فى مصر فى يوليه ستكون مزيفة . ولن تحرص الحكومة على فوز مرشحيها فى عدد من الدوائر للسماح لبعض الشخصيات أن تكون معارضة .

والمثقفون يشعرون بأنه تنقصهم الحرية السياسية ويبحثون عن طريق وسط يمكن الحكومة من إعادة علاقتها مع الغرب .

وهناك تفرقة دينيه ضد الأقباط ، والحكومة المصرية شديدة الحساسية فى هذا الشأن.

* * *

مايكل أدامز مراسل الشرق الأوسط لصحيفة « الجارديان » البريطانية ظهر فى مقالاته وكتبه كمتعاطف مع مصر ولكن هذا لا يمنعه من أن يدلى للسفير البريطانى فى لبنان بالملاحظات التالية عن مصر بعد قضائه أسبوعين بها :

* ساءت الأحوال المعيشية فى مصر . ويوجد جو من الحزن وخيبة الأمل يسيطر على الناس . كل شخص يشعر أن تليفونه مراقب حتى ولو لم يكن مراقبا . يقمع النظام كل حركة معارضة . ولا يصدق الناس ما يطالعونه فى الصحف وبدأ عدد كبير منهم يستمعون إلى الإذاعات الأجنبية .

* اختفت السلع الأساسية من المحال ومن بينها الفول . وهجرة الأجانب المتتابعة أحبطت السكان وأسهمت فى عدم الثقة بسياسة مصر ونظام الحكم . وتوجد هوة كبيرة بين النظام والشعب .

* بالنسبة لجمال عبد الناصر لا يوجد لديه أمل فى النجاح أو حتى البقاء وربما

يختفى بين يوم وليلة . وتتزايد ديكتاتورية النظام وأهدافه مختلفة عن المصالح المصرية العامة!

* * *

وهذا هو الكولونيل اميكو الملحق العسكرى الايطالى فى القاهرة يزور بيروت فيقول لزميله البريطانى يوم ١٢ من يونيه :

ـ مصر مثل غواصة أصيبت فاستقرت فى أعماق المحيط ، وإذا استمر هدوء المصريين فإنهم يستطيعون الحياة فترة أطول ولكنهم لا يستطيعون دفع السفينة إلى سطح الماء دون مساعدة خارجية . وقد توقفت الواردات .

وجمال عبد الناصر قلق ، حريص ، على أن تعود السفن البريطانية إلى عبور قناة السويس ليضع فى أيديه بعض « الاسترلينى » !

* * *

وهذ هو السكرتير العام بالنيابة لوزارة الخارجية اللبنانية يقول للسفير البريطانى يوم ٢٤ يونيه ١٩٥٧ :

ـ لقد تعهدت مصر بالاستمرار فى فتح أبواق الدعاية ضد الحكومة اللبنانية طوال فترة الحملة الانتخابية فى لبنان وذلك لصالح المعارضة اللبنانية ، أى كى تفوز المعارضة .

ويقول أيضا :

ـ أن مواد الدعاية لروسيا تتدفق على مصر يوميا بأطنان الكتب والكتيبات . وهى تشحن برا وبحرا وجوا عن طريق بيروت !

وقال مدير مكتب رئيس جمهورية لبنان جورج حيمرى للسفير البريطانى :

ـ علمت الحكومة اللبنانية أن السفير المصرى فى بيروت عبد الحميد غالب دفع عشرين ألف ليرة لبنانية للشيخ شفيق يموت رئيس المحكمة الشرعية السنية .

وقد انزعج الرئيس اللبنانى بشدة لهذا التدخل المصرى فى شئون لبنان . ومنذ مدة يفكر اللبنانيون فى التخلص من السفير المصرى . وهذه الخطوة ربما تحرك الرئيس اللبنانى لتحقيق هذا الهدف .

* * *

وهذا هو عبد المنعم الرفاعى السفير الأردنى فى بيروت ، والذى كان سفيرا لبلاده فى

طهران والقاهرة ، وتولى رئاسة الوزارة الأردنية ، فيما بعد ، يقول للسفير البريطانى فى بيروت ايان سكوت يوم ١٠ يوليه ١٩٥٧ :

- عبد الناصر وأعضاء مجلس الثورة مجانين .
- مصر تظن أنها تحتكر القومية العربية ، وتعلم كل العرب درسا فى الوطنية .
- خلف الديما جوجية المصرية توجد خطة .
- لا تسعى مصر للقيادة السياسية بل تريد إخضاع العرب اقتصاديا . وتسعى لتحقيق خطة التصنيع على حساب فشل التصنيع فى الدول العربية .

وتضغط مصر على صناعات الدول العربية بقصد احباطها حتى تقوم مصر بمد هذه الدول بما تحتاج اليه بينما تقتصر الدول العربية على الإنتاج الزراعى والحصول على ايرادات البترول على غرار النموذج الذى تفعله روسيا مع الدول الشرقية التابعة لها .

- فى مصر عانى التجار الأغنياء وملاك الأراضى ، ولكن أغلب الشعب لم تتحسن حالته . والعامة لا يبالون بفلسفة عبد النصر الثورية .
- مصر تضع مصلحتها أولا ولا تهتم بمصلحة حلفائها .
- أممت مصر قناة السويس وهذا خطأ كبير . وتريد من الدول العربية أن تؤيدها فى ذلك تأييدا أعمى مهما كانت النتائج .
- خلال فترة شهر العسل المصرى ـ الأمريكى كان جمال عبد الناصر مستعدا لعقد صفقة مع الأمريكيين بشأن فلسطين واللاجئين مقابل مساعدات عسكرية واقتصادية لمصر وهذه خيانة لا يمكن أن أغفرها ـ أى عبد المنعم الرفاعى ـ لجمال عبد الناصر . ولن أغفر للمصريين أنشطتهم مع السوريين ضد الأردن والعراق والسعودية .

وقد اكتشفت أخيرا مؤامرة مصرية للهجوم على الملك حسين خلال صلاة عيد الأضحى. وقد قبض على ثلاثة عملاء مصريين مما يدل على أن جمال عبد الناصر لم يتخل عن طرقه الشريرة .

- ثورة جمال عبد الناصر لم تكن ثورة على الإطلاق بلا إبدال عصابة منحرفة بعصابة منحرفة أخرى . وجماهير الشعب المصرى لا تبالى بفلسفة جمال عبد الناصر . ولكن على مصر أن تقرر وحدها مصيرها .
- فكرة عقد مؤتمر قمة هدفه الدعاية واعطاء الانطباع بأن عبد الناصر هو زعيم القومية العربية .

* * *

وهذا هو الزعيم الهندى جواهر لال نهرو يقول للسفير البريطانى فى الخرطوم يوم ١٢ يوليه ١٩٥٧ :

ـ عندى انطباع قوى بأن عبد الناصر شغوف بإعادة العلاقات الطبيعية مع بريطانيا فى أسرع وقت ممكن . وقد أكد لى عبد الناصر أن تصريحاته الأخيرة عن العلاقات المصرية البريطانية تمثل آراءه الحقيقية .

ومادام عبد الناصر يريد عودة العلاقات مع بريطانيا فمن حقها أن تضع شروطها أو تستجيب .

ولكن نهرو لم يبين للسفير البريطانى فى السودان ما الذى يجب أن تتبعه بريطانيا. وفى كل الأحوال فإن اظهار لهفة عبد الناصر على تحسين العلاقات تضع بريطانيا فى موقف أفضل !

وهذا هو نصرى المعلوف وزير المالية اللبنانى يلتقى بجمال عبد الناصر فى القاهرة ثم يسرع عائدا إلى بيروت ليقول للسفير البريطانى فى ٢٥ يوليه ١٩٥٧ :

ـ لقد استطعت إقناع جمال عبد الناصر بأن يوقف حملته ضد الرئيس اللبنانى كميل شمعون واستعادة الثقة المتبادلة بين مصر ولبنان وأن يعترف بحق لبنان فى أن تكون له سياسته المستقلة بشرط عدم الإضرار بالمصالح العربية العليا .

وقد وافق جمال عبد الناصر على السماح للمصريين ، الذين من أصل لبنانى ، بحرية السفر إلى لبنان وإن كان يرى انهم يعودون بعد ذلك إلى القاهرة متأثرين بالدعاية الأمريكية ضده .

ولكن نصرى المعلوف يقول :

ـ عبد الناصر معاد بشدة للأمريكيين ويشك فى أنهم يحاولون أن يحققوا بالوسائل السلمية ـ أى الاطاحة به ـ ما أراد الانجليز والفرنسيون تحقيقه بالعدوان على مصر .

ويضيف :

ـ يزمع عبد الناصر التخلص من ا لوزير فتحى رضوان لأنه لم يعد مفيدا له .

* * *

وهذا هو نديم دمشقية الوزير اللبنانى المفوض فى مصر الذى كان يثق به جمال عبد الناصر كل الثقة ويجتمع به بعد نقله من القاهرة كلما جاء اليها زائرا ويدعوه للغذاء فى بيته ، فقد بدا نديم دمشقية شابا عربيا وطنيا متحمسا للعروبة .

عين نديم دمشقية وزيرا مفوضا لبلاده فى العاصمة السويسرية برن .

وهناك يلتقى بتريفور ايفانز السفير البريطانى الذى عمل سنوات فى القاهرة وعلى صلة وثيقة بنديم دمشقية وزوجته المسيحية البريطانية ، ويعرف أن نديم دمشقية ساعد الحكومة البريطانية كثيرا فى مفاوضات الجلاء عن قاعدة السويس . وهو ـ دمشقية ـ معاد للشيوعية ومشاعره مع الانجليز ليست محل شك كما يقول السفير البريطانى ، وكما يقول أيضا مستشار السفارة الأمريكية فى سويسرا .

كتب السفير البريطانى إلى لندن يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٧ يصف لقائه بنديم دمشقية وما جرى بينهما من أحاديث .

قال نديم دمشقية للسفير البريطانى :

ـ لقد خدعنا جميعا جمال عبد الناصر . وكان التدخل العسكرى البريطانى ـ أى العدوان ـ كارثة ولكن عبد الناصر تعلم الدرس ويستطيع الغرب أن يتعامل معه فقد فشلت سياسة العداء للغرب .

ويضيف :

ـ ان كل تحسين فى علاقة الغرب بجمال عبد الناصر ستؤدى حتما إلى احباط خصوم جمال عبد الناصر فى مصر . وقد أعطى عبد الناصر المبرر للاشتراكيين السوريين .

ويعين نديم دمشقية سفيراللبنان فى وشنطن ويمر ببيروت لشئونه الخاصة ويلتقى ٣ ساعات كاملة بالسفير البريطانى هناك ويقول له :

ـ مادامت بريطانيا والولايات المتحدة تتنافسان بشدة لكسب صداقة مصر ، فإن السوفييت أصبحوا أكثر سخاء .

ويسأله السفير :

ـ لماذا أصبح جمال عبد الناصر أكثر عنفا فى حملته ضد الرئيس اللبنانى كميل شمعون .

فيقول نديم دمشقية :

ـ لقد استعمل جمال عبد الناصر عبارات عنيفة للغاية ضد شمعون وضد المسيحيين وضد العاهل السعودى الملك سعود وولى عهده الأمير فيصل ،الذى أصبح ملكا فيما بعد. قال إنهما يمثلان طبقة انتهت بينما أمثل أنا جماهير العرب . وقد أدرك عبد الناصر أهمية لبنان الجغرافية والسياسية فى العالم العربى . وقد قال لى : هل تنتظر منا أن نوافق على

أن هذا البلد الصغير يشرف على منفذ على البحر المتوسط لخمسة وأربعين مليونا من العرب.

كيف نقبل أن تراقب وتشرف أقلية صغيرة على هذا المنفذ ويديرها رئيس لبنانى مستقل وعنيد . شمعون يجب أن يذهب .

ويقول السفير البريطانى إن دمشقية أبلغ آراءه للرئيس اللبنانى كميل شمعون ووزير خارجيته شارل مالك الذى طلب منه محاولة إقناع جمال عبد الناصر بأن يتبنى سلوكا وموقفا مواليا للغرب وأن لبنان مستعد للوساطة بين جمال عبد الناصر والولايات المتحدة .

ويباهى نديم دمشقيه لصلته بعبد الناصر فيتحدث عن أراء الرئيس المصرى مع كل من يلقاه .

فى ١٩ سبتمبر عام ١٩٥٧ يلتقى دمشقية فى بيت القائم بالأعمال الهولندى فى برن بكل من ايفانز السفير البريطانى ، وستيتر من إدارة الشئون السياسية بالحكومة الاتحادية الهولندية ، ووليم بلو مستشار السفارة الأمريكية الذى كتب تقريرا بآراء الوزير المفوض اللبنانى .

قال دمشقيه :

ـ مشكلة عبد الناصر تتلخص فى فكرته عن الحياد التقليدية كما كان قبل عشرين عاما، وهو ـ عبد الناصر ـ يعتقد أنه يستطيع أن يؤدى لعبة الحياد بنجاح ، وبعبارة أخرى ، إنه يستطيع أن يجعل احدى الكتلتين تقف فى مواجهة الأخرى ولا يدرك أن العالم مشغول بصراع لتحرير عقل الإنسان .

ويجتمع الرجلان مرة أخرى يوم ١٦ ديسمبر فى حفل عشاء فى منزل السفير البريطانى فيقول دمشقية الذى كان قد زار مصر وأمضى ٤ ساعات مع جمال عبد الناصر وتناول طعام الغذاء فى بيت الرئيس .

قال :

ـ يعتقد جمال عبد الناصر أنه من السهل عليه الوصول إلى اتفاق مع الفرنسيين والانجليز أما عن الولايات المتحدة فالنفوذ الصهيونى قوى لدرجة تخريب كل اتفاق لقيام علاقات طبيعية بين مصر وأمريكا .

وأضاف :

ـ قلت للرئيس إنى اختلف معه فى المبالغة عن قوة النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة!

وبعد تعيين دمشقيه سفيرا للبنان فى وشنطن يعقد اجتماع رسمى بينه وبين وليم راونترى مدير قسم الشرق الأدنى فى وزارة الخارجية الأمريكية يوم ٢٠ يناير عام ١٩٥٨.

قال دمشقيه :

ـ استدعانى الرئيس جمال عبد الناصر فاجتمعت به يوم ٣ ديسمبر ، وقد أصر شارل مالك وزير خارجية لبنان على ذهابى إلى الرئيس المصرى وكنت رافضا ذلك بعدما جرى فى لبنان فى شهر مايو الماضى .

قال :

ـ كان عبد الناصر قلقا بشأن الأحداث فى سوريا وقد هاجم خالد العظم وقال إنه لا يثق به والتحالف بين الشيوعيين والاشتراكيين فى سوريا مؤقت .

وروى الحديث الذى دار بينه وبين عبد الناصر .

قال عبد الناصر :

ـ أريد أن أكون محايدا ولكن الغرب لا يقبل سياسة الحياد .

رد دمشقيه :

ـ لا تستطيع أن تكون محايدا بينما ثمانون فى المائة من إعلامك يثنى على الروس ويهاجم الغرب .

ويضيف دمشقيه :

ـ لاحظت بسرور بعد ذلك أن خطابى الرئيس بعد لقائى به كانا معتدلى النغمة .

وقال ضمن حديث طويل :

ـ ان عبد الناصر لم يهتم بالعرب إلا أخيرا عندما وجد ان ذلك يدعم مركزه الشخصى!

* * *

وهذا هو أميل البستانى رجل الأعمال الشهير والنائب اللبنانى ذو النفوذ السياسى الكبير يلتقى ، بعد عودته مباشرة من القاهرة ، بالسفير البريطانى الذى يبعث إلى حكومته يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٧ بمحضر كامل للاجتماع .

قال عبد الناصر لاميل البستانى :

ـ الوحدة المصرية ـ السورية لن تتحقق أبدا . والوحدة الاقتصاديةالمصرية السورية التى أعلنت فى القاهرة لا معنى لها . وقد أمرت باعتقال ١٨ شيوعيا بينهم أولئك الذين حضروا مهرجان الشباب فى موسكو ، وكل من سافر إلى هذا المهرجان وضع تحت الرقابة، وقد سمح لهم بالسفر لتعرف السلطات المصرية الشيوعيين منهم .

وقال عبد الناصر للبستانى :

ـ لن أسمح للفنيين الروس بالحضور إلى مصر بل سأوفد المصريين للتدريب فى روسيا . وفى رأيى أن سوريا ارتكبت خطأ كبيرا بالسماح للروس بالحضور إلى سوريا .

* * *

وهذاهو ريجات الوزير الدانيمركى المفوض الذى يمثل بلاده فى ٧ دول فى الشرق الأوسط ويقيم فى القاهرة يقول للسفير البريطانى فى بيروت يوم ١٩ ديسمبر ١٩٥٧ :

ـ هناك اعتراض فى مصر نحو التعامل الاقتصادى مع الدول الشرقية ولكنه لا يمضى بعيدا . والفساد يتزايد أخيرا فى مصر . وأحوال الفلاحين ساءت كثيرا خلال عام واحد وكذلك العمال الصغار .

ويقول :

ـ إن مدربى الطيران السوفييت أثاروا اضطرابا فى الجيش المصرى وهددوا بالانسحاب جميعا لأنهم لم يحصلوا على العلاوات الاضافية الكاملة التى وعدوا بها . وقد تدخل الملحق العسكرى السوفييتى ولذلك اتفق على أن تدفع مصر هذه العلاوات مباشرة للسفارة السوفيتية .

* * *

وهذا هو بخارى الوزير الباكستانى المفوض فى دمشق يقول للسفير البريطانى فى بيروت يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥٧ :

ـ توجد قوات مصرية فى سوريا عددها ٦٠٠٠ جندى وهم ينشرون الاضطراب فى سوريا بعد الأزمة بين سوريا وتركيا . وقد علموا السوريين عادات سيئة ومنها تدخين «الحشيش» والمصريون ليسوا محاربين جيدين !

وهذا هو الكولونيل « الشامى » الملحق البحرى الباكستانى فى القاهرة يقول للملحق البحرى البريطانى فى بيروت :

ـ لقد توقع المصريون أن تهاجموهم بعد ٧٢ ساعة من تأميم عبد الناصر لقناة السويس وبعد غزوكم لمصر فى نوفمبر ١٩٥٦ قرر الجيش المصرى الا يحارب ثانية فى هذا الجيل . إن هذا الجيش فقد ثقته فى قادته الكبار ولن يعوضه أبدا أى سلاح عن فقد الثقة فى القادة .

بل إن الملحق البحرى الباكستانى ينقل إلى الانجليز ما قاله له بهادور السفير الهندى عن العلاقات بين جمال عبد الناصر وجمال سالم عضو مجلس الثورة وكذلك العلاقات بين على صبرى مدير مكتب جمال عبد الناصر والدكتور محمود فوزى وزير خارجية مصر .

وهذا هو السفير العراقى فى بيروت يقول لزميله السفير البريطانى :

ـ علمت حكومتى أخيرا أنه تم اعدام صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة المصرى بناء على أوامر جمال عبد الناصر .

ويضيف :

وهناك خبر غير مؤكد بأنه تم اعدام محمد نجيب رئيس جمهورية مصر الأسبق بالرصاص أيضا .

.... ويتضح فيما بعد أن النبأين كاذبان !

* * *

وهذ هو السفير النرويجى ريوش فى القاهرة الذى لم يزر لبنان خلال عامين يصل إلى بيروت فيقول للسفير البريطانى يوم ٣١ أكتوبر ١٩٥٧ :

ـ بدأت مصر تحس بالأزمة الاقتصادية بشدة . اختفت سلع أساسية وأصبح من الصعب الحصول عليها مثل الشاى والسكر وارتفع ثمنها .. ولذلك أصبح من الضرورى لجمال عبد الناصر أن يعيد علاقته بالغرب على الأقل ليبيع قطنه ويستعيد نشاط الحركة السياحية وهى أكبر مصادر دخله من العملة الصعبة .

والسفير الايطالى فى القاهرة يكرر فى بيروت يوم ١٩ يوليه ١٩٥٧ :

ـ تدهور موقف جمال عبد الناصر بالنسبة للعالم العربى وأمام شعب مصر . ولكن لا

توجد اشارات تدل على حركة تجرى للتخلص منه . ولا توجد شخصية تسعى لتحل محله أو تقدر على ذلك .

لقد فقد شعبيته مع المثقفين والطبقة المتوسطة . ولكن الجموع لا تزال تقف خلفه والموقف الاقتصادى يتدهور بالتدريج .

وتريد مصر بكل الطرق الإفراج عن رصيدها الاسترلينى فى لندن وهذه ورقة قوية يجب أن تحسنوا اللعب بها .. بحذر . لا تتعجلوا تقديم تنازلات لمصر بالنسبة لهذه الأرصدة .

والمصريون يبدون إشارات متزايدة تعبر عن رغبتهم فى العودة إلى التصالح معكم - أى مع الانجليز - وهذا يقوى أيديكم عند التفاوض مع المصريين !

* * *

ويسافر السفيرالتركى فى بيروت إلى القاهرة فى اجازة قصيرة فيلتقى بحسن صبرى الخولى الذى أصبح فيما بعد المبعوث الخاص لجمال عبد الناصر .

قال حسن صبرى للسفير التركى :

- وجد عبد الناصر نفسه يختنق اقتصاديا فأرسل يستدعى السفير السوفييتى ويقول له :

- إذا لم تصلنى مساعدات اقتصادية خلال أسبوعين فسأقطع علاقتى الدبلوماسية بالاتحاد السوفييتى .

ونجح التهديد وقدم الاتحاد السوفييتى قرضا بستين مليون جنيه خلال فترة الانذار.

وتبرق السفارة البريطانية إلى لندن بهذا التهديد الكاذب يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٥٧

وبعد ..

فهذه مجرد نماذج قليلة من الوثائق التى تكشف بعض أسرار أولئك الذين باعوا جمال عبد الناصر حيا .

ولا يزال كثيرون يحاولون بيع جمال عبد الناصر ... ميتا !!!

* * *

(حــلايـــب)

فتح الناس فى الخرطوم عيونهم صباح يوم ١٨ فبراير عام ١٩٥٨ على عناوين ضخمة فى صحف السودان تقول « جيش عبد الناصر يغزو حدود السودان » .

وفى اليوم التالى فوجئ شعب مصر بالأنباء عن الأزمة الحادة بين مصر والسودان حتى توهم الجميع أن حربا ستقوم ، خلال ساعات ، بين البلدين .

وكانت مصر وسوريا قد اتفقتا على إعلان الوحدة بينهما وتقرر إجراء استفتاء يوم ٢١ فبراير ١٩٥٨ على قيام دولة الجمهورية العربية المتحدة وانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لها .

وفى الوقت ذاته تقرر إجراء الانتخابات النيابية فى السودان يوم ٢٧ من فبراير.

رأت كل من وزارة الداخليةالسودانية والمصرية أن يقوم أهالى منطقة « حلايب » شمال السودان بالتصويت فى الانتخابات السودانية والمصرية وإيفاد لجان انتخابية إليها .

وهذه المنطقة تقع شمال خط عرض ٢٢ .

بعثت الحكومة المصرية يوم أول فبراير بمذكرة إلى حكومةالسودان تقول فيها إن حكومة السودان أعلنت توزيع الدوائر الانتخابيةالاقليمية إستعدادا للانتخابات العامة وغطى التقسيم أراضى تقع شمال خط عرض ٢٢ وضعت ضمن دائرتين انتخابيتين سوادنيتين .

وقالت مصر إن حلايب أرض مصرية ، ولا يجب أن تضعها حكومة السودان ضمن تقسيم دوائرها الانتخابية ، وبالتالى عدم إجراء انتخابات فى حلايب وفى مثلث يمتد إلى ساحل البحر الأحمر .

لم ترد حكومةالسودان فبعثت مصر بمذكرة ثانية إلى حكومة السودان يوم ١١ من فبراير تتعجل الرد ليصوت الناخبون المصريون فى هذه المنطقة .

استدعت حكومة السودان السفير المصرى فى الخرطوم وسألته عن مدى صحة الأنباء التى تقول إن قوات مصرية تحركت إلى المنطقة .

نفى السفير ذلك ، فأبلغه الوزير رفض بلاده لوجهة نظر مصر .

دخلت القوات المسلحة السودانية المنطقة .

وبعثت مصر بمذكرة ثالثة فى ١٣ من فبراير بأنها سترسل إلى حلايب لجانا للتصويت فى استفتاء على الوحدة . وطلبت من السفير المصرى فى الخرطوم إبلاغ حكومة السودان بضرورة سحب قواتها من حلايب للعلاقات الودية بين البلدين وأن لجان الاستفتاء المصرية فى طريقها .

اتصل رئيس وزراء السودان عبد الله خليل بوزير داخلية مصر يطلب تأجيل الفصل فى هذه المسألة إلى ما بعد الانتخابات السودانية التى ستنتهى يوم ١٠ من مارس .

حرص البلدان ، كل من ناحيته ، على إحاطة المشكلة بالسرية ولكن مجلس الوزراء السودانى اجتمع يوم ١٦ من فبراير وأذاع تفاصيل الأزمة . وأعلن أن السبب فى اختيار مصر هذا الوقت بالذات لإثارة المشكلة يرجع إلى الانتخابات السودانية واكتشاف المنجنيز ومعادن أخرى ، وحتى لا تدفع مصر تعويضات للسودانيين المقيمين فى وادى حلفا ، الذين أغرقت أراضيهم مياه السد العالى ، بعدما أصر السودان فى المفاوضات الأخيرة حول مياه النيل على دفع مصر لهذه التعويضات .

ومما يذكر أن أربعين ألفا يستحقون التعويضات عن إغراق مياه السد العالى أراضيهم منهم ستة آلاف فقط فى المنطقة .

وقال مجلس الوزراء السودانى إن القوات المصرية دخلت الحدود السودانية .

ردت مصر فى اليوم التالى فأذاعت البيان التالى :

« تم الاتفاق على الحدود السياسية . التى تفصل بين مصر والسودان ـ بأن نص فى المادة الأولى من اتفاقية السودان الموقعة بين مصر وبريطانيا فى ١٩ من يناير عام ١٨٩٩ على أن يطلق لفظ السودان على جميع الأراضى الكائنة إلى جنوب الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض . فهذا الخط فاصل الحدود بين مصر والسودان ، وبذلك فإن كل الأراضى الواقعة شمال هذا الخط أرض مصرية حتى لو كانت خاضعة للادارة السودانية وقد أقر دستور السودان فى مادته الثانية هذه الاتفاقية .

وقد أقر الدستور المؤقت للسودان ، الذى صدر عام ١٩٥٣ . هذا الميثاق ، حيث نص

فى المادة الثانية على أن تشمل الأراضى السودانية جميع الأقاليم التى كان يشملها السودان الانجليزى المصرى قبل العمل بهذا الدستور مباشرة .

وتسهيلا للخدمة الإدارية بالنسبة للقبائل فى مناطق الحدود أصدر وزير الداخلية المصرى فى ١٦ من مارس عام ١٨٩٩ قرارا بشأن الحدود يقضى بأن ادارة بعض المناطق المصرية شمال خط عرض ٢٢ تتولاها حكومة السودان ولكنها تبقى تحت السيادة المصرية . ثم صدر قرار مماثل آخر فى ٢٥ من يوليه عام ١٩٠٢ من وزير الداخلية المصرى بإلحاق بعض المناطق شمال خط العرض ٢٢ تحت الإدارة السودانية وبعض المناطق جنوبى خط العرض ٢٢ تحت الإدارة المصرية مع بقائها تحت السيادة السودانية، وعدل ذلك بقرار آخر فى ٢٤ من نوفمبر عام ١٩٠٢ .

وقالت مصر إن الترتيبات والاجراءات التى تمكنت السودان بمقتضاها من إدارة تلك المناطق ، الواقعة شمال خط عرض ٢٢ ، تمت وفقا للأوامر الصادرة من وزارة الداخلية المصرية بمعنى أن ذلك تم دون أى اتفاق رسمى دولى ودون أى مساس بالسيادة المصرية .

وباستقلال السودان عام ١٩٥٦ انتهت الادارة الثنائية ورأت الحكومة المصرية بناء على طلب الحكومةالسودانية أن تصفى المسائل المعلقة بين البلدين تدريجيا بعد أستقرار الأوضاع فى السودان .

ولقد درجت مصر دائما فى علاقاتها السودان على أن تتجنب كل ما يؤدى من قريب أو بعيد إلى زيادة أعبائه خاصة وهو يشق طريقه للنهوض بتبعاته كدولة مستقلة مرجئة المسائل المعلقة بين البلدين إلى فرصة مواتية يتوفر خلالها للسودان الاستعداد اللازم لمثل هذه الأمور .

ولكن الحكومةالسودانية أعلنت عن تقسيم الدوائر الاقليمية للانتخابات وقد شمل هذا التقسيم الأراضى المصرية شمال خط ٢٢ الأمر الذى يتنافى مع اتفاقية ١٨٩٩ ويعتبر انتهاكا للسيادة المصرية فأرسلت الحكومة المصرية مذكرة إلى الحكومة السودانية بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٥٨ تلفت النظر إلى أن هذه المناطق أرض مصرية ولا يحق لحكومة السودان أن تشملها ضمن الدوائر الانتخابية السودانية موجهة النظر إلى ميثاق ١٨٩٩ ومطالبة بإلغاء الأوضاع الادارية والعودة إلى الحدود السياسية .

ونظرا لعدم رد الحكومة السودانية قدمت الحكومة المصرية مذكرة بتاريخ ١٣ فبراير

تطلب استعجال الرد وأوضحت أن ظروف الاستفتاء المصرى تقتضى إنهاء هذه المسألة بسرعة حتى يتمكن المواطنون فى هذه المناطق من الإدلاء بأصواتهم .

ونظرا لعدم رد الحكومة السودانية مرة أخرى فقد تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة جديدة بتاريخ ١٦ فبراير تحيط فيها الحكومة السودانية علما بأنها سترسل إلى هذه المناطق لجان الاستفتاء الذى سيجرى يوم ٢١ الجارى ومعها نقطة بوليس حدود .

وفى صباح ١٧ فبراير اتصل رئيس وزراء السودان بوزير الداخلية المصرى وعبر عن رغبته فى أن يرجئ أمر الحدود بين مصر والسودان إلى ما بعد الانتخابات السودانية المقبلة .

وفى الوقت ذاته تحركت قوات سودانية داخل المنطقة المصرية الأمر الذى يعتبر انتهاكا صارخا لاتفاقية ١٨٩٩ وللسيادة المصرية .

وقد كلفت مصر سفيرها فى الخرطوم أن يطلب إلى الحكومة السودانية سحب القوات السودانية من الأراضى المصرية إلى ما وراء الحدود السياسية وهى خط عرض ٢٢ إبقاء على ما بين الشعبين المصرى والسودانى من روابط .

ولكن حكومة السودان ، التى كانت توصى بالمحافظة على سرية هذه المباحثات منذ بدئها ، وتوصى بعدم تسربها إلى الصحف ، أصدرت ، فجأة ، وبدون الرجوع إلى الحكومة المصرية ، بيانا مساء ، أمس ، ١٧ فبراير أسمته « تدخل الحكومة المصرية فى الحدود السودانية » تجاهلت فيه الاتفاقات الدولية وأدعت أن سبب الموقف هو اكتشاف معادن فى المنطقة علما أن جميع التراخيص التى تصدر بهذه المنطقة كانت تصدرها الحكومة المصرية بعلم الحكومةالسودانية . ولا يوجد بهذه المنطقة سوى منجم مصرى للمنجنيز تديره شركة مصرية بترخيص من الحكومة المصرية تطبيقا لحق السيادة .

كل ذلك بعلم الحكومة السودانية .

والحكومة المصرية لحريصة على العلاقات التى تربط الشعب المصرى مع الشعب السودانى ، وتود أن ينتهى الأمر بين البلدين بطريقة ودية » .

أخذت الدولتان تذيعان بيانات بالأسباب التى استندتا إليها فى قراراتهما بالنسبة للمنطقة المتنازع عليها والتى تبلغ مساحتها حوالى عشرة آلاف ميل مربع تقع فى اتجاه ساحل البحر الأحمر بين خطى عرض ٢٢ و ٢٣ بالإضافة إلى شريط صغير يطل على النيل ويقع شمال وادى حلفا .

وعقد السفير المصرى فى الخرطوم مؤتمرا صحفيا أذاع فيه البيانات المصرية .

أما وجهة نظر حكومة السودان كما عبرت عنها فى مؤتمرات صحفية وبيانات فتقول بأن مصر لم تنازع فى مسألة الحدود منذ توقيع اتفاقية الحكم الثنائى المصرى البريطانى فى السودان والموقعة فى ١٩ من يناير ١٨٩٩ .

وتقوم حكومة السودان بحكم وإدارة هذه المناطق منذ ذلك الحين وتمارس نفوذها فيها.

وفى المعاهدة المصرية البريطانية التى وقعت فى فبراير عام ١٩٥٣ لم تثر مصر هذه القضية .

وقد أبلغ رئيس وزراء السودان اسماعيل الأزهرى جمال عبد الناصر باستقلال السودان فى ٣ من يناير ١٩٥٦ . وكان الاستقلال قد أعلن يوم أو ل يناير ، ولم تطالب مصر بهذا المثلث الساحلى .

وتقوم حكومة السودان بجباية الضرائب من الأهالى .

وجرى استفتاءان مصريان أخرهما فى يونيه عام ١٩٥٦ لانتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لمصر فلم يصوت فيهما أهالى المنطقة مما يدل على أن الحكومةالمصرية قبلت أن تكون المنطقة سودانية ، ولم تحاول جمع أصوات المصريين هناك .

وفى الوقت ذاته لم تمانع مصر فى تصويت الأهالى فى الانتخابات السودانية التى جرت مرتين.

وقالت حكومة السودان ان مصر أعطت السودان ١٦ يوما فقط للبت فى هذه القضية وهى مهلة غير كافية .



سافر محمد أحمد محجوب وزير خارجية السودان إلى القاهرة يوم ١٦ من فبراير وعقد اجتماعين مع زكريا محيى الدين وزير الدخلية والدكتور محمود فوزى وزير الخارجية.

قال محجوب يصف ما دار فى الاجتماع:

« ان زكريا محيى الدين وزير الدخلية كان عصبيا وغير مستعد لأية تنازلات ، وهو الذى أثار القضية » .

ولكن الاجتماع لم يسفر عن حل ، فتوجه معهما للقاء الرئيس المصرى جمال عبد الناصر بمكتبه فى قصر القبة .

شرح محجوب وجهة نظر حكومة السودان وقال إنها أدارت هذه الأراضى ستين سنة وأجرت فيها ٣ انتخابات .

سئل محجوب :

ـ هل أرسلتم قوات سودانية إلى الحدود ؟ .

قال :

ـ نعم ولديها تعليمات باطلاق النار على كل من يحاول اجتياز الحدود .

.. يقصد بذلك الجيش المصرى .

وأضاف :

ـ ولن نستلم ولن نسلم بوصة واحدة من هذه الأرض الجرداء إلا إذا أغرقناها بعشرة أضعاف وزنها .. دما .

قال زكريا محيى الدين :

ـ لم ننشىء جيشا مصريا لمحاربة السودان .

وعقد محجوب اجتماعا ثالثا مع جمال عبد الناصر .

صدر بيان مصرى بعد الاجتماع يقول :

« دارت أخيرا اتصالات بين الحكومتين المصرية والسودانية عن طريق وزير خارجية السودان وسفير السودان بالقاهرة ، بشأن مناطق الحدود بين مصر والسودان .

وحرصا من الحكومة المصرية على أن يتفادى الجميع القيام بأى عمل يمس وجهة نظر أى من الحكومتين ، أو يضر بفرص الوصول إلى حل ودى عن طريق مفاوضات تبدأ مباشرة عقب قيام الحكومة السودانية الجديدة ، عرضت الحكومة المصرية على الحكومة السودانية ألا تجرى الحكومتان أى استفتاء أو انتخاب هذه المناطق وذلك انتظارا لتلك المفاوضات .

وتأسف الحكومة المصرية أن الحكومة السودانية رفضت هذا العرض » .

دعا عبد الناصر لتناول طعام الغداء فى داره محمد أحمد محجوب .

ثم اجتمع به عقب تناول الغداء حتى منتصف الساعة الخامسة مساء .

قال جمال عبد الناصر :

ـ وماذا يقترح الأخ محجوب ؟

طلب محمد أحمد محجوب إلى جمال عبد الناصر سحب لجان الاستفتاء المصرية وتأجيل المسألة إلى ما بعد الانتخابات السودانية دون الإخلال بما تدعيه مصر من حقوق ولكن عبد الناصر رفض وأصر على عدم إجراء الانتخابات السودانية فى المنطقة .

رفض محجوب لأن فى ذلك منعا للسودان من ممارسة حقه فى التصويت .

ورفض محجوب أيضا أن تكون لجان التصويت السودانية جنوب خط عرض ٢٢ والمصرية شماله .

قال محجوب لعبد الناصر كما روى فى مذكراته :

ـ حاولت الاتصال تليفونيا بالخرطوم عدة مرات ولكن ، فى كل مرة ، كان هناك تشابك فى الخطوط فلم أسمع شيئا .

أجاب جمال عبد الناصر :

ـ أنت تعلم أن كل المخابرات الخارجية مراقبة . وإذا لم يكن لديكم نظام مماثل فى الخرطوم فنحن على استعداد لإقراضكم واحدا منه .

شكره محجوب وقال :

ـ نحن أيضا نسجل المكالمات الخارجية .

صحبه جمال عبد الناصر إلى مكتب جانبى وسأله عن الرقم الذى يطلبه فى الخرطوم وطلب توصيله به .

أراد جمال عبد الناصر مغادرة المكتب فألح عليه محجوب فى البقاء قائلا وهو يبتسم :

ـ فى كل الأحوال ستسمع ما يقال لأنهم يسجلون المكالمة .

جاء على التليفون وكيل وزارة الخارجية السودانية فقال له محجوب كلمة واحدة :

ـ إفراج .

وكررها مرة أخرى :

ـ إفراج .

ثم وضع السماعة .

بدت الحيرة على وجه جمال عبد الناصر ولم يعلق .

وغادر محجوب القصر الجمهورى بعد فشل المباحثات .

* * *

كان محجوب ـ قبل مغادرته الخرطوم ـ قد كتب شكوى من حكومة السودان ، ضد مصر ، إلى مجلس الأمن ورفض إذاعة نصها إلا بعد لقاء جمال عبد الناصر ، فلما لم يستجب جمال عبد الناصر لمطاليه أمر وكيل خارجيته بالافراج عن نص الشكوى ، أى اذاعتها على العالم !

* * *

أعلن متحدث رسمى مصرى أن مصر حريصة منذ استقلال السودان على أن تسوى كل المسائل المعلقة بين البلدين بالطرق الودية مع اعطاء السودان الشقيقة الفرص اللازمة .

وروى المتحدث قصة أزمة حلايب وقال « إن حالة مماثلة كانت بين حكومة السودان والحبشة بخصوص منطقة جمبيلا الحبشية التى وضعت سنة ١٩٠٢ تحت الإدارة السودانية بتفويض من الحكومة الحبشية التى طالبت بإنهاء هذا الوضع بعد الاستقلال مباشرة فوافقت حكومة السودان فى الحال وسلمت المنطقة إلى الحبشة بدون أن ضجة » .

ما هو الموقف البريطانى فى تلك الفترة التى كان حزب الأمة يحكم خلالها السودان ؟

وجدت وزارة الخارجية البريطانية فى أرشيفها مذكرة عن الحدود المصرية السودانية تاريخها ٢١ من سبتمبر ١٩٣٨ تقول « بأن السودان ـ طبقا لاتفاقية عام ١٨٩٩ ـ هو الأراضى التى تقع جنوب خط عرض ٢٢ » .

وتوجد خريطة ملحقة بهذه المذكرة تبين أن « منطقة حلايب تقع داخل السودان » مما يقطع بوجود تناقض بين المذكرة والخريطة !

ووجدت الحكومة البريطانية خرائط أخرى تبين أن هذه المنطقة ضمن حدود السودان ا جميعا خرائط إدارية .

وقالت الحكومة البريطانية : « المعلومات التى أمكن الحصول عليها من أعضاء سابقين فى الجهاز المدنى السودانى تبين أنه خلال فترة تطبيق اتفاقية الحكم المشترك لم تعتبر الحكومة السودانية أن من حقها معاملة المنطقة الواقعة شمال خط عرض ٢٢ كباقى أجزاء السودان فلم تدخل قوات الدفاع السودانية هذه المنطقة .ولم تصدر تراخيص التعدين فيها من الخرطوم . ولم تجادل السلطات السودانية فى حق علماء النباتات والمسافرين الآخرين القادمين من مصر فى التواجد فى المنطقة . وتعمل فى المنطقة شركة المنجنيز المصرية بترخيص من مصر » !

* * *

فى برقية بعث بها السفير البريطانى فى السودان تشابمان اندروز إلى لندن قال :

« أنا من الرأى القائل بأن مصر تتمتع بوضع قانونى قوى طبقا لاتفاقية ١٨٩٩ ولذلك أعتقد أن مصر يمكنها أن تكسب القضية إذا عرضت على محكمة العدل الدولية فى لاهاى » .

ولكن السفير قال : « الحدود الادارية هى حدود طبيعية بينما خط العرض ٢٢ رغم وجود نص عليه فى الاتفاقية الموقعة عام ١٨٩٩ باسم حكومتى مصر وبريطانيا ، لا يرقى إلى مرتبة الحدود بالمفهوم الدقيق للكلمة ولا يزيد عن كونه مجرد خط رسمه قلم على خريطة القارة الأفريقية فى القرن التاسع عشر » .

وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن السودان يستند فى عدالة قضيته على تحركات القوات المصرية لا على أساس أحقيته القانونية فى المشكلة !

وقالت الوزارة « الوضع القانونى للمنطقة موضع النزاع والخاضعة للإدارة السودانية منذ الأيام الأولى لاتفاقية الحكم المشترك غير واضح على الاطلاق ، فالدلائل المتوافرة تشير إلى أنه بينما قد يكون لدى المصريين من ا لناحية القانونية أدلة كافية لإثبات حقهم . ولكن من وجهة نظر الادارة الفعلية نجد حجة السودان أقوى . فسكان المنطقة الشمالية الشرقية موضع النزاع ينتمون إلى قبيلة سودانية » .

* * *

طلبت وزارة : الخارجية البريطانية إلى ادارتها المختصة بحث ما يجب أن يكون عليه الموقف البريطانى فى هذه القضية فى ظل الكراهية الشديدة التى تكنها الحكومة البريطانية لجمال عبد الناصر !

اقترحت الإدارة ضرورة التوصل إلى حل سلمى للمشكلة رغم عدم وجود مسئوليات مباشرة ملقاة على عاتقها فى القضية . وقالت إنه من غير الملائم أن يقدم طرف ثالث على إبداء تعليقه فى وقت يتواجد فيه وزير الخارجية السودانى فى القاهرة لمناقشة المشكلة مع الحكومة المصرية .

واقترحت الإدارة أن تلتزم الحكومة البريطانية الصمت إزاء المشكلة .

* * *

صرح متحدث باسم وزارة الخارجية البريطانية بأن حكومة السودان على اتصال بلندن بشأن النزاع القائم بينها وبين مصر على مناطق الحدود . وأضاف قائلا « ولكن

ليس بوسعنا أن نذيع شيئا عن هذه المحادثات الخاصة » .

ونشرت الصحف ذلك .

والوثائق البريطانية تقول بأن عبد الله خليل رئيس الوزراء ومحمد أحمد محجوب كانا على اتصال مستمر بتشابمان اندروز السفير البريطانى فى الخرطوم .

وكان السفير البريطانى السير تشابمان اندروز على اتصال مستمر أيضا بوكيل وزارة الخارجية السودانى .

اجتمع به يوم ١٨ فبراير فأبلغه بأن قوات البلدين تواجه كل منهما الأخرى ولكن لم يقع صدام مسلح بينهما .

قال المسئول السودانى للسفير :

ـ اذا أطلقت طلقة واحدة فسنعلن حالة الطوارىء ونؤجل الانتخابات .

وأضاف بالحرف الواحد :

ـ سيفقد اسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى كل الفرص للفوز فى الانتخابات.

ومعروف أنه حزب يؤيد التعاون مع مصر بينما حزب الأمة الذى يباركه السيد عبد الرحمن المهدى ، زعيم الأنصار ، يعارض أى تقارب مصرى وسودانى .

ولكن السفير كتب إلى حكومته يقول :

« هناك شعور عدائى قوى ضد مصر وقد هاجمت كل الصحف مصر عدا صحيفة ، واحدة هى « العلم » الناطقة باسم الحزب الوطنى الاتحادى » !

* * *

بعث جمال عبد الناصر إلى عبد الرحمن المهدى ، رئيس حزب الأمة السودانى برقية قال فيها :

« صدرت جرائد حزب الأمة بعنوان يقول » « جيش عبد الناصر يغزو حدود السودان» الأمر الذى تعلمون كل العلم أنه كذب وافتراء .

وحوت صحف حزب الأمة مقالات لاهدف لها إلا الاساءة إلى العلاقات الوطيدة بين الشعبين السودانى والمصرى ، الأمر الذى لا يخدم إلا الأهداف الاستعمارية التى تعمل بكل جهدها للوقيعة بين الشعبين . فأرجوا أن تلفتوا نظر صحف حزب الأمة لخطورة هذا الأمر وأطلب من الله أن يلهمكم التوفيق والسداد » .

ويتناول السفير البريطانى غداءه مع رئيس وزراء السودان .

قال السفير :

ـ هل هناك اشتباكات مسلحة .

ـ ليس بعد ، ولكنها فى طريقها إلى الوقوع .

ويستدعى ميرغنى حمزه نائب رئيس وزراء السودان رؤساء البعثات الدبلوماسية فى الخرطوم لإبلاغهم أن القوات السودانية لن تنسحب من المنطقة .

قال ميرغنى حمزه :

ـ مهما يكن الموقف القانونى بالنسبة للسيادة على المنطقة فإن السكان سودانيون .

ويلتقى السفير مرة ثانية برئيس الوزراء ليعرف منه نتائج مباحثات وزير الخارجية فى القاهرة .

قال عبد الله خليل :

ـ عامل المصريون محجوب بأدب ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق .

وبعد فشل المفاوضات مع جمال عبد الناصر استدعى ميرغنى حمزه ـ بصفته وزيرا للخارجية النيابة فى غياب محجوب ـ رؤساء البعثات الدبلوماسية مرة ثانية وأبلغهم نص شكوى السودان إلى مجلس الأمن .

قال تشابمان اندروز فى برقيته إلى لندن يوم ١٩ فبراير :

« ان لغز عبد الناصر يحيرنى فليست مسألة المعادن كافية لإثارة القضية . ولكن توقيت إثارتها فى هذا الوقت بالذات لا يفيد إلا مضاعفة فرص حزب الأمة فى الفوز بالانتخابات .

لقد ظل اسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى فى حالة هدوء بسبب الصدمة ثم اندفع وراء حزب الأمة ضد جمال عبد الناصر » !

ويتساءل السفير فى برقيته قائلا :

« هل فكر جمال عبد الناصر فى أن استسلام حكومة السودان فى النهاية وسحب لجان التصويت سيجعلها تفقد ماء الوجه وتخسر فى الانتخابات . إذا كان ذلك صحيحا فإنها مقامرة غير محسوبة تجهل طبيعة الشخصية السودانية .

ويقول بعض السودانيين إنها ضغوط مصرية جديدة وهذه أيضا مقامرة جاهلة غير محسوبة .

ان عبد الناصر ارتكب خطأ فى الحكم .

إن محللا نفسيا هو الذى يستطيع تشخيص الحافز لمثل هذا العمل الذى يعتبر تخبطا سياسيا خطيرا » !

وتبعث الحكومة البريطانية بتقرير إلى دول الكومنولث عن الدوافع المصرية وراء إثارة القضية فى الوقت الحالى .

قال التقرير :

« الدوافع غامضة إلى حد كبير . فلا تلوح فى الأفق أية مكاسب مادية ملائمة سواء كانت آجلة أو عاجلة يمكن أن تعود على مصر من وراء ضم الأراضى المتنازع عليها .

قيمة الثروات المعدنية فى السهل المثلث الساحلى غير معروفة على وجه التحديد . واعتبارات التعويض عن الفيضانات بسبب إنشاء السد العالى ليست بالضخامة التى تجعلها سببا حقيقيا وراء تحركات عبد الناصر .

وسيكون تأثير تلك القضية على الانتخابات السودانية على عكس ما يتمنى المصريون. فمما لا شك فيه أن فرصة حزب الأمة فى الفوز تزايدت فى الفترة الأخيرة بينما نجد فرص اسماعيل الأزهرى والحزب الوطنى الاتحادى غير مؤكدة .

إن حكومة السودان لن تستطيع شيئا لمنع المصريين من دخول المنطقة وإقامة م الانتخابية .

ا سيصبح عليها إلغاء الانتخابات السودانية فى منطقة الحدود مما يجعلها تفقد ـجه والأصوات » .

جرت اتصالات ومشاورات بين بريطانيا وكندا ـ وكانت عضوا فى مجلس الأمن ـ قترحت كندا أن يقبل السودان إقتراح مصر بعدم إجراء استفتاء أو انتخابات فى المنطقة ـازع عليها انتظارا لتسوية النزاع حول حقوق السيادة .

وقال المسئولون الكنديون للسفير البريطانى :

ـ إلتجاء السودان إلى مجلس الأمن أمر لا مبرر له على الاطلاق فقد بات واضحا أن المصريين لا ينوون اتخاذ اجراءات كما أن الوسائل الأخرى للوصول إلى حل سلمى لم يتم استنفادها بعد .

* * *

جرت مشاورات بين الخرطوم ولندن قبل اجتماع مجلس الأمن .

وكانت الحكومة البريطانية تنصح السودانيين بالاجراءات التى تتبع ونصوص ميثاق الأمم المتحدة التى يستحسن طلب تطبيقها .

وسألت بريطانيا مندوب السودان فى الأمم المتحدة عما إذا كان يقبل إحالة النزاع على محكمة العدل الدولية أو يقبل أى نوع من أحكام التحكيم .

وأبلغت السير بيرسى ديكسون مندوب بريطانيا الدائم لدى الأمم المتحدة أن يعرض على السودان قبول عرض مصر بعدم اجراء أى من الطرفين الانتخابات أو الاستفتاء فى المنطقة التنازع عليها .

ولكن ضيق الوقت لم يسمح لمندوب السودان بعرض الاقتراح على حكومته ، وفى الوقت ذاته لم يحاول السفير البريطانى فى الخرطوم الضغط على السودان لقبول أى اقتراح!

قال تقرير سرى بريطانى « ان كل ما يستطيع مجلس الأمن عمله هو دعوة الطرفين للتفاوض فى ظل وساطة وعدم اللجوء الى استعمال القوة . وربما يمكن إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية ولكن لابد من فترة استرخاء على أن تبدأ المفاوضات فورا » .

* * *

اجتمع مجلس الأمن فى الثالثة من بعد ظهر الجمعة ٢١ فبراير ٥٨ وهو يوم الاستفتاء على الوحدة فى مصر وسوريا ، مما أضاع جانبا من فرحة الشعب المصرى بإتمام الوحدة .

قبل اجتماع مجلس الأمن أذاعت الحكومة المصرية بيانا قالت فيه :

« حفظا على الروابط التى تجمع بين الشعبين المصرى والسودانى قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات السودانية على أن تبدأ المفاوضات لحل المسائل المعلقة بين البلدين بعد اختيار الوزارة السودانية الجديدة .

إن مصر التى تضامنت مع السودان فى سبيل الحرية والاستقلال إذ تتخذ هذا القرار إنما تهدف إلى قطع خط الرجعة على المغرضين الذين استغلوا الفرصة لإفساد العلاقات الخالدة بين الشعبين الشقيقين كما أن مصر لن تستجيب للاستفزازات التى حاولت أن تصور الوضع بشكل تدخل مسلح أو بشكل غزو للأراضى السودانية فى الوقت الذى لا توجد لها على الحدود الجنوبية الا ورديات الحدود المعروفة .

وإن الحكومة المصرية لتعلن مرة أخرى أن القوات المصرية المسلحة لم تنشأ لغزو

السودان ولكنها دائما سند للسودان ضد العدوان المشترك » .

رأس اجتماع مجلس الأمن سوبوليف المندوب السوفييتى .

تكلم مندوب السودان فشرح القضية على أنها إنذار مصرى للسودان وتهديد بعدوان مسلح .

وقال عمر لطفى مندوب مصر فى مجلس الأمن :

ـ أبدى لى داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة اهتمامه بمسألة الحدود . وقال إنه يأمل ألا تقوم مصر بعمل يؤدى إلى تدهور الموقف . وقد أبلغته . بناء على طلب حكومتى بأنها ستتخذ موقف الجار المسالم للسودان نظرا للعلاقات الودية التى تربط وتوحد بين البلدين وأنها عازمة على تجنب القيام بأى عمل ، أو إصدار أى بيان يتناقض مع ذلك الموقف .

وتلا عمر لطفى البيان الذى أصدرته مصر بتأجيل البحث فى مسألة الحدود إلى ما بعد الانتخابات السودانية ويتم تشكيل الحكومة الجديدة .

تكلم أعضاء مجلس الأمن فأبدوا رغبتهم فى حل المسألة بالتفاوض . وكان المندوب البريطانى وحده السير بيرسون ديسكون الذى أيد موقف السودان !

قال :

ـ طبقا لمعلوماتنا فإن السودان أدار هذه المساحات بغير انقطاع منذ الاتفاق الثنائى بين مصر والسودان ـ عام ١٨٩٩ ـ لأكثر من نصف قرن وبطريقة مرضية دون أى نزاع أو خلاف من جانب مصر . إن توقيت وطريقة إثارة هذه المسألة الآن هى التى جعلت حكومة السودان تشكو إلى المجلس .

وعلى هذا الأساس لم يتخذ مجلس الأمن قرارا فى الشكوى السودانية واكتفى بأن أبقاها مدرجة فى جدول أعمال المجلس فلم تعد هناك مشكلة أو قضية أو مجال للشكوى !

وأذاعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية البيان التالى :

« تلقى الأمين العام لجامعة الدول العربية من سفير جمهورية السودان فى مصر ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية كتابا تضمن طلب حكومته من الجامعة بذل مساعيها الحميدة بشأن مسألة الحدود بين مصر والسودان .

وقد أجرى الأمين العام اتصالات مع المراجع المصرية المسئولة فأكدت له أن الحكومة المصرية باقية عند موقف الأخوة وحسن الجوار إزاء السودان وأنها ملتزمة على مجانبة أى قول أو عمل يغاير ذلك .

وتأييدا لهذه الروح أصدرت الحكومة المصرية بيانا تضمن أنها قررت إرجاء تسوية هذه المسألة إلى ما بعد انتخابات السودان حيث تبدأ المفاوضات لتسوية المسائل المعلقة بين البلدين .

وقد أبلغ الأمين العام نتائج اتصالاته إلى سفير السودان كما أبلغها إلى حكومات الدول الأعضاء فى الجامعة .

* * *

لم يجر استفتاء على الوحدة المصرية السورية فى المنطقة وجرت فيها الانتخابات السودانية . وفاز حزب الأمة فى هذه الانتخابات كما توقع تشابمان أندروز بعد أن اضطر جمال عبد الناصر إلى التراجع .

قال السفير فى تقريره إلى لندن :

« كافأ عبد الناصر الأزهرى شر مكافأة ، ومطلب المصريين ، الذى جاء قبل عشرة أيام من بدء التصويت ، ليحرم السودان من أراض حكمها دون منازع لمدة خمسين عاما ..

هذا المطلب وحد السودانيين فورا فى حمى من الوطنية . وتراجع عبد الناصر وانسحب غير أن خطأه الفادح قلل نفوذ الأزهرى حتى فى عيون حزبه الخاص وأثار من جديد توجسا على نطاق الشعب السودانى من النوايا المصرية .

والأهم من كل ذلك قوى تصميم قيادة الجيش السودانى على عدم السماح أبدا لحكومة موالية لمصر أن تتولى السلطة فى الخرطوم . وخلال التصويت دارت الآلة الانتخابية فى دقة تامة وتصرف الجمهور تصرفا حسنا . وكان معدل التصويت فى المدن عاليا ووصل فى بعض الأحيان إلى ٩٠ ٪ وفى الريف كان أقل طبعا ووصل إلى ٥٪ فقط فى أحد الأقاليم القبلية النيلية .

ولسوء الحظ كانت النتائج غير حاسمة . إن حزب الأمة قلب المائدة على رأس الحزب الوطنى الاتحادى وأصبح أقوى حزب فى البرلمان بينما احتفظ حزب الشعب الديمقراطى بمكانه فى الوسط مما حقق أغلبية هامة ضد الحزب الوطنى الاتحادى .

شكل عبد الله خليل الوزارة وتولى محمد أحمد محجوب مرة ثانية وزارة الخارجية قال تشابمان أندروز :

ـ كانت الحكومة توليفة أثبتت فى الماضى عدم فعاليتها .

وبعث تشابمان أندروز إلى لندن يوم ٢٨ فبراير يقول :

« كسب السودان الجولة الأولى . ولكن القوات المصرية مازالت تتحرك إلى نقاط تجمع فى مصر العليا .

ولن يترك عبد الناصر مسألة مناطق الحدود المتنازع عليها خاصة وأن الأمر أصبح يتعلق بهيبته إلى حد ما .

وكان السودان دائما ذات أهمية قصوى لمصر أكثر من سوريا . ولا يستبعد أن يحاول عبد الناصر القيام بنفس المناورات - التى قام بها الشيوعيون فى تشيكوسلوفكيا عام ١٩٤٨ - فى السودان .

ويمكن لعبد الناصر ، وقد أصبحت سوريا الآن تحت يده ، أن يجد نفسه مشغولا فى المستقبل القريب .

ومن المهم أن نذكر أنه فى خطابه الأخير فى دمشق أوضح أنه لم يتوقع أية درجة من الوحدة المصرية السورية الحقيقية لعدة سنوات على الأقل . وربما يكون السودان أسبق فى قائمته للأولويات وربما يكون قد قرر المضى فى خططه لربط السودان بعجلته بالقوة اذا لزم الأمر » .

فى مذكراته كتب محمد أحمد محجوب :

« بعد مضى فترة من الزمان قال جمال عبد الناصر إن السودانيين لعبوا اللعبة بذكاء يفوقنى . وجعلوا صحافة العالم تعتقد ان المصريين سيتدخلون بقواتهم المسلحة فى أراضى السودان ، وأن معركة مسلحة ستبدأ .

ومن البداية نحن فى الخرطوم اعتبرناها معركة ذكاء فحسب » ! .

* * *

ولكن مسألة منطقة حلايب ظلت مطوية ولم يثرها عبد الناصر أو مصر بعد ذلك قط .

وجاءت هزيمة مصر عام ١٩٦٧ .

وعقد مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ فى أعقاب الهزيمة .

وكان محمد أحمد محجوب يرأس الوزارة السودانية ، فاستقبل ، والشعب السودانى، عبد الناصر أروع استقبال مما أعاد له الثقة فى نفسه وفى الشعب العربى .

واتخذ المؤتمر قرارات بتأييد مصر وانشاء صندوق لدعم صمودها قرر تقديم دعم سنوى لمصر قدره ٩٥ مليون جنيه استرلينى سنويا ، رغم أن وزارة محجوب رفضت حينئذ قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ !

وفى بيت محمد أحمد محجوب عقد الاجتماعات بين جمال عبد الناصر والعاهل السعودى الملك فيصل التى انتهت بالاتفاق على انسحاب الجيش المصرى من اليمن ، وكان محمد أحمد محجوب هو الذى أعلن تفاصيل الاتفاق .

* * *

ومات جمال عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ وكان محمد أحمد محجوب فى لندن فسجل أروع حديث ينعى ويرثى فيه جمال عبد الناصر ويعدد مزاياه وقدراته وما حققه من انجازات .

ولم يتعرض بكلمة واحدة لمسألة حلايب وما جرى فيها فقد كانت المناورة سياسية أكثر مما هى خلاف حول أرض عربية ومن يملكها : العرب فى الشمال ـ مصر ـ أم عرب الجنوب .. فى السودان ! .

* * *

ثـورة العـراق

اختارت عصبة الأمم بريطانيا لتتولى مهمة الانتداب على العراق فى مؤتمر سان ريمو يوم ٢٥ من ابريل عام ١٩٢٠ ، بعد هزيمة تركيا فى الحرب العالمية الأولى وسلخ العراق عنها .

واختارت بريطانيا الأمير فيصل الذى طردته فرنسا من سوريا ليكون ملكا على العراق .

.. وهو ابن الملك حسين الذى قاد الثورة فى الحجاز ضد الأتراك عام ١٩١٦ أثناء الحرب .

فى حفل تتويجه ببغداد يوم ٢٣ أغسطس عام ١٩٢١ حرص السير برسى كوكس المندوب السامى البريطانى على أن يبين صراحة للجميع أن بريطانيا هى التى عينت صاحب الجلالة أول ملك على العراق فقدم إلى سكرتير مجلس الوزارة العراقى البيان الذى بموجبه أصبح الأمير .. « ملكا » !

وكان من أسباب إختياره إنتماؤه للأسرة الهاشمية .

وهكذا أصبح ملوك العراق المعينون من قبل بريطانيا يرجعون إلى لندن فى كل شيىء.

وقعت بريطانيا مع العراق معاهدة عام ١٩٣٠ .

اعترفت باستقلال العراق وألغى الانتداب وانضم إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ .

ولكن المعاهدة أبقت الرابطة القوية بين العراق وبريطانيا .

وقامت ثورة بكر صدقى عام ١٩٣٦ ورشيد عالى الكيلانى عام ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية ولكنهما لم ينجحا فى قلب نظام حكم الأسرة الهاشمية .

رغب العراق فى تعديل المعاهدة البريطانية ومدتها ربع قرن وعقدت معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ ولكن الشعب العراقى تظاهر بعنف ضدها فامتنع العراق عن توقيعها وظلت المعاهدة القديمة سارية واستمر الهاشميون على العرش !

تولى غازى بن الملك حسين بعد وفاة ابيه ولكنه قتل فى أبريل عام ١٩٣٩ فى حادث سيارة قيل إن الانجليز دبروه ضد الملك الوطنى القومى الذى أظهر كراهية شديدة لهم .
وتسلم مقاليد الأمور بعده ابن عمه وشقيق زوجته الأمير عبد الاله الذى أصبح وصيا على عرش العراق من عام ١٩٣٩ حتى تم تتويج الملك فيصل الثانى ابن الملك غازى عام ١٩٥٣ . ورغم ذلك بقيت السلطة فى يد عبد الاله الذى عرف بولائه الشديد لبريطانيا .

وفى فبراير عام ١٩٥٥ عقد العراق وتركيا معاهدة انضمت اليها باكستان وايران وبريطانيا فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٥٥ وعرفت باسم حلف بغداد الذى تسانده الولايات المتحدة وتحضر اجتماعاته كمراقب .

وهدف الحلف احتواء الاتحاد السوفييتى ومنع تسلله إلى منطقة الشرق الأوسط .

لقى الحلف معارضة ضخمة من الرئيس المصرى جمال عبد الناصر الذى وجد أنه محاولة لفرض النفوذ الغربى على الوطن العربى .

ولكن نورى السعيد استطاع أن يصمد ضد المظاهرات العنيفة التى قامت ضد الحلف والحملة التى قامت بها القاهرة .

كان نورى السعيد هوالرجل القوى وراء الأسرة الهاشمية .

وكان قبل ذلك ـ وبعد ذلك ـ رجل بريطانيا فى العراق .

ولد فى بغداد عام ١٨٨٨ من أب يعمل كاتبا للحسابات .

تعلم فى الكلية العسكرية التركية فى استانبول وانضم للجيش التركى وحارب فى البلقان.

اشترك مع عزيز المصرى وبعض الضباط العرب فى تأسيس الجمعية السرية الوطنية وغادر استانبول عام ١٩١٦ لينضم للجيش العربى فى الحجاز .

ارتبط بالملك فيصل الأول وكان صديقا للضابط البريطانى المغامر لورنس ومنح وسامين بريطانيين عامى ١٩١٦ و ١٩١٩ .

بعد طرد الملك فيصل الأول من سوريا ، عاد نورى السعيد إلى العراق وتولى منصب رئيس أركان حرب الجيش ثم المدير العام للشرطة .

بدأ نشاطه السياسى عام ١٩٢٢ ، ومنذ ذلك الحين أصبحت قصة حياته هى قصة العراق ذاته .

انتخب نائبا عن بغداد ورئيسا لمجلس الأعيان .

تولى منصب وزير الدفاع ١٣ مرة ووزارة الخارجية تسع مرات واسندت إليه رئاسة الوزارة ١٤ مرة .

تفاوض مع الانجليز عام ١٩٣٠ . وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد المعاهدة التى أنهت الانتداب البريطانى على العراق .

وبعد ربع قرن عقدت حكومته معاهدة حلف بغداد .

لا يتسامح مع المعارضة أو حتى النقد ويحكم وزارته بقبضة حديدية .

وقبل الثورة العراقية بعامين أجرى عملية جراحية خطيرة فى قلبه وتدهورت صحته وأصبح شبه أصم .

وفى الوثائق البريطانية أن لندن تعتبره أكفأ رجال العراق وذكاؤه حاد .

وفى الوثائق أيضا أن السفير البريطانى فى العراق أرسل أثناء الحرب برقية سرية إلى لندن عن أسنان نورى السعيد التى أصبحت تؤلمه .. مما يدل على أن السلطات البريطانية تتابع صحة نورى السعيد .. فى قلق !

* * *

نسف خط الأنابيب الذى ينقل بترول العراق عبر سوريا . فتوقف التصدير عن طريق البحر المتوسط . وكانت عملية هدفها الضغط على بريطانيا ـ عن طريق الضغط على العراق ـ لإقناع اسرائيل بالانسحاب من الأراضى المصرية المحتلة فى عدوان أكتوبر عام ١٩٥٦.

أصبح واضحا أن التوقف سيستمر ستة شهور حتى يتم اكتشاف وسيلة بديلة لتصدير البترول .

يتوجه نورى السعيد إلى السفارة البريطانية يوم ٢٣ عام ١٩٥٧ ليقول للسفير :

ـ ان وقف تدفق ٢٥ مليون طن من البترول العراقى عبر خط الأنابيب الذى يمر بالاراضى السورية جعل ميزانية الحكومة تعانى عجزا قدرة خمسة ملايين ونصف مليون جنيه .

وأريد مساعدة الحكومة البريطانية لدى شركة بترول العراق لتقدم دفعة تحت الحساب من حصة العراق فى البترول .

وأضاف :

ـ نريد مبلغا يتراوح بين ١٠ و١٥ مليون جنيه ، تخصم من إيراداتنا عام ١٩٥٨ .

وقال :

ـ عاملونا كما تعاملون الآخرين !

ولكن السفير البريطانى كتب إلى حكومته يقول :

« لا نعرف ما إذا كانت الشركة ستجد أساسا قانونيا لدفع هذا المبلغ . وإذا لم تستطع الشركة دفعه ولم تستطع الحكومة البريطانية تدبيره بوسيلة أخرى فإن تأثير ذلك على وضع الشركة سيكون مدمرا . ان نورى السعيد ، أو غيره ربما يطالب بتغيير قانون الشركة وبنائها كله ، ولا نعرف إلى أين ينتهى هذا .

ان كل علاقاتنا بالعراق تتوقف على ذلك » .

واقترح السفير تقديم خمسة ملايين جنيه كقرض للعراق .

وقال إنه يمكن زيادة انتاج بترول العراق العام القادم .

وفى الوقت ذاته حذر السفير حكومته من أن الاستجابة لطلب العراق قد تتبعه مطالب أخرى فى المستقبل » !

ويزور نورى السعيد السفارة البريطانية مرة أخرى قائلا :

ـ لابد أن يصلنى رد محدد من جيسون رئيس شركة بترول العراق قبل يوم ٢٤ فبراير لأنى لا أستطيع تأخير مناقشة الميزانية أمام البرلمان أبعد من ذلك .

وقال :

ـ هناك احتمال بتوجيه سؤال عن برنامجى للتنمية ووسائل تمويله فى العام القادم ، ولابد أن أكون فى موقف يسمح لى بالإجابة .

وأضاف :

ـ لا أريد أن أتوجه إلى الأمريكيين طلبا للمساعدة إذا استطعت تجنب ذلك .

وقال :

ـ لا أرغب فى أن يعرض النزاع بين الحكومة العراقية وشركة البترول على القضاء بشأن أساس حساب حصة العراق فى بترولها .

عاد جيسون إلى لندن وفى قلبه المخاوف على مستقبل الشركة والتقرير الذى سيقدمه إلى المساهمين فى الجمعية العمومية .

وكان السفير البريطانى يشارك جيسون مخاوفه .

ويزور ولى عهد العراق الأمير عبد الاله وشنطن ومعه خمسة من رؤساء الوزراء بعد زيادة النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط ومحاولة الولايات المتحدة أن ترث مواقع بريطانيا فى الشرق الأوسط .

ويمر الوفد بلندن وأنقره ثم عاد إلى بغداد يوم ١١ مارس عام ١٩٥٧ ليفكر فى تغيير الوزارة وابدال نورى السعيد الذى ظل رئيسا للوزارة منذ عام ١٩٥٤ برئيس وزراء آخر على أن تضم الوزارة نورى السعيد أيضا باعتباره أقوى السياسيين العراقيين .

وكان مستحيلا تغيير وزارة فى العراق دون استشارة السفير البريطانى ولذلك أبلغه الأمير عبد الاله يوم ١٧ يونيه عام ١٩٥٧ ، بأن سياسة الوزارة العراقية الجديدة هى نفسها سياسة نورى السعيد .

وكان هدف ولى العهد ، كما قال السفير البريطانى فى برقيته إلى لندن « تغيير فى اللعبة بلاعبين من نفس الفريق وليس صراعا بين فريقين متنافسين » !

وقال السفير :

ـ ستغيب سلطة نورى السعيد . ولكن إلى متى يستمر ذلك فأمر يصعب معرفته وهكذا شكلت الحكومة الجديدة برئاسة على جودت من وزراء أغلبهم أعضاء فى حكومة نورى السعيد !

ويجتمع فى تركيا مجلس حلف بغداد الذى يضم تركيا وايران وباكستان والعراق وبريطانيا يوم ٢٩ من يناير قبل يومين من اعلان الوحدة بين مصر وسوريا .

بدأ الاجتماع بأنباء اعلان الرئيس القوتلى التخلى عن سلطاته إلى عبد الناصر.

و خصص أغلب الجزء الأول من الاجتماع ـ كما يقول المحضر الرسمى ـ للضغط القوى من جانب عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا على نورى السعيد .

قال عدنان مندريس :

ـ من الضرورى الاتفاق على تحرك .

رد نورى السعيد :

ـ لا يمكن القيام بأى شىء لأن العرب يؤيدون الوحدة العربية . وإذا كان الأمر كذلك فالموقف إذن أخطر مما يبدو لأن هذا الشكل الجديد من الوحدة قد يجذب دولا عربية أخرى.

وأضاف مندريس :

ـ على الدول الأخرى إعادة النظر فى سياستها وستتعرض تركيا لخطر الحصار وينبغى اتخاذ اجراء .

لقى عدنان مندريس بعض التأييد من الوفد الايرانى

ويتدخل وزير الخارجية الأمريكى الشهير جون فوستر دالاس فى الحديث قائلا :

ـ هناك فرصتان فقط لتحقيق تقدم : إما القيام بتحرك فورى قبل أن يتدعم الموقف أو أن نوطن أنفسنا على الانتظار زمنا طويلا ربما عشرة أو أحد عشرة عاما حتى يثور الاضطراب فى سوريا .

قال عدنان مندريس :

ـ ينبغى أن يحصل العراق على مساعدة . وعلى الأعضاء الآخرين فى حلف بغداد أن يحثوا الدول العربية الأخرى على الانضمام إلى العراق ، لذلك نحتاج لسياسة عامة فى حلف بغداد .

قال دالاس :

ـ إن الروس قد يحتاجون إلى القوة المسلحة للسيطرة على الموقف فى سوريا .

رد عدنان مندريس :

ـ السوريون يختلفون تماما عن المجريين . ويمكن للشيوعية أن تسيطر بسهولة سيطرة قوية على سوريا دون أن يضع الروس أية قوات فيها !

ولكن مجلس وزراء حلف بغداد عجز عن اتخاذ أية قرارات عملية ايجابية ضد الوحدة!

* * *

أبلغ الأمريكيون نورى السعيد أكثر من مرة أنهم سيفعلون شيئا لسلاح الجو العراقى .

وقالوا له فى أوائل يناير ١٩٥٨ أن بعثة للمعاينة ستصل فى أقرب وقت للعراق .

رأى نورى السعيد قبول العرض الأمريكى والاستعانة بوشنطن بعد ما عجزت بريطانيا عن تقديم المساعدات المطلوبة لتقوية الجيش العراقى ! لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة التى تضم مصر وسوريا بعد ما اتفق على اعلانها يوم أول فبراير ١٩٥٨ .

طلب إيفاد بعثة أمريكية لبحث حالة الجيش العراقى وما يتطلبه من أسلحة وذخائر .

وافقت الولايات المتحدة وأوفدت بعثة وصلت باريس فى طريقها إلى بغداد ولكنها

عادت أدراجها مرة أخرى بناء على ضغوط من الحكومة البريطانية وتدخلها التى قالت إنها تريد أن تبيع العراق طائرات بريطانية ولذلك تعارض منح الولايات المتحدة هدية من الطائرات للعراق .

ضاق نورى السعيد بموقف الانجليز فأبلغ السفير الأمريكى فى بغداد بأنه لن يشكل حكومة جديدة إلا اذا جاءت البعثة الأمريكية !

أبلغت السفارة الأمريكية الانجليز بذلك فجرت اتصالات بين وشنطن ولندن تقرر بعدها وصول البعثة إلى بغداد .

وأرسلت تعليمات عاجلة من وشنطن ولندن إلى سفيرى أمريكا وبريطانيا لابلاغ نورى السعيد رسالة تقول :

ـ لا تصدق الأكاذيب . البعثة لم تتحرك من وشنطن على الاطلاق !

وفى الوقت ذاته قال الانجليز للأمريكيين :

ـ أى تأخير فى إيفاد البعثة ستكون له نتائج خطيرة على الموقف السياسى فى العراق.

ويلتقى السفير البريطانى بملك العراق وولى عهده ونورى السعيد أيضا يوم ٢٤ من فبراير.

قال السفير :

ـ أستطيع أن أقدم لكما تأكيدات صريحة جدا بأننا نرحب ترحيبا حارا بأية مساعدة يستطيع الأمريكيون ، ويرغبون ، فى تقديمها للقوات الجويةالعراقية سواء فى شكل هدية من المقاتلات أو أى نوع آخر من الطائرات أو بأى شكل .

ولكننا نعتقد أنه فيما يتعلق بالطائرات المقاتلة فإن عددا اضافيا من « هانترز » ـ البريطانية ـ اذا كان الأمريكيون راغبين فى الامداد بها ـ يكون أسهل وأسرع للعراقيين فى وضعه موضع الاستخدام بدلا من نوع جديد تماما من المقاتلات ، لأنهم تدربوا عليها .

ولكن إذا كان العراقيون يفضلون المقاتلات الأمريكية أو أن الأمريكيين غير راغبين فى إمدادهم بالـ « هانترز » فسنكون موافقين من كل قلوبنا .

وقال :

ـ أمنيتنا أن يقوى سلاح الطيران العراقى بأسرع طريقة وأكثرها فعالية وليس لنا أمنية غير ذلك .

وأضاف :

– جرت محادثات عاجلة بين الأمريكيين وبيننا حول أشكال المساعدة الأكثر فعالية التى يمكن لكل منا تقديمها .

ولكن كان واضحا – كما قال السفير – إن العراق لا يستطيع دفع ثمن طائرات «الهانترز» وبريطانيا لا ترغب فى تقديمها كهدية !

ومرة أخرى توجه نورى السعيد إلى السفارة البريطانية ليلتقى بالسفير .

قال :

– أريد معرفة قرار الحكومة الأمريكية بمد العراق بغطاء جوى . وأحب سماع رأى الحكومة البريطانية أو الأمريكية بشأن منح قرض أو تقديم ائتمان للعراق .

ولم يصر على شكل للغطاء الجوى .

وكان واضحا أنه يخشى هجوما مصريا بعد قيام الوحدة بين مصر وسوريا .

قال السفير .

– لن نقوم بعمل أحمق ولكننا لا نقدر على تحمل أية خسارة .

* * *

تغير المناخ السياسى فى العراق بعد الحرب العالمية الثانية .

أبيح قيام الأحزاب عام ١٩٤٦ .

ونشطت الحركة العمالية فشكلت ١٦ نقابة منها ١٢ يسيطر عليها الشيوعيون .

واختير صالح جبر كأول رئيس شيعى يتولى رئاسة الوزارة فى مارس عام ١٩٤٧ لتحقيق الاصلاح الذى لم يقتنع به نورى السعيد ولكن ثبت أنه لا يقل ديكتاتورية عنه .

تجمعت الأحزاب وشكلت جبهة معارضة قوية مؤتلفة مرتين الأولى عام ٤٧ والثانية بعد ١٠ سنوات عام ١٩٥٧ .

وتغيرت الوزارات بسرعة فى السنوات العشر الأخيرة من الحكم الملكى حتى بلغ عددها ٢٠ وزارة خلال تلك الفترة .

وتأثرت البلاد بانسحاب الجيش العراقى من مواقعه المتقدمة فى فلسطين فى نوفمبر عام ١٩٤٨ وبتأميم البترول الايرانى عام ١٩٥١ وثورة يوليه فى مصر عام ١٩٥٢ والعداون الثلاثى على مصر فى حرب السويس عام ١٩٥٦ التى جعلت نظام الحكم العراقى معزولا تماما .

وصف السفير البريطانى أحوال العراق قبل الثورة فقال فى تقريره السرى .

« هناك فشل واضح الآن فى معالجة الفقر المدقع والبؤس المنتشر بين الناس فى كثير من أقاليم البلد مثل القرى الكردية النائية وبلدة النجف والأحياء ذات الأكواخ الطينية والقش المحيطة ببغداد وهى مكدسة فى أغلبها بالمهاجرين من الأراضى الزراعية بأمل الحصول على أجور أعلى فى المدينة .

لقد فشلت مشروعات المبانى الصغيرة ، وخطط الرى الاقليمية ، ومشروعات التنمية الريفية الصغيرة ، رغم كثرة الحديث عنها ، ولم تحقق تقدما مناسبا بسبب قصور الادارة والسهو أكثر منه بسبب الافتقار إلى حسن النية !

وفى نفس الوقت كان الجيل الأكبر سنا من السياسيين يتناقص وكان موت صالح جبر عام ١٩٥٧ على الأخص خسارة كبيرة . وكانت تظهر وجوه أصغر ذات مقدرة ولكن ينقصها النفوذ بينما تنتشر خميرة أفكار جديدة فى الطبقة المتوسطة ودوائر المثقفين وليس فقط بين سيل الطلبة العائدين من الخارج .

وكان هناك انتقاد للفساد ولمحاباة الأقارب وكان النقد مبالغا فيه كثيرا وان لم يكن بلا اساس !

وكانت هناك مطالبة بالحرية و بمزيد من حرية الانتخاب رغم أن ذلك كان مستحيلا تحقيقه على النمط الغربى .

وكانت هناك ضغوط لإلغاء الرقابة على الصحافة والاذاعة .

ولم تكن أية حكومة تستطيع أن تستجيب لهذه الضغوط تماما فى بلد غير قادرة على التمييز بين الحرية واساءة استخدامها ، ولكن هذه الضغوط استمرت .

وبشكل عام كانت هناك فجوة بين الحكومة والشعب ولم يكن أكثر السياسيين والاداريين تقدما قادرا على فعل ما يكفى لسدها . وهذا الاستياء كان يتزايد ويبحث عن منفذ .

ولهذا بالضرورة قام سياسيون مثل فاضل الجمالى وخليل كنه وعبد الكريم الحصرى بالدعوة إلى معالجة مسائل مثل الضرائب العقارية وتوزيع الأراضى الزراعية بما فى ذلك الاقطاعيات الكبيرة . وكانت التشريعات أو اللوائح الخاصة بذلك فى دور الاعداد والبحث .

وفى السخط بهذه الخطورة كان يمكن أن يعمل بطرق أخرى لو لم يجد ضغوطا من خارج العراق تتركز حول جمال عبد الناصر وتصدر عنه بصفته النصير الأكبر للقومية العربية الثورية .

وفى مصر نفسها نجد الحرية السياسية والا جتماعية والنجاح والتقدم العام أقل مما هو فى العراق . فلم تكن دعوة عبد الناصر تكمن فى نمط الاصلاح الداخلى المطبق بنجاح ولكن فى المشاعر وخاصة فى الدعاية المتأججة القادرة عالية النبرة .

ولم يأل النظام الملكى جهدا للوصول إلى اتفاق مع عبد الناصر . وقد حاولت كل الشخصيات السياسية البارزة ذلك وخاب أملهم جميعا . ولم يكونوا يرغبون . بما فى ذلك نورى السعيد ، فى أكثر ، من التعاون الودى مع عبد الناصر دون تدخل منه فى العراق .

ولكنهم لم يكونوا يريدون أن تسيطر مصر على العراق أو أن تخصص العراق جانبا من عائداتها البترولية لدعم الاقتصاد المصرى .

ولهذا السبب أو لغيره قام عبد الناصر لثلاث سنوات على الأقل بشن حملة دعاية عنيفة ضد العراق معرضا تعريضا شخصيا بولى العهد ونورى السعيد وغيرهما من الزعماء السياسيين داعيا الناس إلى الثورة ومستخدما كل وسائل الدعاية من التلميحات لاثارة السخط فى العراق الذى كان موجودا ولكنه زاد كثيرا بهذه الاثارة المستمرة .

وكان أحد آثار هذه الهجمات المستمرة والنشاطات الانقلابية التى يقوم بها عبد الناصر أن اندفعت السلطات لمواجهة ذلك بفرض اجراءات أمن أشد مما كانوا يفعلون فى غير هذه الظروف .

وكانت حرب السويس عام ١٩٥٦ ذات أهمية خاصة فى هذا المجال . فقد زادت فى المحل الأول من شعبية عبد الناصر ومكانته ، وثانيا أدت إلى نسف خط الأنابيب المار بسوريا مما ادى إلى خسارة العراق ٦٠ مليون استرلينى .

وثالثا اضطرت الحكومة العراقية إلى تأجيل التشريعات الاصلاحية والاجتماعية وربما تأجيل العودة إلى مزيد من الحريات وهو ما كان محل نقاش واسع . وكان من أكبر أسباب توتر العلاقات والروابط مع بريطانيا .

وفضلا عن ذلك أدت الوحدة بين مصر وسوريا فى بداية عام ١٩٥٨ إلى وضع العراق فى مشكلة بالنسبة للأردن .

وفى مجال الشئون الخارجية حققت دعاية عبد الناصر نجاحا ملحوظا فى العراق وأثمرت كثيرا هجماته التى لا تتوقف على حلف بغداد وعلى العلاقة والصداقة مع بريطانيا وعلى الاستعمار بشكل عام واتهامه للعراق بأنه يقسم العالم العربى .

* * *

أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وقامت الجمهورية العربية المتحدة فى أول فبراير ١٩٥٨.

وكان من ا لضرورى مواجهة الموقف بتشكيل حكومة جديدة قوية للعراق برئاسة نورى السعيد بدلا من عبد الوهاب مرجان.

ويجتمع فيصل الثانى وولى عهده الأمير عبد الاله بنورى يوم ١٨ من فبراير.

سألاه عن رأيه فى تشكيل حكومة جديدة. قال:

- ينبغى أن تكون وزارة قومية ذات قاعدة عريضة.

وافق الملك وولى العهد وشكلت الوزارة يوم ٢ من مارس عام ١٩٥٨ برئاسة نورى السعيد.

ضمت الوزارة أبرز رجال السياسة العراقية لمواجهة الموقف.

أختير اثنان من رؤساء الوزارات السابقين هما توفيق السويدى نائبا لرئيس الوزارء وفاضل الجمالى وزيرا للخارجية.

خاف الأردن والعراق أن تؤدى الوحدة المصرية - السورية إلى الاطاحة بالنظام الهاشمى فى الأردن، والتحكم فى العراق تماما عن طريق السيطرة على أنابيب البترول.

ولذلك رحب البيت المالك العراقى والحكومة باقتراح عاهل الأردن الملك حسين باتحاد العراق والأردن ردا على هذا التهديد، وتم التوصل بسرعة إلى اقامة دولة الاتحاد العربى.

قبل الملك حسين أن تكون السلطة العليا للملك فيصل الذى أختير ملكا للدولة الجديدة.

وسحب الملك حسين طلبه بضرورة أن ينسحب العراق من حلف بغداد وأعلن قيام الاتحاد يوم ١٤ من فبراير.

ووضع دستور موحد يتضمن الابقاء على البيتين المالكين والشخصية الدولية لكل من البلدين.

وتعهدت العراق بتحمل ٨٠ فى المائة من ميزانية الدولة الاتحادية.

قدم نورى السعيد استقالة وزارته رقم ١٤ وعين رئيسا لوزراء حكومة الاتحاد واختير أحمد مختار بابان يوم ١٥ مارس وأحد رجال القصر، رئيسا لوزارة العراق.

وحل مجلس النواب وأجريت الانتخابات يوم ٥ مايو.

لم يتحدث نائب واحد فى البرلمان ضد الاتحاد الذى أثار استياء فى العراق وزاد من

تعميق العداء ضد النظام وهو ما كان يحسه أغلب المتعلمين لغياب الحرية السياسية وافتقار أية صلة وجدانية بين الحكومة والشعب الذى لا يثق بالسياسيين فهم بلا لون ولا فاعلية وظلت جرائمهم فى محاباة أقاربهم وفى الفساد موضوعا لانتقادات كثيرة ، فضلا عن الاستياء الشعبى من حلف بغداد والتحالف مع بريطانيا وهو ما يمثل استمرار سيطرتها على العراق وفرضها التفرقة على العالم العربى .

أخذ ضباط الجيش فى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار ، عام ١٩٤٨ .

وكان صاحب الفكرة ، وأول تنظيم العقيد رفعت الحاج سرى .

وتعددت تنظيمات الضباط الأحرار وبلغ عدد الأعضاء مائتى ضابط انضموا إلى تنظيمين توحدا فى تنظيم واحد فى يناير عام ١٩٥٧ بزعامة عبد الكريم قاسم الذى انتخب رئيسا للجنة العليا للضباط الأحرار .

وكان ممنوعا على وحدات الجيش العراقى استعمال الذخيرة الحية ولكن أمد بها الضباط الأحرار ناجى طالب مدير التدريب العسكرى .

وعرف القصر أنباء الحركات داخل الجيش للإطاحة بالنظام ، فتلقى تقارير بأسماء الضباط الأحرار وخلاياهم السرية ولكن ولى العهد الأمير عبد الاله ونورى السعيد كانا يعتقدان بأن الجيش فى قبضتهما خاصة وأن نورى السعيد كان يغدق على الجيش رواتب عالية .

وأبلغ بأسماء اللجنة وخطتها رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقى ولكنه رفض أن يصدق تقرير الاستخبارات وأما غازى الداغستانى قائد الفرقة الثالثة التى يتبعها اللواءان اللذان يقودهما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف فقد أكد ، رغم التحذيرات ، أنه يثق فى ولاء عبد الكريم قاسم .

* * *

جاءت الفرصة للضباط الأحرار .

كان مقررا أن يغادر الملك فيصل الثانى ملك العراق بغداد يرافقه خاله ولى العهد الأمير عبد الاله ، ورئيس الوزراء نورى السعيد ، وبعض الوزراء فى الثامنة من صباح يوم ١٤ من يوليه فى طريقهم إلى أنقرة لاجراء محادثات مع رئيسى تركيا وباكستان ورئيس وزراء ايران قبل اجتماع المجلس الوزارى لحلف بغداد فى لندن يوم ٢٨ من يوليو.

صباح ١٣ من يوليو تلقى اللواء ١٩ واللواء ٢٠ المتمركزان فى يعقوبة أوامر بالزحف إلى حدود الأردن مع سوريا استجابة لطلب من الملك حسين الذى اكتشف مؤامرة ضده.

وكان العراقيون والأردنيون فى أشد القلق بشأن الأحداث فى الأردن وكانوا مقتنعين بأن عبد الناصر دفع سوريا إلى التدخل .

وكان يقود اللوائين الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف .

تحرك اللواء العشرون فى الثامنة والنصف من مساء ١٣ يوليه إلى بغداد فى طريقه إلى الأردن بقيادة عبد السلام عارف من معسكر منطقة جلولاء عل مسافة ٧٠ ميلا شرقى بغداد فوصلها قبل الفجر واستطاع احتلال النقاط الهامة والاذاعة ومحاصرةالشخصيات المسئولة وبذلك نفذ خطة الثورة .

مر اللواء بمنطقة يعقوبة التى يعكسر فيها اللواء التاسع عشر بقيادة عبد الكريم قاسم الذى قام بقطع الأسلاك التليفونية بين يعقوبة وبغداد واستولى على المحطة اللاسلكية للفرقة الثالثة وأحكم السيطرة على الفرقة الثالثة ثم تحرك إلى بغداد .

تدعمت سلطة الثورة فى بغداد بسرعة وبلا صعوبة .

وعندما جاءت الساعة الخامسة والنصف من صباح ١٤ يوليو تم حصار قصر الرحاب الملكى .

وكانت صحف ذلك الصباح تحمل افتتاحيات الاشادة بذكرى الثورة الفرنسية التى قامت فى مثل ذلك اليوم !

كان الملك وولى العهد قد عرفا باطلاق النار وتحركات الجيش وأصوات الطلقات وبيان الثورة الأول الذى يحث الناس على مهاجمة القصر وهدمه بمن فيه .

وكان يمكن لعبد الاله أن يطلب إلى حرس القصر صد الهجوم واطلاق الرصاص على القوات التى تحيط بالقصر ولكنه رفض وأعلن أنه لن يقاوم ، وكان عبد الاله يظن أن الجيش يريده وحده فطلب إلى الملك أن يتنازل عن العرش وأن يغادر البلاد ولكن الملك رفض الهروب .

طلب قائد القوات المحاصرة أن يستسلم الجميع فخرجوا حوالى الساعة الثامنة : الملك فيصل الذى كان يؤدى التحية العسكرية للجميع ، وخلفه جدته الملكة نفيسه وعبد الاله يحمل منديلا أبيض وزوجته وشقيقته وثلاثة من خدمه وطفلة .

أصبحت الأسرة المالكة فى مواجهة القوة المهاجمة .

وفجأة ، سمع صوت طلق نارى لم يعرف مصدره فظن الضباط أنها خدعة من ضباط الحرس فأطلقوا النار على الأسرة المالكة فاصيبت الأميرة هيام الزوجة الثالثة لولى العهد وقتل الجميع وبينهم صاحب الجلالة .

وكان الملك فيصل الثانى فى الثالثة والعشرين من عمره . ولد فى ٢ من مارس عام ١٩٣٥.

توفى والده الملك غازى بعد ٤ سنوات فى ٤ من أبريل عام ١٩٣٩ . فتولى الوصاية على العرش خاله الأمير عبد الاله ٨ سنوات حتى بلغ صاحب الجلالة الثامنة عشرة من عمره فتولى سلطاته الدستورية فى ٢ من مايو عام ١٩٥٣ .

وفى ١٦ من سبتمبر ١٩٥٧ خطب الأميرة المصرية « السابقة » فاضلة كريمة الأمير محمد على ابراهيم وتولى رئاسة الاتحاد العربى الذى ضم العراق والأردن فى فبراير ١٩٥٨.

وقد ألف كتابا اسمه « الدفاع عن النفس » ولكنه لم يستطع الدفاع عن نفسه يوم قامت الثورة !

* * *

هوجم منزل نورى السعيد فى الضواحى ولكنه فر إلى بغداد ورصدت مكافأة قدرها عشرة آلا ف دينار لمن يأتى به حيا أو ميتا مما يدل على أهميته فى نظر الثورة .

وفى يوم ١٦ من يوليو اكتشف مكانه .

كان يرتدى ملابس النساء ويسير مع امرأة أخرى .

صاح وراءه أحد الناس فأسرع الجمع اليه فشهر مسدسه وأطلق النار فى الهواء ولكن أحدهم سارع بقتله .

وقتل ابنه أيضا .

سلمت جثة ولى العهد إلى الغوغاء فمثلوا بها وسحبت عارية عبر الشوارع . كما ألقيت إلى الغوغاء يوم ١٦ أو ١٧ من يوليو جثة نورى السعيد فقطعوا أطرافها وسحبوها عبر الشوارع أيضا !

وفى السادسة صباحا أو بعدها بقليل أعلنت يوم الثورة أسماء الوزراء فى الوزارة الجديدة ولم يكن بعض الوزراء المدنيين الذين أعلنت أسماؤهم ، يعرفون بقيام الثورة !

* * *

لم يمض وقت طويل حتى أفلت زمام الجمهور فاقتحموا القنصلية البريطانية ونهبوها .

وهوجمت السفارة البريطانية بعد ما أطلقت احدى السيدات من داخل السفارة عيارا ناريا قتل متظاهرا أراد انزال العلم البريطانى . واقتحمت الجماهير السفارة ونهبتها وأشعلت النار فيها واقتحمت الدبابات المبنى ودمرته عدا حجرة واحدة وكانت هناك وحدات من الجيش بالقرب منها وكان يمكنها منع ذلك لكنها لم تتخذ الاجراء اللازم !

قتل من رجال السفارة الكولونيل جراهام مدير الشئون الداخلية .

قام السفير باعدام جميع الوثائق الهامة وقام طاقم السفارة بتدمير أجهزة الشفرة وقام الغوغاء بتدمير شبكات اللاسلكى وطلب السفير ضمان سلامة حياة البريطانيين من « اللجنة » التى احتجزته فى السفارة ثم نقلته إلى فندق بغداد الجديد ومنه اتصل بالسفير الأمريكى يبلغه بمكانه وللاتصال بلندن .

عرض السفير الأمريكى على زميله البريطانى اللجوء إلى سفارة الولايات المتحدة ولكنه فضل البقاء فى الفندق الذى أحيط بحراسة قوية من الجيش العراقى .

حطمت الجماهير تمثال الجنرال البريطانى مود والملك فيصل الأول ونسفوا بيت نورى السعيد .

وبعد ساعات خشيت الحكومة الجديدة أن يفلت تماما زمام الجمهور فقامت بفرض حظر تجول فى الواحدة ظهرا ، وألقت القبض على جميع أعضاء الحكومة السابقة الذين عثرت عليهم وآخرين حتى تستكمل سيطرتها على السلطة وربما لحمايتهم من هجوم الغوغاء !

فى تلك الأثناء ألقى القبض على ثلاثة وزراء أردنيين فى حكومة الاتحاد فى فندق بغداد وقامت الغوغاء بتنفيذ « القصاص » على اثنين منهم فى الطريق إلى وزارة الدفاع وكذلك على اثنين من المواطنين الأمريكيين ومواطن ألمانى كان قد القى القبض عليهم بطريق الخطأ . ولجأ وزير المالية إلى السفارة الأمريكية . وقال الملحق العسكرى الأمريكى أنه لا يعرف شيئا عن معظم الضباط الذين قاموا بالثورة .

ورغم أن « الانقلاب » تم التخطيط له وتنفيذه من جانب عدد قليل جدا من الضباط وصدرت الأوامر بتنفيذه قبل ٢٤ ساعة فقط من الموعد المحدد الا أنهم نجحوا قبل ذلك فى تسريب مؤيدين لهم إلى المراكز الحساسة ، منهم ضابط فى الحرس الشخصى للملك

وآخرين فى القيادة العسكرية الخاصة بتوزيع الفرق . وكان الجنرال عمر على القائد المتحمس والمخلص للفرقة الأولى فى الديوانية يرغب فى اصدار الأوامر بمقاومة الثورة لكنه غلب على أمره .

وفى الفرقة الثانية فى كركوك ناقش ضباط المراكز القيادية حتى الخامسة مساء ١٤ من يوليو الاجراء الذى ينبغى عليهم اتباعه لكنهم ، بعد علمهم بعدم وجود مقاومة فى أى مكان آخر ، أعلنوا تأييدهم للحكومة الجديدة !

واستولى الثوار على البصرة وقاعدة الحبانية بدون معارضة والمراكز الاقليمية الرئيسية الأخرى .

وكان مقتل جميع أفراد الأسرة المالكة بضربة واحدة والقبض على جميع الشخصيات السياسية القيادية ومصرع كثيرين منهم يعنى أنه ليست هناك شخصية بارزة ترفع صوت المقاومة .

ولعل أهم ملمح من ملامح الثورة هى السرعة التى أجرى بها الثوار اتصالات مع وحدات الجيش خارج بغداد ومع السلطات الاقليمية والبعثات الدبلوماسية العراقية فى الخارج ...

ان التعليمات الادارية التى أصدرها الثوار من خلال هذه القنوات هى التى أزالت الشكوك فى عقل أى فرد موال للنظام القديم .

وفى بغداد صدمت الحكومة الجديدة نفسها وارتاعت لجنون العنف ووحشيته لدى الجماهير .

وفى حين أن الحكومة من جهة كانت تشجع الحماس لأهداف الثورة فقد عملت على وضع حد لهذا الجنون عن طريق اجراءات أمن يقوم بها الجيش من ناحية وعن طريق نداءات بالتزام العقل تتمشى فى نفس الوقت مع الحماس للثورة .

ولكن لعدة أسابيع ظلت بغداد ملتهبة وساعد على ذلك انفجار مشروع شركة للبترول فى وسط المدينة نتج عنه حريق هائل وعامود من الدخان استمر فوق بغداد أسبوعا كاملا .

وقد ساهم ذلك كله فى استمرار التوتر فى لبنان والقوات البريطانية فى الأردن .

* * *

وفى لندن اجتمع هارولد ماكميلان رئيس الوزراء بجيتسكيل زعيم المعارضة لإبلاغه تطورات الموقف .

قال ماكميلان :

ـ تطور الموقف فى الشرق الأوسط بشكل خطير وبسرعة غير متوقعة وتبع الاضطراب فى لبنان الذى نظمه عبد الناصر كما هو واضح مؤامرات فى الأردن كانت متزامنة مع العراق ولكنها أحبطت .

وقد أدت ثورة العراق إلى تدهور الموقف فى لبنان بسرعة كبيرة .

طلب الرئيس اللبنانى كميل شمعون فى اليوم ذاته ـ ١٤ يوليه ـ التدخل الانجلو ـ أمريكى الفورى على حدود سوريا .

جرت اتصالات بين لندن ووشنطن لاحتواء الموقف للمحافظة على وحدة لبنان وقد حاولتا التعامل من خلال الأمم المتحدة .

وقام شمعون بناء على تحريض الانجليز بدعوة مجلس الأمن وبذلك لعب ما أسماه الكارت الأخير بطلب تدخل بريطانيا والولايات المتحدة التى رأت بعد التشاور مع لندن أن من الصواب الاستجابة لدعوته . ولكن وشنطن لم تطلب من بريطانيا التدخل العسكرى فى لبنان كما أن مجلس الوزراء البريطانى رأى أنه من الأفضل للقوات البريطانية ألا تشترك وان كانت الحكومة البريطانية قد أيدت تأييدا تاما تصرف حكومة الولايات المتحدة .

اجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى لندن فى الحادية عشر صباحا برئاسة هارولد ماكميلان رئيس الوزراء .

ويكشف محضر الاجتماع عن جهل السفير البريطانى فى بغداد السير مايكل رايت بمايجرى ، فقد مات الملك فيصل بينما يعتقد السفير أنه على قيد الحياة .

قال سلوين لويد وزير الخارجية للأعضاء :

ـ وقع انقلاب فى بغداد هذا الصباح والموقف غامض ولكن تقارير غير مؤكدة تفيد أن المتمردين يزعمون أنهم أطاحوا بالملكية وأقاموا حكومة جمهورية وأن الملك فيصل الثانى بعد أن احتجز فى البداية سمح له بالهرب وأن ولى عهد العراق ونورى السعيد رئيس وزرائه قد قتلا ويبدو أننا نحتفظ بمركزنا فى قاعدة الحبانية العراقية لكن ليس من المعروف إلى أى مدى نستطيع ذلك .

ومن الحديث عن العراق انتقل وزير الخارجية إلى لبنان .

قال :

ـ أبلغنا الرئيس اللبنانى كميل شمعون أنه سيدعو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خلال الأربع والعشرين ساعة القادمة ، إلى الوفاء بتعهدهم بالتدخل بالقوات العسكرية على طول الحدود السورية .

وأضاف الوزير :

ـ لقد أبلغت حكومة الولايات المتحدة شمعون بأنها مستعدة للقيام بذلك . وستقوم بالعملية وحدها بعد ابلاغ مجلس الأمن .

وافق الوزراء على ألا تتدخل بريطانيا بقواتها فى لبنان بل تبقى بعيدة حتى لا تتعرض مصالحها التجارية لخطر خسائر ضخمة فى الوقت الذى لا يقوم فيه أى احتمال لحل دائم للتوتر السياسى الذى ينتشر عبر الشرق الأوسط .

وقال الوزراء البريطانيون :

ـ علينا أن نحاول أن نتخذ قرارا بسرعة بالاتفاق مع الولايات المتحدة حول ما اذا كنا على استعداد للاستسلام أمام زحف المشاعر القومية عبر شبه الجزيرة العربية على أمل أن يتبلور فى النهاية موقف سياسى أكثر استقرارا ، أم أن علينا أن نتخذ اجراء فوريا لوقف تطور قد يشكل تهديدا متزايدا لمصالحنا وهيبتنا قبل أن يفوت الأوان وبالنسبة للافتراض الأخير سيكون من الضرورى أن نكون نحن والولايات المتحدة بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة مستعدين للمضى إلى نهاية ناجحة .

وفضلا عن ذلك لا يمكننا تحديد أنفسنا فى اجراء مرسوم لمجرد تمكين الأنظمة القائمة فى الدول العربية من استعادة سلطاتها الداخلية .

وينبغى أن يكون هدفنا أن ننسق مع الولايات المتحدة تطوير التنمية الاجتماعية والسياسية للشعوب العربية ولو كان ذلك على حساب تغييرات جوهرية فى الأنظمة القائمة للحكومة وبذلك نقلل الجاذبية السياسية للجمهورية العربية المتحدة .

واذا سمحنا بالإطاحة بالحكومة الشرعية للبنان وأذعنا للعصيان المسلح فى العراق ستنتشر الفوضى بسرعة فى الأردن واسرائيل وتركيا والخليج الفارسى وستعزل دول الخليج وسيكون الأوان قد فات لاستعاده مركزنا فى العالم العربى بالتدخل الذى ستكون الدول الغربية مضطرة للقيام به حينئذ للدفاع عن مصالحها الخاصة .

ويجب أن نبين للرأى العام العالمى أن النزاع فى لبنان ليس حربا أهلية فى المحل الأول لكنه شكل للعدوان المغطى دبرته الجمهورية العربية المتحدة .

وينبغى ألا نسمح لأنفسنا بأن نكون مضطرين لسحب قواتنا فور قيام الجمهورية العربية المتحدة ـ مؤقتا ـ بالتوقف عن تغذية العصيان وذلك بتبرير تدخلنا فقط بالحاجة إلى حماية حياة البريطانيين ومصالحهم .

ويقرر مجلس الوزراء عقد جلسة أخرى فى المساء بعد التشاور مع الرئيس الأمريكى ايزنهاور .

* * *

فى اليوم التالى للثورة توجه جالمان السفير الأمريكى فى بغداد لمقابلة قائد الثورة عبد الكريم قاسم . وقد وصفه السفير فى ذلك اليوم بأنه « كان وديا بل وخجولا أيضا يريد أن يترك لدى زائره انطباعا حسنا عن العهد الثورى الجديد » .

قال السفير :

ـ جئت لأنى أتوقع أن نناقش معا أمورا كثيرة فى المستقبل القريب .

وافق عبد الكريم قاسم قائلا :

ـ نحن العراقيين نرغب فى إقامة علاقات طيبة مع الولايات المتحدة .

قال السفير :

ـ أطلب تأكيدات محددة بشأن سلامة الأمريكيين وممتلكاتهم .

أعطاه قاسم التأكيدات المطلوبة .

قال السفير :

ـ أريد تأكيدًا آخر بضمان سلامة خروج الأمريكيين من العراق إذا تقرر ترحيلهم .

قال عبد الكريم قاسم :

ـ ان التأكيدات التى قدمتها لكم عن ضمان سلامتهم تجعل الترحيل غير ضرورى .

ألح السفير فوافق عبد الكريم قاسم على ضمان خروج الأمريكيين إذا تطلب الأمر ذلك.

ويتصل هارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا ـ تليفونيا ـ بالرئيس الأمريكى ايزنهاور فى واشنطن لتنسيق الموقف بين الدولتين فى العراق ، وفى لبنان ، التى طلبت

قوات غربية خلال ٢٤ ساعة خوفا من تحرك قوات الجمهورية العربية المتحدة التى تضم مصر وسوريا إلى لبنان .

قال أيزنهاور :

ـ قررت الولايات المتحدة إنزال قوات أمريكية فى لبنان خلال الـ ٢٤ ساعة القادمة . وسنقوم بهذه العملية وحدنا .

قال ماكميلان :

ـ معنى ذلك أنكم لن تتعاونوا معنا فى العراق والأردن مادمنا لن نشترك فى عملية لبنان .

قال ايزنهاور :

ـ اشتراك بريطانيا فى أى تحرك فى لبنان يجر عليكم مخاطر كبيرة أكثر مما تجر على الولايات المتحدة ، وهى عملية صعبة التبرير بالنسبة لكم . ما لم تعتبر عنصرا فى مسعى مشترك لنا ولكم لإعادة الاستقرار السياسى عبر الشرق الأوسط .

وأضاف ايزنهاور :

ـ التدخل المقترح فى لبنان قد يكون المرحلة الأولى فحسب فى عملية أوسع ولكن قرارا مثل هذا بشأن عملية أوسع نطاقا قد يتعدى حدود سلطاتى الدستورية ولا أستطيع أن أخذ على عاتقى قبول أى التزام أكثر من التدخل فى لبنان .

ويجتمع مجلس الوزراء البريطانى مرة ثانية فى السابعة من مساء اليوم ذاته .

قال رئيس الوزراء :

ـ عرضت على ايزنهاور تقديم وحدة بريطانية رمزية للعملية فى لبنان وأوضحت له أنه حتى اذا رأى أن هذه الوحدة غير ضرورية فاننا نتوقع منه أن ينظر للمشروع الكلى لإعادة الاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط على أنه عملية متصلة ينبغى أن يشتركوا معنا فيها .

وقلت لايزنهاور أيضا :

ـ لقد وافقت « لجنة الدفاع » العليا البريطانية على القيام ببعض الإجراءات الوقائية لتدعيم مركزنا فى الخليج .

وقال رئيس الوزراء :

ـ قلت لايزنهاور أن هناك خطورة إساءة الفهم من جانب حكومة الولايات المتحدة فى

الغرض من التدخل المشترك فى الشرق الأوسط الذى نراه ضروريا على ضوء التطورات الأخيرة فى العراق .

ولكن ايزنهاور أصر على موقفه فوافق مجلس الوزراء البريطانى على رأى الرئيس الأمريكى .

ولم يكن فى استطاعة وزراء بريطانيا الرفض ، بل كل ما يمكنهم عمله الخضوع لايزنهاور ولكنهم رأوا أن الأحاديث التليفونية بين رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكى لا تسمح لهم بشرح وجهة نظرهم فاتفقوا على أن يبعث ماكميلان ببرقية إلى ايزنهاور يقول فيها :

« ان المشكلة لم تعد محدودة فى لبنان ولكنها ممتدة فى الشرق الأوسط بأكمله ونحن نتطلع إلى الولايات المتحدة لتمدنا بالمساعدة المعنوية والمادية فى اتباع سياسة تتناسب مع هذا الموقف . وبشكل خاص نريد تعهدا حاسما منكم بمساندتنا » .

وقال رئيس وزراء بريطانيا فى برقيته إلى ايزنهاور :

« ان الحكومة البريطانية ستكون عرضة للنقد من جانب الرأى العام فى هذا البلد إذا لم يظهر أنها تتصرف بسرعة لمساعدة الحكومات الصديقة الأخرى فى الشرق الأوسط » .

* * *

بدأت القوات التركية تتحرك نحو الحدود السورية قرب مدينة الاسكندرونة بعد قيام ثورة العراق مباشرة .

سألت السفارة البريطانية الأتراك عما إذا كانوا يزمعون التدخل ولكنهم تخلصوا من تقديم إجابة حاسمة وقالوا إنهم سيعلنون رأيهم .

.. ولم يقولوا شيئا .

سأل السفير البريطانى فى وشنطن روكويل مدير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية فقال :

ـ لابد أن نتوقع رد فعل سوفييتى فى شكل تهديدات و عمل محدد .

وأضاف :

ـ سيكون العمل السوفييتى مؤكدا بشكل حاسم إذا تدخل الأتراك ضد سوريا .

وقال :

ـ أعتقد أن الأتراك سيصرون على الحصول على ضمانات محددة من الغرب ضد أى عمل سوفييتى محتمل كشرط للتدخل التركى .

ولكن تركيا قررت غزو العراق لإخماد الثورة بعد ثلاثة أيام من قيامها ، وطلبت إلى الولايات المتحدة مساعدتها بسلاح جوى .

أبلغ الأمريكيون ذلك إلى سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا ، وكان فى وشنطن ، فأبرق إلى رئيس وزرائه هارولد ماكميلان محذرا من خطر الغزو التركى للعراق .

وعلى الفور أبرق ماكميلان فى منتصف الليل إلى وزير خارجيته يقول :

« قيام الأتراك بمهاجمة العراق ، أسوأ من مجرد حماقة . إنه حماقة مجرمة . ويجب أن نكون واقعيين فى هذا الصدد . ولم أفقد الأمل إطلاقا فى أن الحكومة العراقية الجديدة ستبتعد تدريجيا عن جمال عبد الناصر ، وتنضم ، تدريجيا ، الينا ، ولو بعد فترة من الحياد ، يفتقد فيها القرار .

ومن الجنون أن ندفعهم للمعسكر الآخر .

وبغض النظر عن مخاطر الغرب الحقيقية التى قد تنجم عن أى تحرك تركى . فهناك أمر مؤكد وهو ضياع إمداداتنا البترولية وما يتضمنه ذلك .

والبيانات الأولى للحكومة العراقية أشارت إلى أنهم قد يفون بالتزاماتهم ، أى أنهم يستمرون فى حلف بغداد .

وينبغى ألا نسمح لرعبنا واستيائنا لمصرع أصدقائنا أن يقف فى طريق مصالحنا . بعيدة المدى .

اننا لا نستطيع مساعدة أصدقائنا الراحلين بهذه الأعمال .

وآمل أن تبلغ جون فوستر دالاس ـ وزير الخارجية الأمريكى ـ بألا يقتصر على عدم تشجيع الأتراك فحسب ، بل منعهم من ارتكاب هذه الحماقة . فالاقتصاد التركى لا يستطيع البقاء ، دون المساعدة الأمريكية . لديهم يد ممدودة بسوط يستطيعون استخدامها !

انى أعتبر هذا موقفا خطيرا للغاية ولا ينبغى أن نفقد عقولنا .

وقد أعربت الحكومتان الفرنسية والألمانية اليوم عن خشيتهما وتوجسهما من أن نفكر فى الترتيب لهجوم ضد العراق . كما أعرب العسكريون عن شكوكهم فى قدرة تركيا وكفاءتها على القيام بهذه المهمة بسرعة .

وسيؤدى ذلك إلى تصدع حلف بغداد ويجعل موقف مواطنينا البريطانيين وكذلك الأمريكيين فى الأردن ولبنان أكثر صعوبة . ويهدد ، إلى حد كبير ، امداداتنا من النفط ، والوضع فى الخليج ، بالإضافة إلى التعقيدات السوفييتية .

ولا يزال الوقت مبكرا جدا لوضع خططنا فى أسلوب التعامل مع الحكومة الجديدة . وربما تكون الثورة المضادة هى السبيل الصحيح ولكن من الأفضل أن نحاول ابعادهم عن جمال عبد الناصر ليقتربوا منا .

وهذه أفكارى الخاصة ، وأعتقد أن كل زملائى يوافقوننى عليها . والأتراك أصدقاؤنا وهم رجال أشداء ينبغى منعهم من ارتكاب هذه الحماقة دون ايذاء كبريائهم ».

* * *

وعقد ماكميلان اجتماعا مع وزير الدفاع ورؤساء أركان حرب القوات البريطانية اتخذوا فيه قراراً برفض التدخل التركى ضد العراق لإخماد ثورتها .

وبعث ماكميلان إلى وزير خارجيته سلوين لويد وجون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة برقية أخرى قال فيها :

« نوافق على رأيكم ورأى دالاس بأن التدخل التركى حماقة ينبغى وقفها مهما كان الثمن .

ومن الخطأ الافراط فى استغلال الجدل الدائر حول الثورة المضادة فى العراق . ولا نريد اعطاء الأتراك ، أو الحكومات الأخرى الانطباع بأننا نخطط لمهاجمة العراق ، أو استخدام قواتنا فى الأردن ولبنان لهذا الغرض .

ولا نعلم ، بعد ، شكل الحكومة الجديدة فى العراق . ولا شك أنه من صالحنا التام ، ومن صالح الغرب أيضا ، ككل أن يقبل بوجودها ويحاول التوافق معها على أسس معقولة .

ان التدخل التركى سيشجع الحكومة العراقية على دعوة السوفييت للتدخل فى العراق . وسيؤدى إلى غزو سوفييتى لتركيا .

وسيدعى السوفييت بأن هناك ما يبرر تدخلهم . وهذا من شأنه أن يؤدى إلى نتائج محرجة ويثير معارضة قوية فى الأمم المتحدة ، وسيصيب الحلف الأطلسى بالانقسام وربما يدمر الحلف ».

* * *

ويلتقى السفير البريطانى السير مايكل رايت برئيس وزراء العراق الجديد عبد الكريم قاسم ليحتج بشدة على تدمير السفارة البريطانية قائلا :

ـ تعتبر حكومتى السلطات العراقية مسئولة عن قتل أحد الدبلوماسيين البريطانيين واحراق السفارة .

وينعقد فى بغداد اجتماع لسفراء ايران وباكستان وتركيا وألمانيا والسودان .

وكان عدد من الايرانيين قد توقف فى بغداد بعد أداء فريضة الحج فطلب السفير الايرانى عودتهم إلى طهران فهم لا يملكون طعاما أو مالا .

وقرر السفراء الخمسة التقدم بالطلبات التالية إلى حكومة الثورة العراقية :

١ ـ فتح المطار يوميا لأية طائرة تجارية أو غيرها للسماح للأشخاص بمغادرة العراق أو الدخول اليها بحرية تامة .

٢ ـ طلب السفير الايرانى توفير مسار خاص آمن من بغداد .

وطلب باقى السفراء بان يتمكن مواطنوهم من استخدام هذا الطريق بحرية أيضا .

طلب رئيس ادارة البروتوكول بوزارة الخارجية العراقية من السفير البريطانى ألا يتصل بحكومته بالشفرة .. فلم يقل السفير أنه لم يعد يملك جهازا للشفرة بعد تدمير السفارة واكتفى بابداء عدم موافقته على الطلب .

* * *

ظلت السفارتان البريطانية والأمريكية تلحان على عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق بعد ثورة ١٤ يوليه ١٩٥٨ مباشرة ، فى ضرورة السماح بإجلاء رعايا الدولتين من العراق . فقد خشيت الدولتان من أعمال النهب والسلب والقتل التى صاحبت الثورة .

واستمرت مخاوف الدولتين خلال الـ ٤٨ ساعة التالية للثورة فتوجه السفير الأمريكى مرة أخرى للقاء عبد الكريم قاسم قائلا :

ـ على ضوء الحالة غير مستقرة فى هذا الجزء من العالم فإننا نرغب تخفيض عدد الأمريكيين الموجودين فى العراق .. وبصفة خاصة الموجودين بصورة غير رسمية .. إنى أطلب اجراء ترتيبات لإرسال طائرة أمريكية أو طائرة تجارية أو طائرة تجارية أجنبية وحتى لو استدعت الضرورة أن يتم ارسال طائرة نقل عسكرية ذهابا وايابا إلى العراق لجلاء المواطنين الأمريكيين ..

كان رد الفعل الأولى لعبد الكريم قاسم غير مشجع .

قال :

ـ لا أعتقد أن هذا الوقت مناسب لإجلاء الأمريكيين فإذا تم اجلاء الأمريكيين ، فإن مواطنى دول أخرى عديدة سيرغبون فى ترك البلاد أيضا .. والجلاء بأعداد كبيرة سيكون له تأثير مزعزع ومحدث للفوضى فى العراق .

قال السفير الأمريكى :

ـ أذكرك بالتأكيدات التى قدمتها فى ١٥ يوليه ـ اليوم التالى للثورة ـ فقد قلت أننا لوشعرنا بأن الوقت قد حان للبدء فى إجلاء رعايانا فإنك ستقدم التسهيلات لنا .

قال قاسم :

ـ سيتم السماح للطيران بالاشتراك فى عملية إجلاء منظمة وليست هوجاء أو شاملة وضرورة أن يتم تقديم قوائم متضمنة الأشخاص الذين سيتم اجلائهم مجموعة بعد مجموعة ، على أن يكونوا مزودين بنوعية الطائرة (عسكرية أو تجارية أو مدنية) وجدول الإقلاع والهبوط وأن تكون كافة القوائم والجداول موجودة سلفا لدى وزير الخارجية العراقى .

فى ختام الحديث قال السفير الأمريكى لعبد الكريم قاسم :

ـ سيساعدنا جدا استئناف الرحلات التجارية العادية .. وأعرف أن معظم زملائى بما فيهم السفير البريطانى والذى يبدى بالطبع اهتماما وقلقا مماثلا لى بشأن اجلاء الرعايا يساندون هذا الرأى وبقوة .

قال قاسم :

ـ الموضوع خاضع للدراسة حاليا ولكن الوقت ليس مناسبا .

كتب السفير الأمريكى إلى حكومته يقول :

« آمل وبقوة أن يتم تجنب استخدام طائرات عسكرية فى عملية الإجلاء .. لأن استعراضا للطيران الحربى الأمريكى فى العراق قد يفسر تفسيرا خاطئا باعتباره انعكاسا لنوايا عدوانية . وإذا كان ولابد ، واستخدمنا طائرات عسكرية ، فربما استطعت إجراء ترتيبات مع قاسم لصعودها وهبوطها فى قاعدة الحبانية بعيدا عن بغداد » .

ومما يذكر أنه بين ١٦٠٠ مواطن أمريكى الموجودون فى منطقة بغداد هناك ١١٠٠ امرأة وطفل والعديد منهم مرضى ، كما أن هناك عددا من النساء الحوامل اللاتى يحتجن

إلى رعاية خاصة .. كما أن هناك ٢٨٨ مواطنا أمريكيا فى شمال العراق منهم ١٠٠ امرأة وطفل .

ويوجد ١١٣ مواطنا أمريكيا فى منطقة البصرة منهم حوالى ٦٠ امرأة وطفل .

كما يوجد ألفا بريطانى وعدد من الألمان والإيطاليين والهولنديين والسويسريين وغيرهم

الغريب فى الأمر ان رفض قاسم خروج الأجانب بعد الثورة ، تكرر بعد غزو صدام حسين للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠. ولكن صدام حسين أخذ كل الرعايا الأجانب .. رهائن بصفة مؤقتة!!

* * *

توجه أوجدين السفير البريطانى فى ليبيا لمقابلة رئيس وزرائها عبد المجيد كعبار بعد يومين من قيام الثورة العراقية .

قال رئيس الوزراء إنه لا يرى مبررا للتفاؤل ، فإذا كان المتمردون يسيطرون على بغداد فماذا فعلت العناصر الملكية المخلصة ؟

وأخذ رئيس وزراء ليبيا يستعدى الانجليز ضد الثورة . قال :

ـ الملك فيصل ونورى السعيد أفضل أصدقائكم فى العالم العربى فهل ستتركونهما يضيعان دون مساعدة .

وأضاف :

ـ اذا كنتم ستتخذون إجراء ضد الثورة فليكن ذلك فورا . ولدى أسباب تشير إلى أن حكومة الثورة ستنضم للجمهورية العربية المتحدة . واذا حدث ذلك فان عملية التدخل تصبح معقدة فمع مرور الأيام تعترف دول أكثر بالحكومة الجديدة مما يجعل عملية التدخل أكثر صعوبة .

ومضى رئيس وزراء ليبيا يقدم مبررات أخرى لضرورة التدخل . قال :

ـ إذا لم تتدخل بريطانيا والولايات المتحدة ، فان العراق والأردن ولبنان ستصبح خلال بضعة أشهر جزءا من الجمهورية تحت سيطرة جمال عبد الناصر والسوفييت . وسيكون موقف تركيا وايران مستحيلا

ولكن الانجليز رفضوا التدخل !

* * *

فى إيران أصيبت الطبقة الحاكمة بصدمة عميقة بشأن مصير العديد من أعضاء الحكومة العراقية الذين كانوا أصدقاء شخصيين لهم . وقبلوا - بنفور - نجاح الثورة - واستتباب الأمن وغياب أية معارضة ، ولكنهم ، بعد أيام ، أخذوا يظهرون قبولا بالأمر الواقع.

وقد اعتبرت السلطات أن ما حدث فى العراق يعتبر بمثابة تحذير لهم خاصة وأن الامبراطور كان فى استانبول .

ولذلك اتخذت احتياطات خاصة ضد محاولة أى انقلاب مماثل ، وجرت تدريبات للدفاع عن القصر . وأسرع الجنرال باختيارى بالعودة من أنقرة ليتولى تكثيف الترتيبات الأمنية فى جميع أنحاء البلاد .

وأخذت الحكومة فى القيام بجهد دعائى يعتمد على مقارنة بين مصرع الأسرة المالكة فى العراق وبين مصرع الحسين بن على بن أبى طالب فى كربلاء وهو حدث له أهمية كبرى بالنسبة للشيعة خاصة وأن شهر محرم بدأ يوم ١٩ يوليو .

وقام بالترويج للحملة الملالى - رجال الدين - التى نجحت إلى حد ما فى احباط الحماس الشعبى لثورة العراق ، ولكن تلك الثورة ، رغم ذلك ، أثارت استجابة شعبية حارة .

ويوم عودة الشاه صدرت الأوامر الحكومية بتجميع الناس على طريق المطار لتحيته وجمعت الأموال عنوة من التجار وغيرهم للانفاق على الملصقات والزينات !

بعد ثلاثة أيام من قيام الثورة العراقية عاد شاه ايران والرئيس الباكستانى اسكندر ميرزا من استانبول إلى طهران .

وكان الامبراطور قد دعا ميرزا لزيارة ايران .

وجد الامبراطور والرئيس سفيرى أمريكا وبريطانيا فى المطار فانفردا بهما يشرحان لهما موقفهما من ثورة العراق .

قالا :

- من المستحيل التوصل إلى اتفاق مع الحكومة الثورية فى العراق فقد قتلوا أصدقاءنا وأى فرد يقول بأن علينا أن نتعلم التعايش مع هذه الثورة يعتبر متوحشا وفظا .

الايرانيون والباكستانيون مستعدون للموت دفاعا عن هدفهما المشترك ، وهم يريدون قتل الآخرين أولا .

... أى قبل أن يقتلهم الآخرون .

وقال العاهلان الايرانى والباكستانى :

ـ أولئك الذين أهملوا تزويدنا بالسلاح مدة طويلة يمكنهم رؤية بصيص من النور .

... أى أن الانجليز والأمريكيين الذين تأخروا فى مد الدولتين بالسلاح عليهما الآن ادراك ما ارتكبوه من خطأ ويتعين عليهم الاسراع بتقديم الأسلحة المطلوبة .

ويجتمع سلوين لويد وزير خارجية بريطانيا بوزير خارجية ايران .

قال سلوين لويد :

ـ الخيار بسيط تماما .. فاما أن نغزو العراق ـ وهذا مستحيل ـ أو نعترف خلال هذا الوقت بنظام الحكم العراقى الجديد .. وينبغى أن نعالج الموضوع بمهارة وحذق وعندما يحدث رد الفعل ازاء النظام الحالى ينبغى أن نكون مستعدين لاستغلاله لصالحنا .. وانى واثق من أن رد الفعل هذا سيحدث ويرجع السبب جزئيا إلى أن الأمة العراقية تنفر من فكرة قتل الملك .

قال حكمت :

ـ معلوماتى أن الشيعة فى العراق هم بالفعل فى كرب وضيق شديدين لقتل صاحب الجلالة .. ومع ذلك ينبغى أن ننتظر حتى يزداد رد الفعل ضد نظام الحكم بالعراق .

وافق وزير الخارجية وقال إنه فى الوقت نفسه ينبغى أن نظهر احترامنا لذكرى الملك فيصل.

وقال حكمت :

ـ ليست هناك مقاومة منظمة ضد نظام الحكم الجديد .. لذلك فان الحكومة الايرانية لا يمكنها ان تتفق مع المقترحات التركية للتدخل فى العراق ..

* * *

تلقت بريطانيا تحذيرات كثيرة بعدم التدخل فى العراق .

التقى باركلى السفير البريطانى فى كوبنهاجن بهانسين رئيس وزراء الدانيمرك بعد أسبوع من قيام الثورة .

قال رئيس الوزراء :

ـ أخشى القيام بأية محاولة لاعادة الزمن للوراء فى العراق مما قد يستفز السوفييت ويدفعهم للتدخل .

وأضاف :

ـ ما حدث فى العراق كان سيحدث غالبا ان آجلا أو عاجلا . لقد استطاعت دعاية جمال عبد الناصر السيطرة على الرأى العام . وقد سمعت أن الألمان يفكرون فى الاعتراف بنظام الحكم الجديد . وهذا الاعتراف من قبل بعض القوى الغربية قد يكون له تأثير مهدئ .

وفى بون قال المستشار الألمانى اديناور للسير ستيل السفير البريطانى :

ـ انى قلق بشأن موقفكم المكشوف فى الأردن ، وأفهم تماما أنكم والأمريكيون مضطرون ، أو ملزمون ، بالتدخل اذا أردتم الاحتفاظ بأى نفوذ فى الشرق الأوسط . ولكننى أتساءل : كيف يتسنى لكم الخروج من الأردن .

قال السفير يائسا :

ـ نحن لا نعارض التوصل إلى تسوية مع القومية العربية والحكم العراقى الجديد على وجه الخصوص .

* * *

قال السفير البريطانى فى تقريره :

« كان عام ١٩٥٨ عاما مصيريا للعراق ، ففى ١٤ يوليه أطيح تماما ـ خلال ساعات وبشكل لا رجعة فيه ـ بالملكية الدستورية القائمة تحت لواء الأسرة المالكة الهاشمية التى أقيمت أثناء الانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى التى صمدت لهزات ١٩٣٠ والحرب العالمية الثانية وتحالفت مع بريطانيا فى حلف بغداد .

ويرجع هذا التغيير ووصول المعارضة إلى نقطة الانفجار إلى جمال عبد الناصر الذى آثار من خلال الدعاية مشاعر قومية ضد نظام الحكم بين طبقات عديدة فى البلاد .

وفى الوقت نفسه ، حد من مساحة الحركة التى تستطيع الحكومة أن تتحرك فيها وكان عبد الناصر بطلا فى عيون معظم الشعب العراقى لأنه ليس بطلا ناجحا ضد الغرب فحسب ، بل الزعيم الوحيد الممكن لتحقيق وحدة الشعوب العربية » .

* * *

توجه الوزير الايطالى المفوض فى لندن بعد ثورة العراق مباشرة إلى وزارة الخارجية البريطانية ليقابل وكيلها المساعد وقال له :

ـ هناك تقارير تشير إلى أن نظام الحكم الجديد فى العراق يتجه إلى محاولة اقامة مركز

ثان للنفوذ العربى على أساس مشروع الهلال الخصيب وهذا من شأنه أن يجعل العراق مستقلا عن مصر ومنافسا لها .

وكان الايطاليون يتنبأون فعلا بما جرى وأصدق فى تحليلاتهم السياسية من لندن وباريس ووشنطن فان العداء بين قاسم وعبد الناصر وصل بعد ذلك إلى أقصى حد !!

* * *

كانت نهاية أبطال أحداث العراق قبل الثورة وبعدها متشابهة ومتكررة .

الأمير عبد الاله ولى العهد أمر بتعليق جثة الضابط صلاح الدين الصباغ الذى اشترك فى ثورة رشيد عالى الكيلانى عام ٤١ على باب وزارة الدفاع .

ونورى السعيد الذى أمر باعدام يوسف سلمان يوسف والشهير باسم فهد السكرتير الأول للحزب الشيوعى العراقى وحسين محمد الشبيبى وزكى باسم عضوى المكتب السياسى للحزب قتلا فى الثورة .

عبد الكريم قاسم الذى تولى قيادة تنظيم الضباط الأحرار أعدم بالرصاص فى أستديو بدار الاذاعة فى ٢ فبراير ١٩٦٣ .

عبد السلام عارف أذاع البيان الأول للثورة ودعا الناس إلى مهاجمة القصر الملكى قتل فى حادث طائرة فى أبريل ١٩٦٦ .

ورفعت الحاج سرى أول من شكل تنظيما للضباط الأحرار أعدمه عبد الكريم قاسم .

وأخيرا النقيب عبد الستار العبوسى الذى أطلق الرصاص مع جنوده على الأسرة المالكة العراقية فى قصر الرحاب اعتزل العمل فى عام ١٩٥٩ وبعد عشر سنوات .. انتحر !.

* * *

الفهرس

كتب للمؤلف

١ ـ حكايات صحفية	الناشر أخبار اليوم
٣ ـ الزواج سنة ٢٠٠٠	" " "
٣ ـ تاريخ للبيع	" " "
٤ ـ ولا عجيب الا الصين	" " "
٥ ـ دفاع عن الزوجات	" " "
٦ ـ سرقة واحة مصرية	" " "
٧ ـ الصحافة قصص ومغامرات	" " "
٨ ـ الشعب والحرب	الناشر المكتب المصرى الحديث
٩ ـ التليفزيون	" " " "
١٠ ـ التاريخ السرى لمصر	" " " "
١١ ـ حرب البترول (المحاضر السرية لاجتماعات وزراء البترول العرب)	الناشر مجلة الإذاعة
١٢ ـ عندما يموت الملك	الناشر دار التعاون
١٣ ـ سنة من عمر مصر	الناشر دار المعارف
١٤ ـ التاريخ السرى لمصر (طبعة أكبر بوثائق بريطانية وأمريكية)	الناشر دار المعارف
١٥ ـ أصول الحكم	" " "
١٦ ـ الشيطان	" " "
١٧ ـ دنيا الصحافة	الناشر دار الهلال
١٨ ـ أفنديناً يبيع مصر	الناشر مؤسسة الأهرام
١٩ ـ ٥ أيام هزت مصر	" " "
٢٠ ـ الإنسان حيوان تليفزيونى	" " "
٢١ ـ سرقة ملك مصر	" " "

٢٢ ـ سرقة ملك مصر (طبعة ثانية باضافات جديدة)	الناشر مؤسسة الأهرام
٢٣ ـ من قتل حسن البنا	الناشر دار الشروق
٢٤ ـ صاحب الجلالة التليفزيون	الناشر مكتبة غريب
٢٥ ـ أنهم يقتلون الأدباء	" " "
٢٦ ـ أقوال غير مأثورة	" " "
٢٧ ـ سعد زغلول مولد ثورة	" " "

* * *

رقم الايداع : ٨٠٧٣/١٩٩١

الترقيم الدولي : ٩٧٧ ـ ٠٩ ـ ٠٠٧٣ ـ ٧

مطابع الشروق
القاهرة ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

هذا الكتاب

- فى التاريخ المصرى والعربى فصول وصفحات مجهولة رأى الصحفى المؤرخ محسن محمد أن يزيح عنها الستار .
- إن غزو مصر عام ١٨٨٢ تأخر شهرا كاملا لأن جلادستون رئيس وزراء بريطانيا كان يحاول هداية الخاطئات فى شوارع لندن يوم تلقى برقية القنصل الإنجليزى فى الإسكندرية يطلب الموافقة على ضرب الإسكندرية بالقنابل بعد وقوع مذبحة مزعومة ضد الأجانب .
- وفى الكتاب فصل عن الإقرار الذى وقعه الملك أحمد فؤاد للمندوب السامى البريطانى الماريشال اللورد اللنبى يتعهد فيه بإصدار الدستور المصرى .
- وخضع الرئيس الأمريكى ترومان للضغط اليهودى فوافق فى اللحظة الأخيرة على الاعتراف بقيام دولة إسرائيل .
- وانتهز حزب الأمة السودانى فرصة أزمة حلايب بين مصر والسودان ليكسب الانتخابات البرلمانية وكان مقررا ومتوقعا أن يفوز الحزب الوطنى الاتحادى .
- وكان الرئيس جمال عبد الناصر يثق ببعض الساسة العرب والأجانب فيتحدث إليهم فى صراحة تامة ولكنهم ينقلون نص الأحاديث إلى الإنجليز والأمريكيين .
- وأخيرا فإن هذا الكتاب يكشف ما جرى يوم قام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالثورة فى العراق ضد الملك فيصل الثانى وولى عهده الأمير عبد الاله وكان السفير البريطانى آخر من يعلم !.